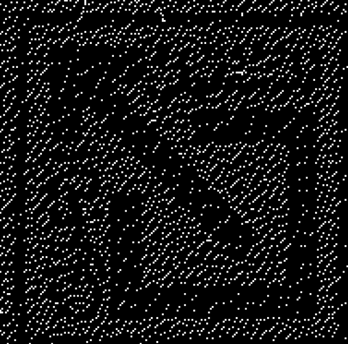


مركز دراسات الوحدة العربية

الهجرة الى النفط

أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي

الدكتور نادر فرجاني



دار المستقبل العربي

الهجرة الى النفط



مركز دراسات الوحدة العربية

الهجرة الى النفط

أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية
وأثرها على التنمية في الوطن العربي

الدكتور نادر فرجاني

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب.: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الأولى
بيروت: كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣

ينشر هذا الكتاب فى جمهورية مصر العربية
بالتعاون بين دار المستقبل العربى ومركز دراسات الوحدة العربية
الطبعة الثانية ـــ القاهرة ١٩٨٤

الانسان معيار الاشيَاء جميعًا

بروتاغوراس

المحتويات

قائمة الجداول

تصدير وشكر

يتضمن هذا الكتاب عرضاً لمجمل معرفة الكاتب وقناعاته حول ظاهرة نرى انها من اهم ما يميز الوضعية الاجتماعية ـ الاقتصادية في الوطن العربي في الفترة الراهنة من تاريخه ، التي كثيراً ما سميت ، وبحق ، بالحقبة النفطية . ولعل من ابرز ملامح هذه الحقبة تدفق اعداد كبيرة من العمال وذويهم على البلدان العربية النفطية للنهوض باعباء مختلف صنوف النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي ، التي قامت بمعدلات مرتفعة نتيجة لاستخدام عائدات النفط في مشروعات للتحديث في تلك البلدان ، وخاصة في النصف الثاني من السبعينات ، ولم يكن ممكناً الاعتماد كلية على القوى العاملة المواطنة فيها .

واذا كان الكم المطلق لهذه الهجرة في لحظة زمنية معينة لا يبدو ضخماً بالقياس الى عدد العرب ، فإن حجم الظاهرة يتسع رويداً اذا اخذنا في الاعتبار، صغر القاعدة السكانية للبلدان المستقبلة ، ثم نوعية المهاجرين . . . . الى ان تتضح لنا مركزية هذه الظاهرة في تطور الوطن العربي عند امعان النظر في آثارها الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية .

وعلى الرغم من هذا فإن الظاهرة لم تدرس بالاتساع او العمق المطلوبين في الوطن العربي نظراً لتخلف البحث العلمي عموماً، ولكن بقصد واضح فيما يتعلق بهذه الظاهرة على وجه الخصوص احياناً . وسنتعرض لهذه النقطة بالتفصيل فيما بعد ، ولكن نكتفي هنا بالاشارة ، بداية ، الى نتيجة حتمية لهذا الوضع ، وهي أن مناقشة بعض جوانب قضية الهجرة تجاه منابع النفط في هذا الكتاب هي اولية ، تصل احياناً الى مستوى الانطباعات الشخصية . وهذا امر نأسف له ، ولا نعتذر عنه ، وانما وجب التنويه به . ونظراً لضعف قاعدة البيانات المتوافرة عن الظاهرة محل الدراسة ، فقد انصب اهتمامنا على تحليل

الاتجاهات الرئيسية حين لم تتوفر البيانات الدقيقة بدلاً من الاستغراق في تمرينات ذهنية بهدف التوصل لتقديرات قد لا يكون الجهد المبذول فيها مبرراً .

ولقد اهتم الكاتب بدراسة الهجرة للبلدان العربية النفطية عبر السنوات الماضية ، ابتداء من تكليف من مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالاقطار العربيةالخليجية ، عن طريق المعهد العربي للتخطيط ، بالقيام بدراسة عن « استخدام الايدي العاملة في البلدان العربية الخليجية وامكانية الاستفادة من الايدي العاملة العربية » قدمت في ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ . ويعود الفضل في استثارة اهتمام الكاتب بالموضوع الى فترة اعداد هذه الدراسة ، وما وفرته له الزيارات الميدانية التي قام بها ، والمناقشات الحامية ، وردود الفعل ، العنيفة احياناً ، التي تلت تقديم هذه الدراسة . اذ مكنه كل ذلك من التعرف على الابعاد الجوهرية للظاهرة محل البحث في البلدان العربية الخليجية ، وهي المستقبل الاساسي لقوة العمل المهاجرة . ولذا يتوجه الكاتب بالشكر لكل من ساهم في الاعداد لهذه الدراسة ومناقشتها ، قدحاً او مدحاً او تصحيحاً ، وهم كثر .

وقد تحول اهتمام الكاتب فيما بعد لدراسة اثر الهجرة على بلدان المنشأ العربية ، اذ راعه ، خلافاً للحكمة السائدة حول الفائدة الكبيرة التي تجنيها البلدان المرسلة لقوة العمل ، ان لها آثاراً سلبية قد تصل الى حد مدمّر احياناً ، وخاصة في الاجل الطويل . وقد كانت باكورة هذا الاهتمام دراسة عن تأثير الهجرة على التنمية في شمال اليمن ، وهو جزء من بلد يكنّ له الكاتب عاطفة حب وإعزاز . نشرتها منظمة العمل الدولية بالانكليزية في ١٩٨٠ ، وكان للسيد روجر بوننغ ، مدير فرع الهجرة بالمنظمة ، دور كبير في انضاجها . ويتضمن الكتاب الحالي صورة منقحة من هذه الدراسة مع بعض الملحوظات عن الهجرة من جنوب اليمن .

ولعل هذا هو الموضع الملائم للاشارة الى ان الكاتب قد نشر بأشكال مختلفة عدداً من الدراسات المنفردة حول موضوع الهجرة للبلدان النفطية . ويمثل الكتاب الحالي محاولة لتطوير وانضاج بعض هذه الدراسات ، اضافة الى اجزاء اخرى كتبت خصيصاً لكي تلتئم في اطار تركيبي متسق داخلياً من منظور تأثير الهجرة للبلدان النفطية على التنمية العربية ، قطرياً وقومياً .

ولم يكن القصد من العمل الحالي تقديم معالجة موسوعية لكل جوانب ظاهرة الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية .فهذا امر يتعدى قدرة الكاتب من ناحية، ولا تبرره قاعدة البيانات والمعلومات المتوافرة عن الموضوع من ناحية اخرى . ولكن الغرض الرئيسي الذي ابتغيناه كان عرض وجهة نظر حول اهم جوانب الظاهرة محل الدراسة .

ويحوي الكتاب ، بعد المقدمة وفصل تمهيدي يتناول خلفية الاقتصاد السياسي للهجرة تجاه منابع النفط ، معالجة لظاهرة الهجرة للبلدان العربية النفطية ، اولاً من منظور بلدان المنشأ ثم من منظور بلدان الاستقبال ، بالتركيز على البلدان العربية الخليجية . وفي هذين القسمين اعتمدنا اسلوب تقديم دراستي حالة معمقتين لاثنين من البلدان العربية المعنية ، راعينا فيهما التمايز على احد المتغيرات الجوهرية في عملية الهجرة ، قبل التعرض لمناقشة عامة نسبياً لكل من بلدان المنشأ والاستقبال . وتقدم كل من دراسات الحالة الاربع نظرة معمقة لاحد الجوانب التي نعتبرها جوهرية في عملية الهجرة للبلدان العربية النفطية . ويختتم الكتاب بالتعرض لبعض الابعاد القومية لظاهرة الهجرة تجاه منابع النفط .

ولقد انتهى العمل الاساسي على الكتاب بعد مغادرة الكاتب للمعهد العربي للتخطيط بالكويت في ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ مباشرة ، وبذلك يمكن اعتبار هذا الكتاب احدى ثمار فترة خدمته بالمعهد . لذا وجب ازجاء الشكر لإدارة المعهد ، وعلى وجه الخصوص لهيئة المكتبة والعاملين بالطباعة الذين طالما اثقل عليهم الكاتب بطلباته . اما فضل مساعدي الباحثين : محمود السرسي وعبدالله عمر ، فلا يعرفه الا من اشتغل بالبحث ، وهو عظيم .

ولا يحفز باحثاً على الاستمرار في موضوع ما ، الا التشجيع والنقاش الجاد المتصل ، وهنا يسعدني الاشادة بفضل كثيرين اخص منهم د. خير الدين حسيب ، ود. لبيب شقير ، ود. اسامة الخولي ، والاستاذ عادل حسين ، د. عبد الباسط عبد المعطي والاستاذ محمد الامين فارس .

ويعود فضل اقتراح هذا الكتاب الى د. محمد الرميحي ، والى د. فؤاد زكريا جميل حثّي على إتمامه وقراءة النص والتعقيب عليه بما أفدت منه كثيراً . واما د. خير الدين حسيب ، المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية ، فله امتناني على اخراجه الى « الوجود بالفعل » .

نادر فرجاني

مقدّمة

في « لسان العرب » ان الهَجْر ضد الوصل . والهجرة هي « الخروج من ارض الى ارض » ، واصل المُهَاجَرة عند العرب « خروج البدوي من باديته الى المدن »[1] . الا ان المعنى يتسع لأن تكون ارض المغادرة ، او الوصول ، معنوية لا طبيعية . فيقال : « هجرت الشيء هجراً اذا تركته وأغفلته » ، وفي الحديث النبوي « من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله والى رسوله ، ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امرأة ينكحها فهجرته الى ما هاجر اليه » .

ويتضمن عنوان الكتاب الحالي ، الهجرة الى النفط ، اتجاهات مقصودة . يقول عزّ من قائل ﴿ ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الارض مراغماً كثيراً وسعة ﴾[2] . ولكن يبدو ان العرب المحدثين ، وغيرهم قد هاجروا الى ، او في سبيل ، النفط . وقد ألهاهم التكاثر . لقد اصبح استنضاب النفط في بعض اجزاء الوطن العربي ، وما قام على ذلك من انشطة متعددة ، وسيلة للثراء غير المترتب على نشاط منتج ، بل ادى التكالب على هذا المورد ، في تقديرنا ، الى اعاقة قيام نشاط منتج في الاجل الطويل احياناً . حدث هذا بشكل مباشر في البلدان النفطية ، وقد يكون هذا متوقعاً . ولكن هذه الظاهرة انتقلت الى البلدان العربية غير النفطية عبر هجرة قطاعات كبيرة من مواطنيها للعمل بالبلدان العربية النفطية . وهذا هو سبب اهتمامنا بدراسة ظاهرة الهجرة . وسنحاول في هذا الكتاب ان نقدم تدليلاً على هذه القضية ، وغيرها مما نتعرض له بصورة اولية ، وبدون محاجّة ، في هذه المقدمة .

---

(١) ابو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، مادة « هجر » .

(٢) القرآن الكريم ، سورة النساء : الآية ١٠٠ .

لقد تضخمت عائدات النفط بصورة تفجرية وغير متوقعة في السبعينات من هذا القرن . ووظفت هذه العائدات ، في اطار تشكيلات اجتماعية ـ سياسية داخلية وعلاقات خارجية متوافقة معها ، بشكل ادى لقيام طلب ضخم على العمل لم يكن ممكناً ان تفي به قوة العمل المواطنة ، لا كماً ولا كيفاً . كما ادت هذه الظروف الى ان ارتفع العائد للعمل في البلدان العربية النفطية بشكل لا يعبر عن زيادة مقابلة في الانتاجية . وقد ترافق هذا مع وجود ، وتفاقم ، ضائقة اقتصادية في كثير من البلدان العربية مما جعل الفارق بين نسبة العائد الاقتصادي للعمل بين شطري الوطن العربي هذين شاسعاً .

وبهذا توفرت للمعسرين من ابناء الوطن العربي ، وغيرهم ، فرصة للكسب المادي الكبير بمجرد التمكن من الهجرة للعمل بأحد البلدان العربية النفطية . وقد نجم عن ذلك تدافع شديد على الهجرة لمنابع النفط افقد الكثيرين صوابهم ، وتبلور في لحظة مجنونة كانت كفيلة بتحلل الروابط المجتمعية وافساد امكانية قيام مشروعات وطنية للتنمية في البلدان المصدرة لقوة العمل[٣] .

و« التنمية » لفظ سنعود اليه كثيراً في باقي الكتاب . ولما كان معنى التنمية غير متفق عليه ، نرى لزاماً علينا ان نورد ما نقصده به في البداية .

تتمثل التنمية في نظرنا في تغيير هيكلي في النسق الاجتماعي ـ الاقتصادي يتضمن تطوير وتنويع البنيان الانتاجي المحلي بما يؤدي الى ارتفاع مطرد في المستوى المعيشي للناس ، كل الناس ، وبحيث يكون تعريف المستوى المعيشي المرغوب ، وكيفية تحقيقه قائماً على اغناء الخصوصية الحضارية للمجتمع ، وتحرير المواطن بتخليصه من عوائق المشاركة الفاعلة في النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي على المستويين الفردي والمؤسسي ، وتحرير الوطن بتخليصه من ربقة التبعية للخارج . فالتنمية اذاً هي نهضة حضارية تؤدي الى ترقية النسق الاجتماعي ـ الاقتصادي تجاه مستويات رفاه اعلى للبشر .

وقناعتنا ان تنمية بهذا المعنى لم تتم تاريخياً في نطاق مجتمع صغير ، ويستحيل ان تتم في اي من بلدان العالم الثالث الصغيرة منفرداً ، وعلى وجه الخصوص ، فإن نهضة حضارية بالشكل الموصوف اعلاه لا يمكن ان تتسنى لاي بلد عربي وحده ، اياً كانت امكاناته . إن العروبة هي السبيل الوحيد لهوية حضارية للمواطن في اي من البلدان العربية . كما ان الوطن العربي يتكامل بقوة في نسق موارد طبيعية وبشرية متماسك . وبالتالي فالتنمية

---

(٣) عادل حسين ، « المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل ، » المستقبل العربي ، العدد ٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٩) ، ص ٢٨ .

العربية هي ، إن قامت ، امكانية التنمية الوحيدة المتاحة لأي بلد عربي اياً كان . ان مفتاح التنمية الوحيد في الوطن العربي يوجد على الصعيد القومي . ولا شك ان الساحة القومية يغشاها الآن ظلام دامس . ولكن المفتاح هناك ، ولن يجده من يبحث عنه في مكان آخر ، ولو كان مسلحاً بضوء باهر (مثل عائدات النفط !) .

كذلك نقدم ان العنصر الحاسم في تنمية اي مجتمع هو تطوير البشر ، بمعنى تعظيم المعارف والقدرات البشرية واطلاق الطاقات الكامنة في الناس بحيث يمكنهم احداث التغيير المطلوب في البنيان الاجتماعي ـ الاقتصادي . هذا هو المضمون الجوهري لتحرير الانسان . ولكن الاستفادة من طاقات البشر تقتضي نظْمها في نسق لتنظيم اجتماعي يمكّن الناس من المشاركة بفعالية في عملية اتخاذ القرار ثم الانتاج والاستمتاع بنصيب عادل في توزيع الناتج . وهذا هو المعنى الذي توخيناه من الاقتباس الذي اوردناه من المفكر الاغريقي بروتاغوراس ، والذي قدمنا به الكتاب كله .

وفي هذا الاطار فإننا نتحفظ على اطلاق وصف التنمية على التغير الاقتصادي الحادث في اي من البلدان العربية . وعلى وجه الخصوص لا نرى ان البلدان العربية النفطية تعاصر عملية تنمية حقيقية ، على الرغم من ثرائها العريض . ان هذا الثراء لم يأت نتيجة تطور انتاجي محلي ادى الى تنمية القوى البشرية المواطنة .

ولنتساءل على سبيل المثال ، ماذا يعني قيام مشروع انشائي او صناعي ضخم بأحد البلدان النفطية العربية بواسطة احدى الشركات الدولية النشاط ، كورية مثلاً ، بشكل يكاد يكون مستقلاً تماماً عن باقي اوجه النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي وعن مساهمة البشر في المجتمع ؟ هل يمكن ان يعد هذا انجازاً تنموياً للبلد الذي انشىء فيه المشروع او لبلد الشركة التي قامت بانشائه وللشركة ذاتها ؟

صحيح انه قد تم تحديث هائل للبنى الاساسية وصنوف النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي في البلدان العربية النفطية ، كما توفرت السلع والخدمات بدرجة لم يكن يتصورها احد في المنطقة منذ عقدي زمان فقط . ولكن عندنا ان هذا ليس الا قشرة مادية هشة للحضارة الغربية السائدة . فأية حضارة تقوم على نواة من البنى الانتاجية والاستمتاع باستهلاك منتجات حضارة ما ، بدون قيام جوهرها الانتاجي ، يعيق التنمية الذاتية للمجتمع ، اذ ان هذا يعني اعتماداً حرجاً على الخارج وتعجيزاً لتنمية القوى البشرية المحلية .

وتكون اعاقة مشروع وطني للتنمية اعمق اذا ترتب على الانسياق للنمط الحضاري المتجسد في السلع المستهلكة وغيرها تمييعاً للهوية الحضارية الاصلية للمجتمع ، وهو ما

يحدث في بلدان المنطقة العربية . إنه يحدث بدرجة اقوى في البلدان النفطية ولكنه يتسلل ، بفعّالية ، الى باقي البلدان العربية عن طريق الهجرة ، وغيرها .

اننا نرى ان التغير الاقتصادي الذي جرى في البلدان العربية في السبعينات ، وقد كان هائلاً في النفطية منها ، لم يمثل بدايات تنمية حقة ، بل على العكس يمكن ان يؤدي استمرار هذه المسارات الى اهدار فرص التنمية العربية والتي تقوم على تنمية القوى البشرية وفي اطار قومي .

وفي تقديرنا ان تيار الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية ، كان من اهم العوامل الفاعلة في التغيير الاجتماعي ـ الاقتصادي في الوطن العربي في العقد الاخير . كما يتوقع ان يستمر تأثيره ، وتتتالى تبعاته ، في المستقبل القريب على الاقل . ولقد تكامل هذا التيار مع عوامل اخرى في تكوين نسق من التحولات عصف بالبنية الاقتصادية ـ السياسية للوطن العربي بأكملها .

وقد دعت اهمية الظاهرة الكثير من المراقبين لتقويم آثارها . وكانت التقويمات في البداية وردية ، الهجرة مفيدة لكل من بلدان المنشأ والاستقبال . وقد تبنى هذا الموقف بوجه خاص بعض الخبراء المرتبطين بالمؤسسات الدولية . ولكن بعد فترة بدأ يظهر ، على استحياء ، اعتراف بوجود بعض السلبيات لظاهرة الهجرة الى البلدان النفطية . اما في بداية الثمانينات فلا ينكر احد وجود السلبيات وان بعضها خطير ، ولكن يبقى السؤال : ما هي المحصلة ؟

هناك من يرى ان « المحصلة الكلية لحركة انتقال الايدي العاملة [بين البلدان العربية] تبقى ذات مضمون ايجابي »[٤] .

ولكننا نتبنى موقفاً يختلف جذرياً ، اذ نرى ان ظاهرة الهجرة للعمل بالبلدان النفطية في السنوات العشر الاخيرة لم تساعد ، وقد تكون أعاقت ، إمكانية التنمية في الوطن العربي ، بالمفهوم الذي أشرنا اليه أعلاه . وبهذا تكون محصلة آثار هذه الهجرة سلبية ، بل خطيرة في الاجل الطويل ، وهو المنظور الاوفق في تقديرنا لمناقشة آثار ظاهرة تمتد ، وبعمق ، الى اتساع النسيج الاجتماعي ـ الاقتصادي في الوطن العربي . وسنسعى ، خلال فصول

---

(٤) انظر : ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية : المشاكل ، الآثار ، السياسات (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ، ص ٢٢١ . وقد قدم الكتاب توثيقاً اضافياً ـ وإن كان في الاغلب ضمنياً ـ لآثار سلبية لظاهرة الهجرة ولكنه لم يتضمن توثيقاً لما يمكن اعتباره منافع لها ، وبحيث تعدل كفة هذه الاخيرة السلبيات التي جاء بها الكتاب .

الكتاب ، لتقديم تعضيد لهذا الموقف بعـرض آثار ظاهرة الهجرة على معيار التنمية .

الا اننا نود التأكيد على ان هناك علاقة جدلية بين الهجرة وامكانية التنمية . فمن ناحية ، نشأ تيار الهجرة من ثنايا بيئة اجتماعية ـ اقتصادية معينة في الوطن العربـي ، وهو في الواقع استجابة موضوعية لهذه البيئة . ومن ناحية اخرى ، فإن الهجرة الى البلدان العربية النفطية ، في تفاعلها مـع البيئة الاجتمـاعية ـ الاقتصـادية ، وتـطوراتها في المجتمعـات العربية ، كان لها تأثير على امكانية التنمية في الوطن العربي . وقد يصعب فصل هذا التأثير تشـريحياً ، الا انـه يمكن التعرف عليـه في التحامـه بالنسيـج الاجتماعي ـ الاقتصـادي للمنطقة . وهذه مهمتنا في باقي الكتاب .

وبالاضافة الى الآثار الواسعة النطاق للهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية فإن خصائص هذه الهجرة تكاد تكون غير مسبوقة في تاريخ الهجرة الدولية ، ومن اهمها الآتي :

اولاً : هي هجرة بين بلدان في العالم الثالث . واذا كانت بلدان الاستقبال تتسم بوفرة مالية هائلة ، فإن بلدان المنشأ تعاني من ضائقة تتفاوت من بلد لآخر . وفي الواقع يصل الامر لأن تتجاور في شبه الجزيرة العربية ذاتها بعض من اغنى وافقر بلدان العالم ، وترسل بلاد الفئة الثانية الجزء الاكبر من قوة العمل المواطنة للعمل في القسم الغني من شبه الجزيرة . وعلى اية حال ، فالهجرة التي تعنينا هنا هي في النهاية من وإلى بلدان ذات هيكل اقتصادي متخلف وتابع لمركز الاقتصاد العالمي ، وذلك على خلاف الهجـرة من حوض البحر المتوسط الى اوروبا الغربية مثلاً . والاهـم من ذلك ان هذه الهجرة تجري بين بلدان تربطها وحدة حضارية وامكانية تنمية مشتركة .

ثانياً : الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية هي في الاساس هجرة مؤقتة وغير اندماجية مع استثناء واضح للهجرة الى العراق ، على الاقل من حيث المبدأ ، وعموماً فهي ليست هجرة استيطانية كما كان الحال في الهجرة الى الولايات المتحدة وكنـدا واستراليـا وامريكا اللاتينية مثلاً ، حيث تصعب الاقامـة والحصول عـلى الجنسية في غـالبية بلدان الاستقبال . كما لا يقوم تفاعل اجتماعي قويّ بين المكونات الوافدة والمواطنين في قوة العمل والسكان .

ثالثاً : على الرغم من ان الهجرة غير استيطانية فإنّ الوافدين يشكلون غالبية قوة العمل في كثير من البلدان العربية النفطية . وفي بعض الاحوال يكوّنون كل قوة العمل في القطاع الخاص تقريباً . ويعني هذا ، ضمناً ، ان قوة العمل الوافدة تغطي كل حلقات سلم المهن والمهارة .

رابعاً : تعرضت الهجرة لتطورات ضخمة ومتلاحقة في فترة زمنية قصيرة . فقد تنامى عدد المهاجرين الى البلدان العربية النفطية بمعدل سريع جداً خلال السبعينات ، مما انتج كثيراً من الآثار الاجتماعية ـ الاقتصادية البعيدة المدى في كل بلدان المنشأ والاستقبال . وعلى حين بدأت بلدان الاستقبال في نهاية السبعينات في التحوط من بعض الآثار السلبية للهجرة الواسعة النطاق ، لم تنتبه بلدان التصدير لمثل هذه الآثار بالدرجة اللازمة، وتنامى فيها الاعتماد على الهجرة للعمل بالخارج كحل لمشاكلها الاقتصادية الداخلية . ولكن هذا يماثل اللجوء للمسكنات السطحية مع مريض يعاني من مرض خبيث ، حيث لا توفر المسكنات الا فرصة لاستفحال الداء ، وقد تدمر اثناء ذلك آليات الدفاع والبناء الحيوي للجسم . ولكن تطورات الثمانينات الاولى تنذر بتغير قد يكون كبيراً في معدل نمو الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية نتيجة لكساد سوق النفط وتدني عوائد بيعه بما سينعكس ولا شك على مستوى وطبيعة النمو الاقتصادي ، ومن ثم على حجم وتكوين قوة العمل في بلدان الاستقبال .

هذه الخصائص تؤكد الحاجة لدراسة معمَّقة لظاهرة الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية من ناحية ، ولكنها تجعل من هذه الدراسة مشروعاً صعباً من ناحية اخرى ، إذ تستلزم دراسة اي ظاهرة اجتماعية ـ اقتصادية اطاراً نظرياً وتوافر معلومات كافية .

اما من حيث الاطار النظري ، فلا يقدم لنا التراث العلمي النظري للهجرة اطاراً قادراً على استيعاب درجة تعقد ظاهرة الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية. ولما كان العمل الحالي غير ذي صيغة اكاديمية ، فلا نرى فائدة كبيرة في التطرق لمناقشة تفصيلية لهذا الامر . ولكن نكتفي بالاشارة الى ان افتراضات النماذج النظرية للهجرة ، وهي ككل النماذج النظرية ، محاولات لتجريد وتبسيط الواقع ، تقصر بشكل مخل عن توصيف الواقع المركب للظاهرة التي نحن بصدد دراستها ، مما يجعل النتائج التي يمكن ان تترتب على هذه النماذج التبسيطية، هي الاخرى غير واقعية(٥) .

على سبيل المثال ، يستدعي التحليل الاقتصادي المرتكز على موقف المدرسة الكلاسيكية الجديدة ان الهجرة الدولية للعمل من البلدان الفقيرة الكثيفة السكان الى البلدان الغنية بالمال تحقق فائدة اقتصادية لكلا طرفي الهجرة ، على حين يتفق الرأي الآن تقريباً على ان هذا الامر على اطلاقه غير صحيح . فلهجرة مثل التي نشهدها الى البلدان

---

(٥) D.F. Heisel, «Theories of International Migration,» paper presented to: United Nations, Economic Commission for Western Asia [ECWA], Conference on International Migration in the Arab World, Nicosia, 11-16 May 1981.

العربية النفطية مزايا ومضار ، لكل من طرفيها ، وقد ترجح كفة المضار في الاجل الطويل خاصة بالنسبة للبلدان المصدرة لقوة العمل[٦]. ويعود ذلك الى ان الوضعية الاجتماعية ـ الاقتصادية للهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية لا تماثل ، ولو عن بعد ، الشروط النظرية للتحليل الاقتصادي الذي تقول به المدرسة الكلاسيكية الجديدة .

ولهذا السبب لجأنا في هذا الكتاب الى مدخل تطبيقي يقوم على دراسات متكاملة لحالات محددة قبل تقديم تعميمات انطباعية لحالتي المنشأ والاستقبال .

ولكن صعوبة دراسة الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية، للاسف، تزداد بسبب نقص البيانات والمعلومات عن قوة العمل والسكان والظواهر الاجتماعية ـ الاقتصادية بالبلدان العربية . ولهذه المشكلة جانبان . الاول موضوعي ويتصل بتخلف البنية الاحصائية والبحثية للبلدان العربية ، نفطية وغير نفطية . فبعض البلدان العربية لم تجرِ تعداداً واحداً للسكان حتى الآن . وما تم ، ويجري من عمليات احصائية في كثير من البلدان العربية تشوبه اخطاء وعيوب كبيرة . وفي بلدان عربية اخرى ، تميزت بمؤسسة احصائية عريقة ، تدهور اتساع ودقة العمل الاحصائي تحت ضغط الضائقة الاقتصادية العامة . كما ان البيانات الاحصائية تستغرق وقتاً لإعدادها ، وبالتالي للحصول عليها ودراستها . وقد اشرنا الى ان التغيرات في ظاهرة الهجرة تلاحقت بسرعة خلال السنوات الماضية مما يجعل من الصعب الحصول على البيانات اللازمة للدراسة بالسرعة الكافية حتى لو توفرت البنية والقدرة على توفيرها .

كما ان الدراسة الوافية لظاهرة اجتماعية ـ اقتصادية بدرجة تعقد الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية تتطلب القيام بالعديد من الدراسات الميدانية المضبوطة للتوصل للخصائص الدقيقة للظاهرة وابعادها المختلفة . ولكن مثل هذه الدراسات لم تجر بما يلزم للوصول لحد ادنى من المعرفة العلمية حتى الآن .

الا ان هناك جانباً آخر لمشكلة توفر البيانات والمعلومات يجب الاشارة اليه ، وهو انه احياناً توجد البيانات ولكنها لا تنشر ولا توفر للدراسة . والمؤلم ان البيانات تقدم احياناً لباحثين اجانب او لمؤسسات خارجية وليس للعرب . وقد تفاقمت مشكلة الحصول على

---

(٦) انظر على سبيل المثال :
I. Serageldin et al., *Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa* (Washington, D.C.: World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1981), and Charles W. Stahl, «International Labour Migration and International Development,» International Migration for Employment working paper (MIG, WP 1). (Geneva: International Labour Organisation [ILO], 1982).

البيانات والمعلومات الخاصة بأوضاع القوى البشرية ، نتيجة لهذا السبب ، في بلدان الاستقبال . وعلى سبيل المثال ، اجري تعداد للسكان في بعض بلدان الخليج في بداية الثمانينات ،وحتى الآن لا تتوفر عن هذه التعدادات الا بيانات اولية محدودة جداً ، كما يتوقع ان يقل مستوى التفصيل في النتائج التي ستنشر عنها يوماً ما عن مستوى النشر في تعدادات سابقة . ولا شك ان هذه خسارة كبيرة للبحث العلمي والمعرفة .

ونتيجة لقصور قاعدة البيانات والمعلومات المتوافرة سنعتمد احياناً على تقديرات شديدة التباين . ومع ذلك يبقى ان كثيراً من نواحي الظواهر التي سنتعرض لها لا يمكن اصدار حكم قطعي فيها ، بمعنى انها تقبل تأويلات مختلفة نظراً لتعقد الظاهرة من ناحية ، وعدم توفر معلومات يمكن الاعتماد عليها في حسم الرأي من ناحية اخرى . اكثر من هذا ، سنضطر احياناً الى اللجوء لانطباعات عن جوانب مهمةمن الدراسة ، نرى الا نهملها ، ولا تتوفر لنا معلومات رصينة عنها . لكن في هذه الحالة لا بد من توخي الحرص في استخلاص النتائج والاحكام . وعلى وجه الخصوص يجب مراعاة انه في حالة عدم توفر معلومات تفصيلية ، فإن الرأي او التقدير يتعلق بالمنوال ، اي المشاهدات الاكثر تكراراً ، ولا ينطبق بالضرورة على جميع الحالات .

الفَصل الأوّل

خَلفيَّة ظاهِرَة الهجرَة تجَاه مَنابع النفط

تنشأ اية ظاهرة انسانية في سياق اقتصادي ـ سياسي . ويقتضي الفهمَ الكامل لظاهرة ما وضعها في السياق الذي يشكل البيئة التي تقوم فيها . ولما كانت مقولتنا الاساسية في هذا الكتاب ان الهجرة للعمل في البلدان النفطية العربية كانت احد مكونات تغير اقتصادي ـ سياسي عميق عم كل بُنى الوطن العربي في السبعينات من هذا القرن ، فقد وجب ان نعرض ، في البداية ، وباختصار ، للملامح الاساسية للاقتصاد ـ السياسي للوطن العربي في الستينات الاخيرة والسبعينات الاولى . فهذه فترة المخاض التي نجمت عنها تحولات السبعينات . وسنتوخى ان يكون منظور معالجتنا قومياً يناقش اوضاع الوطن العربي ، وإن تطرقنا للتطورات في بعض اقطاره لما كان لها من اهمية خاصة . كما سنحاول التأكيد على الاطار العالمي للتغير في الوطن العربي ، من حيث انه منطقة ذات اهمية اقتصادية واستراتيجية بالغة في الصراع العالمي بين الكتلتين العظميين .

ولن نناقش هنا بالتفصيل تطورات الاقتصاد السياسي للوطن العربي في النصف الثاني من السبعينات . فمن ناحية ، نود ان نترك للاجزاء التالية من الكتاب مهمة ابراز دور الهجرة لمنابع النفط في مجمل هذه التطورات . ومن ناحية اخرى فقد تطرقنا لتحليل ونقد التغير الاقتصادي ـ السياسي للوطن العربي في السبعينات في عمل آخر . ويمكن تلخيص الاستنتاج الرئيسي لهذا العمل في المقتطف التالي « ان العمل العربي متراخٍ على محاوره الثلاثة (الدولي والقومي والقطري) . . . ان تبعية العرب لدول الغرب المصنّعة تزداد ، والتعاون بينهم يتدهور ، ولا تحقق قضايا التنمية ، والمشاركة الشعبية على وجه الخصوص ، تقدماً محسوساً ، إن لم تكن تراجعت . وينعكس هذا طبعاً على تدني مستوى تحقق الغايات العربية النهائية ، مما ادى الى اتساع الشقة في مستوى الرفاه بين العرب والقطاعات الاسعد حظاً من البشرية . وقد كان النصف الثاني من

السبعينات حاسماً في تأكيده ردة سياسية اجتاحت الوطن العربي على المحاور الدولية والقومية والقطرية . ولكن وهو الاهم ، ينطوي استمرار التراخي في العمل العربي على مخاطر مستقبلية جسيمة تتمثل في تباعد الشعب العربي عن غاياته المنشودة واتساع الفجوة ، اكثر ، بينه وبين المتقدمين »[1] . وقد تحقق في ١٩٨٢ اسوأ ما كانت تقدره القوى الوطنية العربية بتصفية القوة العسكرية للمقاومة الفلسطينية في العدوان الاسرائيلي على لبنان، وتشتيت مقاتلي الثورة الفلسطينية في ارجاء الوطن العربي ، تحت سمع العرب وبصرهم . ومن اسف ان صيحات الاستنكار والاحتجاج كانت اقوى من غير العرب واحياناً في معسكر العدو ذاته . ولكن كيف بدأ كل ذلك ؟

الوطن العربي جغرافياً هو قلب العالم القديم ومهد احدى اهم حضاراته، مما رتب له قيمة استراتيجية فائقة . ولم يغب ذلك ابداً عن امبراطوريات ذلك العالم . كما لا يغيب عن المتصارعين على السيطرة العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين. كذلك يشكل الوطن العربي سوقاً هائلة متجانسة الى حد بعيد . فبالاضافة الى ابعاده الجغرافية الشاسعة ، يتوقع ان يتضاعف عدد سكانه في الربع الاخير من هذا القرن الى قرابة الثلاثمائة مليون نسمة (اكبر من عدد سكان الولايات المتحدة واقل قليلاً من عدد سكان الاتحاد السوفياتي)[2] . ويؤدي الى تجانس هذه السوق تراث حضاري واحد ، لغة ، وديناً ، وعادات وتقاليد .

وربما كان الوضع الاستراتيجي والقيمة الاقتصادية الفريدة للوطن العربي احد مسببات زرع الكيان الاسرائيلي فيه . ولكن تواجد اسرائيل ، شوكة في قلب الوطن العربي ، والتعهد الاستراتيجي للغرب الرأسمالي بالمحافظة عليها ، اضافا مبرراً آخر لاهتمام القوى العظمى ، خاصة المعسكر الامريكي ، بالسيطرة على المنطقة .

اضف الى ذلك الصدفة الطبيعية النادرة التي حبت بعض اجزاء الوطن العربي بأكثر من نصف الاحتياطي العالمي المحقق من النفط في نهاية السبعينات ، والنفط هو الوقود الذي قام عليه الرواج الاقتصادي الغربي منذ الحرب العالمية الثانية ، وتعتمد على استيراده من الخارج بعض الاقتصاديات الغربية بصورة حرجة .

ادى كل ذلك لأن يصبح وطننا العربي في العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين ، محط اطماع اي قوة عالمية ترغب في الهيمنة على العالم ، اذ يقدم نفطاً وفيراً وسوقاً واسعة ، وموقعاً استراتيجياً فريداً . لقد تجمعت هذه الخيوط لتضع الوطن العربي

---

(١) نادر فرجاني ، هدر الامكانية : بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ص ١٥ وكذلك الفصل ٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٥ ـ ٢٨ .

على رأس قائمة مناطق النفوذ المرغوبة خاصة للغرب الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية نظراً لرغبتها في تأمين مستقبل اسرائيل ، وضمان تدفق النفط العربي للغرب .

وقد كان الوطن العربي منذ الحرب العالمية الاولى منطقة نفوذ للغرب الرأسمالي ، وان انعقد لواء القيادة وقتها لفرنسا وبريطانيا . وربما كان منطقياً ان ترث الولايات المتحدة دوراً متميزاً في المنطقة باعتبارها الزعامة الجديدة للغرب . ولكن تعاضد تيار الاستقلال والتحرر الذي ساد كثيراً من مناطق العالم الثالث في الخمسينات والستينات من القرن الحالي ، جدلياً ، مع تيار فرعي له في المنطقة العربية بما ادى الى ابراز ظاهرة عربية ـ عالمية حاولت ان تنهج طريقاً للتحرر والتنمية المستقلة في الوطن العربي ، وتدعم حركات التحرر في العالم الثالث كما تستمد منها العون في المعترك الدولي كمتحدث باسمها . ولقد تبلورت هذه الظاهرة العربية ـ العالمية في الناصرية على مستوى الوطن العربي ، وفي حركة عدم الانحياز على الصعيد الدولي .

وقد كانت محصلة هذه الظاهرة ان فقد الغرب الرأسمالي بعض مواطىء اقدامه في الوطن العربي ، وبعض بلاد العالم الثالث الاخرى ، في الخمسينات الاخيرة والستينات الاولى ، كما قامت علاقات صداقة وتعاون بين بعض البلاد العربية والاتحاد السوفياتي في مجالات الانماء الاقتصادي ، والتسليح العسكري ، والعمل السياسي العالمي . ولم يكن هذا بالطبع مقبولاً بالاساس ، وكان لا بد للغرب ان يتحرك لاستعادة المنطقة ، الا ان هذا التحرك اكتسب اهمية حيوية بحلول الازمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ نهاية الستينات .

ولنحاول الآن رسم الملامح العريضة للاوضاع على الساحة العالمية في النصف الثاني من الستينات واوائل السبعينات . لعل اهم ملامح هذه الفترة هو تبلور سياسة الانفراج في العلاقات بين الدولتين العظميين على وجه الخصوص ، وبين الشرق والغرب في شمال الكرة الارضية عموماً . لقد جسدت ازمة الصواريخ الكوبية ميزان الرعب النووي القائم بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، واظهرت عدم رغبة اي من الطرفين في الدخول في مواجهة نووية . كذلك تأكدت العقلانية الاقتصادية للتعاون بين الجانبين في المجالات الاقتصادية بما يضمن حلولاً لبعض المشاكل الملحة : من الغرب يستطيع الاتحاد السوفياتي الحصول على ما يعوض مشاكل الانتاج الزراعي به ، اضافة الى بعض المنتجات التكنولوجية المتقدمة ، وفي الشرق تجد الولايات المتحدة واوروبا الغربية سوقاً واسعة .

وقد ترتب على الانفراج انخفاض درجة التناقض بين قطبي الصراع العالمي والتسابق لكسب النفوذ في مناطق العالم الثالث بطريقة لا تستدعي احتمال الحرب بين

القطبين[٣] . وعلى وجه التحديد اصبح صعباً لدولة ، او منطقة ، في العالم الثالث ، اللعب على التناقض بين القطبين للحصول على مزايا تساهم في بناء القدرة الذاتية مع الحفاظ على استقلال نسبي ، كما كان الامر في نهاية الخمسينات والستينات الاولى . فقد كانت الآلية التي استخدمها بعض قادة العالم الثالث هي التهديد باللجوء للمعسكر الآخر ، ولم تعد هذه فعّالة . وبات لزاماً على اي بلد في العالم الثالث ان يظهر انتماءه لاحد المعسكرين بوضوح حتى يستحق مساعدة جوهرية من قطبه .

لقد كانت هذه الوضعية الجديدة تعني ايضاً غياب الطابع الايديولوجي في تعامل الاتحاد السوفياتي مع بلدان العالم الثالث . كما قد وجّه تفاقم النزاع الصيني ـ السوفياتي وتقارب الصين مع الغرب الرأسمالي ضربة للعقائدية التقدمية على مستوى العالم .

وقد كانت حركة عدم الانحياز احدى ضحايا هذه التطورات في الصراع العالمي ، فضعفت وانصرف همّ بلدان العالم الثالث الى المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد اكثر عدلاً[٤] . وهذا ، في تقديرنا ، مطلب اقل تواضعاً من الهدف الجوهري لعدم الانحياز والذي يتمثل في تكوين قوة عالمية جديدة تسعى للتحرر والتنمية في العالم الثالث .

كذلك شهدت السبعينات الاولى تفاقم الازمة الراهنة في النظام الرأسمالي العالمي . خاصة الولايات المتحدة . فقد بدأت المنافسة اليابانية والاوروبية للصناعة الامريكية تهدد امكانيات النمو بالاقتصاد الامريكي الذي بدأ ايضاً يعاني عجزاً متزايداً في ميزان المدفوعات نتيجة للانفاق الخارجي الهائل على حرب فيتنام، ومن ارتفاع تكلفة الانتاج ومن تشبع السوق المحلية واسواق التصدير التقليدية في اوروبا الغربية . كذلك ازداد الوعي بالتكلفة الاجتماعية الباهظة لبعض الصناعات الملوثة للبيئة ، وبثقل العبء الذي يتحمله الاقتصاد الامريكي لدعم اسرائيل[٥]

ولهذا كان على الولايات المتحدة ان تحدّ من المنافسة الاوروبية واليابانية لها ، والنفط العربي هو شريان الحياة للصناعة في كليهما . كما كان عليها ان تفتح لها اسواقاً جديدة ، او توسع من اسواقها القائمة . ولزم ايضاً ان توطّن بعض الصناعات في العالم الثالث استفادة من رخص الايدي العاملة ، توفر المواد الاولية ، وتخلصاً من تلوث البيئة

---

(٣) جلال احمد امين ، المشرق العربي والغرب : بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية ، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ص ٧٣ ـ ٧٥ .

(٤) ابراهيم سعد الدين وآخرون ، « الوطن العربي سنة ٢٠٠٠ ، » المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ١٩ (ايلول / سبتمبر ١٩٨٠) ، ص ١٨ .

(٥) امين ، المصدر نفسه ، ص ٥٦ ـ ٦٢ .

المصاحب لهذه الصناعات . وفي العالم الثالث متسع لكل هذا ، والوطن العربي ، كما اشرنا ، واحد من اهم اجزائه سواء من حيث حجم السوق، او امكانية التحكم في تدفق النفط وقيام الصناعة خاصة البتروكيمائية ، الملوثة للبيئة بشدة ، والتي تتوفر مادتها الخام بكثرة في البلدان العربية النفطية . لهذه الاسباب ، اكتسبت استعادة النفوذ الامريكي في الوطن العربي اهمية خاصة .

ولكن ماذا عن تخفيف عبء اعاشة اسرائيل؟ يوضح لنا جلال امين انه «مع نهاية الستينات كان الاقتصاد الاسرائيلي قد بلغ مفترق طرق جديداً : إما فتح اسواق جديدة للتصدير او الاختناق»[٦] . والعمق الاستراتيجي الطبيعي للاقتصاد الاسرائيلي ، من وجهة النظر الاستعمارية ، هو الوطن العربي .

ولا شك ان توسع اسرائيل ، اقتصادياً في الوطن العربي يضمن لها الحيوية الاقتصادية والسياسية في الاجل الطويل ، ويساعد على تمزيق الاتصال القومي بين العرب ، ويعفى ، في النهاية ، الغرب الرأسمالي من اعالة ربيبته في المنطقة . وهذا هو في تقديرنا المغزى الاساسي لاتفاقيات كامب دافيد في الاجل الطويل ، فالهدف الاستراتيجي هو ادماج اسرائيل ، من موقف مهيمن ، في اقتصاد عربي . ويتضمن المخطط لهذا في مرحلة اولى ، ان تحاط اسرائيل بحزام آمن من مناطق التفاعل الاقتصادي مع البلدان العربية المجاورة . هكذا صارت الضفة الغربية ، وهذا كان المقدر لسيناء ، والمحاولات جارية الآن لتحقيقه في جنوب لبنان .

هكذا ، تداعياً للتطورات العالمية ، ولكن ايضاً بفعل عوامل داخلية ، كانت الساحة مهيأة لأحداث جليلة في الوطن العربي. وقد تتابعت على الصعيد العربي تطورات جسام منذ الستينات الاخيرة ، نرى ان اهمها ، مرتبة زمنية ، هو تدني الشرعية الجماهيرية للعقائد العربية التقدمية ، والانظمة التي قامت عليها ، يليه ظهور العائدات النفطية وتوظيفاتها وآثارها المختلفة ، ثم انعزال مصر (نناقش حالة مصر بقدر من التفصيل في الفصل التالي) ، واختتمت السلسلة بتقويض « الخيمة الاخيرة »[٧] للثورة العربية في بيروت . فبتحطيم الجناح العسكري للمقاومة الفلسطينية ، وبعثرة المقاتلين الفلسطينيين بعيداً عن ساحة النزال دُجِّن النضال الفلسطيني الى مستوى السياسة العربية العادية ، القائمة عموماً على اطر فوقية في الاساس . وبهذا خبت « النجمة الاخيرة » الى حين تمور الارض بأثقالها .

---

(٦) المصدر نفسه، ص٦٣ـ ٧٣ .

(٧) التعبير للشاعر الفلسطيني محمود درويش .

ولن نعرض هنا، في مناقشة خلفية الهجرة ، إلا للتطورين الاول والثاني . فقد مهّد الاول الارض للتدخل الخارجي لتحقيق مخططاته ، بينما شكل الثاني الآلية التي تم عن طريقها مد جذور التبعية للغرب الرأسمالي في ارجاء الوطن العربي ، بهدوء ولكن بعمق .

لقد قامت محاولات تسعى للتحرر والوحدة والتقدم في الوطن العربي ، على عقائد متباينة تبلورت ، بأشكال مختلفة ، في انظمة حكم بأكثر من بلد عربي في الخمسينات والستينات . لكن هذه الانظمة لم تنجح في اقامة مؤسسات سياسية جماهيرية فاعلة تتبنى العقيدة عن فهم واقتناع . ونزعت كلها ، بدرجات متفاوتة ، لتحكم اقلية في الحياة السياسية . كما لم تحقق هذه الانظمة نجاحاً متصلاً ومتصاعداً في مجال التنمية . ولا يعني قولنا هذا انكار اية انجازات اجتماعية ـ اقتصادية لهذه الانظمة . وليس هدفنا هو تقديم تقويم متوازن لايجابياتها وسلبياتها ، وانما نتوخى ابراز الخصائص ذات الصلة بمناقشتنا . وفي هذا نكتفي بالقول بأن هذه الانظمة لم تنجح في ارساء دعائم مشروعات وطنية للتنمية بالمعنى الذي اشرنا اليه سابقاً . وقد انعكس ذلك على تصاعد عبء اشباع كثير من الحاجات الاساسية للناس في نهاية السبعينات في كثير من البلدان العربية التي لم تهبها الطبيعة رواسب هيدروكربونية كبيرة .

ونصل الآن الى المتهم الاول في انتكاسة الوطن العربي في السبعينات ، اي عائدات النفط وتوظيفاتها . ولم نسم هذه الظاهرة الفاعل الاساسي . فهي في تقديرنا ليست الا اداة الجريمة ، ولعل السطور السابقة في هذا الفصل تشير الى الايدي التي امسكت بهذه الاداة .

ولنلقِ بعض الضوء على ظاهرة العائدات النفطية . لقد زادت العائدات المتحصلة للبلدان العربية الاعضاء في منظمة الاقطار المصدرة للنفط زيادة هائلة خلال السبعينات نتيجة لتصحيح اسعار النفط في ١٩٧٣ والزيادات المتتالية حتى ١٩٧٩ . فقد ارتفعت خلال خمس سنوات لاكثر من اثني عشر مثلاً بحلول ١٩٧٥ ، وفي ١٩٨٠ تعدت العائدات النفطية مائتي مليار دولار ، اي قرابة خمسين ضعفاً لقيمتها منذ عشر سنوات . وبلغت عائدات النفط في السعودية وحدها اكثر من مائة مليار دولار في عام ١٩٨٠ (انظر الجدول رقم (١ ـ ١)) (صحيح ان العائدات النفطية انخفضت منذ ذلك الحين ، ولكن تطورها خلال السبعينات هو الذي يعنينا في رسم خلفية الهجرة) .

جدول رقم (١ ـ ١)

عائدات النفط في البلدان العربية الاعضاء
في منظمة الاقطار المصدرة للبترول ،
للسنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ و١٩٨٠ (مليار دولار)

البلـــد	العائـــدات		
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
الامارات العربية المتحدة	٠,٢	٠,٦	١٩,٣
الجزائـــر	٠,٣	٣,٣	١٠,٨
السعوديـــة	١,٢	٢٥,٧	١٠٢,٢
العـــراق	٠,٥	٧,٥	٢٦,٠
قطـــر	٠,١	١,٧	٥,٤
الكويـــت	٠,٨	٦,٤	١٨,٠
ليبيـــا	١,٤	٥,١	٢٢,٥
الجملـــة	٤,٥	٥٥,٦	٢٠٤,٠

المصدر : احتسبت من : *Middle East Economic Survey* [MEES], (19 October 1981)، الملحق .

وبالطبع لا تعبر هذه القفزة الفلكية الابعاد عن تطور مقابـل في قوى الانتـاج في الاقتصادات النفطية العربية ، وانما هي في المقام الاول نتاج تصحيح اسعار النفط . وقد نحـا بعض الاقتصاديـين لاعتبار العـائدات النفـطية ريعـاً[٨] . وهذا ، للدقـة ، ليس صحيحاً تماماً . فالعائدات النفطية تمثل في واقع الامر استنضاباً او اهلاكاً طبيعياً لجزء من اصل رأسمالي يتحول لصورة نقدية بمجرد بيعه، وبالتالي لا يبقى الاصل الرأسمالي المغل للريع كله كما في حالة الارض الزراعية او العقار مثلاً (يتعرض العقار لـلاهلاك ولكن ليس بشكل طبيعي تجزيئي كما في حالة النفط) .

ويشير عادل حسين الى اختلاف العائد النفـطي عن الريـع من وجهة نـظر مهمة تتعلق بمضمون العمل الاجتماعي من حيث ان الريع ، تقليدياً « كان فائض عمل اجتماعي مضن ، واستمرار العمل المنتج في المجتمع كان شرطاً لاستمرار الفائض وزيادته ، وبالتالي لم يكن الريع سبباً في اهدار قيمة العمل المنتج ، وانما كان حافزاً للطبقة السائدة على حماية واستمرار العمل ، ولزيادة

(٨) انظر مثلاً : محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية : تأثير النفط العربي عـلى مستقبل الـوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية ، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) .

انتاجيته ، اما المال النفطي فإنه نتاج عملية تشبه عملية فتح الصنبور ، وهو قادر على اغراق دائرة واسعة (عشرات الملايين) في بحر من الكماليات ويهدد باقتلاع كل هؤلاء من هموم الانتاج »[٩] .

ولكن تشبيه العائدات النفطية بالريع يعود في الاساس الى ان قيمتها لا تتناسب مع النشاط الانتاجي الذي يغلها من حيث ان الفائض المتولد لا يتناسب مع المدخلات المستخدمة ولا يتحدد حجمه مباشرة بالتكلفة المنفقة . ولاستخراج النفط في البلاد المنتجة في العالم الثالث خاصة اخرى وهي انه يشكل جيباً انتاجياً منعزلاً يتصل بالعالم الخارجي ويتفاعل معه عن طريق التسويق ، والتكنولوجيا ، والادارة اكثر من الاقتصاد المحلي .

وتترتب على هذه الخصائص سمتان اساسيتان للاقتصادات النفطية « الريعية » هذه :

اولاً : يتصل القسم الاكبر من التعامل الاقتصادي ، مباشرة او بطرق غير مباشرة ، بالغرب الرأسمالي من خلال صناعة النفط من ناحية ، وعن طريق استعمال عوائدها من ناحية اخرى . وهكذا تتولد تبعية عضوية لا عن طريق الاعتماد على الدخل المتولد من قطاع النفط فقط ، ولكن عن سبيل استيراد السلع والخدمات ، ونمط الاستهلاك المتجسد فيها ، وتثمير الفوائض النفطية في الاقتصادات الغربية .

ثانياً : لا يتمحور السلوك الاجتماعي ـ الاقتصادي في البلدان « الريعية » حول ضرورة توليد فائض اقتصادي وتوزيعه عن طريق العمل المنتج ، ولكن حول التنافس للحصول على جزء من الفائض « الريعي » المتحقق بدون نشاط منتج يتناسب مع حجم الفائض . ولهذا بالطبع تأثير عارم على القيم والسلوك الاجتماعي للافراد والجماعات .

ونتيجة لهذا يرى البعض ان اضاعة العائدات النفطية في انفاق استهلاكي او توظيفات مالية غير مثمرة ليس بالضرورة اسوأ ما يمكن أن يحدث . فلهذه العائدات ، بطبيعتها ، آثار سالبة تؤدي ، في معظم الحالات الى نمو مشوه ومؤذٍ[١٠] .

وليس القصد هنا تقديم دراسة تفصيلية « للريع النفطي » وتوظيفاته وآثاره . وسنتعرض لبعضها بقدر من العناية في الاجزاء التالية من الكتاب . ولكن نكتفي بالقول ان السبعينات شهدت دفقة عارمة من اموال النفط « الريعية » كان لها تأثيرات ضخمة على البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية العربية .

---

(٩) عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ ، ٢ ج (بيروت : دار الكلمة ؛ دار الوحدة ، ١٩٨١) ، ج٢ ، ص٥٦٤ .

(١٠) المصدر نفسه .

وهناك وجهة نظر مهمة تذهب الى ان توظيف العائدات النفطية قد ساهم بشكل واضح في اعادة ترتيب الاوضاع الاقتصادية ـ السياسية في المنطقة بما ادى الى زيادة تبعية الوطن العربي للغرب الرأسمالي من جهة والى تعميق التجزئة وخلخلة تماسك القوى الوطنية في المنطقة من جهة اخرى . وقد تأثرت البنى الاقتصادية ـ السياسية للبلدان العربية النفطية مباشرة بتوظيف العوائد النفطية ، ولكن آثار توظيف العوائد عبرت الى البلدان العربية غير النفطية في المقام الاول فوق جسر الهجرة اضافة الى الاستثمار والمعونات .

ولكن وصول هذه الدفقة المالية الهائلة على صورة العائدات النفطية لبعض الاقتصادات العربية لا يستدعي ، في حد ذاته ، قيام تيار هجرة كبير الى منابع النفط . ولكن تحالف نمط الانفاق الداخلي في البلدان النفطية ، الذي تطلب قوة عمل اكبر من المتوافرة محلياً ، مع تردي الظروف الاقتصادية في البلدان غير النفطية ، مما ادى الى وجود تباين شديد في درجة اليسر الاقتصادي بين البلدان العربية ، فانقسمت الى مجموعتين ، تصدّر احداها قوة عملها الى الاخرى .

جدول رقم (١ ـ ٢)

الدين الخارجي ونسبته الى الناتج القومي الاجمالي
في بعض البلدان العربية المصدرة لقوة العمل ،
للسنتين ١٩٧٠ و١٩٧٩

البلـد	الدين الخارجي الاجمالي (مليون دولار)		نسبة الدين الى الناتج القومي الاجمالي (٪)	
	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٧٠	١٩٧٩
الاردن	١١٨	١٠٤٧	٢٢,٥	٣٨,١
تونس	٥٤٥	٣٠٥٧	٣٨,٥	٤٣,٥
السودان	٣٠٩	٢١١٤	١١,٦	٣٤,٥
سورية	٢٣٢	٢٢٨٣	١٣,٦	٢٤,٩
الصومال	٧٧	٥٤٦	٢٤,٤	٤٠,٤
مصر	١٦٤٤	١١٤٠٩	٢٣,٨	٦٠,٤
المغرب	٧١١	٦٢٢٧	١٨,٦	٤٠,٣
موريتانيا	٢٧	٥٩٠	١٦,٨	١٢٠,٩
اليمن الجنوبي	١	٤٤٠	ـ(أ)	٤٩,٠

(أ) اقل من ١٪ .
المصدر : احتسبت من : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨١ (واشنطن العاصمة : البنك ، ١٩٨١) ، الملحق الاحصائي ، جدول رقم (١٣) .

فعلى العكس من الوفرة المالية الناجمة عن تضخم العائدات النفطية والتي ادت لنشوء ظاهرة الفوائض النفطية ، وجدت باقي البلدان العربية نفسها في موقف لا يمكنها معه الوفاء بالتزاماتها الخارجية الا عن طريق الاقتراض . وازدادت في هذه البلدان المعسرة وطأة الديون الخارجية في الحجم المطلق حتى تعدت احد عشر ملياراً من الدولارات في مصر مثلاً بنهاية السبعينات . كما ارتفعت نسبة الدين الخارجي الى الناتج القومي الاجمالي في كل البلدان العربية تقريباً عبر هذا العقد مما اوصلها لمستويات خطيرة . (انظر الجدول رقم (١-٢)) .

ويلخص الجدول رقم (١ ـ ٣) ، وان يكن ذلك بابتسار ، مجمل التغيرات التي طرأت على الاقتصادات العربية في الستينات والسبعينات من حيث درجة التباين في الموقف المالي بين البلدان النفطية وغيرها .

جدول رقم (١ ـ ٣)

الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي للفرد
في الوطن العربي ، للسنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ و١٩٧٩

مجموعة البلدان	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)			الناتج المحلي الاجمالي للفرد (دولار)		
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٩
العراق والجزائر	٤,٤	٨,٢	٦٠,٧	٢٣٥	٣٤٦	١٩٠٢
البلدان النفطية الاخرى	٣,٧	١٢,٤	١٥٣,٩	٤٧٨	١٢٢٨	١٠٦٧٤
البلدان النفطية	٨,٠	٢٠,٦	٢١٤,٦	٣٠٦	٦٠٩	٤٦٣٤
البلدان غير النفطية	٩,٤	٢٠,٦	٧٤,٦	١٥٠	٢٣٤	٦٦٨
الوطن العربي	١٧,٤	٤١,٢	٢٨٩,٢	١٩١	٣٣٨	١٨٣٢

المصدر : استناداً الى : نادر فرجاني ، هدر الامكانية : بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ص ٥٣ .

لقد نمت الاقتصادات العربية خلال العقدين السابقين نمواً كبيراً وفقاً للمعايير التقليدية للنمو الاقتصادي . فقد زاد الناتج المحلي الاجمالي لبلدان الوطن العربي من اقل من ٢٠ مليار دولار في ١٩٦٠ ، الى قرابة ٣٠٠ مليار دولار في ١٩٧٩ ، اي لأكثر من ستة عشر مثلاً ، تقريباً . ولكن هذا النمو لمجمل بلدان الوطن العربي يمثل متوسطاً بين النمو المتدني نسبياً للبلدان العربية غير النفطية ، التي زاد الناتج المحلي الاجمالي بها

لثمانية امثال تقريباً عبر هذه الفترة ، من ناحية ، والنمو السريع جداً للناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية النفطية من ناحية اخرى ، حيث زاد الناتج الى ٢٧ مِثلاً ، كما نما الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية النفطية القليلة السكان ، اي عدا العراق والجزائر ، لاكثر من اربعين مِثلاً .

ومن اهم التغيرات الاقتصادية الاساسية في العقدين الماضيين ، والتي كان لها انعكاسات اقتصادية ـ سياسية حاسمة على مستوى الوطن العربي ككل ، ان تلك الفترة شهدت تحولاً جذرياً في القوة الاقتصادية النسبية لكل من تجمعَي البلدان العربية النفطية وغير النفطية ، مقاسة بحجم الناتج الاجمالي . ففي عام ١٩٦٠ كان الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية غير النفطية اكبر منه للبلدان النفطية ، ممثلاً حوالى ٥٥ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي . ولكن هذا التفوق النسبي للبلدان غير النفطية في قيمة الناتج المحلي الاجمالي تضاءل تدريجياً حتى تلاشى في ١٩٧٠ ، ثم تحول خلال عقد السبعينات الى عجز نسبي . ويتمثل ذلك في تصاعد نصيب البلدان العربية النفطية ، ولها اقل من ٣٠ بالمائة من سكان الوطن العربي ، من حوالى ٤٥ بالمائة من الناتج الاجمالي في عام ١٩٦٠ ، الى قرابة ٧٥ بالمائة منه قرب نهاية السبعينات . وعبر الفترة نفسها ازداد نصيب البلدان العربية النفطية القليلة السكان ـ وليس لها حتى ١٠ بالمائة من سكان الوطن العربي ـ من حوالى خمس الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي الى اكثر من النصف . مرة اخرى ، يعود هذا التحول الجذري الى فورة عائدات النفط في السبعينات مؤذناً ببزوغ الحقبة النفطية في التاريخ العربي . ولا شك ان نصيب البلدان العربية النفطية من الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي ، سيزداد ، اذا اخذنا في الاعتبار تضاعف اسعار النفط خلال عام ١٩٧٩ .

وقد كان من نتائج هذه التغيرات ان تفاقمت حدة التفاوت في الناتج الاجمالي للفرد بين البلدان العربية النفطية وغير النفطية . فبينما كانت الفجوة في ١٩٦٠ تقاس بنسبة ٢ : ١ ، اتسعت لتصل الى٧ : ١ في نهاية السبعينات ، والمتوقع ان تزداد اتساعاً . اما اذا عقدنا المقارنة بين البلدان العربية النفطية القليلة السكان وغير النفطية لوجدنا فجوة اوسع ، ومعدل اتساع اكبر عبر العقدين الماضيين ، فقد زاد مقياس الفجوة من ٣ : ١ في ١٩٦٠ الى ١٦ : ١ في ١٩٧٩ . كما ازدادت الفجوة اتساعاً بعد ذلك . ولقد كان لهذا التفاوت الضخم اثر حاسم في دفع عملية الهجرة بين البلدان العربية للعمل قرب منابع النفط .

الفصل الثاني

منظور بلدان المنشأ

اولاً : تمهيـد

نقدم في هذا الفصل من الكتاب دراستي حالة وبعض الملاحظات العامة على وضعية الهجرة في بلدان المنشأ . وقد اخترنا حالتي مصر واليمن . ولم يكن الاختيار عشوائياً ، فلقد قدمنا في الفصل السابق ان الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية تشكل مكوناً عضوياً لعملية تغير اقتصادي واجتماعي ـ سياسي عميق في الوطن العربي ذي ابعاد قطرية وقومية ودولية . ومصر هي ابرز الامثلة في الوطن العربي على انقلاب التشكيلة الاجتماعية ـ السياسية ، بأبعادها الداخلية وعلاقاتها العربية والدولية خلال عقد السبعينات .

وليس ادل على عمق هذا الانقلاب ، من منظور الهجرة للخارج ، إلا تحول المواطن المصري من الصورة المثالية للالتصاق بالوطن والعزوف عن الهجرة ، حتى في حدود وادي النيل ، الى صورة الفلاح اوالصعيدي المصري ، ومعه حاجياته التي باتت شهيرة ، في مطارات البلاد العربية ، واحياناً غيرها ، في طريقه الى « البشتات » او عند عودته الى مصر . كما قد اصبحت مصر تقدم العدد الاكبر من المهاجرين للعمل في الوطن العربي .

ونحن نرى ان فتح الباب على مصراعيه للهجرة من مصر كان عنصراً أساسياً في عملية عكس المسار الاقتصادي والاجتماعي ـ السياسي الذي ساد مصر في اواخر الخمسينات والستينات . كما ان التحضير للنزوح الكبير من مصر بدأ في الواقع قبل التدشين الرسمي لما سمي بسياسة الانفتاح ، واكتسب النزوح ابعاداً خطيرة حتى قبل ان تترسخ تبعية مصر الاقتصادية للغرب الرأسمالي ، والتي يؤرخ لها بعام ١٩٧٧ . وعندنا ان « الانفتاح » ليس الا احد جوانب الانقلاب الشامل على التشكيلة الاجتماعية ـ

الاقتصادية التي قامت بمصر في الستينات ، خاصة نصفها الاول ، واصطلح على تسميتها بالناصرية . وان كانت التسمية الايجابية ـ الانفتاح ـ قد استخدمت كثيراً لتصف هذا الارتداد عن الناصرية ، او تداعيها تحت ضربات الانقلاب الذي قام عليها . ولنا عودة الى هذه النقطة .

وقد اخترنا الا نعالج الآثار الداخلية للهجرة من مصر ، تفصيلاً، لعدة اسباب :

١ ـ ان مصر مفتاح الوطن العربي ، ولذا كان الاهتمام بالدخول اليها كوسيلة لاعادة السيطرة الامريكية على الوطن العربي ، وبحيث يمكن ان تكون مصر معبراً للتوسع الاقتصادي الاسرائيلي عن طريق اتفاقية الصلح المصري ـ الاسرائيلي المباركة امريكياً . ولهذا بدت لنا اهمية وضع ظاهرة الهجرة من مصر للعمل في البلدان العربية النفطية في الاطار الاوسع لعملية ادماج مصر في النظام الرأسمالي العالمي بتبعاتها الواسعة النطاق ، داخلياً وعربياً وعالمياً ، وبهذا تكون دراسة الحالة المصرية ذات صلة وثيقة بالفصل السابق مباشرة .

٢ ـ مصر كيان اجتماعي ـ اقتصادي بالغ التعقيد . كما قد انتابتها خلال السبعينات تغيرات جذرية واسعة المدى بحيث يصعب ارجاع آثار اجتماعية ـ اقتصادية محددة لظاهرة الهجرة بدرجة عالية من اليقين في البرهان ، خاصة وان البيانات اللازمة غير متوفرة بالدرجة الكافية .

٣ ـ هناك بلد عربي دخل معترك الهجرة للبلدان النفطية بصورة ترشحه بامتياز للدراسة . فاليمن ، وان كانت لا تصدر العدد الاكبر من المهاجرين للوطن العربي ، تخرج منها النسبة الاكبر من قوة العمل المحلية ، اختياراً ، للعمل في بلدان الخليج وشبه الجزيرة ، وخاصة في السعودية . ونظراً لركود التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي في المجتمع وصغر حجمه الاقتصادي ـ السياسي في المنطقة ، فقد كانت الهجرة للعمل في الخارج هي المثير الاجتماعي ـ الاقتصادي المسيطر في اليمن . صحيح ان اليمن ، وباقي البلدان العربية ، قد ادخلته في إسار « الانفتاح الاقتصادي » في السبعينات . ولكن الامر لم يقتض معركة ضارية كتلك التي دارت رحاها في مصر . ولا شك ايضاً ان الهجرة للخارج ساهمت في تدعيم ادماج اليمن في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، كما سنرى . الا انه يمكن في حالة اليمن ، ارجاع غالبية التغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية المهمة لظاهرة الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية بدرجة ثقة اكبر عنها في حالة مصر . وهذه ، بالطبع ، هي اسباب اختيار الحالة الدراسية الثانية .

ثانياً : النزوح من مصر ، دعامة « الانفتاح »

شهد عقد السبعينات ، كما اشرنا في الفصل السابق ، اخطر تطورات الاقتصاد السياسي للوطن العربي منذ موجة الاستقلال ومحاولات التحرر الوطني التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية . ولم تجد هذه التطورات مسرحاً اعرض من ارض الكنانة . فهي الباب العريض للوطن العربي . فيها قرابة ربع سكانه . ويرفع من قيمة هذا الكم البشري الهائل، بمقاييس المنطقة ، وجوده في اطار مجتمع مترابط يخضع لسلطة مركزية موحدة منذ قديم الزمان ، اضافة الى دور حضاري متميز وامكانات اقتصادية وعسكرية وسياسية هي الاولى في المنطقة . ولهذا، فإن شاءت قوة ما السيطرة على المنطقة ، فعليها بضمان هذا الباب الكبير ، فإن دان لها ، ضمنت موقعاً متميزاً وسط قسم كبير من الشعب العربي ، وتأثيراً قوياً على مركز قيادي في المنطقة . وقد كانت هذه بالتحديد مهمة السياسة الامريكية في الشرق الاوسط في السبعينات .

وفي تقديرنا ان الهدف الامريكي كان ذا شقين . الاول ، تقويض اسس التوجه التحرري والتنموي الاستقلالي الذي تبنته مصر تحت زعامة جمال عبد الناصر ابتداء من النصف الثاني من الخمسينات ، واخذ في الوضوح بقوة في بداية الستينات . فقد كان هذا النمط يشكل، من وجهة نظر النظام الرأسمالي العالمي ، مثلاً سيئاً لباقي بلدان العالم الثالث ، كما افسد عليه بشكل خاص امكانيات السيطرة على المنطقة العربية . وبالتالي كان لا بد من العمل على اعادة ادماج مصر في النظام الرأسمالي العالمي . ويترافق مع هذا ، بالطبع ، تأكيد دخول مصر في دائرة النفوذ السياسي الامريكي .

اما الهدف الثاني ، فيندرج من وجهة نظر معينة تحت الاول ، وان كانت له خصوصية تترتب عليها اولوية ، ويتمثل في ان تتحول مصر الى نقطة الاختراق الاولى للتوسع الاقتصادي الاسرائيلي في المنطقة العربية . حيث يضمن هذا التوسع ، اذا تم ، لاسرائيل الحيوية الاقتصادية والحياة الطبيعية التي تجعلها اقل اعتماداً على المعونة الامريكية في الاجل الطويل . وتعود اهمية مصر هنا الى الاسباب نفسها التي ذكرناها بداية . فهي من ناحية سوق كبير ومعين واسع للايدي العاملة والكفاءات ، وهي من ناحية اخرى خير وسيط بين الخارج وباقي البلدان العربية ، سواء أكان الخارج هو بلدان الغرب الرأسمالي او رأس الرمح الممتد منها للوطن العربي ، اسرائيل . وما كان هذا الهدف الثاني ليتحقق الا باخراج مصر من المواجهة العسكرية مع اسرائيل اولاً ، وابعادها عن المواجهة السياسية بعقد اتفاقيات كامب دافيد ثانياً ، ولكن مع التأكد من ابقاء مصر في حالة لا تقدر معها على المواجهة العسكرية .

ولقد بدأت المواجهة الحاسمة مع التوجه التحرري والتنموي لمصر بعدوان ١٩٦٧ ، وان لم تُجهز هذه الضربة على النظام الناصري الذي حاول مقاومة التصفية . ولذا كان من الضروري اللجوء الى اساليب اخرى ، تستغرق زمناً اطول ولكنها ابعد اثراً ، تتمثل في نسج شبكة تبعية عضوية للاقتصاد المصري على مركز الاقتصاد الرأسمالي العالمي . وقد انجزت هذه المهمة بكفاءة وتنسيق كاملين بين ادوات النظام الرأسمالي الاساسية (شبكة الشركات دولية النشاط ، والمؤسسات المصرفية العالمية ، ووكالة المعونة الامريكية ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي) وامتداداته في المنطقة وفي مصر ذاتها .ولسنا هنا بمعرض التوثيق لهذه التطورات البالغة الخطورة او التدليل على مسؤولية الاطراف المختلفة فيها ، فقد قام بهذه المهمة باقتدار ومصداقية ، عادل حسين في كتابه[1] . ولسوف نعود لهذا العمل كثيراً خلال الفصل الحالي .

ولا نود ان نترك الانطباع هنا بأن ما حل بمصر ، وبالوطن العربي ككل ، في السبعينات يعود للتآمر والهجوم الخارجي فقط . فهذه العوامل ، على اهميتها الفائقة ، كان لها ما تقوم عليه من ركائز في الداخل . والتوصيف الدقيق لما حدث هو « الانكسار في الداخل والانقضاض من الخارج »[2] . الا ان الانكسار في الداخل تحوّل الى انهيار بسرعة غريبة تحت ضغط الانقضاض من الخارج . وليس ذلك في تقديرنا ، الا لأن البناء الداخلي كان هشاً غير مستند الى مؤسسات شعبية فاعلة ترسخت فيها عقيدة مقنعة .

وغرضنا في الفصل الحالي هو ابراز العلاقة بين ظاهرة الهجرة من مصر للعمل بالبلدان العربية النفطية خلال السبعينات وبين الانقلاب الذي اطاح بالتشكيلة المجتمعية التي كانت قائمة في مصر عند نهاية الستينات . ومقولتنا الاساسية في هذا الصدد هي ان اطلاق حرية الهجرة للعمل خارج مصر كانت من اهم دعائم هذا الانقلاب ، وان الترتيب لهذا سبق فتح الابواب للاستيراد من الخارج والاستثمار الاجنبي ، او ما سُمي بسياسة الانفتاح ، واعتبر كثيراً محور التغير الاجتماعي - الاقتصادي بمصر في السبعينات . وعلى وجه التحديد ، نقدم ان الهجرة للخارج ساهمت بفعالية في ترتيب الوضعية العامة التي امكن للتبعية الاقتصادية ، ومن ثم السياسية ، ان تنزرع فيها . واكثر من هذا ان للهجرة دورا مهماً في توطيد اسس التبعية بدرجة لا تسمح بالفكاك منها ولو بدون الهجرة ذاتها .

---

(١) عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، ٢ج (بيروت : دار الكلمة ؛ دار الوحدة ، ١٩٨١) .

(٢) ابراهيم العيسوي ، « التحول الى الانفتاح : العوامل الداخلية ، » في : جودة عبد الخالق ، محرّر ، الانفتاح : الجذور . . . والحصاد والمستقبل (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٢) ، ص ٧٨ .

وفي هذا المجال نتفق مع الاستنتاج القائل بأن « فتح الباب بلا ضوابط امام نزوح قوة العمل المصرية الى الخارج . . . كان اخطر في آثاره من فتح الباب بلا ضوابط امام الاستيراد والاستثمار الاجنبي »[٣] . ويصل الامر بالكاتب نفسه الى القول بأن « الانتقال غير المنظم لقوة العمل المصرية تزاحما خلف حفنة من المال النفطي هو - في تقديرنا - المسؤول الاول عن تصفية الناصرية بكل ابعادها »[٤] . ولكننا لا نعفي الناصرية ذاتها من بعض المسؤولية .

٤ - دوافع الهجـرة

تعلمنا ان المصري لصيق بالارض . فلقد عاش الفلاح المصري في وادي النيل ودلتاه لآلاف السنين ، يغمر النيل الارض بفيضه ، وتغمر الارض الفلاح بخيرها . وكان المصريون في هذا محاطين بصحراء قاحلة معادية ، وتحكمهم سلطة مركزية عاتية تجد مصلحتها في ان يفلح المصريون الارض ويبقوا فيها . فمنهم كانت تجبى الضرائب ، وتستمد من بينهم المجندين لحملاتها العسكرية ومن تسخر في الاشغال العامة . وقد استقر هذا الامر الى حد ان اصبح عزوف المصري عن الهجرة اسطورياً . حتى انه عندما بدأ العمل في مشروع الجزيرة في السودان في بيئة لا تختلف جوهرياً عن جنوب مصر ، لم تفلح السلطة في حمل مزارعين مصريين على الاستقرار هناك . والمصري ، ان لم يكن فلاحاً فإلى اصول فلاحية يعود، وبالتالي اصبح رفضه للهجرة « جزءاً من ايديولوجيته وتكوينه النفسي طوال آلاف السنين . وهذا الالتصاق بالارض انعكس في قوة الترابط المجتمعي »[٥] .

فماذا حدث حتى يتغير كل هذا التراث المجتمعي؟ باختصار، نستطيع ان نقول ، ان الدنيا ضاقت بالمصريين في مصرهم ، ولم تقف السلطة المركزية في سبيل هجرهم لارضهم ، بل شجعتهم وزينت لهم الامر ، لكن تحالف هذين العاملين لا يكفي لتفسير هجرة المصريين بعد طول التصاق ببلدهم ، فهما يندرجان تحت ما يسمى بعوامل « الدفع » او « الطرد » . ولا بد من مكان ما يستقبل هؤلاء المستعدين للهجرة ويوفر لهم عامل « جذب » ؛ وهنا يأتي دور العائد النفطي وتوظيفاته التي اوجدت فرص عمل مجزية مالياً بامتياز ، وان كانت لا تخلو من مصاعب ومشقة .

إذاً ، تعاضد تفاقم الاوضاع الاقتصادية وتشجيع السلطة في مصر وقيام فرصة الاشتراك في المال النفطي ، في انتاج تيار الهجرة من مصر للعمل في البلدان العربية

---

(٣) حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، ج ٢ ، ص ١٠٠ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٦٤٢ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ٥٦٧ .

النفطية في السبعينات . ولكن لنلق نظرة ادق قليلاً على عاملي الطرد اللذين اشرنا اليهما اعلاه .

ترجع جذور الازمة الاقتصادية في مصر الى النصف الثاني من الستينات نتيجة لتدهور معدل التراكم الرأسمالي ، وتردي النمو في الناتج والانتاجية ، خاصة في القطاعات السلعية . ويرى جلال امين[٦] انه « من المعروف للجميع ان خطة التنمية الخمسية (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) لم تكن فقط هي خطة مصر الاولى ، بل كانت ايضاً خطتها الاخيرة . ولكن من الضروري ايضاً ان ندرك ان السنوات التالية قد شهدت بداية الانحسار لكل الملامح الاساسية المميزة لسياسة عبد الناصر الاقتصادية والعربية والخارجية » .

ولا شك ان ضربات خارجية قد وجهت للنظام المصري ، مثل وقف الولايات المتحدة للمعونة الغذائية لمصر في ١٩٦٥ . ولكن النظام ، في الداخل ، لم يكن من القوة بحيث يستطيع استيعاب هذه الضربات ، فتباطأ معدل نمو الناتج والانتاجية . الا ان النظام ترنح تحت ثقل هزيمة ١٩٦٧ التي اظهرت الضعف في احد اهم جنباته ، اي المؤسسة العسكرية ، وغيرها .

وقد ترتب على كارثة ١٩٦٧ ان تحول همّ النظام المصري ، تحت قيادة عبد الناصر ، الى ما نرى انه من اهم انجازاته وهو اعادة بناء القوات المسلحة المصرية على اسس تمخضت عن اداء مشرّف في حرب ١٩٧٣ . ولكن كان معنى هذا ايضاً ان تتحول موارد الدولة عن البناء الاقتصادي الى الانفاق العسكري . ولم يكن ممكناً خلال هذه الفترة ، على اي حال ، في حدود النظام السياسي الذي كان سائداً ، مطالبة الشعب بتضحيات كبيرة في سبيل الانماء الاقتصادي .

والنتيجة الحتمية لتباطؤ نمو الناتج السلعي واستمرار الزيادة في السكان ، وإذكاء الايديولوجية السائدة لمستوى اعلى من الاستهلاك ، في غياب موارد خارجية ، ان يتدنى معدل تحسن المستوى الحقيقي للمعيشة او يتردى مستوى المعيشة ، وهذا ما حدث. ولا تبين الاحصاءات المتوفرة المدى الحقيقي لهذه الظاهرة في مصر. ولكن تتوافر لنا مؤشرات عن ظاهرتين جزئيتين في السبعينات ، التضخم وإعادة توزيع الدخل ضد اصحاب الدخول الثابتة نسبياً[٧] .

---

(٦) جلال احمد امين ، « التحول الى الانفتاح : العوامل الخارجية ، » في : عبد الخالق ، محرر ، الانفتاح : الجذور . . . والحصاد والمستقبل ، ص ٩٦ .

(٧) رمزي زكي ، « التضخم واحوال كاسبي الاجر ، » في : عبد الخالق ، محرر ، المصدر نفسه ، ص ٣٦٥ ـ ٣٨٣ .

تدل بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء على ان الرقم القياسي لاسعار المستهلك قد ارتفع لقرابة ثلاثة امثال في الفترة(١٩٧٠/١٩٧١-١٩٨٠/١٩٨١)وان ارتفاع الاسعار في الريف كان اعلى من الحضر (من ١٢٠ بالمائة الى ٣٣٨ بالمائة في الاول ومن ١١٩ بالمائة الى ٣٠٣ بالمائة في الثاني) . وبالطبع فإن دلالة اي رقم قياسي لاسعار المستهلك تتوقف على سلة السلع الداخلة في حسابه وكيفية تحديد الاسعار وخلافه من قضايا فنية لا يتسع لها المقام هنا . ولكن المشاهدة العامة توحي بأن الارتفاع في تكلفة المعيشة يفوق ما تشير اليه الارقام السابقة .

والاهم من تتبع التطور الرقمي لاسعار المستهلك هو تبين ان السبعينات تمخضت عن ارتفاع اثمان بعض عناصر تكلفة المعيشة ، بحيث اصبحت مانعة . وقد لا يظهر هذا في رقم اسعار المستهلك اذا كان الوزن النسبي المخصص لهذه النفقات قليلاً او كان تحديد سعرها لا يصل به لمستوى تكلفتها الفعلية . وتتعلق هذه النفقات ، في المقام الاول ، بتكوين الاسر (تكلفة الزواج ، توفير مسكن ، تأثيث المنزل ، وتعليم الاولاد ، ثم تزويجهم ، واحياناً توفير مساكن لهم وتأثيثها) وقد عانى من هذه المشاكل اكثر من جيل ، الراغبون في الزواج من ناحية ، واولئك الذين يشعرون بمسؤولية تجاه تزويج ابنائهم وبناتهم من ناحية اخرى . وقصة خريج الجامعة المصري غير القادر حتى بمساعدة اسرته ، على الزواج او الحصول على سكن وتأثيثه ثم مواجهة نفقات منزل الاسرة الجديدة ، وما يترتب على كل ذلك من إحباط عاطفي ومشاكل اجتماعية جمة ، صارت هي قدر الشباب المصري في السبعينات .

ولكن ، لِنعد مرة اخرى للتدليل الرقمي ، فقد تضاءل النصيب النسبي للاجور من الناتج المحلي الاجمالي عبر السبعينات من اكثر من النصف في ١٩٧١ الى ٣٠ بالمائة بالكاد في ١٩٧٩ ، طبقاً لتقديرات وزارة الاقتصاد والتعاون ، وهذا انخفاض كبير في مثل هذه الفترة الزمنية . ويعني هذا التطور ، بالطبع ، ارتفاعاً مقابلاً في عوائد حقوق التملك . ولكن ما يعنينا هنا هو ان نصيب الاجور من عوائد عناصر الانتاج قد انخفض بحوالى ٤٠ بالمائة في عشر سنوات .

والمضار الاكبر من هذا التغير هم كاسبو الاجر واصحاب المرتبات والمعاشات الذين ينتمون للجهاز الحكومي والقطاع العام . اذ ان دخول هذه الفئات تكون عادة محكومة بلوائح ونظم ادارية يصعب تغييرها بسرعة . وبالتالي يكون معدل النقص في نصيبهم من الناتج المحلي الاجمالي اكبر من الانخفاض في نصيب الاجور عموماً ، اذ لا شك ان اجور ومرتبات العاملين في القطاع الخاص ، خاصة المرتبط بالاستثمارات الاجنبية ، اعلى بكثير من تلك التي تسود في الحكومة والقطاع العام ، كما ان احتمال ارتفاعها اكبر .

ويورد لنا رمزي زكي[8] مقارنة تؤكد ما ذهبنا اليه . فقد تراوح متوسط الاجر السنوي للعاملين المصريين بمشروعات الاستثمار الاجنبي التي بدأت الانتاج حتى تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ بين ٤٦٠ جنيهاً ، في الصحة والمستشفيات ، و٢٦٨٤ جنيهاً في البنوك . وفي المقابل ، كان متوسط اجر العامل في مختلف القطاعات الاقتصادية في مصر ٣٣٦ جنيهاً ، وتفاوت المدى بين ١١٧ جنيهاً في قطاع الاسكان و١٦٢٤ جنيهاً في قطاع النفط . ونتوقع ان تحتل اجور العاملين بالقطاع الخاص المحلي موقعاً وسطاً بين اجور العاملين بالحكومة والقطاع العام من جانب والعاملين بمشروعات الاستثمار الاجنبي من جانب آخر .

يمكن اذاً ان نتبين لهيكل الاجور ، شاملاً المزايا العينية ، في قطاع النشاط الاقتصادي المنظم اربع شرائح يتصاعد فيها الاجر ، للمستوى المهني نفسه، كلما انتقلنا من شريحة للتالية . فهناك الحكومة ، ثم القطاع العام يليهما القطاع الخاص المحلي ، ثم القطاع الخاص الاجنبي (وان كان رأس المال مختلطاً ، فالمهم هو خضوع المنشأة لاحكام قوانين استثمار رأس المال الاجنبي) . وقد فصلنا القطاع العام عن الجهاز الحكومي نظراً لأن العاملين بالاول يتمتعون بمزية عوائد تتعلق بالانتاج والارباح المحققة لا تتوفر لموظفي الحكومة .

ومن المنطقي ، خاصة في ظروف الضائقة الاقتصادية التي يتعرض لها المواطن في مصر ، وفي غياب اي حوافز اخرى عكسية ، ان يكون لكل من هذه الشرائح قوة جذب للعامل المتوسط تتناسب طردياً مع معدل الاجر الذي تقدمه . والنتيجة التلقائية لهذا ، هي ان تجتذب الشرائح الاعلى في هذا الهيكل خيرة الكفاءات في مستوى مهني معين ، خاصة وان طاقة استيعاب هذه الشرائح الاعلى للعاملين اقل من الشرائح الادنى .

ولا يقتصر استقطاب الشرائح الاجرية الاعلى للعاملين على ذوي الخبرة ، والذين قد تمنعهم ارتباطاتهم التقليدية من ترك وظائف يشغلونها ، ولكنه يكون اقوى في حالة الاضافات الجديدة لسوق العمل التي تمثل الدماء الجديدة التي يجب ان تتدفق باستمرار في شرايين الانشطة الاقتصادية القائمة لتحافظ على حيويتها . ولقد عانت من هذه المشاكل كثير من المؤسسات الوطنية في كل من القطاعين العام والخاص ، خاصة البنوك ، عند بدء نشاط مشروعات الاستثمار الاجنبي التي اجتذبت الكثير من الكفاءات من هذين المصدرين . وبالطبع تزداد قدرة اجتذاب العاملين الى شريحة معينة كلما زاد عدد الشرائح التي تتم عبرها النقلة ، بمعنى ان قطاع الاستثمار الاجنبي يكون اقدر على اجتذاب عامل من مستوى مهني معين من الحكومة من اجتذابه من القطاع الخاص مثلاً .

---

(٨) المصدر نفسه ، ص ٤١١ - ٤١٢ .

ويترتب على آلية قدرة الاجتذاب المتفاوتة هذه ان تتركز العناصر الاقل كفاءة في مستوى مهني معين في الشرائح الادنى من الهيكل الاجري ، وبدرجة تزداد كلما اتجهنا نحو الشريحة الدنيا . وتظل هذه الآلية تعمل بكفاءة ما دام هناك تفاوت معنوي بين شرائح هيكل الاجور ، وتقل فعاليتها كلما تناقص الفارق الاجري بين الشرائح ، بحيث تنتفي عند توحّد الاجور ،للمستوى المهني نفسه عبر الشرائح المختلفة .

غير ان هناك معوقين للانتقال بين شرائح الهيكل الاجري . الاول ، ان شرائح الاجر الاعلى قد تتطلب مهارات او سمات خاصة لا تتطلبها الشرائح الادنى ، عند المستوى المهني نفسه ، كإجادة لغة اجنبية او الانتماء لمستوى اجتماعي معين مثلاً . وهذا صحيح بوجه خاص في حالة مشروعات الاستثمار الاجنبي . وفي هذه الحالة ، لا يتاح لكل العاملين عند مستوى مهني معين الالتحاق بشرائح الاجر الاعلى . اما المعوق الثاني ، فهو ان شرائح الاجر الاعلى قد لا تكون مفتوحة على الاطلاق للفئات الادنى من السلم المهني والمهاري ، اي العمال غير المهرة ، بينما يتسع مجال العمل في الحكومة والقطاع العام لهذه الفئات لعديد من الاسباب .

ولكن ما دور الهجرة في هذا التحليل؟ تقدم ان فرصة العمل بالبلدان العربية النفطية أدخلت شريحة اضافية تمثل امتداداً لهيكل الاجر الذي يتنافس داخله المصريون للحصول على اجر اعلى ، والذي وصفناه اعلاه . ولكن هذه الشريحة تتربع فوق الشرائح الاربع السابق الاشارة اليها ، وبفارق كبير . واضافة الى ذلك ، فهي لا تضع عوائق للوصول اليها مثل تلك التي تتطلبها الشرائح الاعلى من هيكل الاجر المحلي التي سبقت الاشارة اليها . فالهجرة للعمل بالبلدان النفطية ، في الواقع ، مفتوحة لكل مستويات المهن والمهارة ولا تشترط الانتماء الاجتماعي « الراقي » المميز للعمل بمشروعات الاستثمار الاجنبي مثلاً . صحيح ان الهجرة تنطوي على مشاق وصعوبة ، ولكن هذه لا تهم غالبية المصريين الذين لا تتوفر لهم فرصة الالتحاق بعمل في مشروع للاستثمار الاجنبي .

وفي حقيقة الامر انه عندما بدأ التيار القوي للهجرة للعمل بالبلدان العربية النفطية في منتصف السبعينات ، لم تكن هناك فرصة للعمل بمشروعات الاستثمار الاجنبي في مصر بعد ، مما أضاف لشريحة الهجرة في الهيكل الاجري المعدل ، قوة جذب حتى اقوى من الوضع الحالي . ولكن الفارق في قوة جذب الهجرة لم يكن اقوى بكثير مما لها الآن حيث ان قطاع الاستثمار الاجنبي بطبيعته لا يتسع لاعداد كبيرة من العاملين .

ومن المهم هنا ان نلاحظ ان الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية لم تقدم للمواطن المصري ، الذي يواجه متاعب اقتصادية فرصة لحل هذه المشاكل فقط ، بل في الواقع حملت الهجرة في طياتها امكان ادخار مبلغ من المال يمكن استخدامه في نهاية مدة

العمل بالخارج في استملاك اصل رأسمالي يمكّن من مواجهة متطلبات اقتصادية مستقبلة (وان لم يتحقق هذا المرمى بالضرورة على المستوى نفسه المتصور قبل الهجرة) .

وقد ركزنا في تحليلنا لدوافع الهجرة حتى الآن على الاعتبارات الاقتصادية . وفي تقديرنا انها كانت العامل الاهم على جانبي « الدفع » و« الجذب » على حد سواء ، وانها كانت من القوة بحيث تغلبت في كل الحالات تقريباً على السلبيات الاجتماعية التي ترتبت في كثير من الاحيان على قرار الهجرة في بلد الاصل او اثناء العمل ببلد الاستقبال .

ولكن البعض يرى انه كان للعوامل السياسية دور في حفز الهجرة لخارج مصر . ونحن لا نعضد هذا الرأي . فمن ناحية، عدد المصريين الذين هاجروا وتثور إزاءهم شبهة الهروب من الاضطهاد السياسي ، ضئيل جداً بالمقارنة بحجم الهجرة الكلية . والجزء الاكبر من هؤلاء خرج من مصر قبل فترة السبعينات ، وهي الاطار الزمني لجل الظاهرة التي ندرسها في هذا الكتاب . ويمثل هؤلاء المهاجرون الاوائل عناصر كانت تنتمي الى تنظيمات سياسية محظورة ، خاصة جماعة الاخوان المسلمين ، او افراداً ينتمون لفئات اجتماعية اضيرت من جراء القرارات الثورية والاشتراكية المختلفة التي طبقت في الخمسينات والستينات . ومن ناحية اخرى ، فإن تقديرنا ان الاضطهاد السياسي الذي وقعت تحته قوى المعارضة في السبعينات لم يكن من الضراوة التي تحمل مناضلاً سياسياً على الهجرة وترك الساحة . وعلى هذا ، ومع الابقاء على استثناءات معدودة ، فإنه في حالة من هاجر الى بلد عربي نفطي ، ساعد اغراء المال على تقوية الحافز للهجرة . ومن ثم نعود ، مرة اخرى ، للاعتبارات الاقتصادية .

يتضح اذن من التحليل السابق ان الرشد الاقتصادي كان يدعو المواطن المصري العادي الى الهجرة للعمل بأحد البلدان العربية النفطية ، ولكن هل كان هناك موقف حكومي يحول دون ذلك؟ على العكس تبنت الحكومة المصرية في السبعينات موقف « تصدير المصريين » ، وللتدليل على هذا الموقف ، نعيد هنا اقتباسات اوردها عادل حسين[٩] .

في منتصف السبعينات ، قال رئيس مجلس الوزراء « لا بد ان يكون هدفنا بالنسبة لتصدير العمالة واضحاً كهدفنا بالنسبة لتصدير القطن والارز وان نكسر الكلام الخاص بقيد الهجرة وعدم تصدير البشر » . الى هذا الحد هان الانسان! وفات المتحدث ان هناك فارقاً جوهرياً بين البشر والسلع . فالبشر ينتجون السلع التي تنتهي جماداً لا حول له ولا قوة ، بينما هم عماد المجتمع الانساني .

---

(٩) حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، ج٢ ، ص٩٩ .

وتحدث كذلك وزير الاسكان والتعمير ، وكان له وما يزال ، دور اقتصادي غير رسمي مهم ، عن نقص العمالة في مجال التشييد والبناء قائلاً « ان هذا قائم فعلاً ، وكانت الدولة تمنع سفر عمال البناء الى الدول العربية ، ولكنني عارضت ذلك ، وصار الآن يسمح لعمال البناء بالهجرة . . . واود ان اوضح اننا لو لم نتمسك بحرية الفرد الكاملة في ظل المنافسة ، فلا يمكن ان نحقق اي تقدم ، فمن شاء السفر من البلاد فليسافر » .

وخطورة هذا المقتطف الاخير انه يضع فتح باب الهجرة في اطار حرية اقتصادية لا تعني في ظروف بلد مثل مصر الا التسيب المطلق ، وتنكر حتى امكانية تنظيم الهجرة بمحاولة الحفاظ على موارد البلاد من العمالة في قطاعات مهنية نادرة بالمقارنة باحتياجات الاقتصاد الوطني . ولنا عودة لمسألة تشجيع النظام للهجرة مرة اخرى .

لكن يهمنا الآن اننا قد اكملنا مسحاً سريعاً للعناصر الثلاثة التي اوردناها في تسبيب هجرة المصريين على نطاق واسع للعمل في البلدان العربية النفطية خلال السبعينات ، وهي تردي الاوضاع الاقتصادية الداخلية بما سبب من ضائقة متزايدة للمواطن العادي ، وتشجيع الحكومة ، وتوفر فرصة التراكم المالي الذي يمكن ان يساعد المواطن المصري على مواجهة احتياجاته الاقتصادية الملحة والمقبلة عن طريق العمل باحد البلدان النفطية . وننتقل الآن للسؤال الثاني .

٢ ـ اعداد وخصائص المهاجرين

لا نستهدف هنا تقديم دراسة تفصيلية لأعداد المهاجرين للعمل من مصر وخصائصهم الاجتماعية ـ الاقتصادية . فمن ناحية ، نحن لا نستطيع ذلك ، لأن البيانات المطلوبة غير متوفرة . ومن ناحية اخرى ، كل ما نريد التوصل اليه هنا ، للتدليل على مقولتنا الاساسية في هذا الفصل ، هو تقدير حجم الهجرة من مصر وبعض الخصائص الجوهرية للمهاجرين .

والحق اننا لا نستطيع حتى معرفة عدد المهاجرين من مصر في نقطة زمنية معينة ، ولتكن منتصف عام ١٩٨٠ مثلاً . فبداية ، لا تتوافر اي بيانات عن العدد الفعلي للمهاجرين في نقطة زمنية معينة . وانما تتوافر بيانات عن عدد العابرين للحدود (وليست السلسلة الزمنية ـ حتى ـ مكتملة) وبيانات عمن غادروا البلاد بقصد الهجرة او اكتسبوا صفة المهاجرين بعد مغادرتهم ، وعن عدد تصاريح العمل في الخارج في فترات زمنية معينة .

ولكننا لا نستطيع الاعتماد على هذه البيانات لتحديد حجم الهجرة الكلي . اذ كثيراً ما تكون الاسباب التي تعطى عند مغادرة البلاد ، عن قصد او بدون قصد ، مختلفة عن السبب الحقيقي او المصير النهائي للمغادرة . كذلك لم يشترط الحصول على تصريح للعمل

في الخارج من فئات في غاية الاهمية بين المهاجرين للعمل حتى وقت قريب . وتضم هذه الفئات الحرفيين والعاملين لدى الافراد او لحسابهم الخاص والعاملين بالهيئات العربية والدولية . وحتى الآن ما زالت بيانات تصاريح العمل بالخارج غير مكتملة . كما لا توجد بيانات عن المرافقين ، ولا عن الاشخاص الموجودين بالخارج ولم يقوموا بتجديد تصاريح العمل . اي ان بيانات تصاريح العمل بالخارج لا تغطي في الواقع الا جزءاً طفيفاً من حجم الهجرة للعمل خارج مصر .

اما التقديرات المتوافرة عن اجمالي الهجرة من مصر ، واغلبها انطباعي او تصوري ، فتدور حول المليونين . ويحدد التقدير الرسمي الاساسي الصادر عن السلطات المصرية ، عدد المصريين المقيمين خارج الحدود ، طبقاً لنتائج تعداد السكان في ١٩٧٦ بحوالى مليون ونصف (١٤٢٥٠٠٠) . والمفروض ان هذا الرقم حُسب من تبليغات المواطنين في استمارات التعداد عن اقاربهم في الخارج واستكمل بتحليل لبيانات وثائق السفر ودخول ومغادرة البلاد . ولكن لم تنشر تفاصيل عملية التقدير هذه ولا اي خصائص للمهاجرين ، وبالتالي يجب معالجة هذا الرقم بحذر . ولكن اذا اعتمدناه ، لكان معنى ذلك وجود ما يوازي مليون عامل مصري مهاجر وقت التعداد (بافتراض قيمة مناسبة لمعدل مساهمة المصريين المقيمين بالخارج في النشاط الاقتصادي) ولكن يبدو لنا ان هذين الرقمين مبالغ فيهما .

واذا بدأنا من فرض ان عدد المصريين العاملين بالخارج في منتصف السبعينات كان حوالى مليون نسمة ، كالتقدير المبني على تعداد ١٩٧٦ ، ولاحظنا ان تحويلات العاملين المصريين بالخارج قد زادت لاكثر من ثلاثة امثال عبر الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) ، وافترضنا ، اضافة ، ان متوسط التحويلات للعامل المهاجر لم يتغير عبر هذه الفترة ، لكان معنى ذلك ان عدد العمال المصريين المهاجرين في ١٩٨٠ كان يتعدى ثلاثة ملايين وان جملة الهجرة من مصر في الوقت نفسه كانت تزيد عن اربعة ملايين نسمة . وهذه ارقام ضخمة بما يكفي لاستبعادها وتأكيد الشك في تقديرات تعداد ١٩٧٦[١٠] .

وقد قدر احد اهم المراجع عن الهجرة في المنطقة العربية[١١] عدد العاملين المهاجرين

---

(١٠) في الواقع ، لا يصلح عام ١٩٧٦ ليكون اساساً جيداً لقياس نمو التحويلات . اذ ان قانون النقد الاجنبي ، الذي سمح للافراد بالاحتفاظ بالنقد الاجنبي وازال بالتالي بعض العوائق في سبيل التحويل الحر للعملة الاجنبية ، قد صدر في عام ١٩٧٦ مما يجعلها سنة انتقالية في هذا الصدد . وعلى هذا يكون جزء من الزيادة في التحويلات بين عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ عائداً لتأثير هذا القانون . ولكننا اخترنا عام ١٩٧٦ لأنه عام التعداد وفي تقديرنا ان الاستخلاص الاساسي في هذه الفقرة في النص لا يتأثر كثيراً بهذا التحفظ .

(١١) I. Serageldin et al., *Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa* (Washington, D.C.: World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1981), p. 164.

من مصر في ١٩٧٥ بحوالى ٣٥٠ الفا فقط ، بفارق هائل عن التقدير المترتب على رقم التعداد ، وان هذا الرقم يمكن ان يرتفع الى ٦٠٠ ـ ٧٠٠ الف بحلول عام ١٩٨٥ ، توقفاً على معدل النمو الاقتصادي الذي يتحقق في الفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٥) . وعلى عكس الحال بالنسبة لارقام التعداد المصري ، تبدو ارقام هذه الدراسة اقل من الواقع بكثير ، خاصة بالنسبة لعام ١٩٨٥ .

فالمعلومات المتوافرة تشير الى ان عدد العاملين المصريين بالكويت وحدها في ١٩٨٠ قد تجاوز المائة الف . كما تتعدى التقديرات المتوفرة عن المصريين العاملين بالعراق في اوائل الثمانينات رقم المليون . والعراق هي بلد الاستقدام الاول للمصريين ، حيث لا تشترط تأشيرة دخول او تصاريح عمل واقامة . كما لا شك ان تطور الحرب العراقية ـ الايرانية ، وما تلاها من ازدهار هجرة المصريين للعراق للمشاركة في اعباء النشاط الانتاجي والخدمي ، يرفع من عدد المصريين العاملين حالياً بالعراق ، ويوصله البعض لأكثر من مليونين[١٢] .

كذلك حوت احدث دراسة ضخمة عن سوق العمل بمصر قام بها مكتب العمل الدولي[١٣] معالجة هزيلة ، فرضتها ندرة المعلومات ، لظاهرة الهجرة للعمل بالخارج على الرغم من كونها واحدة من اهم محددات سوق العمل . وباستخدام افتراضات غير مبررة ، ثم التوصل لتقديرين لحجم العمالة المهاجرة، يتضمنان اسقاطات بسيطة لقاعدة البيانات المحدودة المتوافرة . وقد تراوح تقدير العمالة المهاجرة في ١٩٨٠ بين حوالى ٦٠٠ الف ومليون . اي ان الفرق بين التقديرين يصل لثلثي قيمة الاول . وهذا مؤشر واضح لضعف كليهما . ويبدو ان كلا التقديرين يميل لتقليل حجم الهجرة . وهذا منطقي في حدود آلية التقدير التي استخدمت وافترض فيها استمرار بعض المعالم الهيكلية لبيانات عن الهجرة في الفترة (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣) الى عام ١٩٨٠ . ولكن هذا الافتراض غير مبرر ، اذ ان هيكل ظاهرة الهجرة قد اختلف جوهرياً حول ١٩٧٥ ، معبراً عن الزيادة الهائلة في عدد المهاجرين استجابة للطلب على قوة العمل في البلدان النفطية. وهذا ، ببساطة ، يهدر امكانية الاسقاط من بيانات ما قبل ١٩٧٣ الى ما بعدها .

---

(١٢) تشير تصريحات وزير الدولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج بأن عدد المصريين في العراق استناداً الى حصر المصريين في الخارج الذي تم عن طريق وزارة الخارجية ، قد بلغ مليوناً و٢٥٠ الفاً وانهم يمثلون ٤٢ بالمائة من عدد المصريين في الخارج . كما قدر عدد المصريين العاملين في الخارج بما مجموعه ٣ ملايين شخص. انظر : **الاهرام** ، ١٩ / ٣ / ١٩٨٣، ص ٨ .

(١٣) International Labour Office, *Employment Opportunities and Equity in a Changing Economy: Egypt in the 1980's* (Geneva: The Office, 1981), pp. 65-76.

ربما نكون قد أطلنا في عرض ومناقشة التقديرات المختلفة لقوة العمل المصرية المهاجرة . ولكن لعلنا نكون قد أفلحنا في اظهار الصعوبة الجوهرية لتحديد عدد المهاجرين المصريين بالخارج ، في حدود قاعدة البيانات المتوافرة . ومن اسف اننا نجد انفسنا في موقف لا نستطيع معه الا ان نختار ، تحكمياً ، تخميناً لعدد المصريين العاملين بالخارج . ونقترح ان نستعمل مليونين كتخمين لعدد المصريين العاملين بالبلدان العربية النفطية ، بما في ذلك العراق ، في بداية الثمانينات ، قد يصحبهم مليون آخر من المعولين ، مما يرفع تخمين اجمالي عدد المصريين بالبلدان العربية الى قرابة الثلاثة ملايين في الثمانينات الاولى . ولما كان الامر تخميناً ، فلا يصح استخدام الرقم الناتج بجدية اكثر مما يستحق . لذلك نقتصر على استخدامه كنقطة استرشاد .

ونود ان نؤكد ان الهجرة الدائمة من مصر كانت ، وما زالت ، ضئيلة الحجم . ولا تتوافر لنا بيانات عن العدد الفعلي للمهاجرين بصفة دائمة ، في نقطة زمنية معينة . وانما تنشر مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية بيانات عن عدد من اصدرت لهم تصاريح الهجرة الدائمة ومرافقيهم ، وعدد من اكتسبوا صفة المهاجرين ، وإن لم يغادروا البلد بهذا القصد . وعلى سبيل المثال ، بلغ عدد من طلبوا تصريحاً بالهجرة خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٧٩)حوالى ٣٢ الفاً فقط. وبالطبع لا يشمل هذا الرقم كل من غادر مصر بقصد الهجرة الدائمة او انتهى الى ان يصبح مهاجراً دائماً . كذلك يلاحظ ان عدداً ممن تصدر لهم تصاريح الهجرة يعودون دون الاستقرار في الخارج ، بعد مغادرتهم البلاد . ولكننا نستخدم هذه البيانات لاستخلاص بعض المؤشرات .

اولاً ، نلاحظ نمطاً زمنياً واضحاً عبر الفترة المعنية . فقد بدأ عدد التصاريح محدوداً في الستينات الاولى ، وبلغ اعلى مستوى بعد حرب ١٩٦٧ ، مباشرة ، فوصلت نسبة تصاريح الهجرة خلال السنوات الخمس (١٩٦٧ - ١٩٧١) الى ستين بالمائة من جملة التصاريح خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٧٩) . ثم تضاءل عدد التصاريح تدريجياً حتى بلغ اقل من مائة تصريح في ١٩٧٩ . ولا شك ان سهولة العمل المؤقت بالخارج حالياً ، وازالة القيود على السفر عموماً ، كانا وراء انخفاض عدد من يطلبون تصريحاً بالهجرة حتى وإن كانوا ينوونها . والملاحظة الثانية هي ان اكثر من ٩٥ بالمائة ممن طلبوا التصريح بالهجرة يتجهون الى الولايات المتحدة وكندا واستراليا ، مما يعني ان هؤلاء قد خرجوا من مصر بقصد الاستيطان من ناحية ، وان جلهم كان من الكفاءات العالية من ناحية اخرى .

وعلى العكس ، تشير بعض البيانات المحدودة الى ان كل المهاجرين من مصر تقريباً يتوجهون للبلدان العربية . في ١٩٧٣ مثلاً ، اعير من الحكومة المصرية اكثر قليلاً

من ٢٥ الف موظف وكان ٩٧ بالمائـة منهم لبلدان عربيـة . وفي ١٩٧٧ ، غادر البـلاد حوالى خمسين الفاً بعقود عمل خاصة توجه ٩٨ بالمائة منهم لبلدان عربية(١٤) .

يمكن اذاً ان نقـول ، تخميناً ، انـه كان هنـاك حوالى مليـوني مصرى يعملون ، مؤقتاً ، بالبلدان العربية في الثمـانينات الاولى . وهنـا يجب ان نفرق بـين من يعملون بالعراق ، واولئك الذين يعملون بالبلدان النفطية الخليجية وليبيـا . فالمجمـوعة الاولى يمكن لها ، من حيث المبدأ ، ان تستقر في العراق ، حيث لا تـوجد عـوائق قانـونية او ادارية لإقامة المهاجرين ومشاركتهم في النشاط الاقتصادي والحصول على الجنسية العراقية اذا شاؤ وا . وينتمي لهذه المجموعة نصف العاملين المصريين المهاجرين على الاقل . اما المجمـوعة الثـانية فـلا يحتمل ان يستقـر منها ببلدان العمـل الا نسبة طفيفـة بينما يبقى الآخرون كمهاجرين مؤقتين ، ليس لهم حق الاقامة الدائمة وإن طالت مدة عملهم .

وتجب الاشـارة الى ان الارقام التخمينيـة التي قدمنـاهـا لا تبـين الحجم الحقيقي لظاهرة الهجرة لاسباب عدة . اولاً ، هناك معدل دوران مرتفع بين المهاجرين ، بحيث اذا استمر حجم الهجرة على مستوى مليـوني عامـل في اي نقطة زمن ، لفتـرة طويلة ، فسيكون عدد العاملين المصريين المشاركين في الهجرة للعمل بالخارج في النهاية اكبر كثيراً من مليـونين . ومن نـاحية اخـرى ، اذا اخـذنـا في الاعتبـار ان المصـاحبـات والآثـار الاجتمـاعية ـ الاقتصـادية للهجـرة لا تتوقف عنـد العاملين المهـاجـرين وانمـا تمتـد الى معـوليهم ، سواء صحبـوهم لبلدان العمل او بقـوا في بلدان المنشـأ ، وحتى الى من لا ينتمون الى هاتين الفئتين ولكن يتأثرون عن طريق آليات مجتمعية متعددة ، لاتضح لنا ان ظاهرة الهجرة للعمل بالبلدان النفطية تمتد الى كل قطاعـات الشعب المصري تقـريباً . وبهذا ، فإن حجم هذه الظاهرة اكبر بكثير مما يدل عليه عدد العاملين المهاجرين بالبلدان العربية .

ولنحاول ان نبيّن اهمية هذا الحجم الكبير من المهاجرين للعمل بالخارج عن طريق مناقشة بعض خصائصهم . من الناحية السكانية ، نعرف ان الغالبية العظمى من هؤلاء المهاجرين هم ذكور في سن العمل . اي ان الغالبية الساحقة من العاملين المهاجرين هم ذكور من فئة العمـر (٢٥ ـ ٥٠) عامـاً . وبفرض وجـود مليوني مهـاجر في ١٩٨٠ ، وتقدير سكان مصر بحوالى ٤٢ مليون نسمة في العام نفسه ، فإن هذه الارقام تعني ان اقل قليلاً من خمسة بالمائة من سكان مصر كانوا يعملون بالخارج . ولكن هؤلاء يمثلون حوالى عشرة بالمائة من الذكور المصريين ، وربما اكثر من خمسة عشر بالمائة من الـذكور

---

(١٤) Ibid., p. 69

المصريين في سن العمل . واذا اتفقنا على ان الذكور في سن العمل ، في بلد كمصر ، هم الفئة الاكثر فعّالية في النشاط الاجتماعي - الاقتصادي ، وبالتالي يشكلون المكون السكاني الاهم في تحديد امكانيات التغيير الاجتماعي - السياسي ، لاكتسبت الهجرة لخارج مصر ابعاداً عميقة . وعلينا ان نتذكر ان دوران المهاجرين بالخارج يؤدي الى تضخيم عدد المشاركين في الهجرة عن المليونين كما اشرنا اعلاه .

كما ان المهاجرين للعمل خارج مصر يغطّون كل مستويات المهنة والمهارة . فعلى سبيل المثال ، ينقل لنا رمزي زكي[15] عن جريدة الاهرام القاهرية توزيعاً للعاملين المصريين المهاجرين للعمل بالبلدان العربية خلال ١٩٨٠ حسب المهنة يبين ان اكثر من نصفهم ينتمي الى قمة السلم المهني (اصحاب المهن العلمية والفنية) ، وكان حوالى السدس منهم في الاعمال الكتابية ، بينما لم ينتم الى فئة العمال العاديين الا اقل من الربع . وفي قطاع الادارة الحكومية كان كل المعارين للعمل بالبلدان العربية تقريباً من اصحاب المهن الفنية والعلمية (ونحن لا نعتقد بصحة هذه المعلومة ، الا انه من المؤكد ان درجة استنزاف المهارات والكفاءات عن طريق الهجرة للعمل بالخارج هي اعلى في الجهاز الحكومي منها في القطاع الخاص) .

ولا ريب ان التوزيع المهني للمهاجرين يختلف كلية عن التوزيع المهني لقوة العمل المصرية ، حيث يتركز الاول في الحلقات الاعلى من السلم المهني والمهاري . والنتيجة الحتمية لهذا هي استنزاف الهجرة للمهارات والكفاءات من سوق العمل المصري . وتتضمن دراسة مكتب العمل الدولي[16] التي سبقت الاشارة اليها بعض مؤشرات لهذه الحقيقة .

وقد جرت الحكمة الاقتصادية التقليدية على ان الهجرة من الاقتصادات التي تتسم بوفرة العمالة ونقص التشغيل تؤدي لتخليص هذه الاقتصادات من العمالة الزائدة ومن ثم تقلل من البطالة . ولكن شيئاً من هذا لم يحدث في مصر ، بل على العكس ، تدل الاحصاءات على زيادة معدل البطالة زيادة كبيرة بين تعدادي ١٩٦٠ و١٩٧٦ . وتشير نتائج مسح القوى العاملة الى زيادة معدل البطالة من ١,٤ بالمائة في ١٩٧٢ الى ٤,٢ بالمائة في ١٩٧٩ ، وقد جرت الزيادة في كل من الريف والحضر . ولا يعني هذا عدم وجود عجز في بعض قطاعات العمالة وفي بعض المناطق في مصر . ففي حقيقة الامر ان

---

(١٥) زكي ، « التضخم واحوال كاسبي الاجر ، » ص ٣٨٨ .

(١٦) International Labour Office, *Employment Opportunities and Equity in a Changing Economy: Egypt in the 1980's*, pp. 74-76.

تزامن البطالة ونقص التشغيل مع عجز في مهارات ومهن معيّنة اصبح السمة الجوهرية للاختلال المتزايد الذي يشهده سوق العمل المصري[١٧] .

يهمنا اذن في نهاية هذا الجزء ان نؤكد ان الهجرة للعمل بالبلدان العربية النفطية ، ادت الى تفريغ مصر من طاقة انتاج وتغيير جوهرية ، ليس فقط عن طريق ابعاد من يعملون في الخارج لفترة زمنية معينة ، وانما ايضاً عن طريق انفصال من كانوا يعملون بالخارج وعادوا وتخلخل من هم بالداخل ينتظرون اقتناص فرصة للهجرة . وقد لا يكون من المبالغة ان نقول إن هذه القطاعات الثلاثة تكاد تغطي كل فئة الذكور في سن العمل . ومن المهم ان نتذكر ايضاً ، ان تفريغ البلد من العاملين كان اشد وقعاً من حجمه الكمي نظراً لانتخاب المهارات والكفاءات المصرية اكثر من غير المؤهلين والمتعطلين .

٣ ـ تطور الهجرة مع ضعف الناصرية

نحن نضع الهجرة للعمل خارج مصر في سياق حملة ضد التوجه الاستقلالي للناصرية . ولا شك ان هذه الحملة قد استفادت بصورة اساسية من نقاط ضعف الناصرية ذاتها . الا ان عوامل خارجية ، عالمية وعربية تحالفت مع اسباب الوهن الداخلية لتقوض البنيان الناصري بسرعة مذهلة . وعناصر هذا الهجوم متعددة وليس ما يسمى « بسياسة الانفتاح الاقتصادي » الا احدها .

يقدم احد التعريفات الرسمية ، الانفتاح الاقتصادي على انه « سياسة اقتصادية اخذت بها مصر في السنوات الاخيرة الى جانب غيرها من السياسات بهدف تشجيع وحفز رؤوس الاموال العربية والاجنبية وكذلك المصرية على القيام بتمويل وانشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة التي تحتاج اليها مصر في ضوء متطلبات الخطط الاقتصادية المصرية ، وذلك بالاضافة الى تزويد مصر باحدث ما في العصر من خبرة وعلم وتكنولوجيا . واستثمار رؤوس الاموال هذه ليس قاصراً على انشاء المشروعات الجديدة ، بل انه من الممكن ان يساهم في تحسين وتطوير المشروعات القائمة »[١٨] .

ولا يتضمن هذا التعريف شيئاً عن عناصر اخرى جوهرية في الهجوم على البنيان الناصري داخلياً ، مثل فتح الباب على مصراعيه للهجرة والعمل بالخارج ، وتغيير الهكيل الاجتماعي ـ الاقتصادي سواء عن طريق التشريع ، كتعديل قوانين الاصلاح الزراعي ، او بانشاء اشكال مؤسسية جديدة ، مثل بنك القرية كبديل للجمعية التعاونية

---

(١٧) Ibid,. pp. 5-6.

(١٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، نقلاً عن : جودة عبد الخالق ، « التعريف بالانفتاح وتطوره ، » في : عبد الخالق ، محرّر ، الانفتاح : الجذور . . . والحصاد والمستقبل ، ص٢٩ .

الزراعية . كذلك لا يشير التعريف الى التغييرات التي تمت في تنظيم الحياة السياسية ، او حتى الى بعض النواحي الاقتصادية التي رافقت تبني سياسة الانفتاح ، مثل تحرير التعامل بالنقد الاجنبي والتجارة الخارجية .

لقد تركز غرض سياسة الانفتاح الاقتصادي في اتاحة الفرصة سانحة امام رأس المال الاجنبي ، متعاوناً مع القطاعات الراغبة من رأس المال المحلي ، لاتمام مهمة إعادة ادماج مصر في النظام الرأسمالي العالمي بإحكام . وقد اكتملت هذه المهمة في ١٩٧٧ برضوخ مصر لشروط الدائنين الخارجيين تحت قيادة صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، وتحقق فرض الوصاية على الاقتصاد المصري(١٩) .

والواقع ان الإعداد لتفريغ مصر من قوى التغيير الاساسية عن طريق الهجرة للعمل بالبلدان العربية النفطية قد بدأ قبل الاعلان عن فتح الباب للاستثمار الاجنبي في مصر . ولنراجع التطور الزمني للهجرة . يمكن القول انه كانت هناك ثلاث مراحل لهجرة المصريين للخارج . المرحلة الاولى ما قبل ١٩٦٧ ، والثانية منذ ١٩٦٧ حتى ١٩٧٣ ، ثم مرحلة ما بعد ١٩٧٣ . واذا اردنا ان نعطي تشبيهاً طبيعياً لهذه المراحل ، يمكن القول إنه قبل ١٩٦٧ كان هناك سد يحول دون هجرة المصريين الا في حدود ضيقة جداً . وفي هذه الفترة كانت الهجرة المؤقتة تتم اساساً لاغراض وطنية وقومية ، بمعنى اعارة بعض الكفاءات والمهارات المتقدمة ، عن طريق الحكومة ، لبعض البلدان العربية والدول الصديقة بغرض المساهمة في تطوير هذه البلاد وتدعيم العلاقات بينها وبين مصر . اما في مرحلة ما بين الحربين ، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ ، فقد بدأت تظهر في جسم السد ثقوب تتسرب منها اعداد اكبر من المهاجرين ، وان كانت ما زالت محدودة . وقد هاجر خلال هذه الفترة عدد كبير نسبياً من الكفاءات العالية التأهيل للاستيطان في امريكا الشمالية واستراليا . اما بعد ١٩٧٣ فقد انهار السد كلية واصبح القيد الاساسي على الهجرة هو امكانية الحصول على فرصة عمل بالخارج .

ومن المهم ملاحظة التزامن الوثيق لهذه المراحل مع احداث سياسية جسام في مصر . ففي ١٩٦٧ كانت الهزيمة العسكرية ، او بداية اهتزاز النظام الناصري . وامتدت المرحلة الثانية حتى حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ التي اعطت النظام القائم وقتها شرعية العمل على تغيير البنيان الاجتماعي ـ السياسي ، داخلياً وخارجياً . وبعد العبور بدأ التسلل الامريكي للمنطقة « خطوة خطوة » الى ان تدعم في النصف الثاني من السبعينات . ويجب ملاحظة انه قد ترتب على اتفاقيتي فض الاشتباك خروج

---

(١٩) امين ، « التحول الى الانفتاح : العوامل الخارجية ،» ص ١٠٩ ـ ١١٠ .

اعداد كبيرة من الشباب الذين ظلوا مجندين بالجيش المصري طوال الفترة الثانية ، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ . خرج هؤلاء الشباب مثقلين بالمشاكل والهموم الشخصية التي اشرنا لبعضها في مناقشة دوافع الهجرة ، وكانوا بمثابة قنابل موقوتة في كل انحاء المجتمع المصري . ولعل هذه الحالة كانت من عوامل تقوية الاتجاه لفتح الحدود المصرية لمن اراد . ومن غريب «الصدف» ان تزامن هذا مع نشوء الطلب الضخم على العمالة الوافدة في البلدان العربية النفطية .

ويمكن ان تعطينا بعض البيانات المتوافرة توصيفاً سريعاً لهذا التطور التاريخي ، ونعني بذلك بيان تصاريح العمل التي تصدرها مصلحة الامن العام للمواطنين المتعاقدين للعمل في الخارج . ورغم ان هذا البيان يعاني من نقاط ضعف عدة ، كما اشرنا سابقاً ، فإنه يمكن ان يعطي مؤشراً مفيداً . ففي الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ ، كان متوسط عدد تصاريح العمل الممنوحة حوالى خمسة آلاف سنوياً . اما في فترة ما بين الحربين فقد زاد عدد التصاريح من ٧٠٠٠ في ١٩٦٧ الى ٣٧٠٠٠ في ١٩٧٣ ، اي الى اكثر من خمسة اضعاف ، وفي مرحلة انهيار السد المانع للهجرة وصل عدد تصاريح العمل في ١٩٧٦ الى ٦٠ الفاً ، اي الى اكثر من عشرة اضعاف معدل ما قبل ١٩٦٧ . وهنا تجب الاشارة الى ان هذا المؤشر يفقد قيمته تدريجياً بضعف القيود على السفر ، مما يقلل من فائدة الاستشهاد به بعد السبعينات الاولى .

وتعضد هذا النمط ، جزئياً ، بيانات عن الاعارات الحكومية . فقد كان متوسط عدد الاعارات للفترة (١٩٦٨ ـ ١٩٧٢) حوالى ١٣ الفاً سنوياً ، ارتفعت في ١٩٧٣ الى اكثر من ٢٥ الفاً ، ووصلت في ١٩٧٧ الى ٤١ الفاً[٢٠] .

وعندنا ان تشجيع الهجرة من مصر كان احد اهم عناصر مهاجمة البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية التي سادت مصر في الستينات . ومهما قيل في هذه البنية ، فقد تأكد فيها ارتباط مصير المصري بمستقبل مصره . اما فتح الباب للهجرة فقد ارسى اسس انفصال المصري عن بلده كسبيل لحل مشاكله الخاصة ، بشكل فردي . وفصم علاقة المواطن بالوطن هو المنفذ الاكيد للتحلل المجتمعي .

والملاحظ ان خطوات قانونية وتنظيمية مهمة قد اتخذت لتشجيع الهجرة منذ بداية السبعينات ، وقبل ان تصدر تشريعات الانفتاح الاساسية (القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧) . فلقد نص دستور ١٩٧١ ،

---

(٢٠) International Labour Office, *Employment Opportunities and Equity in a Changing Economy: Egypt in the 1980's*, p. 71.

في المادة ٥٢ ، على جعل الهجرة ، المؤقتة والدائمة ، حقاً للمواطنين . والنص على الحق في الهجرة جديد ومستغرب بالمقارنة بالأوضاع التي كانت قائمة قبل السبعينات ، مما يثير الريبة . ولكن الريبة تتحول الى تأكد بمتابعة التطورات اللاحقة . في العام نفسه صدر القرار الجمهوري رقم ٧٣ مقدماً للمواطن الذي يرغب في الهجرة الدائمة ضمانات تشجعه على ذلك مثل الحق في الاحتفاظ بعمله في مصر لمدة عام بعد سفره . كذلك اصدرت الحكومة في السنة نفسها لائحة تزيل بها عدداً من القيود الادارية بهدف تسهيل الهجرة(٢١) . وهكذا نرى انه في اول عام من ولاية السادات ، تأكد موقف تسهيل الهجرة من مصر على مستوى الدستور . والقرار الجمهوري ، واللوائح التنظيمية .

وقد تتابعت بعد ذلك المؤسسات الحكومية التي عنيت بتشجيع الهجرة من مصر ، وإن كان التركيز قد تحول قرب منتصف السبعينات الى الهجرة المؤقتة . فلا يمكن ان تتسع بلدان المهجر الدائمة في امريكا الشمالية واستراليا لكل الاعداد التي كان مقدراً لها ان تخرج من مصر في السبعينات ، خاصة ان كثيراً من المهاجرين لم يكن مؤهلاً بما يجعله مرغوباً في بلدان المهجر هذه . وقد شملت هذه المؤسسات الحكومية ادارات للهجرة بوزارات متعددة مثل وزارة القوى العاملة ووزارة الخارجية ، ولجاناً وزارية ، واللجنة العليا لشؤون المصريين في الخارج ، والمجلس الاعلى للقوى العاملة والتدريب ، واخيراً ، وزارة دولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج .

وقد استهدفت كل هذه الاجراءات التنظيمية ، حتى الآن ، تشجيع هجرة المصريين الى الخارج دونما عمل جدّي في مجال تنظيم الهجرة بما يحول دون استفحال آثارها السلبية من ناحية او تعظيم الاستفادة من مدخرات وتحويلات المهاجرين في انشطة انتاجية . ويجب ألا ننسى في هذا الصدد ، الأثر المهم في تشجيع الهجرة الذي احدثته التغييرات التي ادخلها نظام الاستيراد بدون تحويل عملة (استحدث عام ١٩٧٤) ، وقانون النقد الاجنبي رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والذي سمح للافراد بالاحتفاظ بالنقد الاجنبي .

مما سبق ، نرى تزامناً وثيقاً بين تداعي الناصرية والترتيب المنظم ، والمتصاعد للنزوح من مصر ، وعنها .

---

(٢١) Ali E. Hillal Dessouki, «Development of Egypt's Migration Policy, 1952-1978,» prepared for the Project on Egyptian Labor Migration, Cairo University, MIT Technology Adaptation Program, Cairo, 1978 (Mimeo).

٤ ـ الهجرة وارساء دعائم التبعية

أسلفنا ان السبعينات قد شهدت تحولاً اجتماعياً ـ اقتصادياً عميقاً في مصر كان مؤداه وأد التوجه التنموي الاستقلالي الذي نما بقيادة عبد الناصر . وقد كان البديل المستهدف هو إعادة إدماج مصر في انظام الرأسمالي العالمي بإحكام ، اي تحويلها لمجتمع تابع بقوة . وقد انطوى ذلك على خصوصية تتعلق بمصر ، وهي ان تكون علاقتها باسرائيل جسراً تعبر عليه هذه الاخيرة الى وجود اقتصادي وسياسي اكثر امناً في الاجل الطويل .

ويصف لنا عادل حسين آليات انتزاع الاستقلال ، او ارساء التبعية ، على الصورة التالية : «في التنمية الاقتصادية المستقلة ، تتطلب عملية التغيير الجذري السيطرة اولاً على مفاتيح القرار الاقتصادي بشكل او بآخر ، ويعني هذا في الواقع نوعاً من السيطرة الفعلية على السلطة السياسية» بينما يتطلب الانتقال الى التبعية «ان يأخذ التحرك مساراً في الاتجاه المعاكس ، ولكن بنفس المنطق . بعد اختراق السلطة السياسية كان الهدف اصدار القرارات المترابطة التي من شأنها تصفية الادارة الاقتصادية المستقلة . . . ومع استمرار التنمية التابعة يتدعم الاستقرار بتبعية عضوية تملك القدرة على التواصل بدون اللجوء الى التدخل اليومي لتحديد المسار»(٢٢) .

ولدينا ان الهجرة الواسعة النطاق من مصر للعمل بالبلدان العربية النفطية كانت على وجه التحديد احدى آليات التبعية العضوية التي قام عليها ارساء دعائم تبعية مصر لمركز النظام الرأسمالي العالمي في الغرب وامتداداته في الوطن العربي ، إضافة الى المساهمة في ابعادها عن المواجهة العسكرية مع اسرائيل ، في السبعينات . ولقد قدمنا فيما سبق عرضاً لدوافع الهجرة من مصر ، والموقف الرسمي منها ، وحجم الهجرة وخصائص المهاجرين ، والتطور الزمني للنزوح من مصر . ونتحول الآن لمناقشة كيف ساعدت الهجرة على إرساء دعائم التبعية بالشكل الذي كان مطلوباً .

تقدم ان نسج علاقة التبعية العضوية التي اشرنا اليها كان يقتضي ارساء دعائم متعددة تؤدي الى ضرب إمكانية قيام مشروع وطني للتنمية في مصر ، وترسيخ اعتمادها على الغرب للوفاء بحاجات ابنائها ، القديمة والمستحدثة . كما كان مطلوباً ان تقود هذه الدعائم ايضاً الى إضعاف المقدرة القتالية للبلد بحيث تبقى خارج ساحة الكفاح العربي المسلح ، ولو لفترة طويلة بما يكفي لتدمير باقي قوى

---

(٢٢) حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ ، ص ٦٣٣ ـ ٦٣٤ .

المواجهة العسكرية العربية . ولا شك ان هذه الاهداف مترابطة ؛ بمعنى ان عدم قيام مشروع وطني للتنمية المستقلة هو في حد ذاته اضعاف للمقدرة القتالية للمجتمع المصري . فالحرب ، خاصة في حالة قضية العرب المركزية ، فلسطين، ليست مسألة عسكرية فحسب . وكيف يمكن للعرب ان يحاربوا اسرائيل اذا كانت بلادهم تابعة للغرب الرأسمالي ومركزه الولايات المتحدة ، وهي حامي اسرائيل وممولها الاول؟

وسنحاول ان نعرض فيما يلي لبعض العناصر الجوهرية لمصفوفة الدعائم التي قدر لها ان تساهم في تحقيق هذه الاهداف . وليست هذه الدعائم منفصلة عن بعضها . فهي تتقاطع كثيراً في شبكة ، ضيقة ثقوبها ، بحيث يصعب الفكاك من إسارها . كما ان هناك تغييرات جوهرية ، لن نتعرض لها هنا ، وما كان للدعائم التي نناقشها ان تؤتي أكلها بدون حدوثها ، مثل فتح الباب للاستثمار الاجنبي في مصر وحمايته ، وفتح الاسواق المصرية للسلع الاجنبية ، واطلاق قوى السوق للمساهمة في « تحريك الاسعار » كما يسمى الغلاء في مصر الآن ، الى غير ذلك من التطورات التي لن نناقشها ، وإنما نكتفي هنا بأن نذكر بعض الامور ، التي نرى ان لها علاقة وثيقة بالهجرة ، وتضم الآتي :

اولاً : إفراغ البلد من قوى التغيير والقتال . ومن هؤلاء الرجال في سن العمل ، والحرب .

ثانياً : فصم عرى العلاقة بين رفاه الوطن ورفاه المواطن ، بحيث يمكن ان يتحقق خلاص المصري من ضائقته الاقتصادية بأن ينسلخ عن المجتمع سواء بالخروج منه او بالبقاء مع الابتعاد عن المصلحة العامة ، ويجد لنفسه حلاً فردياً ذاتياً . وبهذا تنتفي امكانية توحد المصري مع بلده بحيث تنصرف جهوده عن التغيير المجتمعي كوسيلة لحل مشاكله الذاتية .

ثالثاً : تثليم حدة التناقض الاجتماعي بتوفير مصدر للدخل الفردي يمكن للمواطن عن طريقه حل مشاكله الاقتصادية ، ويا حبذا لو كان ذلك بطرق توطد الدعامتين الاولى والثانية . وتكون نتيجة هذا ، بالطبع ، ان يزداد عدد المواطنين الذين كانوا سيلتحقون بالفئات الادنى في توزيع الثروة والدخل في المجتمع ، لولا هذا الدخل الفردي ، مما يقلل من احتمال الصراع الاجتماعي وتقويض النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي التابع .

رابعاً : إذكاء التطلعات الاستهلاكية القائمة على نمط الاستهلاك الغربي بما يفتح سوقاً واسعة لمنتجات الغرب الرأسمالي . وبذلك يقل الطلب على الانتاج

المحـلي من جهـة ، ويتـدعم دور الشـركـات الـدوليـة النشـاط ، عصب النـظام الرأسمالي ، من جهة اخرى .

خـامسـاً : اضعـاف بالقـدرة الانتـاجيـة المحلية ، بحيث يقـوى الـطلب عـلى المنتجات الغربية نتيجة لعـدم توفـر الانتاج المحـلي او تدني مـواصفاتـه . وليس اجدى في ذلك من سحب احد اهم مقومات العملية الانتاجيـة ، اي القوى البشـرية المـدربة والمؤهلة .

سـادساً : تـأمين مصـدر يوفـر العملة الاجنبية لـلاقتصاد يعتمـد استمراره عـلى النشـاط الاقتصادي خـارج مصر وعـلى استمرار بقـائها خـارج المواجهـة العسكريـة . وتصبـح لهذا المصـدر اهمية متـزايـدة ، بسبب العـاملين السـابقـين مباشـرة ، للوفـاء بحـاجات البلد من السلع الاجنبيـة . ويؤدي وجود هـذا المصـدر الى تـدعيم النـظام الاجتماعي ـ الاقتصادي التابع والـذي يعتبر بقـاؤه متوقفـاً على دوام مصـدر التمويـل الخارجي هذا .

ونعتقد ان منطق ما عرضناه في هذا الفصـل حتى الآن يوضـح الدور الجـوهري الـذي قـامت بـه الهجـرة الـواسعـة النـطاق للعمـل خـارج مصـر في إهـدار التـوجـه الاستقلالي المصري ، والـذي انكسر في نهايـة الستينات ، وفي ارسـاء دعـائم التبعيـة الستة السالفة الذكر ، وبالتالي في زرع بدايات الاستقرار الاسـرائيلي . ولكن لا بـأس من اضافة بعض التفاصيل .

لقد اوضحنا ، رغم ضآلة البيانات ، الحجم الهـائل للهجـرة من مصر . وكيف ان مجتمـع المهاجـرين يضم اكثر الفئـات مشاركـة وفعّاليـة سواء في القتـال او العمـل السياسي المؤدي للتغيير في المجتمع . ولقد اشرنا في نقـطة سابقـة الى ان خروج عـدد كبير من الشباب المعبأ معنويـاً والمثقل بـالمشاكـل من الجيش بعد انتهـاء حرب تشـرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ربمـا كان احـد دوافع فتـح الابواب امـام الهجرة . فـلا يوجـد نـظام ينوء بمشكلة اقتصـادية يسـتطيع مـواجهة مثـل هذه الفئـة الاجتماعيـة ، والحـل الامثـل هو في التخلص منهـا ليقوم كـل بحل مشكلتـه الفـرديـة ويتحلل من الـرابـطة المجتمعية بالوطن .

ولم يكن هناك مصدر للدخل الفردي اجزى للمصري ، الـذي يعاني من جـراء الازمـة الاقتصاديـة في بلده ، من الحصـول عـلى نصيب من الثروة التي هبـطت عـلى مـواطن النفط عن طريق العمـل باحـدى البلدان العربيـة الغنيـة . وهـذا يعني اولاً ، خروجه من البلد ، ويعني ، ثانياً ، تـوطيد النـزعة الفـردية في حـل المشاكـل الخاصـة

بدلاً من التطرق لحلول مجتمعية لها . ولكن الامر لا يقتصر على هذا ، اذ ينعتق المهاجر من تدهور مركزه على سلم الثروة والدخل في المجتمع ، مما قد يعني عجزه عن الوفاء حتى بحاجاته الاساسية . ويؤدي هذا الى ان يفلت النظام القائم من مغبة تدهور المستوى المعيشي لفئات كبيرة من الشعب ، وهو حادث لا محالة في غياب مخرج الهجرة .

ولا شك ان الهجرة للبلدان العربية النفطية ، ومعايشة النمط الاستهلاكي الذي تحقق هناك ، ولم يكن يحلم به احد منذ سنوات لا تربو على العشرين ، قد انتجت لدى المصريين المهاجرين ، من كافة المستويات الاجتماعية، شرها استهلاكياً غربي المنحى ، ما كان ليقوم بهذه الحدة في غياب الهجرة للمعارض الاستهلاكية التي قامت حول منابع النفط .

كما قد قدمنا تدليلاً ، في حدود المعلومات المتاحة ، على معاناة النسق الانتاجي المصري ، وخاصة الادارة الحكومية والقطاع الغام من عجز الكفاءات والمهارات الذي ترتب على الهجرة للعمل خارج مصر .

اما تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، سواء تمت نقداً او عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، فلقد نمت لتصبح مصدر العملة الاجنبية الاكبر في مصر في بداية الثمانينات . وتتباين تقديرات التحويلات حسب المصادر المختلفة ولكن يمكن ان نتتبع صورة تقريبية لتطورها على الوجه التالي : في الستينات كانت قيمة التحويلات لا تذكر ، وفي ١٩٧٣ كانت اقل من مليون دولار ، ثم قفزت الى ثلاثة ارباع مليار في ١٩٧٦ ، وتعدت ملياراً ونصف في ١٩٧٨ ، وقدر ان تصل لحوالى الثلاثة مليارات سنوياً في ١٩٨٠ / ١٩٨١[٢٣] . لقد فاقت قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج دخل مصر من السياحة ومن قناة السويس ومن صادرات النفط بل من هذه القطاعات الثلاثة مجتمعة ، ومن كل الصادرات السلعية ايضاً ، في بداية الثمانينات .

وبهذا اصبحت تحويلات العاملين هي المصدر الاول لمقابلة احتياجات مصر

---

(٢٣) بناء على بيانات من :

Anand G. Chandavarkar, «Use of Migrant's Remittances in Labour Exporting Countries,» *Finance and Development* (International Monetary Fund and World Bank), vol. 17, no. 2 (June 1980); Serageldin et al., *Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa,* and

محيا زيتون ، « النمو الاقتصادي وغطه ، » في : عبد الخالق ، محرِّر ، الانفتاح : الجذور . . . والحصاد والمستقبل .
ونظراً لاختلاف المصادر ، فقد قاربنا الارقام بتحفظ .

من الـواردات التي تضخمت لتقارب الاربعـة مليارات دولار في بـدايـة الثمـانينـات . ويلاحظ ان ارقام التحـويلات هـذه لا تتضمن التحـويـلات العينية التي تـرد في صورة سلع يحملها المهاجر في زياراته او عند عودته . وهنـا نتوقف لنـلاحظ ان استمرار هـذا المصدر رهن بمستوى النشـاط الاقتصادي في بلدان خـارج مصر من نـاحية ، ويقتضي من ناحية اخرى ، بقاء الجزء الاهم من سكانها بالخارج كما أسلفنا.

ولا شـك ان الهجرة قـد ساعـدت على تـدعيم النظام الاجتمـاعي ـ الاقتصادي القـائم في مصر . والا فـدعنا نتصـور ان المصريـين بالخـارج قد عـادوا لمصـر ، بكـل القـدرات والكفـاءات والمهـارات التي يملكـونها ، وقـد غـابت عن الاقتصـاد المصـري نتيجة لذلـك ، تحويـلات العاملين من الخـارج ، ماديـة كانت او عينيـة . وكل ذلـك يحدث في ظل مشاكل العيش في البلد ، والبنيـة الانتاجيـة المشوهـة وانماط الاستهـلاك النهمـة التي تـطورت في السبعينـات ، فمـاذا سيكـون مستقبـل التغـير الاجتمـاعي ـ الاقتصادي في مصر ؟!

لكن ، في النهاية ، نـرجو الا يتبـادر الى الذهن أننـا نقصد أن الهجـرة من مصر كـانت السبب في كل التحـولات التي تمت في السبعينات . لم نقـل هذا ، ولا نعنيـه . وانمـا المقصـود فقط ان الهجـرة كـانت احـدى الآليـات الاسـاسيـة التي ادت لتـدعيم التبعيـة . وبهذا فقـد تمت عمليـة الهجـرة في سيـاق اوسـع ، عـرضنـا لـه في الفصـل السابق ، وهو الذي يجب البحث فيه عن الاسباب الجوهرية للتحول الذي جرى .

ثالثاً : تصدير قوة العمل والتنمية في اليمن

« . . . ان الـواردات غير المنظورة من النقـود كـانت ضخمـة بـالنسبـة لحجم تجارة بلدهم . ولذلك اثرت هجرتهم على احوالهم الاجتماعية بـوطنهم من حيث خلق رخاء مستعـار مزيف ومعتمـد على مصادر غير موثوق بها . وكان هذا الحـال شغل المفكـرين الشاغـل من اليمنيين . . الـذين كانـوا يرون ان الهجرة اضرت بالحضارمة اكثر مما نفعتهم »(٢٤) .

نتحـول الآن لمناقشـة حالـة تختلف جوهـريـاً عن مصـر من حيث قـدم ظـاهـرة الهجرة منها ، ومدى اتساعها ، وعمق آثارها . فاليمن ، بشـطريها ، هي اكـثر اجزاء الـوطن العربي تـأثراً بهجـرة مـواطنيهـا للعمـل في الخـارج اختيـاراً ، من حيث حجم

---

(٢٤) محمد عبد القادر بامطرف ، « الهجرة اليمنية ، » الثقافة الجديدة (عدن) ، العدد ٦ ـ ٧ (حزيران / يونيو ١٩٧١) ، ص ٥٤ .

الهجرة . كذلك تفاعلت خصائص هجرة قوة العمل مع الاوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية ، على اختلافها بين شطري اليمن ، لتنتج آثاراً عميقة وبعيدة المدى .

وعلى خلاف الحال بالنسبة لمصر ، تعود الهجرة في اليمن الى عصور بعيدة . ومن العلامات التاريخية البارزة في هذا المجال انهيار سد مأرب في القرن السادس . اما في العصر الحديث فقد ادى احتلال عدن وجيبوتي في القرن الثامن عشر ، الى نشوء تيار هجرة مهم لمقاصد عديدة ومترامية في ارجاء المعمورة . وقد استمر هذا التيار غالباً حتى الخمسينات حين بدأ اليمنيون يتدفقون تجاه البلدان العربية النفطية في شبه الجزيرة العربية[٢٥] . وقد تنامى هذا الاتجاه الجديد بسرعة فائقة في منتصف السبعينات مع تراكم العوائد النفطية ، خصوصاً في المملكة العربية السعودية . وهذا التطور الاخير هو محل اهتمامنا .

ونقدم فيما يلي تحليلاً لتطور الهجرة وآثارها الاجتماعية ـ الاقتصادية في اليمن الشمالي بقدر من التفصيل ، ثم نتبعه بعرض موجز لما نرى انه ابرز معالم التماثل والتمايز في ظاهرة الهجرة وآثارها في الشطر الجنوبي من اليمن بالمقارنة بشماله .

١ ـ شمال اليمن[٢٦]

نجمت الهجرة من اليمن الشمالي عن قاعدة اقتصادية متخلفة وراكدة ، ولكن حجمها ازداد لدرجة اصبحت الهجرة فيها تسيطر على الاقتصاد وعلى مناحي الحياة في البلد كافة . وييسر هذا ارجاع التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي في اليمن لظاهرة الهجرة بقدر اكثر من بلدان عربية اخرى مصدرة لقوة العمل تتفاعل فيها محددات اخرى مهمة للتغير الاجتماعي ـ الاقتصادي ، مثل حالة مصر التي تعرضنا لها قبلاً .

وهناك تطورات حديثة تعضد اهمية دراسة اليمن الشمالي كحالة مثلى ، وان تكن متطرفة على عاقبة تصدير قوة العمل على نطاق واسع في البلدان العربية . فقد كانت التحويلات المالية الهائلة لليمنيين العاملين بالخارج ، واثرها في تدعيم الموقف المالي الدولي للبلد ، تعد الميزة الاولى للهجرة من اليمن . ولكن الامر اختلف في السنة المالية ١٩٧٨ / ١٩٧٩ . حين عانت الجمهورية العربية اليمنية عجزاً كبيراً في الميزان الجاري بعد تمتعها بفائض متزايد لمدة خمس سنوات متتالية . وتؤكد بيانات

---

(٢٥) J.C. Swanson, «The Consequences of Emigration for Economic Development in the Yemen Arab Republic,» (Ph.D. dissertation, Wayne State University, Detroit, Michigan, 1978).

(٢٦) يقوم هذا الجزء على دراسة للمؤلف نشرت تحت عنوان : «تصدير قوة العمل والتنمية : حالة الجمهورية العربية اليمنية ،» المستقبل العربي ، السنة ٤ ، العدد ٣٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٢) ، ص ٨٨ ـ ١٠٦ .

السنة المالية ١٩٧٩ / ١٩٨٠ هذا الاتجاه ، مشيرة الى ارتفاع عجز الميزان الجاري لسبعة امثال قيمته في العام السابق . ولأول مرة منذ سبع سنوات ، سجل ميزان المدفوعات عجزاً في العام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ الامر الذي يستدعي للذهن الدورة القرآنية المكونة من سبع سنوات سمان يليها مثلها عجاف . وان كان التخوف قائماً من ان تطول السنوات العجاف عن سبع في حالة اليمن الشمالي ، فالبيانات الحديثة تشير الى ارتفاع عجز ميزان المدفوعات الى قرابة ٢٠٠٠ مليون ريال في السنة المالية ١٩٨٠ / ١٩٨١ ، اي الى اكثر من مائتي ضعف قيمته في العام المالي السابق.

ومن ناحية اخرى ، نلاحظ ان مواطني اليمن يعملون خارجها اساساً في مهن لا تتطلب مهارة متقدمة ، ويتوقع ان يقل استخدام هذا النوع من العمالة في البلدان العربية النفطية في الثمانينات . ويمكن ان يؤدي هذا الى انخفاض معدل نمو الطلب على اليمنيين في بلاد الاستقبال ، وربما عودة صافية للعاملين بالخارج مما يترتب عليه تناقض التحويلات المالية ، وتفاقم عجز الموقف المالي وآثار سالبة اخرى .

أ ـ حجم الهجرة

يعيق معرفة حجم الهجرة من اليمن ومصاحباتها عدم توافر البيانات اللازمة ، ولكن سنسعى للاستفادة من شتات البيانات المتناثرة . بداية ، لا يوجد اتفاق على حجم السكان[٢٧] ، ويعود هذا ـ جزئياً ـ الى الاختلاف على عدد اليمنيين بالخارج الذي تراوحت تقديراته في عام ١٩٧٥ بين حوالى ثلاثمائة الف[٢٨] وستمائة الف[٢٩] ، كما قدر مرة رسمياً بحوالى ١,٤ مليون نسمة[٣٠] . كذلك تراوحت

---

(٢٧) يقدّر احدث المصادر الاحصائية عدد السكان من تعداد ١٩٧٥ بحوالى ٦,٥ مليون نسمة ، منهم حوالى ثلاثة ارباع مليون لم يشملهم العد وقرابة مليون وربع مهاجر . (انظر : الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط ، الكتاب الاحصائي السنوي ، لعام ١٩٨١ (صنعاء : الجهاز ، ١٩٨٢) . وهذه بيانات يشوبها شك ، وتعد مبالغاً فيها . كذلك يحوي المصدر رقماً لعدد السكان في ١٩٨١ من التعداد التعاوني (اجري عن طريق الجمعيات التعاونية المنتشرة في اليمن) ، يتعدى ٨,٥ مليون نسمة بقليل ، منهم اكثر من ٧٠٠ الف لم يشملهم العد و١,٤ مليون مهاجر . والرقم الكلي المعطى لعدد السكان يصعب تصديقه حتى لو سلمنا بالارقام المعطاة لعام ١٩٧٥ ، اذ ينطوي ذلك على معدل نمو سنوي في سكان اليمن يناهز خمسة بالمائة وهذا اكبر كثيراً من المتوقع .
World Bank, «Manpower Development in the Yemen Arab Republic,» 1981 (Report no. 3181 a - YAR),pp.1-3.

(٢٨) H. Steffan, *Data Book of Yemen's Population and Housing Census, 1975* (Zurich: University of Zurich, 1977).

(٢٩) World Bank, *Yemen Arab Republic: Development of a Traditional Economy* (Washington, D.C.: The Bank, 1979), p. 16.

(٣٠) الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي ، لعام ١٩٧٦ .

تقـديرات اليمنيـين العاملين بـالخـارج في ١٩٧٥ بين اقـل من ثـلاثمـائـة الف[٣١] ، ونصف مليون[٣٢] . ويتضمن تقريـر حديث للبنـك الدولي[٣٣] تقـديراً لعـدد اليمنيين العـاملين بـاهم خمسة بلدان عـربيـة نفـطيـة في ١٩٧٥ يسـاوي ٢٦١ الفاً . ويمكن القول ، باطمئنان ، ان حوالى ربع قوة العمل اليمنية كـانت خارج القـطر في منتصف السبعينـات . وتتضح ابعـاد الهجرة من اليمن اذا اخـذنـا في الاعتبـار ان قـوة العمـل الاجـرية في القـطاع الحديث كـانت في حدود ٣٠٠ الف في ذلـك الحـين[٣٤] . وبينـما تتبـاين تقديـرات حجم الهجرة ، هنـاك اتفاق عـلى ارتفاع معـدل النشاط الاقتصـادي (نسبة قوة العمـل للسكان) بـين المهاجـرين اليمنيين . فـالهجرة اليمنيـة تكاد تكـون كليـة ، هجـرة رجـال للعمـل في الخـارج كـما انعكس بـوضـوح في اختـلال تـوزيـع السكان حسب العمر والنوع .

ويبـين الشكـل رقم (١) مؤشـراً لهـذا الاختـلال بـدلالـة نسبـة النـوع (عـدد الـذكـور / عـدد الانـاث) في فئـات العمـر المختلفـة في ١٩٧٥ . ويـظهـر بـوضـوح انخفـاض عـدد الـذكـور عن الانـاث في المـدى العمـري بـين سن الخـامسـة عشـرة والسبعين . ويبلغ غياب الذكور عن المجتمـع اقصاه في فئـة العمر (٢٠ ـ ٢٥) عـاماً حيث لم يتعدوا٦٥ بالمائة لكل مائة انثى في ١٩٧٥ . ولا بدّ ان يكون مدى الاختلال قد زاد بعد ذلك . ويعني هذا الوضع، ضمناً ، غياب الازواج والآباء لفترات طويلة ، مما يحدث تصدعاً في النسيج الاجتماعي للبلد على نـطاق واسع . وقـد نجم عن ذلك اضطراب في الادوار الاجتمـاعية المعتـادة عبر النـوعين وفئـات العمر . فقـد خـرجت النساء للعمـل ، في الريف والمـدينة ، ومن المعتـاد مشاهـدة اطفال يقـومـون بأعمال الرجال ويسلكون مثلهم اجتماعياً .

ولا توجد بيانات تعـطي مباشـرة حجم الهجرة من اليمن في السنـوات القلائـل الاخيرة . ولكن اذا استرشـدنا بحجم التحـويلات المـالية للعـاملين في الخارج فـلا بد من ان عـدد المهاجـرين قد زاد زيـادة ضخمة منـذ ١٩٧٥ . فقد ازدادت التحـويلات الخاصة ، كمؤشـر تقريبي للحجم الكـلي لتحويـلات العاملين، لاربعـة امثال خـلال الفتـرة (١٩٧٥ ـ ١٩٧٩) . الا ان هنـاك اسبـابـاً تمنعنـا من الاستنتـاج ، ان عـدد

---

(٣١) J.S. Birks and C.A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: International Labour Office, 1980), p. 57.

(٣٢) World Bank, *Yemen Arab Republic: Development of a Traditional Economy*, p. 16.

(٣٣) World Bank, «Manpower Development in the Yemen Arab Republic,» p. 16.

(٣٤) G. Pennisi, *Development, Manpower and Migration in the Red Sea Region* (Rome: Institute Affari Internationali, 1980).

العاملين في الخارج قد ازداد بالنسبة نفسها . وباعتبار مدى التقديرات المتوافرة عن عدد العمال اليمنيين في الخارج ، في منتصف السبعينات ، ونمط التغير في التحويلات، قد لا يكون من المبالغة افتراض ان عدد العاملين في الخارج كان في حدود المليون في نهاية السبعينات .

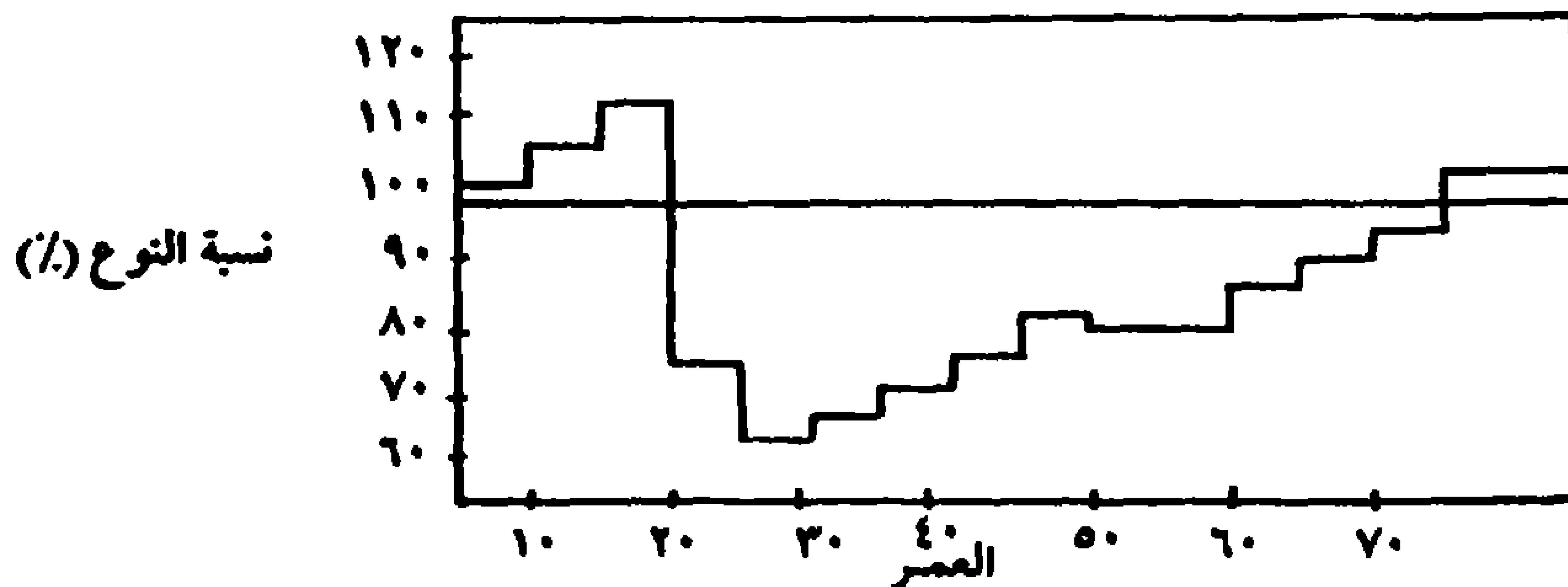
ولكن المؤكد ان سنة ١٩٧٥ تمثل بدء طوفان الهجرة للخارج ، فقد كان عدد الجوازات الممنوحة فيها اكثر من مائتي الف مقارناً بسبعين الفاً في عام ١٩٧٤ ، واربعين الفاً فقط في ١٩٧٣ . ثم تناقص عدد الجوازات الممنوحة بحدة حتى وصل لأقل من الف في ١٩٧٨ ، ثم بدأ زيادة تدريجية بطيئة ليصل لحوالى ١٩ الفاً في ١٩٨٠ .

امّا التأشيرات الممنوحة ، وهي مقياس افضل لحجم مغادرة البلد من عدد الجوازات المصدرة ، فقد ارتفعت من ٧٧ الفاً في ١٩٧٥ الى اكثر من ١٨٠ الفاً في العام التالي الى ان وصلت الى اكثر من مائتي الف في ١٩٧٨ ، ثم تناقصت لتصل الى حوالى ٦٠ الفاً فقط في ١٩٨٠ . وتدل بيانات عام ١٩٨١ على زيادة عدد كل من الجوازات والتأشيرات الممنوحة[٣٥] .

ومن المفيد هنا ملاحظة ان الحكومة فرضت قيوداً على منح الجوازات والتأشيرات في ١٩٧٨ ولكنها عادت وقللت منها في ١٩٨١ . كذلك يمكن ان يؤدي فرض الخدمة العسكرية على الذكور في فئة العمر (١٨ ـ ٣٥) الى انعكاسات ما على حجم الهجرة في اليمن والعودة ايضاً (الاعفاء من الخدمة العسكرية ممكن بدفع حوالى الفي ريال يمني) .

شكل رقم (١)

نسبة النوع حسب العمر في الجمهورية العربية اليمنية، للسنة ١٩٧٥



المصدر : احتسبت من : الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط ، الاوضاع السكانية في الجمهورية العربية اليمنية (صنعاء : الجهاز ، ١٩٧٦) .

---

(٣٥) الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الاحصاء السنوي، لعام ١٩٨١ .

ب ـ التغير الاقتصادي المصاحب للهجرة في السبعينات

(١) عجز العمالة والمهارة وآثارهما

تسبب رواج الهجرة في منتصف السبعينات في خلق عجز شديد في قوة العمل وضاعف من القصور الذي كان سائداً في مستوى المهارة . وكان لهذا آثار واسعة المدى على البنيان الاجتماعي ـ الاقتصادي في اليمن الشمالي . فقد وصل العجز في قوة العمل ، الى حد ان قام الاطفال بأعمال البالغين ، ويكفي ان نتأمل معدل النشاط الاقتصادي للذكور اليمنيين الذي يقدر أنه كان حوالى ٨٠ بالمائة عام ١٩٧٥ . اذا اضفنا الى ذلك ان الغالبية الساحقة للمهاجرين هم ذكور بالغون وان اكثر من ٤٠ بالمائة من الذكور في المجتمع اقل من خمسة عشر عاماً ، يتضح ان كثيراً من الذكور النشطين اقتصادياً داخل اليمن كانوا اطفالاً . وقد اعتاد الاطفال في اليمن على المشاركة في النشاط الاقتصادي في قطاع الخدمات بالمناطق الحضرية وفي بعض الاعمال الزراعية في الريف . ولكن السبعينات الاخيرة شهدت اضافة لذلك عمل الاطفال في بعض المهن الشاقة . فقد لوحظ ، مثلاً ، ان عدداً كبيراً من العمال في مؤسسة الطرق هم من الاطفال من فئة العمر ١١ـ ١٥ عاماً[٣٦] . ولذا تبدأ الاحصاءات الرسمية للسكان النشطين اقتصادياً من سن عشر سنوات[٣٧] .

ولا شك ان مستوى المهارة في قوة العمل كان غاية في الانخفاض في ١٩٧٥ . فطبقاً لتعداد السكان لم تتعد نسبة من اكملوا المرحلة الثانية من التعليم ثلاثة بالمائة من السكان النشطين اقتصادياً[٣٨] . ولا نتصور ان الهجرة قد ساعدت على تحسين هذه الحال .

ولئن كان عجز العمالة والمهارات يسود الاقتصاد كله ، فإن الادارة الحكومية تعانيها بدرجة اعمق نظراً لانخفاض الاجور والمزايا الاخرى بالمقارنة بالقطاع الخاص ، ولوجود الهجرة بالطبع . فقد قدر ان حوالى ٢٠ بالمائة من الوظائف الحكومية كانت غير مشغولة في ١٩٧٨ ، وارتفع هذا المعدل الى ٥٠ بالمائة في بعض الادارات الفنية . والواقع ان المدى الحقيقي لعجز العمالة في الحكومة قد يكون اكثر

---

(٣٦) R.R. Mehta, «UN / FAO World Food Programme Evaluation Mission,» (Yemen Arab Republic, March - April 1978 (Mimeo).

(٣٧) ومع ذلك تتضمن احصاءات السكان النشطين اقتصادياً فئة تسمى « مكتفي » ، يكون من يصنف فيها في العائلة متلقياً لدخل من عائل مهاجر بالخارج ، وصلت الى ٥٨ بالمائة من الاناث و٩ بالمائة من الذكور في ١٩٧٥ . انظر : الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الاحصاء السنوي ، لعام ١٩٨١ .

(٣٨) World Bank, *Yemen Arab Republic: Development of a Traditional Economy*, p. 21.

من هـذا ، اذ ليس من المتصور ان تقـوم الحكومـة بانشـاء وظائف جـديدة قـد تكـون لازمة اذا كان كثير من الوظـائف القائمـة غير مشغـول . والحكومـة تعاني من التمـويل بالعجز . واخطر من هذا ، ان عجـز العمالـة ادى الى التنازل عن الحـدود الدنيـا من التأهيل والمهارة المطلوبـة للوظائـف الحكومية حتى يمكن شغل بعض الـوظائف . وقـد حدث هذا حتى بالنسبة لمدرسي المرحلة الاولى . مثل هذه الاوضـاع تثير الشـك حول امكان قيام الجهاز الحكومي بتنفيذ خطة للتنمية الوطنية .

وقـد ادى عجز العمـالة الى تغيـير الاثمان بـالنسبـة لعنـاصـر الانتـاج في اليمن بحيث اصبـح المخـططون يفضلون المشـروعـات كثيفـة رأس المـال والتي هي ، تبعـاً لـذلك ، مـرتفعة المحتـوى الاستيرادي . فقـد ارتفعت نسبة رأس المـال الناتـج لخطة (١٩٧٦ / ١٩٧٧ - ١٩٨٠ / ١٩٨١) الى ٨,٨ / ١ بـالمقـارنـة بنسبـة ١/٢,٨ في خطة السنوات الثلاث السـابقـة نتيجة « للتـركيز عـلى المشروعـات كثيفة رأس المـال » ، طبقاً لرئيس الجهاز المركزي للتخطيط(٣٩) . ويحدث هذا في مجتمـع يتسم اساسـاً بندرة رأس المال ووفرة نسبية في العنصر البشري .

والأغـرب من هـذا كله ان اليمن بـدأت تستـورد عمـالاً . وهـذه هي سيـاسـة الحكـومة التي كـانت تشجع القـطاع الخاص عـلى تبنيها(٤٠) . ويصـل احد تقـديرات عدد العمال الـوافدين في اليمن الشمـالي في عام ١٩٧٩ لحـوالى ٥٠ الفاً . ويمثـل هذا الـرقم خمسـة اضعـاف العـدد المقـدر لسنـة ١٩٧٦ . ورغم ان نسبـة من هؤلاء الـوافدين ، هم من المهنيـين والعمـال المهـرة ، فـإن عـدداً منهم غـير مـاهـرين(٤١) . وتـدلل احصـاءات رخص العمل الممنـوحة للعمـال غير اليمنيـين ، والاعتقـاد انها لا تشمل كل العمـال الوافـدين ، على تـزايد عـدد الرخص من حـوالى مائـة وخمسين في ١٩٧٩ الى اكـثر من سبعـة آلاف في ١٩٨١ (منهـم حـوالى ستـة آلاف مـن غـير العرب)(٤٢) .

وقـد تـوقعت خـطة (١٩٧٦ / ١٩٧٧ - ١٩٨٠ / ١٩٨١) قصـور العـرض المحـلي من قوة العمـل عن حاجـات الاقتصاد القـومي(٤٣) . وقد كـان مدى القصور

---

(٣٩) انظر تقريراً خاصاً عن الجمهورية العربية اليمنية في :
The Times (London). 7/11/1977.

(٤٠) World Bank, Ibid., p. 25.

(٤١) Pennisi, *Development, Manpower and Migration in the Red Sea Region*, Chapter, 7, foot-note (31).

(٤٢) الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الاحصاء السنوي ، لعام ١٩٨١ .

(٤٣) World Bank, *Yemen Arab Republic: Development of a Traditional Economy*, Statistical Supplement, table 1-9.

المتوقع ٣٨ بالمائة في الحاجات الكلية للخطة ، ولكن العجز المقدر كان اكبر في الكوادر الوسطية (الفنيين ومساعديهم) والعمالة الماهرة ، حيث بلغت نسبة العجز المتوقع النصف . ولا شك ان تدفق الهجرة للخارج منذ اعداد الخطة قد ادى لأن يسوء الوضع اكثر .

وبينما يغلب في المهاجرين اليمنيين العمال غير المهرة ، فإن نسبة متزايدة من اليمنيين المهرة وعالي التأهيل تترك البلد رغبة في نصيب من الثروة النفطية بشبه الجزيرة العربية . ونتيجة للتحول المتوقع في تركيب الطلب على قوة العمل بالبلدان النفطية حسب المهارة فإنه من المحتمل ان تزداد نسبة المهرة والمؤهلين ضمن المهاجرين من اليمن ، مما سيزيد من حدة نقص المهارات . اضافة الى هذا ، يتفق اغلب الباحثين على ان مستوى مهارة المهاجرين اليمنيين لا يرتفع بدرجة محسوسة في اثناء عملهم في البلدان العربية النفطية[٤٤] . وحتى حين يكتسب هؤلاء المهاجرون مهارات جديدة ، فإنها تميل لأن تكون محدودة النطاق وغير مناسبة لظروف اليمن ، خصوصاً في المناطق الريفية .

ولكن ، في التحليل النهائي ، ادت الهجرة الواسعة النطاق الى اعاقة تطوير القوى البشرية اليمنية . فنظراً لهجرة قطاع كبير من الذكور البالغين ودخول الاطفال قوة العمل على نطاق واسع ، يصعب اجتذاب اليمنيين للتعليم الاساسي والتدريب الذي يتطلب تفرغاً لعدد من السنوات . فمثلاً ، وعلى الرغم من ان نقص المدرسين اليمنيين يعد « احد اخطر مشاكل التعليم »[٤٥] ، فإن الكثير من الاماكن في معاهد تدريب المدرسين الحالية تبقى خالية . واكثر من ذلك ، كانت كل مراحل التعليم النظامي تعاني تدني الاقبال لدرجة اعتبر معها انشاء مدارس جديدة عملاً غير حكيم . وللمقارنة يجب معرفة ان نسبة الاستيعاب في المرحلتين الاولى والثانية من التعليم كانت ٣٦ بالمائة و٤ بالمائة فقط على الترتيب في عام ١٩٨٠[٤٦] .

وكنتيجة طبيعية لنقص العمالة والمهارات ، فقد ارتفعت الاجور ـ خصوصاً بالنسبة للعمال المهرة ـ بسرعة في اليمن ، وللاسف لا تتوفر بيانات كاملة عن مستويات الاجور . وقد قدر فريق للبنك الدولي[٤٧] ان الاجور قد ارتفعت خمس مرات خلال الفترة ١٩٧٥ ـ

---

(٤٤) World Bank, «Manpower Development in the Yemen Arab Republic,» p. 60.

(٤٥) في العام الدراسي ١٩٨٠ / ١٩٨١ كان المدرسون اليمنيون حوالى ربع المدرسين في المرحلة الابتدائية ، واقل من ١٠ بالمائة بالمرحلة الاعدادية ، واقل من ٥ بالمائة بالمرحلة الثانوية العامة . انظر : الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الاحصاء السنوي ، لعام ١٩٨١ .

(٤٦) World Bank, «Manpower Development in the Yemen Arab Republic,» p. 63 and . 80.

(٤٧) World Bank, *Yemen Arab Republic: Development of a Traditional Economy*, p. 79.

١٩٧٧ . وتبين مصادر اخرى ارتفاع الاجور بالمعدل نفسه تقريباً[٤٨] . ويقدم سوانسون[٤٩] تقديرات لتطور اجور عمال التشييد في تعز ، تفيد ان معدل الاجر اليومي للعامل غير الماهر قد زاد لاثني عشر مثلاً ، خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ وارتفع اجر البنّاء لعشرة امثال في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ . كذلك تشير التقارير الحديثة[٥٠] الى ان اجور العمال غير المهرة في اليمن قاربت المستويات العالية السائدة في السعودية .

(٢) الموقف المالي الدولي

تعرض الموقف المالي الدولي لليمن الشمالي لتغيرات جوهرية نتيجة تدفق تحويلات العاملين بالخارج . وتتوافر لدينا بيانات ميزان المدفوعات منذ السنة المالية (١٩٧٢ / ١٩٧٣)[٥١]. في هذه السنة كانت التحويلات الخاصة اكثر قليلاً من نصف مليون ريال ، مساوية تقريباً لقيمة الواردات وتغطي عجز الحساب التجاري بفائض بسيط (قيمة الميزان التجاري تساوي تقريباً قيمة الواردات حيث كانت قيمة الصادرات ، بالمقارنة ، قليلة لدرجة يمكن اهمالها) . اما الحساب الجاري فقد اظهر عجزاً مقداره ٢٠ مليون ريال .

ولكن هذه المفردات تغيرت بشكل هائل في السنوات السبع التالية . فقد ازداد عجز الميزان التجاري الى ثلاثة عشر مثلاً ، ووصلت قيمة متحصلات التحويلات الخاصة لحوالى احد عشر ضعفاً . ويمكن ان نشير ، عرضاً ، الى ان عدد سكان اليمن الشمالي لا يتوقع ان يكون قد زاد بأكثر من ٢٥ بالمائة عبر السنوات السبع هذه (إذا افترضنا معدل نمو سنوي مقداره ٣ بالمائة سنوياً) . اما الميزان الجاري فقد تحول لفائض بزيادة تدفق الهجرة للخارج وارتفع هذا الفائض ليبلغ حداً اقصى قدره ١,٥ مليار ريال في ١٩٧٧ / ١٩٧٨ قبل ان ينهار ليسجل عجزاً في السنة المالية التالية . وخلال عام آخر وصل العجز الى ١,٥ مليار ريال تقريباً (انظر الجدول رقم ٢ـ١)) :

---

(٤٨) Mehta, «UN / FAO World Food Programme Evaluation Mission,» pp. 3-6.

(٤٩) Swanson, «The Consequences of Emigration for Economic Development in the Yemen Arab Republic,» p. 130.

(٥٠) World Bank, «Manpower Development in the Yemen Arab Republic,» p.7.

(٥١) نستعمل طوال هذا القسم ، بيانات البنك المركزي اليمني عن عناصر ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية . وتعد هذه البيانات على اساس المدفوعات التي تسوى عن طريق البنك المركزي، ولهذا تختلف احياناً عن بيانات الجمارك الخاصة بالصادرات والواردات ، انظر :
World Bank, *Yemen Arab Republic: Development of a Traditional Economy*, Satistical Supplement.

جدول رقم (٢ ـ ١)

عناصر ميزان المدفوعات في الجمهورية العربية اليمنية ، للسنوات ١٩٧٢ / ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ / ١٩٨١ (مليون ريال)

السنة المالية	الميزان التجاري	الميزان الجاري	ميزان المدفوعات	التحويلات الخاصة
١٩٧٢ / ١٩٧٣	٥٣٩ -	٢٠ -	٦٩ -	٥٦٤
١٩٧٣ / ١٩٧٤	٨١١ -	٨٤	٨٣	٥٩٥
١٩٧٤ / ١٩٧٥	١١٠٥ -	٣٠٧	٤٩٢	١٠١٣
١٩٧٥ / ١٩٧٦	١٦٦٦ -	١١٠٠	١٤٢٢	٢٣٦٣
١٩٧٦ / ١٩٧٧	٣٢٣٤ -	١٢٣٢	١٤٩٩	٤٥٦١
١٩٧٧ / ١٩٧٨	٤١٠٣ -	١٤٧٣	٢٠١٣	٦٣٥١
١٩٧٨ / ١٩٧٩	٦٢٣٠ -	٢١١ -	٧٦٤	٦٤٠٤
١٩٧٩ / ١٩٨٠	٦٩٢٥ -	١٤٨٠ -	٩ -	٦١١٨
١٩٨٠ / ١٩٨١	٧٥٧٠ -	٢٩٨٣ -	١٩٩٧ -	٤٩٣٦

المصادر : احتسبت من : بيانات ميزان المدفوعات في : البنك المركزي اليمني (صنعاء) ، التقرير السنوي الرابع ، ٧٤ ـ ١٩٧٥ ؛ الخامس ، ٧٥ ـ ١٩٧٦ ؛ السابع ، ٧٧ ـ ١٩٧٨ ، ٣ج (صنعاء : البنك ، ١٩٧٥ ؛ ١٩٧٦ ؛ ١٩٧٨) ، والنشرة الاحصائية ، (تشرين الاول / اكتوبر ـ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١) (ربع سنوية) .

وبينما اظهرت قيمة متحصلات التحويلات الخاصة بوادر انخفاض ، في نهاية السبعينات ، وانخفضت فعلاً بحوالى الخمس بين ١٩٧٩ / ١٩٨٠ و١٩٨٠ / ١٩٨١[٥٢] لم تتبع قيمة الواردات النمط نفسه واستمرت في الزيادة ، مما ادى الى تضخم عجز الحساب الجاري بسرعة مخيفة . فوصل الى ما يقرب من ٣٠٠٠ مليون ريال في السنة المالية ١٩٨٠ / ١٩٨١ . وقد دفع هذا الموقف المؤسسات المالية الدولية لاعتبار مستوى المعونة الذي ستحتاج اليه اليمن في الثمانينات هائلاً بالمقارنة بعدد السكان اذا اريد الحفاظ على مستوى وطبيعة الاستهلاك التي سادت المجتمع في نهاية السبعينات مما يتطلب استيراداً واسع النطاق .

والمدقق في الارقام المعطاة في الجدول رقم (٢ ـ ١) يلاحظ تماثلاً شديداً في مستوى

(٥٢) قد يعود الانخفاض الكبير في متحصلات التحويلات الخاصة الى استخدام اوسع نطاقاً لأسلوب الاستيراد بدون تحويل عملة ، او تحول لقنوات استثمارية بعملات صعبة خارج اليمن (مثل الدولار) .

ونمط تغير متحصلات التحويلات الخاصة والواردات (او الميزان التجاري) حتى قرب نهاية السبعينات . فقد كان المتغيران على القيمة نفسها تقريباً في بداية السبعينات ، الا ان التحويلات الخاصة اندفعت الى اعلى في منتصف السبعينات ولاحقتها الواردات ، مع تأخير زمني قدره عام او اثنان ، وفي نهاية العقد تباطأ نمو التحويلات بينما تابعت الواردات الزيادة وتخطتها . وعلى عكس وجهة النظر التقليدية والقائلة بأن تحويلات العاملين بالخارج تفيد البلدان المصدرة لقوة العمل في سد فجوة النقد الاجنبي الناجمة عن التعامل الدولي ، فإننا نقدم انه في حالة اليمن الشمالي ، حفزت التحويلات الواردات الى ان استقر نمط استهلاكي قائم على الاستيراد الشره من الخارج ، وعندما بدأت التحويلات في الانخفاض لم يكن ممكناً التراجع عن نمط الاستهلاك بسرعة، واستمرت الواردات في الزيادة مما انتج عجزاً هائلاً في الحساب التجاري يستفحل امره بمرور الزمن ويسبب عجزاً متزايداً في كل من الميزان الجاري وميزان المدفوعات[٥٣] .

(٣) حجم وهيكل الناتج المحلي

على الرغم من ان بيانات الحسابات القومية في اليمن الشمالي تدعو الى التحفظ في معالجتها ، فإنه من الواضح ان الناتج المحلي قد نما نمواً كبيراً خلال السبعينات ، فقد زاد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بمعدل متوسط قدره ٢٧ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧[٥٤]. ولكن السنوات الثلاث ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ كانت قلب فترة جفاف طويلة انهكت الزراعة ، قطاع الانتاج الاساسي ، مما ادى لانخفاض، غير عادي ، في قيمة الانتاج المحلي في السنوات الاولى من السبعينات ويتسبب في تضخيم معدلات النمو المحسوبة ابتداء من هذه الفترة . الاهم من ذلك انه يجب استبعاد تأثير معدلات التضخم المرتفعة التي سادت اليمن الشمالي خلال السبعينات في محاولة تقويم النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي. ويقدر البنك الدولي ان تعديل بيانات الناتج المحلي الاجمالي باستبعاد اثر ارتفاع الاسعار ينجم عنه تخفيض معدل النمو السنوي في الفترة ١٩٧٠ / ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ / ١٩٧٦ الى ٧ بالمائة سنوياً فقط[٥٥] . وتظهر حسابات مماثلة ان معدل

---

(٥٣) اضافة لنمو الواردات ازدادت مدفوعات التحويلات الخاصة بشكل واضح عبر فترة التحليل خاصة في الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠ .

(٥٤) البيانات الاولية من : البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي الثامن، ٧٨ـ ١٩٧٩ (صنعاء : البنك ، ١٩٧٩) .

(٥٥) World Bank, *Yemen Arab Republic: Development of a Traditional Economy*, Statistical Supplement, table (2-2).

النمو في الناتج المحلي الاجمالي كان في حدود ٨ بالمائة سنوياً خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٩ باستعمال معاملات معطاة[٥٦] . وهذه معدلات مرتفعة على اي حال بالنسبة لواحدة من « اقل الدول نمواً في العالم » طبقاً لتصنيفات البنك الدولي .

ولقد نما الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات اعلى من المتوسط في الفترتين١٩٧٣ـ١٩٧٥ و١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ . وتعود اسباب الزيادة في الفترة الاولى الى ارتفاع كبير في الناتج الزراعي بعد انتعاش القطاع من جفاف ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ . اما الفترة الثانية فترجع في المقام الاول الى قرب تضاعف الناتج في قطاع التجارة تبعاً لزيادات ضخمة في الواردات. ولكن الاحصاءات الحديثة تبين ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (بسعر السوق) بالاسعار الثابتة قد انخفض باطراد على النحو التالي ٨,٣ ، ٦,٥ ، ٥,٧ ، ٣,٨ ، ١,٢ بالمائة عبر السنوات المالية الخمس ١٩٧٦ / ١٩٧٧ الى ١٩٨٠ / ١٩٨١[٥٧] . ولقد كانت الزراعة ، تقليدياً ، هي القطاع المسيطر على النشاط الاقتصادي في اليمن الشمالي . ولكن خلال السبعينات انضم اليها قطاع التجارة الداخلية . وقد ساهم القطاعان معاً بحوالى ثلثي الناتج المحلي الاجمالي عبر العقد ، وان كان نصيبهما قد انخفض قليلاً من اكثر من ٧٠ بالمائة في ١٩٧٠ / ١٩٧١ الى حوالى ٦٥ بالمائة في ١٩٧٦/١٩٧٧[٥٨] . ويشهد الوزن النسبي للزراعة والتجارة الداخلية في الناتج المحلي الاجمالي بمدى تخلف البنيان الاقتصادي في اليمن الشمالي .

ومن المهم ملاحظة ان تركيب الناتج المحلي الاجمالي قد تغير عبر السبعينات لتقل مساهمة قطاع الانتاج السلعي الاساسي ، الزراعة ، من ٥٦ بالمائة في ١٩٧٠ / ١٩٧١ الى ٣٥ بالمائة فقط في ست سنوات . وتشير بيانات اخرى، تناقش لاحقاً ، لاستمرار هذا الاتجاه . وفي الوقت نفسه زاد نصيب قطاع التجارة من ١٧ بالمائة الى ٣٠ بالمائة . وفي حقيقة الامر كان معدل نمو الناتج من قطاع التجارة ثاني اعلى معدلات نمو القطاعات الاقتصادية كلها خلال فترة الدراسة . (كان قطاع المصارف والتمويل اسرعها نمواً ولكن من قيمة ابتدائية صغيرة ولم تتعد مساهمته في الناتج الاجمالي ٣ بالمائة في ١٩٧٦ / ١٩٧٧). وقد تلا قطاع التجارة في سرعة النمو قطاع التشييد والانشاء الذي زاد ناتجه الى سبعة امثال عبر الفترة ولكن لم تزد مساهمته عن ٨ بالمائة في الناتج الاجمالي في نهايتها . اما

---

(٥٦) World Bank, *Yemen Arab Republic: Economic Memorandum* (Washington, D.C.: The Bank, 1980), p. 23.

(٥٧) الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الاحصاء السنوي ، لعام ١٩٨١ .

(٥٨) Nader Fregany, «The Affluent Years Are Over: Emigration and Development in the Yemen Arab Republic,» International Labour Organisation, Geneva, World Employment Program research paper (WEP, 2-26/Wp 50), p. 15.

على اساس بيانات من : البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي الثامن ، ٧٨ ـ ١٩٧٩ .

الصناعة التحويلية ، فرغم نموها بمعدل اعلى من المتوسط ، فلم تضف للناتج المحلي الاجمالي اكثر من ٦ بالمائة في ١٩٧٦ / ١٩٧٧ .

ويبين نمط التغير في تركيب الناتج المحلي الاجمالي هذا ان اليمن الشمالي لم يطور قاعدة انتاجية قوية في السبعينات . فقد تناقصت ، بحدة ، مساهمة قطاع الانتاج السلعي الرئيسي ، الزراعة ، في الناتج الاجمالي . وبالمقابل لم يعوض هذا ارتفاع في مساهمة الصناعة في الناتج ، وانما ازدهرت التجارة والخدمات المتصلة بها . ونظراً لضعف النمو في قطاعي الانتاج السلعي ، فقد تعامل قطاع التجارة ، في الاغلب ، في سلع مستوردة من الخارج .

(٤) تطور الانتاج السلعي

نناقش الآن بقدر من التفصيل تطور الانتاج في قطاع الزراعة في السبعينات والذي رافق التضخم الشديد في هجرة قوة العمل للخارج . وليست الزراعة قطاع الانتاج السلعي الاول في اليمن الشمالي فقط ، ولكنها ايضاً اكبر مستخدم لقوة العمل . وبداية ، نلاحظ ان الناتج الاجمالي للقطاع قد تناقص في العقد الاخير ، وان كانت الانتاجية قد سجلت مكاسب محدودة مقارنة بمستوى نهاية الستينات ، وهي فترة جفاف شديد كما اسلفنا ، خصوصاً بالنسبة للمحاصيل غير الحبوب .

وتبين الاحصاءات ان المساحة المزروعة الكلية قد تناقصت من حوالى ١,٥ مليار هكتار في ١٩٧٤ / ١٩٧٥ الى ١,١ مليار هكتار فقط في ١٩٧٨ / ١٩٧٩ ، اي بحوالى الربع في اربع سنوات فقط . وقد حدث اكثر انخفاض في الارض المزروعة من ١٩٧٥ / ١٩٧٦ الى ١٩٧٦ / ١٩٧٧ ، مقترناً ، بوضوح ، بالنزوح الكبير لقوة العمل في منتصف السبعينات كما يدل على ذلك الارتفاع المفاجىء في التحويلات الخاصة .

وقد انخفضت مساحة الارض المزروعة حبوباً ، وكانت تمثل كل الارض المزروعة تقريباً في نهاية الستينات ، بمعدل اعلى من المتوسط ، وقد نجم هذا عن التحول من محاصيل الحبوب التقليدية الى محاصيل نقدية اكثر ربحية مثل الخضروات .

ولا بد هنا من الاشارة الى ان بيانات المساحة المزروعة لا تشمل الارض المزروعة بالقات . فلا تتوافر بيانات احصائية عن هذا الجانب من الزراعة في اليمن الشمالي . ولكن القات محصول نقدي مهم ، وقد تضاعفت اهميته بهذا الخصوص في السنوات الاخيرة ، اذ اصبح اكثر المحاصيل ربحية . وتشير كثير من التقارير الى تحويل مساحات كبيرة ـ كانت تزرع بمحاصيل اخرى ـ الى القات . وقد ساهم في هذا التحول ان القات لا يتطلب رعاية مكثفة مثل محاصيل اخرى ذات اهمية تقليدياً ، كالقطن والبن ، خصوصاً في

حال عجز العمالة الناجم عن الهجرة للخارج . ولكن ، نظراً للطبيعة الخاصة للقات ، لا نتوانى في قصر مناقشتنا للارض المزروعة على الاراضي المخصصة لزراعة محاصيل غير القات . ففي رأينا ان تحويل الارض الزراعية من انتاج المواد الغذائية الاساسية والمحاصيل الصناعية الى القات يمثل تراجعا عن الانتاج الزراعي المفيد .

جدول رقم (٢ ـ ٢)

مساحة الارض المزروعة وحجم الناتج في الجمهورية العربية اليمنية ، للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٨ / ١٩٧٩

السنـــة[أ]	المساحة المزروعة (الف هكتار)		الناتج (الف طن)	
	الحبوب	المجموع[ب]	الحبوب	المجموع[ب]
١٩٦٥ ـ ١٩٦٩[ج]	١٤٢٤	١٥٠٦	١١٥٠	١٣٤١
١٩٦٩ / ١٩٧٠	١٣٧٤	١٤٥٤	٨٤٩	٩٨٧
١٩٧٤ / ١٩٧٥	١٣٨٨	١٥٣٣	١٢٢٣	١٦٠٨
١٩٧٥ / ١٩٧٦	١٣١٣	١٤٥٢	١٠٥٨	١٤٥٧
١٩٧٦ / ١٩٧٧	٩٦١	١٠٩٣	٨٥٥	١٢٩٩
١٩٧٧ / ١٩٧٨	١٠٢٢	١١٥٩	٨٢٥	١٢٩٢
١٩٧٨ / ١٩٧٩	٩٧٧	١١١٤	٨٨٧	١٣٧٥

(أ) استبعدت الفترة ١٩٧٠ / ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ / ١٩٧٤ تماماً من هذا الجدول وذلك للاختلاف الكبير في بياناتها كما وردت في المصادر المختلفة التي اعتمدت .

(ب) البيانات لا تشمل زراعة القات .

(ج) البيانات هي لمتوسط السنوات .

المصادر : احتسبت من : البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي الرابع ، ٧٤ ـ ١٩٧٥ ؛ الخامس ، ٧٥ ـ ١٩٧٦ ؛ السابع ، ٧٧ ـ ١٩٧٨ ، ٣ ج ، والتقرير السنوي العاشر ، ٨٠ ـ ١٩٨١ (صنعاء : البنك ، ١٩٨١) .

وقد تناقص الناتج المحلي من الحبوب ومن الزراعة عموماً ، بالكميات الطبيعية ، بحوالي ٢٥ بالمائة و١٥ بالمائة على الترتيب خلال السنوات الاربع ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ / ١٩٧٩ . ولا نتصور ان تغيراً في تركيب الناتج الزراعي يمكن ان يؤدي لتغيرات بهذه الضخامة في هذه الفترة القصيرة . وفي الواقع كان الناتج المحلي من الحبوب في ١٩٧٨ / ١٩٧٩ اقل بدرجة واضحة عنه في نهاية الستينات . وحتى الناتج المحلي الاجمالي من الزراعة ، بالكميات الطبيعية ، كان اقل عن مستوى ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ في بعض سنوات السبعينات .

وثمة ظاهرة شديدة الاهمية في سياق تناقص الارض المزروعة وهي تدهور وعدم زراعة المسطحات الجبلية الهامشية نتيجة عجز العمالة(٥٩) . وتعود اهمية هذه الظاهرة الخطيرة الى ان هذه المدرجات تمثل رأسمال اجتماعي تكوّن عبر مئات السنوات بتراكم نتاج عمل المزارع اليمني الدؤوب لتكوين جدار المسطحات ونقل التربة اليها وصيانتها باستمرار . وانهيار هذه المسطحات خسارة قومية فادحة ، اذ لا يمكن تعويضها بسهولة ولا يمكن اعادتها الا عن طريق عمليات ترميم تستغرق وقتاً طويلاً ومجهوداً يدوياً ضخماً

ويتبدى تدهور قطاع الزراعة ايضاً في تراجع الثورة الحيوانية . فتبين الاحصاءات ان قطعان الماشية تناقصت في منتصف السبعينات وكان الانخفاض اوضح في حالة الابقار عن الاغنام والماعز(٦٠) .

وتتضمن مصادر اخرى جوانب مختلفة لتدني الانتاج الزراعي(٦١) . وتظهر بعض البيانات التلخيصية ان انتاج الغذاء في اليمن الشمالي لم يزد الا بحوالى ٠,٣ بالمائة سنوياً خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨ ، مما يعني ان انتاج الغذاء للفرد من السكان تناقص بمعدل يقارب ٢,٦ بالمائة سنوياً(٦٢) . كما ان انتاج الغذاء قد تناقص بمعدل ٦,٥ بالمائة سنوياً في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ، مرة اخرى هذه هي فترة النزوح الكبير ، وبحوالى ١,٧ بالمائة في العامين ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧(٦٣) .

اما فيما يتعلق بالانتاج الصناعي في اليمن الشمالي ، فالضعف سمته الاساسية حتى في نهاية السبعينات . ففي ١٩٧٨ ، كانت اكبر الصناعات القائمة هي صناعة مواد البناء وقدر انتاجها بحوالى ١,٣ مليار ريال ، شكلت صناعة الطوب ٩٦ بالمائة منه . اما المجموعة الصناعية التالية من الاهمية فقد كانت الصناعات الغذائية التي قدر انتاجها بحوالى ٦٢٣ مليون ريال ، منها ٢٥٤ مليوناً (٤١ بالمائة) من البسكويت والحلويات و٣٣٤ مليوناً (٥٤ بالمائة) من المشروبات الغازية . اما قيمة انتاج صناعة المنسوجات فقد

---

(٥٩) Swanson, «The Consequences of Emigration for Economic Development in the Yemen Arab Republic,» p. 126, and World Bank, *Yemen Arab Republic: Development of a Traditional Economy*, p. 97.

(٦٠) Fergany, «The Affluent Years Are Over: Emigration and Development in the Yemen Arab Republic,» p. 18.

البيانات من : الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط ، الكتاب الاحصائي السنوي ، اعداد مختلفة .

(٦١) World Bank, *Yemen Arab Republic: Development of Traditional Economy*, pp. 91-111.

(٦٢) United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], *Handbook of Interantional Trade and Development Statistics* (New York: UNCTAD , 1979).

(٦٣) المصدر نفسه .

كانت ١٢ مليون ريال فقط . وفيما عدا ذلك فلا تشير البيانات الى انتاج صناعي يعتد به(٦٤) .

(٥) التجارة الخارجية

ينعكس البنيان الاقتصادي لبلد ما ، والتغير فيه ، في هيكل وتطور تجارته الخارجية . ونستخدم هنا البيانات الجيدة نسبياً عن التجارة الخارجية لتعضيد تحليلنا للتغير في البنيان الاقتصادي في اليمن الشمالي . وتقدم الاحصاءات صورة مفزعة . فمن ناحية ، الصادرات شبه منعدمة ولاتنمو؛ومن ناحية اخرى تستورد اليمن كل انواع السلع وتتزايد قيمة وارداتها بسرعة مذهلة . فبالمقارنة بمنتصف الستينات حين كانت قيمة الواردات ٢٨ مليون ريال (اربعة اضعاف قيمة الصادرات) . زادت الواردات في بداية العقد التالي الى ١٧٨ مليون‌ريال،وفي نهايته كانت قد وصلت الى ٧ مليار ريال ، حوالى مائتي مثل قيمة الصادرات(٦٥) .

وتوضح بعض تفاصيل تركيب الصادرات والواردات التغير في البنيان الاقتصادي في السبعينات . لقد زادت قيمة الصادرات القليلة في بداية العقد لتصل القمة في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، ثم تراجعت بعد ذلك حول منتصف السبعينات . ويقابل هذا النمط صعود وسقوط القطن كمحصول تصديري . اما البن ، سبب شهرة اليمن ، فلم يصدر منه الا ما قيمته اقل من مليون ريال في ١٩٨٠ . وتشير البيانات الحديثة الى ارتفاع قيمة الصادرات باستبعاد السلع المعاد تصديرها، الى حوالى ٥٠ مليون ريال في ١٩٨٠ ، مقارنة بواردات قيمتها ٨٥٠٠ مليون ريال في العام نفسه . وكانت اهم السلع المصدرة هي البسكويت (١٩ مليون ريال)(٦٦) .

اما الواردات فلم تزد بمعدلات فلكية فقط ، وانما اتسع نطاقها ايضاً ليشمل كل المدى السلعي من المواد الاولية والغذائية الى الآلات ووسائط النقل . وقد مثلت ثلاث فئات من السلع حوالى ثلثي قيمة الواردات قرب نهاية السبعينات ، الاغذية والحيوانات الحية ، والمصنوعات ، والآلات ووسائط النقل . وقد نمت الفئة الاخيرة اسرع من الباقيات ، وسادتها وسائط النقل . وقد قفزت قيمة الواردات جوهرياً خلال ١٩٧٤ ـ

---

(٦٤) البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي الخامس ، ٧٥ ـ ١٩٧٦ ؛ الثامن ، ٧٨ ـ ١٩٧٩ ، ٢ج .

(٦٥) Fergany, «The Affluent Years Are Over: Emigration and Development in the Yemen Arab Republic,» p. 20,

والبنك المركزي اليمني ، النشرة الاحصائية المالية ، السنة ٩ ، العدد ٤ .

(٦٦) البنك المركزي اليمني ، المصدر نفسه .

١٩٧٥ في المواد الغذائية، وخلال ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ في الفئتين الاخيرتين . ومرة اخرى ، تتوافق هذه القفزات مع توقيت الزيادات الكبيرة في الهجرة والتحويلات .

ولواردات الغذاء اهمية خاصة لسببين . الاول ان اليمن الشمالي بلد زراعي في الاساس وكان قادراً على تصدير بعض الحيوانات الحية والفواكة الطازجة حتى بداية السبعينات . والثاني ان الاعتماد على الخارج في الوفاء بالحاجات الغذائية للسكان يهدد امن البلاد . في ١٩٦٥ استورد اليمن الشمالي اغذية وحيوانات حية بحوالى ١٣ مليون ريال وبعد خمسة عشر عاماً فقط ، ازدادت هذه القيمة لمائة مثل . ولا شك ان جزءاً من هذه الزيادة يعود للتضخم العالمي ، ولكن في نهاية السبعينات كان اليمن الشمالي يستورد كميات ضخمة من الحيوانات الحية واللحوم والدقيق والقمح، وحتى الفواكه الطازجة(٦٧).

ويحاجّ البعض بأن الزيادات الضخمة في الواردات لا بد أنها قد ادت الى رفع مستوى المعيشة المادي للسكان . وهنا نود ان نذكر بانخفاض الانتاج المحلي من ناحية ، وبالظاهرة المشاهدة في متاجر اليمن الشمالي المملوءة بالسلع الاستهلاكية المستوردة مثل الاجهزة الالكترونية بينما تبقى كثير من الحاجات الاساسية غير مشبعة من ناحية اخرى . وحتى اذا نحينا جانباً مسألة مدى معقولية نمط الاستهلاك الذي نجم عن الاستيراد ، فلا نستطيع اهمال حقيقة ان ارتفاع مستوى الاستهلاك المادي لم ينجم عن تطوير البنيان الانتاجي المحلي ، ولكن عن واردات مولتها تحويلات العاملين بالخارج اي بمصدر تمويل خارجي ، وغير مؤكد ، وقد بدأ في التناقص فعلاً . وفي النهاية فإن هذا النمط الاستهلاكي وكيفية تمويله يعيقان تطوير البنيان الانتاجي للبلد.

(٦) التضخم

لا يمكن مناقشة التغير الاقتصادي في اليمن في السبعينات دون ذكر التضخم ، تلك الظاهرة المتعددة الجوانب التي لا تتوفر عنها ، للاسف ، معلومات احصائية كافية . فالبيانات الاساسية التي يمكن استخدامها لتوثيق التضخم ، تتمثل في اسعار المستهلك في العاصمة صنعاء خلال الفترة١٩٧٢-١٩٧٩ . وهذه تعطي تدليلاً جزئياً للظاهرة فقط. اضافة لذلك ، على عكس الحال في كثير من البلدان ، فإن الاسعار في صنعاء ، ومعدل التضخم ذاته ، ليسا بالضرورة اعلى من المناطق الريفية . اذ تؤدي قيود العرض الناجمة عن وعورة التضاريس الطبيعية في المناطق الريفية الى رفع الاسعار عن مستوى المناطق الحضرية ، خاصة ان كثيراً من البضائع المتداولة تستورد ولا تنتج محلياً .

---

(٦٧) Fergany, Ibid., p. 22.

ولقد زاد الرقم العام لاسعار المستهلك في صنعاء من سنة الاساس ١٩٧٢ / ١٩٧٣ (١٠٠) ليبلغ ٤٢٥ في ١٩٧٨ / ١٩٧٩ بمعدل سنوي قدره ٢٧ بالمائة . بينما ارتفعت تكلفة السكن (تتضمن الاثاث ، والسلع المعمرة ، ايجار المسكن وتكلفة المياه والوقود والاضاءة) بمعدل اعلى . وتتميز هذه المجموعة من عناصر الانفاق بأن بعض مكوناتها الرئيسية تتطلب عمالة ماهرة . ولما كان هذا النوع من العمالة قد ندر وارتفعت اجوره ، فقد زادت اسعار الاثاث وارتفعت الايجارات بأكثر من المتوسط . ويقابل هذا الوضع حالة المواد الغذائية التي يكفي استيرادها وتوزيعها خلال شبكة التسويق لوصولها للمستهلك ، كما ان الحكومة تدخلت للمحافظة على اسعار المواد الغذائية الاساسية عن طريق الاستيراد وتوزيع الحبوب بأسعار مدعومة . ولهذا فإن اسعار المواد الغذائية لم ترتفع الا بمعدل اقل من المتوسط . ولما كانت المواد الغذائية تمثل حوالى ثلثي سلة السلع المستخدمة في حساب الرقم القياسي لاسعار المستهلك فقد ساعد هذا على عدم ارتفاع الرقم القياسي بدرجة اسرع .

وتتعلق معلومة مفيدة عن التضخم بمستوى الارتفاع في سعر القات الذي يستهلك على نطاق واسع في اليمن ويشكل بالتالي عنصراً مهماً في ميزانية الاسرة . كما ان القات يجب ان يستهلك خلال ساعات قليلة من قطفه وعليه تعكس اسعاره هيكل التكلفة المحلية . وقد قدر ان تكلفة « التخزين » لمرة واحدة قد ارتفعت من ٥ ريالات في ١٩٧٣ الى ١٥ ريالاً في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ والى ٣٠ ريالاً في تشرين الثاني / نوفمبر من العام نفسه(٦٨) .

وهناك مؤشر آخر ، غير مباشر ، وان كان معبراً عن تطور التضخم هو عرض النقود الذي ازداد لحوالى مائة مثل في الخمسة عشر عاماً الماضية . ولكن معدل التغير لم يكن منتظماً خلال الفترة . فقد ازداد عرض النقود تدريجياً من منتصف الستينات حتى منتصف العقد التالي ثم تضاعف مرتين في ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ـ ١٩٧٠ / ١٩٧٦ . وفي الواقع تبع عرض النقود منذ منتصف السبعينات تطور التحويلات الخاصة .

ولقد ادت الزيادات الضخمة في السيولة النقدية في إطار الانتاج المحلي الراكد واختناقات الاستيراد الى نشوء جانب التضخم القائم على الطلب ، بينما ادت خصائص اخرى للاقتصاد الى نشوء جانب التضخم الناجم عن زيادة الكلفة وتفاعلهما معاً لانتاج متصاعد تضخمي شره . فمن ناحية ادّى نقص العمالة ، خاصة الماهرة ، الى ارتفاع الاجور ، مما ادى بدوره الى رفع اسعار السلع التي تدخل في انتاجها نسبة كبيرة من العمل

---

(٦٨) انظر التقرير الخاص عن الجمهورية العربية اليمنية في :

The Times, 17/11/1977.

بالخارج لشراء الاراضي الزراعية ولأغراض بناء المساكن[٦٩] . ولما كان العرض غير مرن فقد ارتفعت اسعار النوعين من الاراضي مما رفع تكلفة الانتاج الزراعي والايجارات . . وهكذا .

كما كانت هناك عوامل اخرى عديدة ساهمت في تفاقم التضخم ، مثل الانفاق الحكومي بالعجز ، التوسع في الاقراض المصرفي للقطاع الخاص في منتصف السبعينات (الذي استعمل في المضاربة في الاراضي والاستيراد ـ ولو جزئياً)[٧٠]، وانخفاض قيمة الدولار الامريكي الذي كان الريال اليمني مرتبطاً به . واخيراً، فقد كان للتضخم الدولي مدخل واسع للاقتصاد اليمني عن طريق وارداته التي تضخمت بشكل سرطاني .

ومن المعتقد ان هناك احتياطيات نقديةكبيرة لدى الافراد في الاقتصاد اليمني ليست متداولة[٧١] . وفي الماضي ساعدت هذه الاحتياطيات على التقليل من ارتفاع الاسعار . ولكن في المستقبل يمكن ان تساعد هذه الاحتياطيات نفسها على إذكاء ضغوط تضخمية قوية في حالة نقص الانتاج المحلي[٧٢] او ابطاء الواردات .

ج ـ التنمية والتبعية

يحق لنا ان نتساءل بعد العرض السابق ، على اي حال سيكون اليمن الشمالي اذا انتكس الرواج الاقتصادي الظاهري الذي طبع البلاد في السبعينات ، نتيجة ركود او تناقص تحويلات العاملين بالخارج؟ الاجابة البسيطة ان اليمن الشمالي ، ما زال من اقل بلدان العالم نمواً ولكن مع بنيان اجتماعي ـ اقتصادي مشوّه ، وانماط استهلاك مخربة ، وهي سمات ساعدت على ترسيخها الهجرة الواسعة للعمل خارج البلاد . واضافة لهذا

---

(٦٩) مثل التكوين الرأسمالي في المباني السكنية اكثر من ٤٠ بالمائة من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ (انظر : الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [اكوا] ، الكتاب الاحصائي (بيروت : اكوا ، ١٩٨٠) ، وانخفض لحوالى الربع في السنوات التالية حتى ١٩٨٠ / ١٩٨١ (انظر : الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الاحصاء السنوي ، لعام ١٩٨١) . كذلك ارتفع عدد تراخيص المباني السكنية في المدن الاربع الاساسية من اقل من ٢٠٠٠ سنوياً في بداية السبعينات الى اكثر من ٥٠٠٠ سنة ١٩٧٨ ، وكانت اكبر زيادة سنوية من ١٩٧٥ الى ١٩٧٦ (انظر : البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي الخامس ، ٧٥ ـ ١٩٧٦ ؛ السابع ، ٧٧ ـ ١٩٧٨ ، ٢ ج) . وإن كانت قد انخفضت قليلاً بعد ذلك لتصل الى معدل ٤٤٠٠ في السنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ (انظر : الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط ، المصدر نفسه) .

(٧٠) World Bank, *Yemen Arab Republic: Development of a Traditional Economy*, p. 57.

(٧١) Swanson, «The Consequences of Emigration for Economic Development in the Yemen Arab Republic,» p. 56.

(٧٢) من المناسب هنا التذكير بأن حوالى ٩٠ بالمائة من الاراضي الزراعية مطرية، وبالتالي فإن الانتاج المحلي يعتمد ، بحرج ، على سقوط المطر .

كله ، وربما اهم ، سيكون البلد معتمداً بشكل حرج على العالم الخارجي للوفاء بحاجات اهله .

طبقاً للبنك الدولي(٧٣) ، كان توقع الحياة عند الميلاد في اليمن الشمالي اقل من اربعين عاماً في نهاية السبعينات(٧٤) وكان اقل من ٥ بالمائة من السكان يتمتعون بمصدر مياه صحي ، وقرابة ٩٠ بالمائة من السكان البالغين اميين ، وثلاثة ارباع قوة العمل تشتغل بالزراعة .

كذلك كان مستوى الاستثمار في القوى البشرية ضعيفاً والتعليم ضيّق النطاق . على سبيل المثال: كان ربع الاطفال فقط من السن المناسب ملتحقاً بمدارس المرحلة الاولى ، وكانت نسبة الاناث من تلاميذ المرحلة الاولى اقل من ١٠ بالمائة . وقد اشرنا قبلاً الى ان دخول الاطفال في سوق العمل بدلاً من قوة العمل المهاجرة كان سبباً رئيسياً في انخفاض نسبة القيد بالمدارس . اما الفتيات اليمنيات فيدخلن ايضاً قوة العمل مبكراً ، اساساً في الزراعة والانشطة الهامشية في المدن ، ولكن ضغوطاً اجتماعية تساعد ايضاً على تقليل انخراطهن في سلك الدراسة .

فهل ساعد الاقتصاد القائم على التضخم النقدي وتداول السلع المستوردة الذي انتجته الهجرة في السبعينات على تمهيد الطريق للتنمية؟ على العكس نرى انه قد جعل هذا الطريق اكثر وعورة! فقد تركت تطورات السبعينات اقتصاد اليمن الشمالي على حالة تخلفه الاصلية ، وربما ساعدت على تفاقمها ، على الرغم من ، او بسبب ، حقنه بكميات ضخمة من تحويلات المهاجرين . لقد مكنت هذه التحويلات من شراء حاجات البلاد من خارجها وليس انتاجها ، واصبحت قائمة المستوردات هائلة الحجم والتنوع . فبينما كانت قيمة الواردات توازي خمس الناتج الاجمالي للزراعة والصناعة في ١٩٧٠ / ١٩٧١ ، فاقت قيمة الواردات ناتج القطاعين معاً بعد ست سنوات فقط . والمتوقع انه بنهاية السبعينات كانت قيمة الواردات ضعف الانتاج السلعي المحلي .

وقد أدت التطورات المصاحبة للهجرة في السبعينات الى زيادة حرج تبعية اليمن . ولعلنا بحاجة لبعض الايضاح النظري بما نعنيه نظراً لسديمية مفهوم « التبعية » من ناحية ، ولأن التبعية في حالة اليمن لها ملامح خاصة من ناحية اخرى .

---

(٧٣) World Bank, *Yemen Arab Republic: Economic Memorandum*, p.3.

(٧٤) هذا الرقم اقل كثيراً من المتوقع وحتى عن تقديرات سابقة للبنك الدولي . انظر :
World Bank, *Yemen Arab Republic: Development of a Traditional Economy.*

نقدم ، تبعاً للافكار الاساسية لاقتصاديي المدرسة الامريكية اللاتينية ، ان التبعية حال كون اقتصاد ما متأثراً بالتطورات في اقتصاديات اخرى تؤثر عليه وان هذه الحالة تؤدي لفائدة الاقتصادات المؤثرة وتعيق امكانات التنمية في الاقتصاد المتأثر[٧٥] .

ولتوصيف حالة التبعية في اليمن الشمالي بدقة لا نرى انها من نوع المركز ـ الاطراف التقليدي . وانما ، في نهاية السبعينات ، كان البلد يعاني نوعين من التبعية . الاول تبعية داخل الاطراف ، على السعودية ، وبدرجة اقل كثيراً على بلدان الخليج العربي الاخرى . ويتبدى هذا النوع من التبعية أساساً في صورة اعتماد كامل على تحويلات العاملين في البلدان النفطية هذه ، واعتماد اقل حدة على المعونات التي يحصل عليها اليمن الشمالي من هذه البلدان . اما النوع الثاني من التبعية فهو تقليدي ، على مركز النظام الاقتصادي العالمي ، ويظهر في استيراد اغلب حاجات البلد من الخارج ، وهنا ايضاً توجد مركبة صغيرة للعلاقة في صورة تدفقات معونة . والمتوقع ان يزداد مكون المعونة المالية لشبكة التبعية الثنائية التي تقيد اليمن الشمالي جوهرياً في المستقبل القريب . فيتضمن تقرير البنك الدولي[٧٦] ، ان للهبات اولوية عالية وسيحتاجها البلد لسنوات طويلة مقبلة ، وقد تم التشخيص في عام ١٩٧٨ ، في اوج ازدهار التحويلات .

ولكن اين مكان الهجرة في هذه الاوضاع؟ يستخلص ادلر[٧٧] ، بعد مناقشة مفهومي التبعية والاعتماد المتبادل في سياق الهجرة ، ان التفرقة بين المفهومين تقوم على درجة حساسية كل من البلدين طرفي العلاقة تجاه الآخر ، وتوزيع المنافع والقوة بينهما . ويستنتج ان العلاقة تتسم بالتبعية اذا لاحظنا عدم التماثل في الحساسية ، والقوة التفاوضية ، وتوزيع المنافع بين البلدين نتيجة للهجرة . اما اذا كان وضع البلدين يتسم بالتماثل على هذه الابعاد الثلاثة فيعتبر العلاقة اعتماداً متبادلاً . ولنحاول تطبيق هذه المعايير على اليمن الشمالي تجاه السعودية ومركز النظام الاقتصادي العالمي .

فيما يتعلق بتوزيع المنافع فقد اوردنا ادلة على انه كان للهجرة آثار سالبة كثيرة على البنيان الاجتماعي ـ الاقتصادي وعملية التنمية في اليمن الشمالي . ولعل اهم هذه الآثار هو تفريغ البلد من قواها البشرية وإعاقة تطويرها وفصم العلاقة بين اليمني ووطنه . فباستثناء الاطفال وكبار السن ، يندر وجود يمني في بلده الا اذا كان يفكر ويستعد للهجرة

---

(٧٥) Stephen Adler, *International Migration and Dependence* (New York: Saxon House, 1977), p. 31.

(٧٦) World Bank, *Yemen Arab Republic: Development of a Traditional Economy*, «Introduction,».

(٧٧) Adler, Ibid., pp. 192-197.

لاول مرة ، او يزور موطنه بين فترتي هجرة للخارج . واصبحت الهجرة مفتاح حل المشاكل الاقتصادية التي يواجهها المواطن اليمني ، بعيداً عن وطنه . فكيف يمكن ان يشارك هؤلاء المواطنون في مشروع وطني للتنمية في اليمن الشمالي؟

اما بالنسبة للاطراف المؤثرة في الاقتصاد اليمني ، السعودية ومركز الاقتصاد العالمي ، فإن المنافع العائدة لهم من هجرة اليمنيين للخارج واضحة . السعودية تستخدم قوة العمل اليمنية في المهن والوظائف التي لا يستطيع ، او لا يقبل ، مواطنوها القيام بها ، طالما كان هناك طلب على قوة العمل هذه . اما البلدان الغربية المصنعة فتجد في اليمن الشمالي سوقاً سهلة ورائجة لمنتجاتها . وقد عبر سوانسون عن هذا الحال بقوله إن « اليمن قد اصبحت مجرد معبر لدولارت النفط تعود عن طريقه الى الغرب ، من البلدان النفطية في اجزاء اخرى من شبه الجزيرة العربية »[٧٨] .

ولتوضيح الموقف بالنسبة للقوة التفاوضية والحساسية للاوضاع في الطرف الآخر يكفي الاشارة الى ان السعودية تستطيع ، وان كان ذلك بقدر من الكلفة الاجتماعية ، التحول الى قوة عمل غير يمنية اذ تمتلك مداخل الى كميات هائلة من عرض العمل في جنوب وشرق آسيا ، وقد بدأت في ذلك فعلاً. وهناك مؤشرات ان السعودية قد بدأت فعلاً في تقليل اعتمادها على العمالة العربية لمصلحة قوة العمل الآسيوية[٧٩] . وفي حقيقة الامر ، فإن المهاجرين اليمنيين يواجهون منافسة من مصادر اخرى لنوعية العمالة نفسها حتى في المنطقة العربية . والمتوقع ان تزداد هذه المنافسة حدة بتقلص الطلب على العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة في البلدان العربية النفطية .

وهناك عوامل اخرى تساهم في جعل موقف اليمن الشمالي اضعف واكثر حساسية للتطورات الاقتصادية في السعودية ، منها ان اكثر من ٩٥ بالمائة من قوة العمل اليمنية بالخارج تعمل في السعودية وحدها ، ومنها كذلك ان الزراعة اليمنية هي تحت رحمة الظروف الجوية المتقلبة نظراً لاعتمادها على المطر .

اما عن علاقة اليمن بالبلدان الغربية المصنعة ، فقد اصبحت تعتمد عليها للوفاء بحاجات سكانها طبقاً لنمط استهلاكي نشأ في السبعينات اعتماداً على الموارد المالية من تحويلات العاملين . ولكن ، بالمقارنة ، لا يمثل اليمن الشمالي سوقاً كبيرة ولذا يمكن للبلدان المصنعة الاستغناء عنه دون خسارة كبيرة .

---

(٧٨) Swanson, «The Consequences of Emigration for Economic Development in the Yemen Arab Republic,» p. 99.

(٧٩) نادر فرجاني ، تنظيم استخدام الايدي العاملة في الدول العربية الخليجية وإمكانية الاستفادة من الايدي العاملة العربية (الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٧٩) ، ص ١٥٧ ـ ١٥٩ .

وهكذا يتبين ان اليمن الشمالي هو بوضوح الطرف الاضعف والاكثر حساسية للتطورات من الطرفين الآخرين لشبكة التبعية المزدوجة التي وصفناها . وعليه فإننا نجد انفسنا تجاه حالة تبعية صرفة ، وليست حالة اعتماد متبادل.

وبالطبع فإن من السذاجة ارجاع حالة التخلف والتبعية في اليمن الشمالي للهجرة بدافع العمل للخارج وحدها . فقد بدأت الهجرة في البلد في اطار اقتصاد شديد التخلف ونمت استجابة لمؤثرات خارجية . اضافة لذلك فقد قامت التطورات الاجتماعية - الاقتصادية المصاحبة للهجرة في بيئة من ضعف التنظيم الاجتماعي لم تؤد الى تنظيم الهجرة او الاستفادة منها ولا - من باب اولى - الى تعبئة موارد البلاد في مشروع وطني للتنمية . في هذه البيئة ، وعلى الرغم من بعض مظاهر الغنى على المستوى الفردي والمجتمعي ، فإن الاقتصاد اليمني لم يطور اساساً لبنية انتاجية قوية ، واصبح معتمداً كلياً على اقتصادات خارجية للوفاء بحاجات الناس ، بعضها للحصول على موارد مالية لقاء بيع قوة العمل والبعض الآخر لاستخدام هذه الموارد في شراء الحاجات .

د - الاحتمالات المستقبلية للهجرة والتحويلات

يتفق اغلب المهتمين على ان المستقبل القريب قد يشهد عودة صافية للعمال اليمنيين المهاجرين يتوقع ان تجلب معها مشاكل اعادة استيعاب هؤلاء العائدين التي يزيد في تعقيدها ما قد يصاحبها من انخفاض في تحويلات العاملين بالخارج[٨٠] .

ويمكن تلخيص اسباب هذه التوقعات كالتالي : يعمل اغلب اليمنين المهاجرين كعمال غير مهرة ونصف مهرة اساساً في قطاع التشييد في السعودية . ويبدو ان رواج الانشاءات في البلدان العربية النفطية في سبيله للنهاية ، هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى ، فرغم انه ستظل هناك مشروعات انشائية ضخمة ، فإن هناك تحولات مهمة في مستوى الفن الانتاجي المستخدم وفي الترتيبات التنظيمية لتحقيق هذه المشروعات . وبالطبع فإن التحولات هي في اتجاه استخدام فنون انتاجية اكثر تقدماً وتحتاج عمالة اقل ومستوى مهارة اعلى . واضافة لهذا ، ظهر التفضيل للمقاولين الذين يتحملون مسؤولية تنفيذ المشروعات بكاملها بما في ذلك تدبير قوة العمل اللازمة التي غالباً ما تنظم في شكل مجمعات للعمل . وقد ادى كل هذا الى احلال آسيويين اكثر مهارة محل العمال اليمنيين ،

---

(٨٠) World Bank, «Manpower Development in the Yemen Arab Republic,» pp. 50-52; Serageldin et al., *Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa,* and Birks and Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region,* pp. 59 and 101-103.

ويتوقع لهذا الاتجاه ان يستمر . وفي السنوات الاخيرة لوحظ ان عدد اليمنيين المغادرين للسعودية كان اكبر من القادمين اليها[٨١] .

وهناك عدة جوانب تؤكد كلها توقع تناقص التحويلات . وهي : اولاً ، يحتمل ان يقل عدد المهاجرين ؛ ثانياً ، لا يتوقع ان ترتفع اجور العمال المهاجرين غير المهرة اذا انخفض الطلب عليهم بينما بقي العرض وفيراً ؛ واخيراً ، يتوقع ان تميل الاجور الحقيقية للانخفاض نظراً للتضخم السائد في بلدان العمل . ولقد شهدت بداية عقد الثمانينات فعلاً انخفاضاً حاداً في التحويلات الخاصة لليمن الشمالي كما اسلفنا .

خلاصة

لقد سيطرت الهجرة للعمل في الخارج ونتاجها على مجتمع اليمن الشمالي في العقد الاخير ، وبدرجة متزايدة . فقد ازدادت هجرة اليمنيين للعمل خارجه وتحويلاتهم جوهرياً في السنوات الخمس الاخيرة من السبعينات . ومن الصعب تصور ان البلد يمكن ان يصدر جزءاً اكبر من قوة العمل، اذا وجد الطلب ، دون الحاق ضرر بالغ بالبنْية الاجتماعية ـ الاقتصادية .

ورغم ان تحسناً قد طرأ على مستوى الاستهلاك المادي للناس نتيجة تحويلات العاملين بالخارج ، فلم يكن هذا نتيجة تطوير قطاعات الانتاج السلعي باليمن الشمالي . بل على العكس ، تدهور قطاع الانتاج السلعي الاساسي : الزراعة ؛ ولم تبن قاعدة صناعية قوية ، وعانت الصادرات اليمنية المحدودة انخفاضاً خلال السبعينات .

ولقد كان عجز العمالة والمهارات احد العوامل الاساسية في تدهور قطاع الزراعة وعدم قيام قطاع صناعي قوي . وقد عم عجز العمالة والمهارات كل الاقتصاد ، ولكن تأثرت به الادارة الحكومية اكثر ، واعتبره البنك الدولي[٨٢] « القيد الغالب على تنمية الجمهورية العربية اليمنية » . ومن المؤلم ان يحدث هذا في البلد الذي يقدم نسبة كبيرة من قوة العمل لجارته الغنية ، السعودية . وكانت اهم النتائج السالبة لهذا العجز اعاقة تطوير القوى البشرية اليمنية .

لقد مكنت تحويلات العاملين بالخارج اليمن الشمالي من دخول السوق العالمية لشراء كل ما قدّر حاجة البلد اليه او وجود امكانية لتسويقه . وقد طور البلد شهية عارمة للاستيراد مما جعله في بداية الثمانينات معتمداً اعتماداً حرجاً على الواردات للوفاء بحاجات

(٨١) فرجاني ، المصدر نفسه ، ص ١٥٧ ـ ١٥٩ ، والفصل (٣ ـ ١) .

(٨٢) World Bank, *Yemen Arab Republic: Development of a Traditional Economy*, p. 1.

السكان ، التي اصبحت تتحدد بنمط استهلاكي يركز على اقتناء مظاهر الحضارة الغربية ـ مثل السلع الاستهلاكية المعمرة ـ في وسط فاقة قاصمة . ولقد نشأ هذا النمط الاستهلاكي خلال السبعينات ممولاً بتحويلات العاملين بالخارج ، خاصة خلال النصف الاخير من العقد . وللحفاظ على مستوى الاستهلاك الحالي ، يجد اليمن الشمالي نفسه تابعاً تبعية حرجة للبلدان الغربية المصنعة للاستيراد وعلى السعودية للتحويلات .

ولا تشكل تحويلات العاملين بالخارج مصدراً مأموناً ومستقراً للدخل . اذ يتوقف حجمها على التطورات الاقتصادية في بلدان غير بلد المنشأ ، كما يمكن ان تخضع للضغوط والنزاعات السياسية . كما ان التحويلات الناتجة عن نوع العمالة التي يصدرها اليمن الشمالي اقلها اماناً واستقراراً حيث ان العمالة غير الماهرة تكون اسهل وابكر في الاستغناء عنها في بلدان العمل . وقد بدأت تحويلات اليمنيين العاملين بالخارج في الانخفاض فعلاً .

ويندر ان يتمكن العمال غير المهرة من اكتساب مهارات جديدة أثناء عملهم في البلدان العربية النفطية . كما انهم ، على الرغم من وفود غالبيتهم من مناطق ريفية ، يعتادون انماط حياة واستهلاك حضرية في هذه البلدان مما يدعوهم للاستقرار في المناطق الحضرية ، او الانخراط في انشطة حضرية الطابع ، عند عودتهم لبلد الاصل .

والتوقع السائد هو ان البلدان العربية النفطية ستستخدم اعداداً اقل من العمال غير المهرة في السنوات المقبلة . وقد يعني هذا عودة اعداد غير قليلة من اليمنيين المهاجرين وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج جوهرياً .

فإذا استمرت الواردات اليمنية في الازدياد ، فستكون نتيجة انغماس اليمن الشمالي في الهجرة للعمل في الخارج عجزاً متزايداً في الحساب الجاري واختناقات متفاقمة في الوضع المالي الدولي للبلد . وقد كانت هذه خبرة السنوات القليلة الاخيرة . مثل هذا العجز يمكن تقليله اما بخفض الاستهلاك عن مستوى السبعينات الاخيرة او بكميات ضخمة من المعونة الخارجية . ويمكن ان تنشأ مشكلة خطيرة اخرى من تحول عجز العمالة الى ترافق خبيث بين عمالة فائضة او هامشية في المراكز الحضرية ، بدأت تظهر بوادرها فعلاً ، مع استمرار العجز في القطاع الزراعي . ويخشى ان يؤدي تفاعل هاتين المشكلتين ، في نسق اجتماعي ـ اقتصادي متخلف ، الى تبعية صارخة عن طريق المعونة ، وتفاقم التخلف .

٢ ـ جنوب اليمن .

يتمايز شطرا اليمن في طبيعة النظام الاجتماعي ـ السياسي القائم ولكن الشعب واحد. وتزداد هذه الحقيقة رسوخاً كلما رحلنا في التاريخ الحديث الى الوراء .

ولقد كانت الهجرة الى عدن احدى مظاهر هذه الوحدة ، فقد كان الكثير من اليمنيين يهاجرون لعدن للعمل بها . ولكن اهمية عدن بالنسبة للهجرة الخارجية تكمن في انها كانت نقطة انطلاق لليمنيين للهجرة عبر البحار ، كما اشرنا قبلاً . وقد ساعد على الهجرة من عدن عدم توفر فرص العمل لكل المهاجرين . فمن ناحية ، ادى توافر السلع الاجنبية الى اعاقة تطور الحرف المحلية وصعوبة نشوء صناعات وطنية . ومن ناحية اخرى ، دأب البريطانيون على استقدام عمال من الهند للعمل في قاعدة عدن[٨٣] .

والهجرة من جنوب اليمن الى خارجه ، وخاصة من منطقة حضرموت ، ظاهرة قديمة وعميقة . ويرى احد الكتاب اليمنيين انه « قد انفرد ابناء اليمن الجنوبي من بين الشعوب الاخرى العربية ، وغير العربية ، باستمرار موجات الهجرة من بلادهم في جميع اطوار تاريخهم والى اليوم . ويكاد يوازي عدد المهاجرين منهم هم وسلالاتهم ، في مهاجرهم ، عدد المقيمين منهم بالوطن ، فهم من اعظم شعوب العالم هجرة ، إن لم يكونوا اعظمهم »[٨٤] .

وقد اهتم مثقفو اليمن بظاهرة الهجرة وتحليل آثارها[٨٥] . وإذا كانت دراساتهم التي وصلت لنا قد انصبت على الهجرات السابقة للظاهرة التي تعنينا في هذا الكتاب ، فإن ما قدموه ذو مغزى كبير بالنسبة للهجرة نحو البلدان النفطية ، ويكاد ينطبق ، في الجوهر ، على احداث اليوم . وعوضاً عن ارجاع ظاهرة الهجرة من اليمن الى ميل غريزي اوجب التجوال ، يرون « ان الهجرة من جنوب اليمن بدأت على نطاق واسع حوالى القرن الثامن الهجري بسبب الفوضى واختلال الامن واضطراب الامور وعدم الاستقرار السياسي وتعاقب الحروب والفتن واراقة الدماء ، وما ترتب على ذلك من تدهور الحالتين الاقتصادية والاجتماعية وانتشار القحط والمجاعة واستيلاء الخوف والرعب على النفوس»[٨٦] . حيث كانت الفترة الممتدة من القرن السادس الى التاسع الهجريين من اكثر عهود التاريخ اليمني اضطراباً وتكرر فيها القحط والمجاعات الواسعة .

---

(٨٣) احمد القصير ، « عوامل الهجرة اليمنية ، » اليمن الجديد (صنعاء) ، السنة ١١ ، العدد ٤ (نيسان / ابريل ١٩٨٢) ، ص ٢٦ ـ ٣٣ .

(٨٤) محمد بن احمد الشاطري ، « الهجرة اليمنية ، » الثقافة الجديدة (عدن)، العدد ٦ ـ٧ (حزيران / يونيو ١٩٧١) ، ص ٤٤ .

(٨٥) على مستوى من العلمية وعمق التحليل يثلج الصدر في بعض الحالات، انظر مثلاً مقال بامطرف عن الهجرة من حضرموت ، والذي نعود اليه اكثر من مرة : « الهجرة اليمنية ، » وقد اشتمل المقال على دراسة رصينة لكافة الجوانب المتعلقة بالهجرة ، واتسم بنفاذ واضح عند تعرضه للآثار الاجتماعية ـ الاقتصادية للهجرة، واحتوى على احصاءات تصل لعام ١٩٦٩ ، وتكاد لا تخلو مقالة من بيان اسباب تفضيل بلد الاصل على بلد الهجرة ، وجدوى البقاء والتعمير في الموطن على العمل في بلد آخر وتحويل النقد منه .

(٨٦) سعيد عوض باوزير وغيل باوزير ، « الهجرة اليمنية ، » الحكمة (عدن) ، (١ حزيران / يونيو ١٩٧٤) ، ص ٤٤ .

ويقدر بامطرف عدد المهاجرين من حضرموت في عام ١٩٣٥ بحوالى ٩٩ الف نسمة (منهم اكثر من ٨٠ الفاً في جنوب شرق آسيا والهند) . اي ما يعادل نصف سكان الاقليم في ذلك الحين[٨٧] . وان صدق هذا فلا شك ان الهجرة من حضرموت كانت هائلة .

ويصف الكاتب كيف استخدم الجزء الاكبر من «فلوس المهجر في الاستهلاك الترفي والتفاخري من مظاهر الثروات العارمة التي يولدها الثراء السهل » كما يقدم لنا مثالاً حياً على عدم امكانية الاعتماد على التحويلات كمورد للاقتصاد القومي حين « انقطع وارد الفلوس في جاوة وسنغافورة » نتيجة للاحتلال الياباني في الحرب العالمية الثانية و « اسقط في يد اثرياء المهجر » الذين كانوا يعيشون على التحويلات في حضرموت . «اما الاثرياء فباعوا احجارهم الكريمة وأثاثهم وملابس نسائهم وفرشهم واوانيهم . . . ومنهم من عاش على الديون الجائرة والهبات الحكومية الى ان انقشعت غاشية المجاعة . واما اليمنيون الذين كانوا ملتصقين بالارض فلم تصبهم المجاعة بأذى . . فعاش المزارعون والصيادون وذوو الحرف الاساسية الصغيرة وارباب المواشي والدواجن بعيدين عن التيارات الخارجية وما جرته من بلوى على بلادهم»[٨٨] .

الا ان الاحوال ساءت بالمهاجر في الخمسينات والستينات من هذه القرن لاسباب متعددة وبدأت هجرة معاكسة للوطن باعداد كبيرة وفي ظروف صعبة ، مما ادى الى تفاقم سوء الاوضاع الاقتصادي باليمن الجنوبي[٨٩] . وقد تزامن هذا مع التوسع في استغلال النفط في السعودية والكويت مما انشأ تيار الهجرة لمنابع النفط في شبه الجزيرة العربية والخليج . ويقدر بامطرف عدد المهاجرين الحضارمة في ١٩٦٩ بين ١٥٠ و١٨٠ الفاً في السعودية و٣٥ الى ٤٠ الفاً في الخليج العربي[٩٠] .

اما بالنسبة لجملة المهاجرين من اليمن الجنوبي ، فيقدرهم الشاطري بحوالى ثلث مليون في بداية السبعينات ، ويصفهم بأنهم « عنصر فعّال في جميع المجالات لوفرة نشاطهم وامانتهم وذكائهم . وقد تفوقوا على غيرهم من سكان تلك البلاد واصبح منهم اصحاب ملايين . . . ومنهم الخبراء وكبار التجار والصناع والعمال والمثقفون، ومنهم من هم في رتبة الوزراء وكبار المسؤولين . الا انهم لا يلتثمون تحت قيادة موحدة وليس لهم تضامن اجتماعي ظهر فيما بينهم . . . (مما يجعلهم) مهددين بالطرد بين ساعة واخرى »[٩١] .

---

(٨٧) بامطرف ، « الهجرة اليمنية ، » ص ٦٠ .

(٨٨) المصدر نفسه ، ص ٥٩ و٦٢ .

(٨٩) المصدر نفسه ، ص ٧٠ ـ ٧١ .

(٩٠) المصدر نفسه ، ص ٧٢ .

(٩١) الشاطري ، « الهجرة اليمنية ، » ص ٤٨ .

وتبدو هذه التقديرات مبالغاً فيها بالمقارنة بما يتوافر من تقديرات حديثة عن حجم الهجرة من جنوب اليمن[٩٢] . اذ يقدر البنك الدولي عدد المهاجرين من اليمن الجنوبي حوالى ١٢٥ الفاً في ١٩٧٥ . وانه قد ازداد ليصل الى ٢١٠ آلاف في ١٩٨٠[٩٣] . بينما قدر عدد السكان في بداية الثمانينات بحوالى ١,٩ مليون نسمة[٩٤] . اي ان المهاجرين يمثلون اكثر من عشر سكان اليمن الجنوبي . ولكن هذا العشر يقابل نصف قوة العمل الفاعلة[٩٥] .

ونحاول الآن عقد مقارنة سريعة بين حجم الهجرة وآثارها في شطري اليمن ، اعتماداً على الدراسة المفصلة نسبياً التي قدمناها اعلاه للوضع في الشمال . ولكن يجب ابتداء ذكر بعض الاختلافات الجوهرية في الخلفية الاجتماعية ـ الاقتصادية بين الشطرين ، وهي : اولاً ، هناك اختلاف النظام السياسي ـ الاجتماعي ، الذي ادى ، ضمن اشياء اخرى ، الى التزام الدولة في الجنوب بدور اكثر فعّالية في اشباع الحاجات الاساسية للسكان تجلى في تطور خدمات التعليم والرعاية الصحية المجانية على وجه الخصوص . كذلك نجم عن فترة التحول للاشتراكية قدر من الاضطراب الاجتماعي في بداية السبعينات، تضمّن منعاً للهجرة للخارج دام الى ما بعد منتصف العقد وترتب عليه علاقات معينة بين المهاجر والوطن نعود اليها فيما بعد . ثانياً ، هناك التفاوت البين بين حجم السكان في الشمال والجنوب . واذا كان كلاهما قليلاً ، فإن عدد سكان اليمن الشمالي يتعدى ثلاثة اضعاف سكان الجنوب . واخيراً ، هناك التمايز في وفرة الموارد ، فالظاهر ان الطبيعة كانت اكثر عطاء في شمال اليمن عن جنوبه .

ومن المفيد هنا الاشارة الى التحولات التي طرأت على سياسة الحكومة تجاه الهجرة منذ ١٩٧٦ . وقد استهدفت هذه الاجراءات تحرير الهجرة ولكن بشرط الحصول على تصريح ومنح المهاجرين تسهيلات ومزايا مثل اعفاء جمركي عن سلع استهلاكية في حدود مبلغ معين للمهاجر العائد ، وتوفير مواد البناء للمساكن الخاصة ، والاحتفاظ بحسابات بالنقد الاجنبي في البنوك المحلية بمعدلات فائدة تفضيلية ، وان كانت اقل من المعدلات

---

(٩٢) أجري آخر تعداد في اليمن الجنوبي في عام ١٩٧٣ .

(٩٣) World Bank, *People's Democratic Republic of Yemen: Economic Memorandum* (Washington, D.C.: The Bank, 1982), p. 5.

(٩٤) Ibid., p. 22.

(٩٥) Ibid., p. 12.

السائدة في اسواق خارجية اخرى وتشجيع الاستثمار في بعض مجالات النشاط الاقتصادي الخاص ، مثل النقل[٩٦] .

وفيما يتعلق بحجم الهجرة ، يبدو من الاعداد المطلقة للمهاجرين والسكان ان الهجرة من الشمال اوسع نطاقاً من الجنوب . وقد يكون هذا منطقياً في ضوء منع الهجرة من الجنوب لعدة سنوات . الا اننا نقدر ان الأثر النسبي لغياب المهاجرين عن قوة العمل المحلية والسكان لهو افدح في جنوب اليمن وذلك للاعتبارات التالية :

نظراً لصعوبة اجراءات المغادرة والهجرة في اليمن الديمقراطي ، تقل عودة المهاجر للزيارة ، وبالتالي احتمالات البقاء في بلد الاصل . ويقدر البعض ان قلة من المهاجرين من الجنوب يعودون وهم بعد في سن العمل[٩٧] .

ـ تزيد نسبة العمال المهرة ونصف المهرة بين مهاجري اليمن الجنوبي[٩٨] .

ـ يبدو ان معدل الاستغناء عن العمل نتيجة للحصول على دخل من تحويلات اعضاء الاسرة العاملين بالخارج اعلى في الجنوب . وقد يعود هذا لقلة قنوات التصرف في التحويلات النقدية في الجنوب بالمقارنة بشمال اليمن (حتى وان كانت تلك تتسم بالمضاربة في احيان كثيرة) نظراً لتحكم الدولة في النشاط الاقتصادي بدرجة اكبر في الجنوب . وقد قدر عدد هؤلاء بحوالى ٤٠٠ الف في ١٩٧٦ ، غالبيتهم بالطبع من الاناث اللاتي تساهم رواسب التقاليد الاجتماعية في إحجامهن عن العمل ، ولكن منهم نسبة لا تهمل من الذكور . ويصل الامر احياناً الى ان عائلات بأكملها ، بما في ذلك الذكور البالغون منها ، لا تعمل اكتفاء بدخلها من تحويلات الاقارب العاملين بالخارج[٩٩] .

ـ تتحمل الدولة في اليمن الديمقراطي اعباء اكبر بالنسبة لرعاية عائلة المهاجر في الداخل فيما يخص تكلفة السكن وخدمات التعليم والصحة ودعم السلع الاساسية .

لكن يتشابه قسما اليمن في كثير من آثار الهجرة . فلقد اصبح نقص العمالة الماهرة على سبيل المثال يعد احد القيود الخطيرة التي يواجهها اليمن الديمقراطي في جهود الانماء ، مما تسبب في تأخير تنفيذ بعض المشروعات ، خاصة في قطاع التشييد . ولا يقتصر الامر على العمل الماهر وإنما يتعداه للعمالة غير الماهرة . ويعد هذا العجز في قوة العمل من عوامل

---

(٩٦) Ibid., p. 4.

(٩٧) World Bank, *Yemen Arab Republic : Development of a Traditional Economy*, p. 56.

(٩٨) World Bank, *People's Democratic Republic of Yemen: Economic Memorandum*, p. 12.

(٩٩) World Bank, *Yemen Arab Republic: Development of a Traditional Economy*, p. 43.

تباطؤ معدل النمو الاقتصادي في العامين الاخيرين من السبعينات(١٠٠) .

كذلك يعاني اليمن الديمقراطي من انتشار نمط استهلاكي وتفاخري ذي محتوى استيرادي عالٍ كما لم تتطور فيه قدرة انتاجية محلية يعتد بها ، وان كانت طبيعة النظام الاجتماعي ـ السياسي في الجنوب قد خففت من تأثير بعض النواحي السلبية المشاهدة في الشمال مثل التضخم .

وعموماً يعتبر المستقبل الاقتصادي لليمن الديمقراطي ، شأنه في ذلك شأن الشطر الشمالي ، متوقفاً الى حد كبير على الموارد المالية الخارجية ، تحويلات العاملين والمعونة الدولية . ويهمنا هنا على وجه الخصوص متابعة تطور التحويلات وعلاقتها بالموقف الاقتصادي العام والتبادل التجاري .والملاحظ انه ، بعد انتهاء فترة عدم التأكد التي واكبت التحول نحو الاشتراكية وتسببت في انخفاض التحويلات من الخارج ، ارتفعت قيمة صافي التحويلات الخاصة لستة امثال خلال عقد السبعينات ، وكذلك بين ١٩٧٥ و١٩٨٠ . وعلى خلاف الحال في اليمن الشمالي ، لا تبدي التحويلات بوادر انخفاض ، وقد يعود ذلك لارتفاع نسبة العمالة الماهرة بين مهاجري اليمن الجنوبي . انظر جدول رقم (٢ ـ ٣). واذا افترضنا ان رقم التحويلات لعام ١٩٧٦ هو نقطة البدء المناسبة لاعتبار الزيادة في التحويلات معبرة عن زيادة في اعداد المهاجرين ، اي منذ استتباب الامور تماماً بالنسبة للعلاقة بين المهاجر والوطن ببدء تحرير الهجرة واعطاء الحوافز المتعددة التي اشرنا اليها قبلاً ، فإن التحويلات تكون قد زادت لثلاثة امثال في اربع سنوات . وهذا التطور الكبير في حجم التحويلات الخاصة يجعل بتقدير عدد المهاجرين من اليمن الجنوبي في ١٩٨٠ بمائتي الف نسمة يبدو اقل من المتوقع مقارناً بتقدير عددهم في ١٩٧٥ بحوالى ١٢٥ الفاً .

والملاحظ ، بعد استبعاد الفترة الاستثنائية (١٩٧١ ـ ١٩٧٥) ، ان تحويلات العاملين قد زادت من حوالى ثلث الناتج المحلي الاجمالي في ١٩٧٦ الى اكثر من نصف قيمته ببداية الثمانينات . كما ان تغطية التحويلات لفرق التعامل السلعي مع العالم الخارجي (الميزان التجاري) قد ارتفعت لاكثر من النصف بكثير في نهاية السبعينات ، وان عجز الميزان التجاري قد زاد لحوالى ستة اضعاف خلال العقد (نسبة زيادة التحويلات نفسها) ، على حين لم تتعدّ قيمة الصادرات سبعة بالمائة من قيمة الواردات وزادت قيمة الواردات عن الناتج المحلي الاجمالي في ١٩٨٠ . وتعني هذه المؤشرات ازدياد اهمية تحويلات العاملين ،

---

(١٠٠) Ibid, p. 56, and World Bank, *People's Democratic Republic of Yemen: Economic Memorandum*, p. 1.

بالمقارنة بالناتج المحلي ، وبالواردات المتزايدة ، الى درجة حرجة تعيد الى الذهن الكثير مما ذكرناه عند مناقشة الوضع الاقتصادي لليمن الشمالي ، واعتماده الحرج على التحويلات ، وانعكاس ذلك على احتمالات التنمية والتبعية .

جدول رقم (٢ ـ ٣)

بعض عناصر ميزان المدفوعات والناتج المحلي الاجمالي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠
(مليون دينار)

السنـة	الميزان التجاري	صافي التحويلات الخاصة	الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
١٩٧٠	٣٥,٠ ـ	٢١,٧	٧٢,٣
١٩٧١	٣٠,٩ ـ	١٨,٢	٦٨,٤
١٩٧٢	٣٠,٩ ـ	١٠,٤	٧٠,٧
١٩٧٣	٣٧,١ ـ	١١,٥	٨٤,٢
١٩٧٤	٦٣,٠ ـ	١٤,٧	٩٧,٦
١٩٧٥	٥٨,٩ ـ	٢٠,٣	٩٩,٩
١٩٧٦	٨٣,٥ ـ	٤١,٢	١٢٨,٩
١٩٧٧	١١٥,٩ ـ	٦٤,٧	١٦٠,٢
١٩٧٨	١٢٧,٣ ـ	٨٩,٠	١٧٩,٩
١٩٧٩	١٣٤,٧ ـ	١٠٨,٠	٢٠٦,١
١٩٨٠	٢١٠,٩ ـ	١٢٠,٠	٢٣٣,٤

المصدر : احتسبت من : مصرف اليمن (عدن) ، النشرة الاحصائية (كانون الثاني / يناير ـ حزيران / يونيو ١٩٨١) ، ما عدا بيانات عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ التي احتسبت من :
World Bank, *People's Democratic Republic of Yemen: Economic Memorandum* (Washington, D.C.: The Bank, 1982).

رابعاً : نظرة عامة ، مأساة المشاع[١٠١]

« وطفق المهاجر في غدوه ورواحه بين وطنه والمهجر يرفع تدريجياً من مستوى معيشته ويعقّد اكثر فأكثر ، بفضل مكاسبه الخارجية المستعارة ، استهلاكاته المنزلية . ولكنه لم يحاول الا في حدود ضيقة لا تكاد

(١٠١) يقوم هذا القسم على مقال للمؤلف نشر تحت عنوان : « الهجرة داخل الوطن العربي بين المغانم والمغارم ، » المستقبل العربي ، السنة ٦ ، العدد ٥٥ (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣) ، ص ٤ ـ ٢٠ .

تذكر تعمير اراضيه ليجعل منها في وقته مصدر رزق اوفر مما كان على عهد ابائه واجداده . والذي استطاع عمله في احسن حالة ، هو انه جعل بلاده تنطق بخبرات المهاجر في الاجور والمسكن والمطعم والملبس فخلق بقصد او بدون قصد ، هوة سحيقة بين حضرموت الحقيقية وحضرموت الاصطناعية »(١٠٢) .

قدمنا في الفصلين السابقين مناقشة لظاهرة الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية من منظور بلدان المنشأ . في الفصل الاول منهما تعرضنا للتشابك العضوي لعملية الهجرة في التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي والسياسي العميق الذي انتاب مصر خلال السبعينات واعادها على مستوى العلاقات الخارجية ، اقتصادياً ـ للمعسكر الرأسمالي ، وسياسياً ـ لقوى « الاعتدال » في الوطن العربي . وقد كان لهذا التغير في العلاقات الخارجية ، بالطبع ، انعكاسات عميقة على البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية في الداخل، ساهمت فيه الهجرة للبلدان العربية النفطية بقسط وافر .

وفي الفصل الثاني تطرقنا بقدر من التفصيل للخلل البالغ الذي رافق الهجرة للعمل ببلدان النفط في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية لليمن ، شماله وجنوبه . وقد كان لاختيار مصر واليمن سبب قوي، وهو ان كليهما يتصدر قائمة البلدان المصدرة من وجهة نظر معينة . مصر باعتبارها اكبر مصدر للايدي العاملة من حيث العدد المطلق . واليمن لكونها البلد الذي يصدر اكبر نسبة من قوة العمل به للعمل بالبلدان العربية النفطية ، بخلاف الحالة الاستثنائية للشعب الفلسطيني .

ولقد ساهمت الاقطار العربية غير النفطية في قوة العمل العربية في الاقطار النفطية بدرجات متفاوتة : من بلدان قدمت جل قوة العمل بها لسوق العمل التي قامت حول منابع النفط في السبعينات ، مثل اليمن الشمالي ،مروراً ببلدان قدمت عدداً كبيراً من العاملين لهذه السوق وإن لم يمثل هذا نسبة كبيرة من قوة العمل كمصر ، وانتهاء باقطار ما زالت تتحسس طريقها لولوج سوق العمل المغرية هذه ، اما لوقوعها على اطراف المعترك الاجتماعي ـ الاقتصادي العربي كالصومال وموريتانيا،او لوجود عوائق مختلفة في هذا السبيل ، كحال بلدان المغرب العربي .

كذلك اختلف تركيب قوة العمل المصدرة من قطر عربي لآخر : من ادنى مستويات المهارة كحالة اليمن ، الى غلبة للعمالة الماهرة ، مثل حال الاردن ، الى خليط من مستويات المهن والمهارة ، كما هو الحال بالنسبة لمصر . وهناك مقومات متعددة للحكم بأهمية تنقل قوة العمل بين الاقطار العربية . فعلى الرغم من عدم توفر احصاءات دقيقة عن قوة العمل العابرة للحدود بين الاقطار العربية ، والمعولين الذين ينتقلون معها ، او يتأثرون

---

(١٠٢) بامطرف ، « الهجرة اليمنية ،» ص ٥٧ .

بها ، فإن هناك اتفاقاً على ان حجم قوة العمل العربية في الاقطار النفطية قد تضاعف تقريباً خلال الخمس السنوات (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) ، من اقل من مليون الى اكثر من مليونين . ولكن هذه الارقام التقريبية ، اذا اخذت على ظاهرها ، لا تبين الحجم الحقيقي للاثر الاجتماعي ـ الاقتصادي لظاهرة تنقل قوة العمل بين الاقطار العربية للاسباب التالية :

ـ ان الهجرة للخارج هي ظاهرة انتقائية ، بمعنى ان المهاجرين من بلد ما ليسوا عينة ممثلة لقوة العمل او السكان من هذا البلد . بداية ، يكون المهاجرون في المقام الاول ذكوراً وفي سن العمل ، نظراً لأن الهجرة للعمل بين الاقطار العربية في غالبيتها الساحقة مؤقتة . كذلك فإن العناصر الاكثر مهارة وحركية ـ بغض النظر عن المستوى المهني ـ تكون هي الاقدر على الهجرة اولاً نظراً لزيادة العرض على الطلب في غالبية فئات العمالة في سوق العمل العربي ووجود قيود قوية على دخول الاقطار العربية النفطية ، وعلى العمل والاقامة بها .

ومحصلة هذه الاعتبارات ان قوة العمل المهاجرة للخارج ، وان لم تمثل نسبة كبيرة من قوة العمل المحلية ، تكوّن اكثر قطاعات قوة العمل والسكان فعالية وقدرة على المساهمة في التغيير الاجتماعي ـ الاقتصادي في البلدان المصدرة لقوة العمل ، مما يجعل الاثر الكيفي لغيابها عن بلدان المنشأ اقوى كثيراً ، مما يوحي به وزنها الكمي ـ النسبي من قوة العمل او السكان ككل .

ـ لا تقتصر آثار الهجرة للعمل على العاملين المهاجرين ، ولكن تنسحب ، باشكال مختلفة ، على معوليهم ، سواء صحبوهم للاقطار النفطية او بقوا في بلدان المنشأ . واذا افترضنا ، في المتوسط ، اربعة معولين لكل عامل مهاجر ، لكان عدد العرب الذين يتأثرون بظاهرة تنقل قوة العمل بين الاقطار العربية في بداية الثمانينات يفوق العشرة ملايين نسمة .

ـ ان هجرة قوة العمل العربية لمنابع النفط هي اساساً هجرة مؤقتة حيث لا يسمح لعناصر قوة العمل العربية الوافدة بالاستقرار في البلدان العربية النفطية ، لو ارادت ، ويترتب على ذلك معدل دوران عالٍ لقوة العمل الوافدة . ويعني هذا انه اذا كان هناك حوالى مليوني عامل عربي وافد من الاقطار العربية النفطية في لحظة ما في بداية الثمانينات ، واستمر هذا المعدل ، فإن عدد العمال العرب الوافدين على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً سيكون اكثر من ذلك كثيراً . ومؤدى هذا الوضع ان عدد العرب من عاملين ومعولين من الذين تصلهم آثار هجرة قوة العمل للخارج بشكل مباشر ، على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً ، ربما يصل لغالبية السكان في بلدان المنشأ .

ـ ان هناك آثاراً اجتماعية ـ اقتصادية وسياسية لانتقال قوة العمل للخارج تصل لكل السكان في بلدان المنشأ عن طريق مؤثرات كلية تتفاعل في تكوين المناخ الاجتماعي ـ الاقتصادي العام مثل وجود كمٍّ ضخم من تحويلات العاملين للخارج ونشوء انماط استهلاكية معينة تمتد خارج قطاع المهاجرين وعائلاتهم عن طريق أثر المحاكاة ، وتثليم حدة التناقض الاقتصادي بين بعض فئات السكان ، وفصم العلاقة بين رفاه المواطن وتقدم الوطن .

وبهذا نرى ان الآثار الاجتماعية ـ الاقتصادية الظاهرة لانتقال قوة العمل بين الاقطار العربية تمتد الى كل قطاعات سكان بلدان المنشأ . وتقدم ان هجرة قوة العمل للخارج تنشىء في هذه الاقطار نمط تغيير اجتماعي ـ اقتصادي معقداً يشمل كل نواحي الحياة فيها ويؤثر سلباً على امكانية التنمية فيها . ونورد فيما يلي عدداً من الملاحظات لتدعيم هذه المقولة ، فنقدم اولاً تحليلاً لدورة الهجرة التي يتعرض لها المهاجر الفرد ، ونتبعه بمناقشة للاوضاع المجتمعية التي تحيط بظاهرة هجرة قوة العمل للخارج او تنشأ عنها والتي ينشأ بعضها كمحصلة للتأثيرات على المستوى الفردي ، بينما يختلف بعضها الآخر نوعياً عما يحدث على مستوى المهاجر الفرد .

وإذا كان منظورنا الاساسي هنا هو بلدان المنشأ ، فإن بعض الملاحظات تتطرق بشكل طبيعي الى امور تحدث في بلدان الاستخدام ، ويكون لها اثر واضح على العربي الوافد او البلد الذي قدم منه .

ولكن قبل البدء بالملاحظات ، لا بد من الاشارة اولاً : الى ان بعضها يقوم على دراستي الحالة اللتين قدمناهما ، ودراسات اخرى مماثلة ، بينما البعض الآخر منها انطباعي يمثل محاولة للتعرض لعديد من جوانب ظاهرة اجتماعية ـ اقتصادية مركبة لا تتوفر عنها البيانات اللازمة لمعالجتها بشكل علمي موثق بدقة . ولما كانت الظاهرة من الاهمية بمكان ، فقد وجبت مناقشتها في كليتها ، ولو بشكل انطباعي ، اذ ان الالتزام بالتوثيق العلمي يقيد الى حد كبير مناقشة مثل هذه الظاهرة ، غير الموثقة جيداً . وثانياً : ان بعض الملاحظات المقدمة هي تعميمات حول ظواهر معقدة وتقبل تغايرات كثيرة داخلها ، وفي هذه الحالة ، يمكن اعتبار ما نطرحه النمط المنوالي للظاهرة بدون اهمال للتمايزات الداخلية لها . وعلى اي حال ، فإن المقصود من الملاحظات الانطباعية هو إحماء النقاش حول الظاهرة محل البحث والحث على جمع بيانات اوفى وأدق عن جوانبها المختلفة لاستجلاء ما غمض منها او اختلفت الآراء حوله .

١ ـ دورة الهجرة الفردية

أ ـ الدافع للهجرة : عوامل الطرد في البلد الام واغراء المال في بلاد النفط

إن الدافع المهيمن للهجرة هو المصاعب الاقتصادية التي تواجهها غالبية المواطنين في بلدان المنشأ . فلقد تعاضد الثبات النسبي لدخول القطاعات الاوسع من السكان مع الارتفاع الخطير في تكلفة المعيشة خلال السبعينات ، والصعوبة التي تصل لدرجة الاستحالة فيما يتعلق بتوفر المال اللازم للاستثمارات الاساسية في حياة المواطن (مثل الحصول على سكن وتأثيثه) في خلق حالة من العسر اجتاحت مواطني بلدان المنشأ بقسوة في السبعينات . ولقد ترافقت حالة العسر هذه مع قيام اغراء تكديس كمية كبيرة من المال خلال فترة قصيرة إما عن طريق الهجرة للعمل في احد البلدان النفطية ، او عن طرق ملتوية للاثراء السريع توفرت في بعض بلدان المنشأ مع تفشي ظاهرة « الانفتاح الاقتصادي » . والامر الثاني بطبيعته متاح لقلة لها سماتها الخاصة ، وليس هنا مجال الحديث عنها .

وبالتالي اصبح احتمال العمل لفترة ما في احد البلدان العربية النفطية ، السبيل المتصور الوحيد لغالبية سكان بلدان المنشأ ، لادخار قدر كاف من المال لمواجهة حاجاتهم الحالية ، او المتوقعة ، ان آجلاً او عاجلاً . ويؤدي هذا لنشوء حالة من البحث المستمر عن فرصة للهجرة لأحد هذه البلدان ، وترقب الاقتلاع من البلد الام . وفي هذه الحالة الذهنية ، يميل الراغب في الهجرة الى المبالغة في المزايا المرتقبة من هذه الهجرة . وتكون النية عادة متجهة الى الا تدوم الهجرة اكثر من « عدة » سنوات تعد كافية لبلوغ المستوى المنشود من التراكم المالي .

وطبيعي ان الشخص الاكثر كفاءة ومهارة ، في فئة عمالة معينة ، هو الذي يتمكن من تأمين فرصة عمل في احد البلدان النفطية اسبق وايسر ، نظراً لانتقائية الهجرة للبلدان النفطية كما اشرنا . واحياناً لا يمكن ان يتحقق ذلك الا بتحمل تكلفة ومشقة ، الامر الذي تزيد وطأته بالنسبة للطامحين في الهجرة الاقل مهارة وكفاءة . واحياناً ما يلجأ الراغب في الهجرة الى قبول عمل يقل عن مستوى مؤهلاته .

وعموماً تكون الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية مؤقتة ، لذكور لا يصطحبون عائلاتهم في الاغلب . وتشتد رغبة البلدان المستقبلة في هذا النوع من الهجرة للعمل .

ب ـ في بلاد الوفرة المالية (مرتبة من الدرجة الثانية ، ومرمى بعيد المنال)

يتبين للوافد من البلدان العربية النفطية ان العمل والاقامة هناك نعمة مختلطة بنقمة . وتضم النواحي الايجابية ، مستوى معيشياً اعلى للمهاجر وعائلته خلال مدة الهجرة . وفي حالة ترك العائلة في بلد الاصل ، يتم ذلك عن طريق التحويلات النقدية والعينية ، التي يرسلها المهاجر او يصطحبها معه عند زيارته للوطن . كذلك ينجح المهاجر في علاج بعض مشاكله الملحة التي كانت تتطلب مالاً لا يملكه بالاضافة الى توفير قدر من المال ، يكون في العادة اقل من توقعاته طبقاً لحسابات بلد الاصل ويرجع هذا الى ارتفاع تكلفة المعيشة في البلد النفطي ، وبصورة خاصة لانماط الاستهلاك المكتسبة حديثاً نتيجة لتفشي الاستهلاكية في هذه البلدان .

واضافة لقسوة الظروف المناخية ، هناك منغصات عدة ترتبط بالعمل والاقامة في البلدان العربية النفطية نذكر منها:

ـ المتاعب العاطفية والاجتماعية الناجمة عن الانفصال عن الوطن والاهل ، خاصة اذا كان المهاجر رب اسرة شاء ان يترك عائلته وراءه ، او اضطر لذلك لسبب او آخر ، وهو الوضع الغالب .

ـ شعور الوافد بأنه يعامل كمقيم من الدرجة الثانية ، او اقل . ويعود هذا الشعور لأشكال مختلفة من التمييز ضد الوافدين بما في ذلك الفوارق في الاجور والمزايا الاخرى ، والعزل العمدي عن المواطنين ـ اجتماعياً وطبيعياً ـ احياناً ، والافتقار الى فرصة الحصول على الخدمات والتسهيلات الاجتماعية ، والى مكانة اجتماعية ادنى من المواطنين .

ـ حالة العمل المأجور التي يعامل بموجبها الوافد كمرتزق يجب ان يعمل كما يطلب منه في مقابل الاجر الذي يحصل عليه ، بدلاً من ان يشارك في اتخاذ القرار . وأحد جوانب بيئة العمل هذه هو ضرورة قبول رئيس العمل المواطن ، وهو في العادة اقل تأهيلاً من الوافد . ويمنع هذا كله العامل الوافد من تحقيق ذاته في العمل ويقلل من انتاجيته .

وطبيعي ان درجة المعاناة من هذه المنغصات تتفاوت من مهاجر لآخر حسب الموقع الوظيفي والمكانة الاجتماعية .

وفضلاً عن ذلك ، فإن مقابلة التراكم المالي المتحقق فعلاً بالهدف الاصلي الاكبر ، يوقع المهاجر في فخ . اذ يتبدى له ان حل المشكلة يكون باطالة مدة البقاء في البلد النفطي الى ابعد من الفترة التي كان يعتزم بقاءها بداية . ولكن بعد مدة اخرى يكتشف انه لم يتمكن

من تحقيق هدفه الذي عادة ما يزداد بطول مدة الهجرة ، وهكذا دواليك . ويدفع هذا الفخ العامل الوافد احياناً الى انتهاج انماط سلوك وصولية تتمثل في ايثار السلامة ومهادنة المجتمع والرؤساء في البلد العربي النفطي مهما كان الثمن . كما يرغم هذا الفخ بعض الوافدين على القيام بأكثر من عمل رغبة في تحسين مستوى معيشتهم او رفع معدل ادخارهم . ومن شأن موقف كهذا ان يثير صراعاً لدى الوافد قد ينتهي به الى ان يضمر البغض ، او حتى الكراهية ، للمواطنين ولبلد العمل . وتشتد هذه المشاعر بصفة خاصة ، اذا كان العامل المغترب اتى من بلد يعتبر تقليدياً اكثر تقدماً من الاقطار العربية النفطية .

وينشأ لدى المهاجر شعور بالاغتراب عن كل من بلد المنشأ وبلد العمل . ويقوى هذا الشعور كلما طالت مدة الاقامة في البلد النفطي . وينبع الشعور بالاغتراب عن بلد الاصل من طول البعد عن مجريات الامور ومحاور العلاقات الانسانية هناك ، والتعود على اساليب حياة اغنى وايسر في بلد الهجرة . وفي تلك الاخيرة يغذي شعور الاغتراب حالة « الغيتو » التي تفرض على الوافدين مهما طالت مدة اقامتهم في البلدان النفطية . ومعاملة المقيم من الدرجة الثانية التي اشرنا اليها قبلاً .

وعموماً لا تؤدي ظروف العمل في البلدان العربية النفطية الى ارتقاء ملحوظ في مهارة الوافدين وخبرتهم المهنية . ففرص التدريب في هذه البلدان ليست متاحة للوافدين على قدم المساواة مع المواطنين . بل انه يلاحظ ان الوافد يميل الى الكسل الجسدي والذهني ، خاصة بالنسبة للمثقفين، نظراً لضيق المجال الحيوي الاجتماعي المتاح له والانصراف للاستهلاك ، الذي يمثل اكثر الانشطة الاجتماعية اتاحة من جانب بلدان الاستخدام النفطية .

ج ـ العودة الى الوطن ، المهاجر يعود متحولاً

ويأتي وقت يعود فيه المهاجر لبلد الاصل ، اما طوعاً ، وإما في احيان كثيرة ، رغماً عنه . ويكون للهجرة العائدة نمط اختيار حسب المؤهل والمهارة عكس ذلك الذي ساد عند ترك بلد الاصل . ذلك ان الاقل مهارة والادنى مؤهلات بين المهاجرين هو الذي يعاد الى الوطن اولاً . والاحتمال الاقوى ان المهاجر العائد المتأثر بعرض الاغتراب المزدوج الذي اشرنا اليه ، وغير المتملك بالضرورة لمهارة اعلى او خبرة اعمق ، يصعب عليه التكيف مع بلد الاصل .

وفي حالات كثيرة يضطر المهاجر العائد للبحث من جديد عن عمل . وعليه دائماً ان يعيد التكيف مع ظروف العمل والاقامة في بلد المنشأ ، رغم ان هذه الظروف كانت من بين الاسباب التي دفعته الى الهجرة في المقام الاول . وعلى وجه الخصوص ، لا يرغب

المهاجرون من اصل ريفي في استئناف نمط حياة ما قبل الهجرة . فهم عادة لا يرغبون في العودة للريف والحرف الريفية بعد تعوّدهم على اساليب الحياة الحضرية في البلدان النفطية ، ويميلون الى الاستقرار في المناطق الحضرية في بلدانهم والانخراط في قطاعات الانتاج الهامشي القليلة الانتاجية .

والأهم من ذلك ان المهاجرين العائدين يكونون قد اكتسبوا انماطاً استهلاكية جديدة تكلف اكثر مما يطيقونه بدخل ما قبل الهجرة ، كما يكونون قد انفقوا جزءاً من دخلهم اثناء الهجرة لامتلاك اصول رأسمالية (ارض او عقار) او سلع استهلاكية معمرة تنطوي على تكلفة معيشة اعلى . ولا يمكن تمويل هذا المستوى الاعلى من المعيشة المادية الا عن طريق اضافات للدخل العادي ، اما باستنزاف مدخراتهم المتراكمة ، او بدخل اضافي يتولد من استثمار هذه المدخرات (وهذا اقل شيوعاً) اما اذا تعذر توفر هذا الدخل الاضافي ، فقد يتعرض المهاجرون وذووهم ، لهبوط المستوى المادي لمعيشتهم ، ويكون الخلاص من هذه المتاعب الاقتصادية ـ التي قد تختلف عن تلك التي دفعتهم للهجرة الاولى ـ فقط عن طريق الهجرة مرة اخرى .

٢ ـ ورطة بلد الاصل : التناقض بين الرفاه الفردي والرفاه الجماعي

ننتقل الآن لبعض الآثار الاجتماعية ـ الاقتصادية لدورة الهجرة الفردية التي لخصناها اعلاه على صعيد المجتمع .

اولاً ، وقبل كل شيء ، تعمل الهجرة على افراغ بلد المنشأ من امكانية جوهرية للتغيير الاجتماعي ـ الاقتصادي ، الذي هو جوهر عملية التنمية ، بتجريد البلد من قطاعات كبيرة من السكان الانشط اجتماعياً . فمن شأن رغبة جزء كبير من قوة العمل في البلد ان يهاجر لبلد نفطي لحل المشاكل الاقتصادية التي يعانيها ، ان تعزز حالة اللامبالاة السائدة في بلدان المنشأ ، والتي لها بالتأكيد جذور اجتماعية ـ سياسية . وتعاني هذه البلدان ، تبعاً لذلك ، من تضاؤل شعور مواطنيها بالانتماء والمشاركة في مشروع وطني للتنمية . اذ يكون تعظيم الرفاه الفردي للمواطن عن طريق ترك بلده والعمل في بلد آخر . وهكذا تبذر بذور التناقض بين المنفعة الاقتصادية التي تعود على الفرد من الهجرة والمنفعة الاقتصادية للمجتمع ، مما يغذي التفكك المجتمعي في بلدان المنشأ . ومن شأن هذه الحالة ان تصرف المواطن الى البحث عن حلول فردية لمشاكله الاقتصادية ، بعيداً عن بلد الاصل ، وبغض النظر عن الرفاه العام للمجتمع . ومؤدى هذه الوضعية ايضاً ، اعفاء السلطات في بلدان المنشأ من العمل على الوفاء بالاحتياجات الاساسية للسكان ، مما يقلل من التناقض بين المواطنين وهذه السلطات التي تتسم بالقصور عن حل المشكلة المجتمعية .

وصحيح ان المهاجر الفرد ، وافراد عائلته ، يحصلون على منافع اقتصادية من جراء الهجرة . الا انهم يعانون مصاعب نفسية واجتماعية اثناء ذلك . ولكن الاهم ، ان الهجرة تميل لأن يكون لها آثار سالبة ،خاصة على المدى البعيد ، مما ينعكس بدوره ، وفي الوقت الملائم ، في تدني الرفاه الفردي للمواطنين . ونتطرق فيما يلي لبعض هذه الآثار..

تشهد سوق العمل في بلدان الاصل تغيرات جوهرية . فالمهاجرون يتركون اعمالهم ،وقد يضطرون للاستقالة قبل ان يسمح لهم بالمغادرة ، ويحدث ذلك احياناً خلال مدة الهجرة . وتثبت التجربة ان العناصر الامهر والاعلى تأهيلاً في قوة العمل هي التي تميل للهجرة من بلد الاصل ، بمزيد من السهولة وفي وقت مبكر بالقياس الى غيرهم ، للعمل في البلدان النفطية . ويحدث ذلك بسبب آليات انتقاء فعّالة في بلدان الاستقبال. كما ان محصلة نمطي الاختيار حسب المؤهل والمهارة عند مغادرة بلد الاصل وعند العودة اليه ، وهما متعاكسان ، هي ان يكون هناك ضخ صافٍ للمهارات والكفاءات من بلدان المنشأ لبلدان الاستخدام النفطية . وبالطبع يؤثر هذا الوضع على تركيب قوة العمل في بلدان الاصل حسب المهارة والمؤهل بما يساعد على تفاقم مشكلة تدني المستوى المهاري للعمالة فيها .

ولا يعني هذا بالطبع ان العمال غير المهرة لا يهاجرون .ولكن الهجرة في القطاعات المهنية والماهرة من قوة العمل تؤدي لعجز في هذه الفئات ، وهي ناقصة اصلاً في البلدان النامية ، مما ينجم عنه تفاقم العجز في هذه الشرائح المتميزة بالمقارنة باحتياجات جهود الانماء . كذلك ، يضاعف من هذا العجز جمود نظم التدريب وضعف مستوى الحراك في سوق العمل في بلدان الاصل . ويكون مجمل هذا كله ، تدني المستوى المهاري للقوى العاملة ، وبالتالي اضعاف قدرة الاقتصاد الوطني على الانتاج ، بل ظهور او تفاقم مشكلة الطاقة العاطلة في النشاط الاقتصادي القائم وتضييق امكانيات خلق فرص عمل جديدة ، وارتفاع اجور العمال المهرة، على الرغم من هبوط مستوى المهارة ، مما يؤدي الى إذكاء الضغوط التضخمية (من ارتفاع التكلفة وزيادة الطلب ايضاً) .

واحياناً يدفع عجز اليد العاملة في بلد المنشأ ، الى استقدام عمال اجانب ليحلوا محل المواطنين العاملين بالخارج ، مما يخلق فئة جديدة من البلدان تصدر العمال وتستوردهم على حد سواء . وقد يحدث هذا الاحلال بكفاءة انتاجية حدية ادنى ، ان لم يكن لشيء، فللافتقار الى القدرة على التكيف مع الاوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية المحلية .

وتسفر الهجرة عن تشوهات في البنية الاجتماعية ، لعل من اوضحها الخلل في الهيكل العمري والنوعي للمجتمع ككل وللاسر بسبب ترك بعض ارباب الاسر لمعوليهم

وراءهم في بلد المنشأ . كما ينشأ استقطاب اجتماعي فرعي داخل المجتمع ، اذ لا يجد كل راغب في الهجرة فرصة للعمل في احدى البلدان النفطية . ويتمكن من يبتسم له الحظ من حل مشاكله المادية ، واحياناً الانسانية ، بينما يستمر الآخرون في المعاناة ، ويحدث ذلك احياناً داخل الاسرة الواحدة .

وفي حقيقة الامر ان الهجرة للعمل بالخارج تؤدي لاعادة توزيع الدخل في بلدان المنشأ لغير صالح الفئات الافقر بالمجتمع . اذ ان هذه الفئات تتحمل عبئاً اجتماعياً اكبر نسبياً في تكلفة تعليم وتدريب المهاجرين الذين ينتمون ، بدرجة اكبر للفئات الاغنى في المجتمع . كما تعود الفوائد المادية المتحققة عن الهجرة بدرجة اكبر للفئات الاغنى ، مما يعمق حدة التفاوت في الدخل ضد الشرائح الافقر في المجتمع .

ومن الامور التي تسبب ضرراً بالغاً لامكانات التنمية في بلد الاصل تبني انماط سلوك تتراوح بين الترف والتفاخر ، لا من جانب المهاجرين فقط ، بل وايضاً من جانب عائلاتهم وشرائح اوسع من السكان من خلال اثر المحاكاة . ولا ترتبط هذه الانماط الاستهلاكية باشباع الحاجات الاساسية لكافة الناس وهي في الغالب قائمة على الاستيراد من الخارج ، اذ لا تكون قطاعات الانتاج المحلي مؤهلة وربما لا يمكن تطويرها ، لتوفير السلع التي تتطلبها تلك الانماط الاستهلاكية . وحتى اذا امكن تطوير الانتاج المحلي للوفاء بهذه الحاجات ، فإنه يمكن الطعن في عقلانية هذا التصرف بسهولة .

ولا يمكن تمويل الاستيراد الناجم عن هذه الانماط الاستهلاكية الا بحصيلة الصادرات ، وهي غاية في الضعف في اغلب بلدان المنشأ ، او بمتحصلات العمل في الخارج . ولكن في حال عودة اعداد كبيرة من المهاجرين للعمل بالخارج ، وبالتالي انخفاض تحويلاتهم العينية والمادية ، فسيصعب على اقتصادات هذه البلدان تمويل وارداتها الاستهلاكية الا باعتماد متزايد على المعونات والقروض الخارجية ، شقي رحى التبعية .

ولقد اشاد كثير من الاقتصاديين بتحويلات العاملين بالخارج ، نقداً وعيناً ، باعتبارها الميزة الكبرى التي تجنيها بلدان الاصل من هجرة مواطنيها للعمل بالخارج . وبلغت هذه التحويلات ابعاداً فلكية في بعض البلدان بالمقارنة بعائدات الصادرات السلعية مثلاً . ولكن من المتفق عليه ان التحويلات ليست مصدراً دائماً للدخل ، كما يحكم تدفقها ظروف اقتصادات اخرى غير اقتصاد بلدان المنشأ . وتدل إحدى دراسات البنك الدولي على ان مستوى النشاط الاقتصادي والتغيرات الدورية في بلدان الاستخدام تفسر ما بين ٧٠ و٩٥ بالمائة من التغير في تدفق التحويلات الى البلدان المصدرة للعمالة[١٠٣] .

---

(١٠٣) Gurushri Swamy, *International Migrant Workers Remittances: Issues and Prospects*, Staff working paper, no. 481 (Washington, D.C.: World Bank, 1981), p. 1.

وتشير تقديرات المراقبين الى ان اتجاهات الحكومات في البلدان العربية النفطية نحو النمو الاقتصادي في الثمانينات تختلف عن السبعينات نظراً لتحفظاتها الشديدة حول آثار النمو الاقتصادي السريع في مجال القوى العاملة(١٠٤) .

ويمكن للتحويلات بالطبع ان تساهم في تخفيف اختناقات النقد الاجنبي في بلدان الاصل ، ولكن بصفة مؤقتة . وهذا هو فخ التحويلات . اذ ان توفر النقد الاجنبي في التحويلات كثيراً ما يساعد على استحداث اختناقات اشد في النقد الاجنبي في الاجل الطويل نتيجة لاستشراء انماط الاستهلاك المرتفعة المحتوى الاستيرادي ، التي تقوم على التحويلات وصعوبة مكافحتها بعد انخفاض التحويلات نتيجة لعودة المهاجرين ، او تدهور معدل الزيادة في عددهم . والنتيجة الحتمية لهذا هي ان تزداد شبكة التبعية التي تحيط ببلدان الاصل إحكاماً ، بل وقد ينشأ صنف جديد من التبعية على مراكز فرعية للنظام الرأسمالي العالمي في البلدان العربية النفطية .

ونادراً ما استخدمت التحويلات في تطوير امكانات الانتاج في بلدان الاصل . فالخبرة الدولية تدل على أنه حتى حينما قامت البلدان المصدرة للعمالة باتباع سياسات فعّالة في اجتذاب التحويلات من عمالها بالخارج ، لم تول جانب استخدام التحويلات للاستثمار في الانماء الا اهتماماً قليلاً(١٠٥) .

وكما هو متوقع من المهاجرين الافراد في بلدان تفتقر الى مشروع وطني للتنمية ، يخصص معظم التحويلات للاستهلاك والاستثمارات العقارية الفردية . ويمكن القول إن توفر التحويلات ، في اطار التخلف والتبعية لبلدان الاصل ، يميل الى تعزيز الاستيراد من الخارج بينما تتراجع قطاعات الانتاج السلعي المحلية . ويضاعف من تردي قطاعات الانتاج السلعي المحلية ان الهجرة الواسعة النطاق للخارج قد تسفر عن تدهور الأصول الانتاجية الاساسية مثل الاراضي الزراعية ونظم الري .

ويؤدي الارتفاع في الطلب الاجمالي ، الذي تغذيه المتحصلات من العمل في البلدان النفطية ، في مواجهة الانتاج المحلي المتخلف والقاصر عن اشباع حاجات السكان ، وجمود نظم الاستيراد والتوزيع ، الى نشوء متصاعد تضخمي شره في بلدان الاصل . وعلى وجه الخصوص ، ينجم عن جمود عرض الاراضي والمساكن ، وهي بنود استثمار مفضلة لدى العاملين بالخارج ، انتشار المضاربة فيها ورفع اسعارها . كما ان

(١٠٤) Rudolf Hablutzel, *Development Prospects of the Capital - Surplus Oil - Exporting Countries*, Staff working paper, no. 483 (Washington, D.C.: World Bank, 1981), pp. 23-24.

(١٠٥) Chandavarkar, «Use of Migrants' Remittances in Labour Exporting Countries,» pp. 36 and 38.

الاستيراد على نطاق واسع يدخل التضخم الدولي الى الاقتصاد المحلي بقوة . وكما اشرنا قبلاً ، فإن ارتفاع اجور العمال ، استجابة للعجز في العمالة الذي ينجم عن الهجرة الواسعة للخارج ، يغذي هو الآخر العملية التضخمية . وبالطبع يؤدي استشراء التضخم الى افقار متزايد للفئات التي تتسم دخولها بالثبات النسبي ، اي غالبية السكان في بلدان الاصل .

وهناك شكلان لعودة المواطنين العاملين بالخارج الى بلادهم . يتمثل الاول في عودة مهاجر فرد عقب انتهاء مدة عمله في بلد نفطي . بينما يأخذ الثاني صورة عودة « جماعية » ، في فترة معينة ، تعني انخفاض عدد المهاجرين العاملين بالخارج : ولقد اشرنا فيما سبق الى ما يترتب على عودة المهاجر الفرد . ولكن العودة الجماعية يصاحبها عادة انخفاض في تحويلات العاملين بالخارج . ويعني هذا ان المزايا الاقتصادية الكلية القصيرة الاجل التي تعود على بلدان الاصل من الهجرة تبدأ في الانحسار . ويكون على هذه البلدان ان تواجه العديد من المشاكل الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تتسم اساساً بحالة من التفكك الاجتماعي والعجز عن تلبية احتياجات النمط الاستهلاكي الذي زرع خلال سنوات رواج الهجرة ، فقطاعات النشاط الانتاجي المحلية لم تنمُ جوهرياً ، ولا التحويلات دامت .

وفي النهاية ، وعلى خلاف ما تصوره آدم سميث من ان « يداً خفية » تقود الفرد الذي يسعى الى مكسبه الفردي فقط ، الى تحقيق المصلحة العامة ، نقول ان الهجرة الواسعة النطاق من الاقطار العربية المصدرة للقوى العاملة تمثل حالة واضحة من حالات مأساة المشاع التي يؤدي فيها السعي الى فوائد فردية قصيرة الاجل الى تدمير الموارد العامة المتاحة للمجتمع بطريقة لا يجدي معها هروبه[١٠٦] .

---

(١٠٦) Garrett Hardin, «The Tragedy of the Commons: The Population Problem Has No Technical Solution, It Requires a Fundamental Extention in Morality,» *Science*, (13 December 1968).

الفَصل الثّالِث

منظور بلدان الاستقبال

اولاً : تمهيـــد

بعد التعرض لتحليل ابعاد ظاهرة الهجرة وآثارها في بلدان المنشأ ، ننتقل لدراسة الهجرة نحو البلدان العربية النفطية ، من منظور هذه البلدان ذاتها .

وفي تسلسل الكتاب ، تقدم مناقشة بلدان الاستقبال الوجه الآخر للعملة المقابل لمناقشة بلدان المنشأ . فبلدان الاستقبال هي ، من جانب ، قسم عزيز من الوطن العربي الكبير يهمنا التعرف على ابعاد الهجرة اليه وآثارها على البنيـة الاجتماعيـة ـ الاقتصاديـة وإمكانية التنمية فيه . ومن جانب آخر ، فإن جزءاً مهماً من خبرة المهاجرين ، وبـالتالي محددات سلوكهم وآثار هجرتهم على بلادهم ، تتكون في بلدان المهجـر . ولهذا تكمـل دراسة بلدان الاستقبال الشق الخاص ببلدان المنشأ في خطة الكتاب .

ونتبع في هذا الفصل اسلوب الفصل السابق نفسه ، فنقدم دراستي حالة معمقتين ، واحدة للكويت والثانية لدولة الامارات قبل تقديم بعض الملاحظات العامة على اوضاع قوة العمل والسكان في بلدان الخليج العربي .

والسبب الاول لاختيـار دولتي دراستي الحالـة هو انهما تـوفران بيـانات احصـائية ومعلومات عن العاملين والسكان اكثر من بلدان الاستقبال الاخرى ، وإن كانت البيانات عن الكويت اكثر انتظاماً وتفصيلاً من تلك المتوفرة عن دولة الامارات. وللاسف ، يقل توفر البيانات في كلتيهما بمرور الزمن .

ولحسن الحظ ان كلاً من الامارات والكويت تمثل نمطاً مغايـراً ، من حيث الكم والنوع ،لاستقدام العمالة الوافدة. ففي كلتا الدولتين يشكل الوافدون غالبية قوة العمل ،

ولكن في الامارات نجد ان هذه الاغلبية ساحقة ، بينما في الكويت يبقى للمواطنين حوالى ربع قوة العمل . وعلى حين استوعبت الكويت ظاهرة العمالة الوافدة على زمن اطول وفي إطار زمني اكثر احكاماً ، بالقياس على دولة الامارات ، اتسمت ظاهرة استقدام العمالة في الاخيرة بالعشوائية في بدايتها وبنمو متفجر خلال فترة زمنية قصيرة .

الا ان الفارق الجوهري بين الحالتين هو ان العرب يشكلون غالبية قوة العمل الوافدة في الكويت بينما لا يتعدون ربع العمالة الوافدة في الامارات . وعلى الرغم من ان نسبة العرب الوافدين الى قوة العمل تتناقص في كلا البلدين، فإن غلبة الاجانب ، خاصة الآسيويين ، في الامارات ، ما زالت تضعها في موقف يختلف نوعياً عن الكويت ، وتثير اشكاليات خاصة لا تقوم في تلك الاخيرة .

لذلك ، نركز في حالة الكويت على العمالة المصرية ، وبهذا ننشىء صلة بين مناقشة بلدان الاصل وبلدان الاستقبال ، كما نتطرق لدراسة تفضيلية لأحد اهم القطاعات الاقتصادية المؤثرة في عملية الهجرة ، وهو قطاع التشييد والبناء . اما بالنسبة لدولة الامارات ، فيتمحور اهتمامنا حول الاعتماد المفرط على العمالة غير العربية .

وقد ارغمنا فقر قاعدة البيانات على قصر مناقشتنا العامة لبلدان الاستقبال على حالة بلدان الخليج الصغيرة .

ثانياً : تطور العمالة الوافدة ودور قطاع التشييد بالكويت مع التركيز على قوة العمل المصرية(١)

نستهل مناقشة منظور بلدان الاستقبال بتحليل تطور العمالة الوافدة في الكويت مع التركيز على واحد من اكثر القطاعات الاقتصادية مسؤولية عن النمو في البلدان العربية النفطية : ألا وهو قطاع التشييد والبناء . كذلك نتعرض بالتفصيل لدور قوة العمل المصرية في هذا القطاع بالكويت ، نظراً لتعرض الاهمية النسبية للعمال المصريين في قطاع التشييد بالكويت لتغيرات جوهرية خلال العقدين الماضيين توجتا بزيادة كبيرة في وجودهم بهذا القطاع، هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى فإن التطورات المتوقعة في قطاع التشييد بالكويت ، وفي باقي البلدان العربية النفطية يمكن ان تؤدي الى قلة الاعتماد على نوع من

---

(١) يقوم هذا القسم على دراسة للمؤلف نشرت تحت عنوان : « العمالة الوافدة وقطاع التشييد بالكويت مع التركيز على قوة العمل المصرية ،» المستقبل العربي ، السنة ٥ ، العدد ٤٧ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٣) ، ص ١٢٤ - ١٤٨ .

الايدي العاملة التي تصدرها مصر ، وباقي بلدان المنشأ العربية ، في مجال التشييد والبناء ، مما يمكن ان يكون له انعكاسات واضحة على طبيعة سوق العمل في كل من بلدان المنشأ وبلدان الاستقبال في الوطن العربي ككل. وعلى هذا فإن هذا القسم الذي قد يبدو مغرقاً في التفصيل ، ذو محتوى عام يتعلق باحد المحركات الاساسية لتنقل القوى العاملة بين البلدان العربية ، وهو قطاع الانشاءات في البلدان النفطية.

وللكويت اهمية خاصة في دراسة بلدان الخليج العربي المستقبلة لقوة العمل . اذ تنقسم هذه البلدان الى نمطين ، يغلب في القوة العاملة الوافدة في الاول مواطنون عرب بينما يسود في قوة العمل الوافدة في الثاني الآسيويون . وتنتمي الكويت والسعودية للنمط الاول . وقد تميزت الكويت ، خاصة بالمقارنة بالسعودية ، بتوفير الكثير من المعلومات التفصيلية عن احوال السكان وقوة العمل ، مما يجعلها ، في الواقع ، الحالة الوحيدة المتاحة للدراسة ضمن نمط بلدان الاستقبال النفطية التي تغلب فيها العمالة العربية الوافدة، ومن اسف ، ان هذه الميزة هي بطريقها للزوال كما اشرنا في المقدمة .

ويقوم التحليل المقدم هنا أساساً على البيانات التي توفرت من مصادر رسمية، اضافة الى التقارير المتضمنة في التراث العلمي والصحافة ، وكثير منها انطباعي . ولقد حاولنا اكمال هذه المصادر بمعلومات جمعناها في عدد محدود من المقابلات المعمقة مع عاملين بقطاع التشييد في الكويت على مستويات متباينة من المهارة وطبيعة الوظيفة .

١ ـ تطور العمالة الوافدة في الكويت

نجم عن استغلال النفط على نطاق واسع في النصف الثاني من الاربعينات بدء عملية تحول اجتماعي ـ اقتصادي سريعة تمخضت ، في اقل من اربعة عقود ، عن كيان يكاد يكون منبتّ الصلة بكويت بداية القرن . في خلال هذه الفترة تضاعف عدد السكان لاكثر من عشرة امثال، وتحول النشاط الاقتصادي كلية ، من نشاط محدود يقوم على استغلال الخليج والتجارة الى اقتصاد ضخم ، بمعايير الكويت ، يغلب فيه قطاع الخدمات ويكاد اعتماده على العالم الخارجي يكون تاماً . وموضوعنا هنا هو احد جوانب الاعتماد على الخارج ، فقد نمت قوة العمل الوافدة الى الكويت لتشكل اكثر من ثلاثة ارباع قوة العمل الكلية .

ولقد ترتب على ارتفاع اسعار النفط في السبعينات نقلة نوعية في عملية التحول الاجتماعي ـ الاقتصادي في الكويت اذ تراكمت عوائد النفط بمعدلات غير مسبوقة . فعلى الرغم من ضخ كميات ضخمة من العوائد في برامج انفاق عام ، كانت هناك فوائض . ولكن ما يهمنا هنا ان الزيادات الهائلة في الانفاق العام خلال الفترة ١٩٧٥ ـ١٩٧٧ حفزت موجة نمو اقتصادي كان لها آثار جوهرية على اوضاع السكان وقوة العمل بالكويت .

ونظراً للطول النسبي لخبرة الكويت في استخدام عائدات النفط في جهد التحديث واستقدام قوة عمل وافدة للمعاونة في هذه الجهود ، بالمقارنة بالدول الخليجية الاخرى، فقد طورت الدولة منهجاً كفئاً في التعامل مع قطاع الوافدين في قوة العمل والسكان . نتيجة لهذا ، وخلافاً لخبرة بعض البلدان العربية النفطية الاخرى المتسمة بصغر القاعدة السكانية ، نجحت الكويت في ابقاء نسبة الوافدين في السكان عند اكثر من النصف بقليل طوال السنوات العشر (١٩٦٥ ـ ١٩٧٥) . ولكن هذا الانجاز لم يصمد حيال عواقب انفجار عائدات النفط الذي بدأ في ١٩٧٤ . فقد جرّت موجة النمو الاقتصادي ، التي اشرنا اليها قبلاً ، فيضاً من العمالة الوافدة. ورغم تنبه السلطات الكويتية لهذا الامر ، وتضييقها لمنح تصاريح العمل والزيارات في العامين الأخيرين من السبعينات ، فإن النتائج الاولية لتعداد ١٩٨٠ اظهرت ان نسبة المواطنين في سكان الكويت قد انخفضت بشكل محسوس لتصل الى ٤١ بالمائة فقط . (انظر جدول رقم (٣ـ ١)) . وفي تقديرنا ان هذه الحقيقة كان لها تأثير بالغ على سياسة الكويت حيال النمو الاقتصادي عموماً وسوق العمل على وجه الخصوص .

جدول رقم (٣ـ ١)

السكان حسب الجنسية في دولة الكويت ، خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠

سنة التعداد	عدد السكان (بالألف)			نسبة الكويتيين (٪)
	كويتيون	وافدون	الجملة[أ]	
١٩٦٥	٢٢٠	٢٤٧	٤٦٧	٤٧,١
١٩٧٠	٣٤٧	٣٩١	٧٣٩	٤٧,٠
١٩٧٥	٤٧٢	٥٢٣	٩٩٥	٤٧,٠
١٩٨٠[ب]	٥٦٢	٧٩٤	١٣٥٦	٤١,٤

(أ) لا تساوي حاصل جمع المكونات بالضرورة ، نظراً للتقريب.

(ب) بيانات اولية .

المصادر : احتسبت من : ـ بالنسبة للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ : دولة الكويت ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، **الكتاب الاحصائي السنوي** ، ١٩٧٩ .

ـ بالنسبة للسنة ١٩٨٠ : دولة الكويت، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، **النتائج الاولية لتعداد ١٩٨٠** .

وتتكون الاغلبية الوافدة من السكان اساساً من مهاجرين مؤقتين بغرض العمل مما يترتب عليه بعض خصائص سكانية تعود لمثل هذه المجتمعات ، وعلى وجه الخصوص يميل توزيع السكان حسب العمر والنوع الى تغليب الذكور في سن العمل . وقد ادت هذه الخصائص ، اضافة الى الفصل القائم بين الوافدين والمواطنين ، الى نشوء قوى تفصم في المجتمع كان لها انعكاسات اجتماعية - اقتصادية عدة .

ومن المعروف ان الكويت واحدة من البلدان العربية النفطية التي يغلب على الوافدين فيها ان يكونوا عرباً آخرين . ونتيجة لهذا ، ضمن اسباب اخرى ، فقد اتسمت الكويت باستقرار نسبي اعلى لسكانها الوافدين مما ارتبط بضعف حدة تشوهات الهيكل السكاني بالمقارنة ببلدان خليجية اخرى .

الا ان هذا الوضع يتغير تدريجياً كنتيجة لاتجاه السلطات الى تقييد تصاريح العمل والزيارة وتصاريح انضمام باقي الاسرة الى عائلها المقيم بالكويت في السنوات القليلة الاخيرة . كما ان هناك اتجاه هجرة معاكسة لعناصر من الاجيال الاولى للمهاجرين العرب الى الكويت في الاربعينات الاخيرة والخمسينات . فبعد سنوات طويلة من العمل والاقامة لم يحصل على الجنسية الا نفر قليل من هؤلاء ولا يترتب على طول مدة العمل والاقامة اكتساب حق في الاقامة الدائمة . ولقد بدأت عائلات هذا الجيل من المهاجرين تضطر الى مغادرة البلد عند بلوغ عائلها سن التقاعد او وفاته مما اوجد اتجاهاً لعدم الاستقرار في الكويت حتى بين اجيال اصغر سناً من العرب الوافدين .

أ - نمو السكان وقوة العمل

نما سكان الكويت بمعدل شديد الارتفاع في الفترة (١٩٦٥ - ١٩٨٠) ، حوالى ٧,٤ بالمائة سنوياً ، وان كان معدل النمو قد ارتفع عن المتوسط في النصف الثاني من الستينات . ومن الجدير بالملاحظة ان معدل نمو المواطنين من السكان كان في انخفاض مستمر خلال هذه الفترة (٩,٥ بالمائة ، ٦,٣ بالمائة ، ٣,٦ بالمائة ، في كل خمس سنوات على الترتيب) نظراً للاقلال من التجنيس . وبالمقارنة ، فإن معدل نمو السكان الوافدين كان دائماً اعلى من نظيره للمواطنين كما كان في النصف الثاني من الستينات ايضاً اعلى من السبعينات (١٢,٢ بالمائة ، ٦ بالمائة ، ٨,٧ بالمائة على الترتيب) .

ومع ان قوة العمل الكلية زادت بمعدل مرتفع جداً خلال الفترة نفسها (١٩٦٥ - ١٩٨٠) ، الا ان نموها كان ابطأ من نمو السكان ، ٦,٦ بالمائة سنوياً . ولكن الامر يختلف في النصف الثاني من السبعينات ، حين زادت قوة العمل بمعدل اسرع من نمو السكان . وقد ترتب على هذا تضاعف حجم قوة العمل في السبعينات . وخلال هذه الفترة لم تقل مساهمة الوافدين في قوة العمل الكلية عن ٧٠ بالمائة ، قيمتها في ١٩٧٥ ، وبلغت اقصاها

في ١٩٨٠ حين بلغت ٧٩ بالمائة . (انظر جدول رقم (٣-٢)) . ومن الملاحظ على تكوين قوة العمل حسب الجنسية الاتجاه الهابط باطراد في مساهمة العرب في قوة العمل الكلية عبر الفترة (١٩٦٥ - ١٩٨٠) .

وتعبر معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي عن ظاهرتين اساسيتين : الاولى هي الارتفاع الشديد لمساهمة الوافدين في قوة العمل بالمقارنة بالمواطنين ، اما الثانية فهي ان الاتجاه الواضح لانخفاض معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي للوافدين ، اي زيادة استقرارهم نتيجة لاصطحاب عائلاتهم ، خلال (١٩٦٥ - ١٩٧٠) قد تباطأ في السنوات الخمس التالية ، ثم انعكس ، وبحدة ، بعد ١٩٧٥[٢] . وهذه الظاهرة ، اضافة الى ارتفاع معدل نمو قوة العمل الوافدة عن معدل نمو السكان الوافدين ، تؤكد ما اشرنا اليه قبلاً من تدني مستوى استقرار الوافدين في الكويت في السبعينات الأخيرة . وقد تزامنت هذه الظاهرة مع انخفاض نصيب العرب من قوة العمل الكلية في النصف الثاني من السبعينات .

جدول رقم (٣ - ٢)

حجم قوة العمل ومعدل المساهمة في النشاط الاقتصادي حسب الجنسية في دولة الكويت، خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠

سنة التعداد / قوة العمل ومساهمتها اقتصادياً	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠[أ]
جملة قوة العمل (بالالف)	١٨٤	٢٤٢	٣٠٥	٤٨٢
الوافدون	١٤١	١٧٧	٢١٣	٣٧٩
العرب	٩٨	١٢٣	١٤٨	٢٢٩
نسبة الوافدين للجملة (٪)	٧٦,٦	٧٣,١	٦٩,٨	٧٨,٦
نسبة العرب للجملة (٪)	٥٣,٢	٥٠,٨	٤٨,٥	٤٧,٥
معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي(٪)[ب]				
مواطنون	١٩,٥	١٨,٧	١٩,٥	١٨,٢
وافدون	٥٧,١	٤٥,٢	٤٠,٧	٤٧,٣

(أ) بيانات اولية .
(ب) قوة العمل / السكان .
المصادر : احتسبت من : المصادر نفسها .

(٢) انخفضت نسبة النوع (عدد الذكور / عدد الاناث) بين الوافدين في الكويت من ٢٣٦ بالمائة في عام ١٩٦٥ الى ١٦٦ بالمائة في عام ١٩٧٠، ١٤٤ بالمائة في عام ١٩٧٥ ، ثم ارتفعت في عام ١٩٨٠ الى ١٦٨ بالمائة .

ب ـ هيكل قوة العمل

يغلب الطابع الخدمي على الاقتصاد الكويتي ، وقد كان نصف قوة العمل تقريباً خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٠) مشتغلاً بقطاع الخدمات . وتستحوذ الخدمات الحكومية على غالبية قوة العمل في الخدمات . فيقدر ان حوالى ٣٠ بالمائة من قوة العمل الكلية كان في وظائف الخدمة المدنية في ١٩٨٠ ، وقد تلا الخدمات في الترتيب التنازلي لاستخدام قوة العمل خلال الفترة نفسها ، قطاعا التشييد ثم التجارة على الترتيب ، باستثناء عام ١٩٧٥ حين تبادل هذان القطاعان مركزيهما النسبيين . وقد انخفض نصيب قطاع التشييد من قوة العمل الكلية من ١٦ بالمائة الى ١١ بالمائة خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٥) ثم ارتفع فجأة الى ٢٠ بالمائة في ١٩٨٠ . وقد نجم هذا النمط عن فترتي رواج لقطاع التشييد ، واحدة في بداية الستينات ، والثانية في النصف الثاني من السبعينات . ولقد نمت قوة العمل في قطاع التشييد عبر الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٠) بمعدل اعلى من المتوسط (انظر الجدول رقم (٣-٣)) .

ولقد شكّل الوافدون غالبية قوة العمل في كل قطاعات النشاط الاقتصادي ، ولكن بدرجات متباينة . فبينما كان ثلثا قوة العمل في الخدمات من الوافدين ، لم يعمل بقطاعي التشييد والصناعة التحويلية نسبة تذكر من المواطنين . وباستثناء قطاع التجارة ، حيث زادت نسبة الوافدين في قوة العمل باطراد خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٠) ، لوحظ اتجاه انخفاضي بسيط في نسبة الوافدين في قوة العمل في قطاعات النشاط الاقتصادي الاساسية خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٥) ، ولكنه انعكس في السنوات الخمس التالية .

ويتسم التركيب المهني لقوة العمل بالكويت خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٠) بخاصتين رئيسيتين : الاولى ، هي الزيادة المطردة في نسبة المهن العلمية والمهنية (من ٧ بالمائة الى ١٦ بالمائة) والمهن الكتابية (١٠ بالمائة الى ١٢,٤ بالمائة) على حساب مهن عمال الانتاج والخدمات ، وهذا مؤشر لترقي الهيكل المهني . اما الثانية فهي الارتفاع المستمر في مشاركة المواطنين في هاتين المجموعتين المهنيتين نفسهما (من ٩ بالمائة الى ٢١ بالمائة في الاولى ، ومن ٣٧ بالمائة الى ٤٢ بالمائة في الثانية) مرة اخرى على حساب مشاركتهم في مهن عمال الانتاج والخدمات . (انظر الجدول رقم (٣-٣)). وترتبط هذه الظاهرة بسياسة الدولة في توظيف المواطنين بسهولة في الخدمة المدنية .

جدول رقم (٣-٣)

هيكل قوة العمل حسب القطاع الاقتصادي والمهنة والجنسية في دولة الكويت ، للسنوات ١٩٦٥ ، ١٩٧٥ و١٩٨٠

(الاعداد بالألف)

قوة العمل ومساهمتها اقتصادياً / سنة التعداد		١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٠[أ]
قوة العمل الكلية		١٨٤	٣٠٥	٤٨٢
أ ـ قطاعات اقتصادية مختارة				
الصناعة التحويلية	الجملة	١١,١	٢٤,٥	٤١,٠
	وافدون	١٠,٤	٢٢,٢	٣٨,٠
التشييد	الجملة	٢٨,٨	٣٢,٣	٩٧,٠
	وافدون	٢٧,٦	٣٠,٥	٩٦,٠
التجارة	الجملة	٢٠,٦	٣٩,٦	٥٨,٠
	وافدون	١٦,٣	٣٣,٢	٥٤,٠
الخدمات	الجملة	٨٨,٩	١٦٠,٣	٢١٩,٠
	وافدون	٦٢,٣	٩٧,٤	١٤٤,٠
ب ـ مجموعات مهنية مختارة				
علمية ومهنية	الجملة	١٢,٩	٤١,٨	٧٩,٠
	وافدون	١١,٧	٣٢,١	٦٢,٠
اعمال كتابية	الجملة	١٧,٧	٣٨,٠	٦٠,٠
	وافدون	١١,١	٢٠,٢	٣٥,٠
عمال خدمات	الجملة	٤٥,٠	٧٨,٣	١١٤,٠
	وافدون	٣٠,٦	٤٥,٤	٧٦,٠
عمال انتاج	الجملة	٨١,٣	١٠٥,٦	١٨٣,٠
	وافدون	٧٠,٠	٩٠,٣	١٦٩,٠

(أ) بيانات اولية .

المصادر : احتسبت من : المصادر نفسها .

ج - التطورات الحديثة في سوق العمل بالقطاع الخاص

يمكن الحصول على معلومات مهمة عن التطورات الحديثة في سوق العمل بالقطاع الخاص من بيانات تصاريح العمل الممنوحة ، والملغاة ، بواسطة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . اذ ان تصريح العمل شرط لمنح الاقامة للعامل الوافد ، كما ان تصريح العمل يجب ان يلغى عند مغادرة الكويت . ويقلل من فائدة بيانات تصاريح العمل ، وجود هجرة غير مشروعة كبيرة نسبياً خاصة في فئات العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة . إلا ان حجم هذه الهجرة غير المشروعة قد انخفض بعد التضييق عليها في السنوات الاخيرة وبسبب الحرب بين العراق وايران(اذ ان كثيراً من التسلل الى الكويت كان يتم عبر الحدود مع العراق التي لا تشترط تأشيرة دخول من العرب) .

وتظهر بيانات تصاريح العمل الجديدة انخفاضاً مستمراً في السنوات الاخيرة من السبعينات ، خاصة بين عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ ، وان كانت قد عادت للارتفاع قليلاً في بداية الثمانينات . (انظر الجدول رقم (٣-٤)) .

جدول رقم (٣-٤)

تصاريح العمل الجديدة في القطاع الخاص حسب المهنة والقطاع الاقتصادي في دولة الكويت ، للسنوات ١٩٧٧ - ١٩٨١ (الاعداد بالألف)

الجنسية والمهنة والقطاع الاقتصادي / السنة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
جملة التصاريح	٦٣,٥	٤٨,٣	٤٤,٤	٥٦,٢	٥٠,٥
أ - جنسيات مختارة					
عرب	٢٩,٥	١٧,٧	١٦,٩	٢٢,٥	١٧,٧
آسيويون	٣٠,٤	٢٨,٣	٢٥,٤	٣١,٦	٣٠,٦
ب - قطاعات اقتصادية مختارة					
الصناعة التحويلية	٥,٩	٤,٤	٤,١	٥,١	٤,٦
التشييد	٣٧,٠	٣١,١	٢٥,٩	٢٩,٤	٢٧,٢
التجارة والفنادق والمطاعم	١٢,٥	٧,٩	٨,٣	١١,٨	٩,٦
ج - مجموعات مهنية مختارة					
علمية ومهنية	٦,٣	٥,٠	٤,٦	٤,٤	٥,٢
كتابية	٧,٣	٣,٥	٣,٢	٣,٩	٣,١
عمال عاديون	٤٣,٥	٣٦,٣	٣٢,٤	٤٠,٤	٣٥,٤

المصدر : احتسبت من : دولة الكويت ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، تقرير عن تصاريح العمل في القطاع الخاص ، (اصدارات مختلفة) .

كذلك تظهر بيانات تصاريح العمل انخفاض الاهمية النسبية للعرب في الاضافات الجديدة لقوة العمل لمصلحة الآسيويين. فبينما كانت نسبة العرب في تصاريح العمال الجديدة في الفترة (١٩٧٧ـ ١٩٨١) حوالى ٤٠ بالمائة (مقارنة بمساهمتهم في قوة العمل الوافدة التي بلغت حوالى ٧٥ بالمائة في ١٩٧٥) كان نصيب الآسيويين من تصاريح العمل الجديدة خلال الفترة نفسها اكبر من النصف (مقارناً بحوالى ٢٠ بالمائة من قوة العمل الوافدة في ١٩٧٥) . مما ادى لزيادة نسبة الآسيويين في قوة العمل الى ٣٠ بالمائة في ١٩٨٠ . وتجب الاشارة الى ان زيادة نسبة الآسيويين في الاضافات الجديدة لقوة العمل ترافق نشوء ، وتعضيد ، تيار جديد للعمال الآسيويين القادمين من بلدان مصنعة نسبياً وعلى مستوى مهارة اعلى من التيار التقليدي للهجرة الآسيوية من شبه القارة الهندية والذي ضعف نسبياً في السنوات الاخيرة .

وقد حصل العاملون في قطاع التشييد على غالبية تصاريح العمل في الفترة محل الدراسة ، حوالى ٦٠ بالمائة ، اكثر من خمسة اضعاف نصيب قطاع التشييد من قوة العمل الكلية في ١٩٧٥ . الا ان البيانات الاحدث تشير الى انخفاض هذه النسبة ، وقد يكون هذا بداية نمط جديد يحصل فيه قطاع التشييد على نسبة اقل من الاضافات الجديدة لقوة العمل . وعلى العكس ، استمر قطاع الخدمات والفنادق في الحصول على حوالى خمس قوة العمل الجديدة (بينما لم يزد نصيب الصناعة التحويلية عن ١٠ بالمائة) متمشياً مع ازدهار هذا النوع من النشاط الاقتصادي في الكويت مؤخراً .

وتشير بيانات الجدول رقم (٣ـ٤) الى ان الغالبية الساحقة لتصاريح العمل الجديدة ، حوالى ٧٠ بالمائة ، قد اعطيت في السنوات الاخيرة (١٩٧٧ ـ ١٩٨١) لعمال عاديين وليس لمشتغلين بالمهن العلمية والمهنية او الاعمال الكتابية .

ويؤكد تضييق سوق العمل الارتفاع المشاهد في عدد حالات الغاء تصاريح العمل من حوالى ثلاثة آلاف سنوياً ، خلال ١٩٧٦ و١٩٧٧ ، الى اربعة اضعاف تقريباً في ١٩٧٨ ، ثم الى خمسة اضعاف او اكثر في السنوات التالية ، على الرغم من انخفاض عدد تصاريح العمل الجديدة كما اشرنا قبلاً . (انظر الجدول رقم (٣ـ٥)) .

وبمقارنة هيكل التصاريح الجديدة بهيكل الالغاء نحصل على مؤشرات للفروق النسبية في دوران الهجرة حسب الجنسية والقطاعات الاقتصادية والمهن في السنوات الاخيرة . ومن هذه المقارنة يظهر ان معدل دوران الآسيويين اعلى من العرب في السنوات (١٩٧٨ـ ١٩٨١) ، اذ كانت نسبتهم في الالغاءات اكثر من نسبتهم في التصاريح الجديدة . كذلك كان معدل دوران عمال التشييد اعلى من القطاعات الاخرى . وكما

يتوقع فإن معدل دوران العمال العاديين كان اعلى من المهن العليا . ويربط هذه الاستخلاصات الثلاثة خيط رئيسي واحد ، هو النزوع الى استخدام عمال آسيويين من بلدان مصنعة نسبياً لتنفيذ مشروعات التشييد الكبيرة ، وعادة في صورة مجمعات عمل لا يميل عمالها ، كأفراد ، الى البقاء في بلدان العمل .

جدول رقم (٣ـ ٥)

الغاء تصاريح العمل والمغادرة في القطاع الخاص حسب الجنسية والقطاع الاقتصادي والمهنة في دولة الكويت ، للسنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ (الاعداد بالالف)

السنة / الجنسية والمهنة والقطاع الاقتصادي	١٩٧٨(أ)	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
عدد حالات الالغاء	١٢,٦	١٥,٦	١٦,٩	١٩,٩
أ ـ جنسيات مختارة				
عـرب	٢,٨	٣,٣	٣,٦	٣,٨
آسيويـون	٩,١	١١,٦	١٢,٦	١٥,٣
ب ـ قطاعات اقتصادية مختارة				
الصناعة التحويلية	٠,٧	٠,٦	٠,٧	٠,٨
التشييـد	٧,٨	١٢,٢	١٢,٥	١٤,٨
التجارة والفنادق والمطاعم	١,٤	١,٧	٢,٤	٢,٠
ج ـ مجموعات مهنية مختارة				
علمية ومهنية	٠,٨	٠,٩	١,٠	١,٤
كتابيـة	٠,٦	٠,٧	١,٠	١,١
عمال عاديون	٠,٤	١٣,٣	١٣,٩	١٦,٠

(أ) بيانات الربع الاخير مكبرة .

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

٢ ـ قطاع التشييد في الاقتصاد الكويتي

أ ـ اهمية القطاع وطبيعة نموه

يقوم قطاع التشييد بدور مهم في النشاط الاقتصادي في البلدان المصنعة . ففي بداية السبعينات قدم القطاع ١٢ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي وساهم بحوالى ٥٥ بالمائة من

اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في خمسة عشر بلداً يزيد الناتج الاجمالي للفرد فيها عن ٢٠٠٠ دولار امريكي(٣) .

ولا يقل الدور الذي يقوم به قطاع التشييد في جهود الانماء بالدول الاقل نمواً اهمية عن نظيره في الدول المصنعة . . فلقد تبعت غالبية البلدان النامية نمط النمو الاقتصادي السائد حالياً في الدول الغربية المصنعة ، والذي يركز على النمو المادي بدلاً من التحولات المجتمعية الهيكلية اللازمة لكي تمسك البلدان النامية بدايات عملية تنمية حقيقية . اضافة الى ذلك فقد ساهم النقص الشديد في البناء التحتي بالبلدان النامية في ترشيح مشروعات تشييد كثيرة بهدف « تحديث » هذه المجتمعات . كذلك كان التشييد ، وما زال ، احد المجالات التي تتوفر فيها المعونة الخارجية ، تصميماً وتمويلاً وتنفيذاً ، بسرعة ويسر . وقد ادى كل هذا الى ان **يكون للتشييد المركز الرئيسي في برامج « التنمية » في دول العالم الثالث** . وفي البلدان العربية النفطية زادت اهمية قطاع التشييد لاعتبارات متعددة . فمن ناحية توفرت لهذه البلدان موارد مالية ضخمة ، ومن ناحية اخرى، باستثناء العراق ، لم يتوفر لها البنيان الاقتصادي المتنوع الذي يسمح ببرنامج استثماري متعدد الجوانب . ولهذا كانت مساهمة التشييد في اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في ١٩٧٥ ، ٥٦ بالمائة في سوريا والعراق ، حوالى ٧٠ بالمائة ، في الاردن واليمن الشمالي ، بينما ارتفعت في السعودية الى قرابة ٨٠ بالمائة(٤) .

ولقد كانت عوائد النفط هي المحدد الاساسي لحركة النشاط الاقتصادي في الكويت في العقود الثلاثة الاخيرة . فقد انسابت عوائد النفط للحكومة بينما لم تكن القاعدة البشرية والموارد الاخرى كافية لقيام برنامج نمو اقتصادي متنوع . وقد ادى هذا الوضع الى تطور « دولة الرفاه » عن طريق استعمال الحكومة لجزء من عوائد النفط لتمويل خدمات عامة مجانية للمواطنين ترتب عليه قيام طلب عام كبير على نشاط التشييد .

اما بالنسبة للقطاع الخاص ، فقد كان لديه الخيار بين التجارة القائمة على الاستيراد وبين الاستثمار والمضاربة في العقارات ، على وجه الخصوص ، لمواجهة حاجات السكن لمجتمع الوافدين الكبير الذي تكوّن . وقد تمخض هذا المجال الاخير عن ربحية مرتفعة ،وخاصة بعد ان سمحت الحكومة بزيادة الايجارات دورياً . كما ادت بعض محاولات الحكومة لاعادة توزيع عوائد النفط ، مثل برامج استملاك الاراضي وتمويل بناء المساكن الخاصة للمواطنين ، الى تقوية طلب القطاع الخاص على نشاط التشييد .

---

(٣) R. Paul Shaw, «Migration and Employment in the Arab World: Construction as a Key Policy Variable,» *International Labour Review* (Geneva), vol. 118, no. 5 (September - October 1979), table (6).

(٤) Ibid., p. 597.

ولكن نمو قطاع التشييد لم يكن منتظماً ، وانما مر بفترتي رواج اساسيتين : الاولى في نهاية الستينات وبداية السبعينات ، والثانية في النصف الثاني من السبعينات . وقد كان الرواج الاول رد فعل للشعور بالاستقرار الذي ترتب على التأكد من استمرارية عوائد النفط والفائض المالي(٥) ، وادى تبني مفهوم « دولة الرفاه» الى تمويل برنامج تشييد محلي ضخم . اما الرواج الثاني فقد نشأ عن الزيادات الهائلة في عوائد النفط بعد ١٩٧٣ في وقت كان فيه مفهوم دولة الرفاه قد ترسخ .

جدول رقم (٣-٦)

مساهمة قطاع التشييد في الناتج المحلي الاجمالي
في دولة الكويت ، للسنوات ١٩٦٦ - ١٩٨٠

السنة	الناتج المحلي (مليون دينار كويتي)			نسبة الناتج من التشييد الى الاجمالي باستبعاد النفط (٪)
	الاجمالي	خارج النفط	التشييد	
١٩٦٦	٨٥٤	٣٤٤	٣٨	١١,٠
١٩٦٩	٩٨٩	٤٣٢	٣٩	٩,٠
١٩٧٠	١٠٨٤	٤٣٢	٣٤	٧,٩
١٩٧١	١٣٤٧	٤٤٤	٤٠	٩,٠
١٩٧٢	١٥٦٢	٦٢٦	٢١	٣.٤
١٩٧٣	٢١١٢	٦٦٥	٢١	٣.١
١٩٧٤	٣٤٥٠	٧٨٨	٢٢	٢,٧
١٩٧٥	٣٤٧٧	٩٩٤	٧٠	٧,١
١٩٧٦	٣٨٢٤	١٢٧٧	١٢٩	١٠,١
١٩٧٧	٤٠٥٤	١٥٢٣	١٥٨	١٠,٤
١٩٧٨	٤٢١٠	١٦٤٧	١٧٦	١٠,٧
١٩٧٩	٦٤٣٦	١٩٥٧	١٨٠	٩,٢
١٩٨٠	٧١٠١	٢٣٠٤	١٩٠	٨,٢

المصادر : احتسبت من : دولة الكويت ، وزارة التخطيط ، الكتاب الاحصائي السنوي (اصدارات مختلفة) ، ما عدا بيانات عام ١٩٨٠ التي احتسبت من : بنك الكويت المركزي ، التقرير الاقتصادي ، ١٩٨١ .

ويتضمن الجدول رقم (٣-٦) المساهمة النسبية للتشييد في الناتج المحلي الاجمالي باستبعاد النفط . ومنه يتضح ان السنوات (١٩٧٢ - ١٩٧٤) تفصل فترتي الرواج اللتين

(٥) كان الفائض في بدايات الوفرة الرأسمالية ، في الاساس ، قد اودع في البنوك الخارجية . انظر :
Ragaei El-Mallakh, *Economic Development and Regional Cooperation: Kuwait*, Publications of the Center for Middle Eastern Studies, 3 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968), p. 6.

ارتفعت فيها مساهمة التشييد إلى حوالى عشر الناتج الاجمالي تقريباً . وجدير بالملاحظة انه منذ ١٩٧٤ نما الناتج المحلي في قطاع التشييد بمعدل اعلى من نمو الناتج الاجمالي حتى عام ١٩٧٨ . ولكن ارقام ١٩٧٩ قد تعبر عن انتهاء فترة الرواج الثانية في التشييد وتؤكدها ارقام ١٩٨٠ ، خاصة اذا اخذنا في الاعتبار اثر ارتفاع الاسعار . ويعضد هذا الاستخلاص ما سبق ان اشرنا اليه قبلاً من انخفاض نصيب التشييد في تصاريح العمل الجديدة في نهاية السبعينات .

ولما كان الانفاق الحكومي هو المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي عامة ، وللتشييد بوجه خاص ، فمن المفيد القاء نظرة على الانفاق الرأسمالي الحكومي الذي ارتفع لأكثر من اثني عشر مِثلاً خلال السبعينات ، (انظر الجدول رقم (٣-٧)) . هذا النمو الهائل نجم عن قفزة كبيرة في منتصف السبعينات بدءاً من العام المالي ١٩٧٣ / ١٩٧٤ وقفزة اخرى اصغر ، في بداية الثمانينات .

وقد كونت ثلاثة اوجه غالبية الانفاق الرأسمالي الحكومي في الكويت وهي على الترتيب ، الماء والكهرباء ، والإسكان ، والنقل . وقد ازداد نصيب هذه الاوجه من جملة الانفاق الرأسمالي الحكومي الى حوالى ٧٥ بالمائة في بداية الثمانينات (بدءاً من حوالى النصف) وبين هذه الاوجه الثلاثة نما الانفاق الرأسمالي على الاسكان اسرع من الآخرين (اقل من مليوني دينار الى حوالى مائتي مليون دينار) . ويعود هذا الارتفاع الهائل لسببين رئيسين . الاول هو السياسة التي تبنتها الدولة منذ ١٩٥٣ ، بتقديم دعم مالي للمواطنين لبناء مساكنهم الخاصة في صورة قروض على آجال طويلة بشروط ميسرة[٦] . اما الثاني فهو تفضيل الحكومة ، حديثاً ، لأن تخصص منازل تبنيها للمواطنين بدلاً من تقديم اراض وقروض للبناء لتفادي ظاهرة المنازل غير المنتهية ، التي نتجت عن زيادة التكلفة بين وقت القرض ووقت اكمال البناء من ناحية او محاولة البعض بناء مسكن اكبر مما يمكن بناؤه بالقرض الممنوح ، وقد تم هذا عادة في صورة مشروعات تشييد تضم عدداً كبيراً من الوحدات السكنية وتطرح في مقاولات عامة ، في حين كان بناء المنازل الخاصة يتم قبلاً عن طريق المواطنين انفسهم وفي قطاع المقاولات الصغيرة . وفي الخطة الخمسية (١٩٦٧ - ١٩٨١) خصص اكثر من ٣٠ بالمائة من الاستثمار الكلي للاسكان[٧] .

---

(٦) Mohamad Wafic Khouja, *The Economy of Kuwait: Development and Role of International Finance* (London: Macmillan, 1979), pp. 33-34.

(٧) Ibid., p. 153.

جدول رقم (٣-٧)

الانفاق الرأسمالي الحكومي حسب اوجه الانفاق الرئيسية في دولة الكويت ، للسنوات ١٩٧٠ / ١٩٧١ - ١٩٨٠ / ١٩٨١ (مليون دينار كويتي)

السنة المالية / وجه الانفاق	/١٩٧٠ ١٩٧١	/١٩٧٣ ١٩٧٤	/١٩٧٤ ١٩٧٥	/ ١٩٧٥ ١٩٧٦	/١٩٧٦ ١٩٧٧	/١٩٧٨ ١٩٧٩	/١٩٧٩ ١٩٨٠	/ ١٩٨٠ ١٩٨١
الجملـة	٥٠,٦	٦٩,٤	١١١,٥	٢٢,٠	٣٧٨,٤	٤٤١,٤	٤٦٤	٦٧٠,٧
الماء والكهرباء	١٩,٣	٣١,٢	٤٣,٥	٩١,٣	٨٨,٦	١٣٢,٨	١٤٧,٥	١٩٠,١
الاسكان	١,٩	١,٢	١,٥	١١,٣	٧٠,٢	١١١,٠	١٣٦,٥	١٩٩,٤
النقـل	٨,١	١٢,٢	١٩,٢	٣٠,١	٢٦,١	٥٩,٩	٩٧,٠	١٣٤,٨

المصادر : احتسبت من : دولة الكويت ، وزارة المالية ، الايرادات والنفقات في عشر سنوات (الكويت : الوزارة ، ١٩٨٠) ، ما عدا بيانات السنتين ١٩٧٩ / ١٩٨٠ و١٩٨٠ / ١٩٨١ التي احتسبت من : بنك الكويت المركزي ، التقرير الاقتصادي ، ١٩٨١ .

جدول رقم (٣- ٨)

مساحة تراخيص المباني حسب نوعها في دولة الكويت ، للسنوات ١٩٧٣ - ١٩٨٠ (مليون متر مربع)

السنة	سكني		غير سكني		الجملة
	خاص	تجاري	تجاري	صناعي	
١٩٧٣	١,٧١	٠,٠	٠,٣٣	٠,٠٦	٢,١٠
١٩٧٤	١,١٢	٠,٠	٠,٣٣	٠,٠٥	١,٤٩
١٩٧٥	١,٧٨	٠,٠	٠,٤١	٠,٠٤	٢,٢٣
١٩٧٦	١,٣٢	٠,٩٣	٠,٦٦	٠,١٦	٣,٠٧
١٩٧٧	٢,٣٤	١,٢١	٠,٨٠	٠,٢٩	٤,٦٣
١٩٧٨	٢,١٩	١,٠٧	٠,٩٠	٠,٣٤	٤,٤٩
١٩٧٩	١,٩٠	٠,٨٧	١,٢٥	٠,٢٢	٤,٢٤
١٩٨٠	١,٥٩	٠,٦٧	٠,٩٥	١١,٥٠ [أ]	١٤,٧١

(أ) لا نستطيع ان نقدم تفسيراً لهذا الارتفاع الهائل والمفاجيء .

المصدر : احتسبت من : دولة الكويت ، وزارة التخطيط ، الكتاب الاحصائي السنوي (اصدارات مختلفة) .

ولكن بناء المساكن الخاصة ليس الا احد مكونات قطاع التشييد . وهناك اضافة لذلك بناء المساكن العامة ، وبناء المباني اللازمة لانتاج السلع وتقديم الخدمات ، وتشييد مشروعات البناء التحتي . وللبناء اهمية خاصة في قطاع التشييد بالكويت . ويشير الجدول رقم(٣ـ٨)، على اساس مساحات المباني المرخص بها الى ان تشييد المباني قد ازدهر في الفترة (١٩٧٥ - ١٩٧٧) ولكن بدأ في الانخفاض بعد ذلك . فباستثناء البناء للاغراض التجارية (غير السكن) انخفضت المساحات المرخص بها في كل انواع البناء الاخرى[٨] . وهذا مؤشر ثالث للاتجاه الانكماشي في قطاع التشييد في الكويت في نهاية السبعينات . وحتى البناء غير السكني التجاري انخفضت المساحة المرخصة له في ١٩٨٠ .

ب - بعض جوانب الهيكل المؤسسي لقطاع التشييد

في عام ١٩٧٥ كان هناك ٤٩٨ مؤسسة عاملة في قطاع التشييد بالكويت تستخدم حوالى ٢٣ الف عامل ، وخارج قطاع التشييد المنظم كان هناك قرابة عشرة آلاف عامل يشتغلون بأعمال التشييد (الفرق بين جملة قوة العمل في القطاع وقوة العمل في الجزء المنظم من القطاع) ، وان كانت التفرقة بين جزأي القطاع ، المنظم وغير المنظم، ليست بالوضوح المتوقع في اقتصادات اخرى . فالعمال يكونون الغالبية الساحقة للعاملين بالقطاع . ولكن المؤسسات العاملة في القطاع لا تستخدم كثيراً من العمال بصفة دائمة ، وانما تستخدمهم بصورة مؤقتة لانجاز اعمال معينة في مشروعات محددة ، وفقط طوال المدة اللازمة لذلك ، وكثيراً ما يكون ذلك عن طريق مقاولين فرعيين .

وقد كان نصف المؤسسات العاملة في قطاع التشييد في منتصف السبعينات مؤسسات صغيرة ، تستخدم اقل من خمسة اشخاص . وكانت هذه المؤسسات الصغيرة تستخدم اقل من ٣ بالمائة من جملة قوة العمل بقطاع التشييد المنظم . وبالمقارنة كان نصيب المؤسسات التسع الاكبر ، التي تستخدم اكثر من ٥٠٠ شخص حوالى ٤٥ بالمائة من قوة العمل بالقطاع المنظم . وعموماً كانت هذه المؤسسات الاكبر مملوكة لمواطنين كويتيين وتعمل في مجال المقاولات العامة ، بينما نشطت المؤسسات الصغيرة في مجال المقاولات الفرعية وكان اصحابها ، في الاغلب ، من غير الكويتيين[٩] .

---

(٨) يكاد يكون كل مبنى كبير يقام في مدينة الكويت حالياً إما مجمع مساكن او مكاتب او محال تجارية او موقف سيارات ، او بالطبع ، مركباً من هذه الاغراض .

(٩) دولة الكويت ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، تعداد المؤسسات ، لعام ١٩٧٥ (الكويت : الادارة ، ١٩٧٧) .

ويمكن القول ان ثلاثة اتجاهات رئيسية حكمت تطور البنيان المؤسسي لقطاع التشييد منذ ١٩٧٥ :

الاول: دخول المقاولين الآسيويين سوق التشييد. وقد بدأت هذه الظاهرة بشركة « المشاريع الهندسية الهندية » ، وقد عهد اليها تنفيذ مشروع اسكان العارضية ومشروع اللواء ٣٥ وبدأت في التنفيذ عام ١٩٧٨ وبحجم عمالة قدره ٩٧٠٠ عامل(١٠) . وتلاها المقاولون الكوريون ، وهم الفئة الاهم في هذا المجال ، وغيرهم . وقد تمكن هؤلاء المقاولون من تقديم عطاءات منخفضة لمشروعات التشييد بسبب توليفة من رخص احور العمال وكفاءتهم وانضباطهم ، ورخص تكلفة اقامة العمال ومعيشتهم في الكويت (في صورة معسكرات العمل) ، والحصول على مساعدات واعانات من حكومات بلدان المنشأ في بعض الاحيان . ولما كان العطاء الاقل هو الاعتبار الحاكم في اختيار المقاولين حتى وقت قريب، فقد حصل هؤلاء المقاولون على كثير من المشروعات التي طرحت في الكويت في النصف الثاني من السبعينات . وقد ادّى دخول هؤلاء المقاولين لسوق التشييد في الكويت الى نشوء منافسة عنيفة بين المقاولين .

ولكن يبدو ان عهد الانبهار بظاهرة المقاولين الأسيويين قد ولّى لأسباب عدة، اهمها ضغط المقاولين المحليين للحصول على نصيب اكبر من مشروعات التشييد . اضافة الى ذلك فقد بدأ المقاولون الآسيويون ، خاصة في بلاد شرق آسيا ، يعانون من ارتفاع اجور العمال في بلاد الاصل . كما ان المصالح التجارية المحلية لم ترض عن اسلوب الاكتفاء الذاتي الذي درج عليه المقاولون الآسيويون في استيراد كل حاجياتهم ، سواء من مواد البناء او المتطلبات المعيشية لمعسكرات العمل ، مباشرة من الخارج . ذلك بالاضافة الى شعور عام بعدم الرضا عن مستوى الجودة و« التشطيبات » في مشروعات بعض المقاولين الآسيويين، وعدم الارتياح للاضطرابات العمالية التي نشبت في معسكرات البعض نتيجة لقسوة ظروف العمل والاقامة . وقد ادى كل هذا لأن تفضل الحكومة المقاولين المحليين ـ على الاقل كشركاء ـ في مشروعات التشييد العامة .

الثاني : نمو وتقوية شركات المقاولات وشركات تصنيع مواد البناء المحلية . لقد تلقت شركات المقاولات المحلية دفعة كبيرة من تفضيل الحكومة لها في مشروعاتها . وبالطبع كان لبعض هذه الشركات دور اساسي في إقرار سياسة التفضيل هذه نظراً لقوة تأثير مالكيها . كذلك نمت في السنوات الاخيرة بالكويت صناعة مواد البناء ، خاصة

---

(١٠) انظر تصريح وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المساعد في : **الوطن** (الكويت) ، ١٤ / ٣ / ١٩٨١) .

الاجزاء السابقة التجهيز . وتتسم هـذه الصناعـة بهامش ربـح مرتفـع حيث إن تكلفة الاستيراد مرتفعة جداً (نظراً لتكلفة الشحن) . ويقدر بعض الخبراء ان هناك طاقة عاطلة كبيرة في هذه الصناعة نجمت عن اندفاع كثير من المستثمرين لهذا المجال المربح (يلاحظ ان الطاقة المعطلة تترك عمداً في بعض الاحيان للمحافظة على هامش الربح المرتفع) .

الثالث : اندماج المؤسسات الصغيرة وعمال الجانب غير المنظم بصورة متزايدة في الجانب المنظم من القطاع، خاصة شركات المقاولات الكبيرة. وقد نتج هذا الاتجاه عن انكماش قطاع المقاولات الخاص الصغير بسبب تغير سياسة الحكـومة تجـاه كيفية دعم المساكن الخاصة كما اشرنا قبلاً . ولكن هذا الاندماج لم يبلغ درجة الاستخدام الـدائم للعمال من خارج القطاع المنظم بصـورة دائمة في شـركات المقـاولات الكبيرة ، فهـذه الشركات لا تستخدم عادة الا مهندسين ، والكوادر الادارية والكتابية اللازمة لها .

ولكن مؤ سسات المقاولات الصغيرة اصبحت تقوم اساساً بمقاولات فرعية للشركات الكبيرة خاصة في مجال التشطيبات والتركيبات . امـا اعمال الانشـاءات المدنيـة ، التي تتطلب معدات ثقيلة وعمالـة قليلة ، فعادة تقوم بها الشركات الكبيرة مباشرة ، وتستجلب قوة العمل اللازمة لهذا النوع من الاعمال من سوق العمل العام . وكثيراً ما تفضل شركات المقاولات الكبيرة ان تستخدم العمالة الازمة لعملياتها المباشرة عن طريق مقاول فـرعي يتولى توريد هذه العمالة ويتحمل مسؤ ولية ادارتها .

ج ـ هيكل قوة العمل في قطاع التشييد

يكوّن الوافدون الغالبية الساحقة لقوة العمل في قطاع التشييد . والواقع ان مساهمة المواطنين في العمالة بالقطاع انخفضت عبـر الزمن لتصـل الى حوالى ١ بـالمائـة فقط في ١٩٨٠ .

وللأسف لا تتوفر لدينا بيانات تفصيلية عن تركيب قوة العمل حسب الجنسية في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة في سنوات التعداد ، ولكن لحسن الحظ ، تتوفر هذه البيانات عن جنسيات معينة منها المصرية ـ وهذه محل اهتمام خاص منا في هذه الدراسة ـ والايرانية . وجدير بالذكر ان المصريين والايرانيين قدموا حوالى نصف قوة العمل بقطاع التشييد في عام ١٩٧٠ و١٩٧٥ . (انظر الجدول رقم (٣ـ٩)) .

ولعل من اهم ملامح التغير في تركيب قوة العمل حسب الجنسية في قطاع التشييد خلال السبعينات تناقص عدد الايرانيين العاملين في القطاع وزيادة عدد المصريين ، ونتوقع ان يكون الاتجاه المشاهد في جدول رقم (٣ـ٩) قد استمر حتى نهاية السبعينات .

جدول رقم (٣-٩)

هيكل قوة العمل في قطاع التشييد حسب الجنسية والمهنة في دولة الكويت، للسنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ و١٩٨٠ (الاعداد بالألف)

قوة العمل / سنة التعداد	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
جملة قوة العمل	٣٣,٧	٣٢,٣	٦٩,٩
أ - جنسيات مختارة			
وافدون	٣١,٥	٣٠,٥	٩٥,٦
مصريون	٤,٢	٧,٤	-
ايرانيون	١١,٣	٧,٨	-
ب - مجموعات مهنية مختارة			
علمية ومهنية	١,٧	١,٧	٧,٥
كتابية	١,١	١,٢	٢,٩
عمال عاديون	٢٩,٦	٢٨,٠	٨١,٢

ملاحظة عامة : تشير العلامة « - » الى ان البيانات غير متوفرة .

المصادر : احتسبت من : دولة الكويت ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء : التعداد العام للسكان ، ١٩٧٠ ؛ ١٩٧٥ (الكويت : الادارة ، ١٩٧٢ ؛ ١٩٧٥) ، والنتائج الاولية لتعداد ١٩٨٠ .

ويستدل من زيادة نسبة العاملين بالقطاع في المهن العلمية والمهنية في ١٩٨٠ بالمقارنة بمستوى (١٩٧٠ - ١٩٧٥) على ارتفاع المستوى التكنولوجي للقطاع في النصف الثاني من السبعينات ، وهذا اتجاه آخر يتوقع له ان يستمر .

اما عن التطورات الحديثة في عمالة قطاع التشييد فنلجأ لبيانات تصاريح العمل والغائها . والظاهرة الشديدة الوضوح في تصاريح العمل الجديدة هي النمو المتسارع في عدد التصاريح الممنوحة لعمال التشييد الكوريين في السبعينات الاخيرة . فمن الصفر في ١٩٧٧ ، ارتفع نصيب الكوريين الى ٢٣ بالمائة في ١٩٧٨ ، ثم الى قرابة ٣٠ بالمائة في الاعوام التالية . وبالمقابل انخفضت مساهمة المصريين في تصاريح العمل الجديدة عبر السنوات الاخيرة من السبعينات ، وكانت عموماً اقل من مساهمتهم في قوة العمل بقطاع التشييد في ١٩٧٥ . (انظر الجدول رقم (٣-١٠)) ، الا انه يجب ملاحظة ان مدى الهجرة غير المشروعة للكويت يتفاوت حسب الجنسية ، وللمصريين نصيب كبير منها[١١] ، بينما لا

(١١) عبر الحدود العراقية كما اشرنا قبلاً .

يشارك فيها الكوريون . ولهذا فإن مساهمة المصريين في الاضافات الجديدة للعمالة في قطاع التشييد لا بد من ان تكون اكبر ، بالمقارنة بالكوريين ، عما تبديه بيانات تصاريح العمل الجديدة .

جدول رقم (٣-١٠)

تصاريح العمل الجديدة في قطاع التشييد الخاص حسب الجنسية والمهنة في دولة الكويت ، للسنوات ١٩٧٧- ١٩٨١
(الاعداد بالالف)

السنة / الجنسية والمهنة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الجملـة	٣٧,٠	٣١,١	٢٥,٩	٢٩,٤	٢٧,٢
أ - جنسيات مختارة					
عرب	١٤,٣	٨,٣	٧,٢	٩,٤	٧,٤
مصريـون	٩,١	٥,٤	٤,٢	٦,٠	٤,٨
آسيويـون	٢٠,٤	٢١,٦	١٧,٦	١٩,٠	١٨,٧
هنود وباكستانيون	١٠,١	٩,٧	٧,٣	٥,٨	٥,٩
ايرانيـون	٣,٥	١,٥	٠,٧	١,١	٠,٩
كوريـون	٠,٠	٧,١	٧,٨	٩,٥	٧,٥
ب - مجموعات مهنية مختارة					
علمية ومهنية	٣,٣	٢,٦	٢,٠	١,٩	٢,٦
كتابيـة	٣,٤	١,٢	٠,٨	١,٢	٠,٩
عمال عاديون	٢٩,١	٢٦,٦	٢٢,٥	٢٥,٥	٢٣,٠

المصدر : احتسبت من : دولة الكويت ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، تقرير عن تصاريح العمل في القطاع الخاص (اصدارات مختلفة) .

وتؤكد بيانات تصاريح العمل الجديدة اتجاه تصاعد المستوى الفني التكنولوجي المستخدم في قطاع التشييد بالكويت استخلاصاً من الارتفاع النسبي لفئة المهن العلمية والمهنية في تصاريح العمل الجديدة .

وتظهر بيانات حالات الغاء تصاريح العمل والمغادرة ،(جدول رقم (٣-١١)) ، بالمقارنة ببيانات تصاريح العمل الجديدة ان قوة العمل في قطاع التشييد اضحت اقل استقراراً في السنوات (١٩٧٨ - ١٩٨١) اذ كانت نسبة حالات الالغاء والمغادرة الى

تصاريح العمل الجديدة تتزايد عبر هذه الفترة . الا ان العرب عموماً والمصريين خاصة ، كانوا اكثر استقراراً من الآسيويين عموماً، والكوريين خاصة . كذلك كان معدل دوران العمال العاديين اسرع من العاملين بالمهن العلمية والمهنية او الكتابية .

جدول رقم (٣-١١)

حالات الغاء تصاريح العمل والمغادرة في قطاع التشييد الخاص
حسب الجنسية والمهنة في دولة الكويت ،
للسنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ (الاعداد بالالف)

السنة / الجنسية والمهنة	١٩٧٨(أ)	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الجملـة	٧,٨	١٥,٢	١٢,٥	١٤,٨
أ ـ جنسيات مختارة				
عـرب	١,١	١,٥	١,٥	١,٥
مصريـون	٠,٨	١,١	١,٠	١,٠
آسيويـون	٦,٤	١٠,٤	١٠,٧	١٣,٠
هنود وباكستانيون	١,٠	٣,٨	٤,٢	٣,٩
ايرانيـون	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٢
كوريـون	٢,٨	٤,٨	٥,٨	٦,٩
ب ـ مجموعات مهنية مختارة				
علمية ومهنيـة	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٧
كتابيـة	٠,١	٠,٢	٠,٥	٠,٥
عمال عاديون	٧,٢	١١,٤	١١,٥	١٣,٥

(أ) بيانات الربع الاخير مكبرة .

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

٣ ـ قوة العمل المصرية في قطاع التشييد

لا تتوفر لنا بيانات يمكن الاعتماد عليها عن حجم وخصائص قوة العمل المصرية في قطاع التشييد في نهاية السبعينات . فمن حيث الحجم ، تتراوح التقديرات المتداولة لعدد العمال المصريين في ١٩٨٠ بين ٢٥ الف عامل الى حوالى نصف العاملين في القطاع (اي اكثر من ٤٠ الفاً على اساس البيانات الاولية لتعداد ١٩٨٠) . ولا تفيدنا بيانات تصاريح العمل الجديدة والالغاء كثيراً هنا حيث ان ظاهرة الدخول غير المشروع للكويت في النصف

الثاني من السبعينات كانت غالبة في قطاع التشييد ، خاصة بالنسبة للمصريين الذين كانوا يعبرون الحدود العراقية ـ الكويتية بحثاً عن اجور اعلى . اما الموقف بالنسبة لخصائص قوة العمل المصرية في قطاع التشييد فهو اقل وضوحاً من عددهم .

ونقدم هنا تحليلاً للتركيب المهني لقوة العمل المصري في قطاع التشييد بالكويت باستعمال بيانات تعدادي ١٩٧٠ و١٩٧٥ وما يتيسر من معلومات عن تصاريح العمل الجديدة في نهاية السبعينات . كذلك نعرض بعض الملاحظات العامة عن دور قوة العمل هذه وخصائصها اعتماداً على المقابلات التي قمنا بها مع عدد من العاملين بالقطاع على مستويات مختلفة من المهنة والخبرة .

لقد مر حجم قوة العمل المصرية بقطاع التشييد ، وخصائصها ، بعدة مراحل حددت توقيتها وطبيعتها ظروف نمو القطاع بالكويت ، خاصة فترتي الرواج اللتين اشرنا اليهما ، اضافة الى بعض الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية في مصر ذاتها .

قبل فترة رواج التشييد الاولى بالكويت ، كان وجود عمال التشييد المصريين مقتصراً على عدد محدود من المهندسين والعمال المهرة الذين قاموا بالمشاركة في عمليات متناثرة في انشاء ، او توسيع ، او تزيين القصور وبعض المباني الحكومية الاولى . ولكن في نهاية الستينات واوائل السبعينات زادت قوة العمل المصرية في التشييد في الكويت واضحى وجودها، كفئة، اكثر استقراراً. وكانت غالبية العاملية المصريين في التشييد في هذه الفترة مستخدمين في شركات المقاولات المصرية التي منحت مشروعات في الكويت[١٢] . فقد جلبت هذه الشركات للكويت قوة عمل على مختلف مستويات المهن والمهارة للوفاء بمتطلبات مقاولاتها من العمالة . ولكن هؤلاء العاملين لم يحصلوا على الاجور السائدة في السوق الكويتي ، مما سبب مشاكل بينهم وبين الشركات وتسرب جزء منهم الى السوق المحلية . وقد كان هذا التسرب همزة الوصل بين عمال التشييد في مصر عموماً والكويت كبلد للعمل المربح خارج مصر ، وبدأت علاقة بين سوقي العمل المصرية والكويتية في التشييد قدر لها ان تقوى فيما بعد .

اما اثناء الكساد النسبي لقطاع التشييد في الكويت ، اي في السنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ ، فقد انسحبت شركات المقاولات المصرية وما بقي منها فعلى مستوى هامشي من النشاط. وقد ادى هذا ، اضافة الى انكماش الطلب على عمال التشييد عموماً ، الى بطالة ملحوظة بين عمال التشييد المصريين في الكويت ، وقد نقص حجم قوة العمل المصرية في التشييد الى ان بدأت فترة الرواج الثانية .

(١٢) على وجه الخصوص ، شركتا « المقاولون العرب » و« العبد » اللتان كانت لهما فروع خارج مصر .

في منتصف السبعينات اجتذبت السوق الكويتية اعداداً متزايدة من عمال التشييد المصريين . فبالاضافة لتوفر العمل ، ارتفعت الاجور جوهرياً استجابة لندرة العمال في السوق المحلية في بداية فترة الرواج . كذلك كان اتجاه الحكومة الى تسهيل ، واحياناً الى تشجيع ، قدوم العمالة المصرية عن طريق التساهل في منح تراخيص الزيارة التي عادة ما كانت تنتهي بالاقامة عند العثور على عمل ، ولم يكن ذلك صعباً في تلك الايام .

تزامنت هذه التغيرات في سوق العمل الكويتية مع ظروف اجتماعية ـ اقتصادية في المجتمع المصري ، اهمها اشتداد الازمة الاقتصادية وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي التي عنيت ، ضمن اشياء اخرى ، بتشجيع الهجرة المصرية للخارج وتحرير تحويل العملة (الذي ادى الى عوائد مالية اعلى للمهاجرين المصريين على مدخراتهم التي كانوا يرغبون في تحويلها لبلد المنشأ)[١٣] .

إذاً ادى تفاعل العوامل المشار اليها في كل من الكويت ومصر الى نشوء تيار هجرة قوي لعمال التشييد المصريين الى الكويت . وجدير بالذكر ان هذه الهجرة كانت في الاساس هجرة افراد ، على عكس البدايات الاولى لهجرة عمال التشييد المصريين للكويت . ولقد بلغ من قوة تيار الهجرة هذا ان لجأ المصريون الراغبون في العمل بقطاع التشييد في الكويت الى التسلل عبر الحدود العراقية عندما قامت الحكومة بتقييد منح تراخيص الزيارة في السبعينات الاخيرة .

ولقد غلب العمال على قوة العمل المصرية في التشييد في الكويت ، على مستويات المهارة الثلاثة ، ماهر ، نصف ماهر ، وغير ماهر . فقد ساهمت هذه الفئات الثلاث بحوالى ٩٠ بالمائة من جملة قوة العمل المصرية في التشييد في ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، كما ان مساهمة المصريين في قوة العمل نصف الماهرة وغير الماهرة بالقطاع قد ازدادت بين ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، (انظر الجدول رقم (٣-١٢)) . واذا أخذنا في الاعتبار ان غالبية المهاجرين غير الشرعيين هم عمال على المستويات الادنى من المهارة اتضح ان نسبة العمال غير المهرة ونصف المهرة اعلى مما تظهره البيانات المتوفرة .

---

(١٣) من المتداول انه ، تحت قيود تحويل العملة في بداية السبعينات ، قابلت عمال التشييد المصريون صعوبات في تحويل اموالهم لمصر . فقد كان معدل التحويل غير الرسمي السائد في ذلك الوقت للجنيه المصري يساوي تقريباً ٠,٦٠٠ دينار كويتي ، وكان الشخص الذي يتولى تهريب المبلغ ، بالعملة المصرية ، يتقاضى عمولة تبلغ عشرة دنانير ، كما كان هناك خطر مصادرة المبلغ كله عند الحدود المصرية . اما في بداية الثمانينات ، فقد ارتفعت قيمة الدينار الكويتي الى الضعف تقريباً ، بما في ذلك عمولة المحول ، ولا توجد مخاطرة تذكر في التحويل ، بالمقارنة ببداية السبعينات .

جدول رقم (٣-١٢)

قوة العمل المصرية في قطاع التشييد حسب المهنة في دولة الكويت ، للسنتين ١٩٧٠ و ١٩٧٥

المهنة	١٩٧٠		١٩٧٥	
	العدد	المساهمة في قوة العمل في قطاع التشييد (٪)	العدد	المساهمة في قوة العمل في قطاع التشييد (٪)
مهندسون	٢٠٧	٢٢,٢	١٥٢	١٦,٨
اداريون	٢٢	٨,٣	٢٦	٨,٧
اعمال علمية ومهنية اخرى	٥٥	٣٨,٧	١٢٠	٣٥,٥
اعمال ادارية واشرافية	١١٩	٦,٦	٢٥٦	١١,١
فنيون	٧٨	١١,٧	٧٣	١٤,٨
اعمال كتابية	٩٤	٩,٦	١٧٢	١٦,٣
عمال مهرة	١١٧٤	١٢,٦	١١٠٤	١٣,٥
عمال نصف مهرة	١٧٧١	١٨,٧	٣٤١٢	٣٣,٤
عمال غير مهرة	٦٥٧	٧,٠	٢١١٩	٢٤,٩
الجملة	٤٢٢٧	١٢,٦	٧٤٣٤	٢٣,٠

المصدر : احتسبت من : دولة الكويت ، وزارة التخطيط ، دراسة القوى العاملة .

ومن الملاحظ ان التكوين الداخلي لفئة العمال المصريين ، حسب مستوى المهارة قد تغير بين ١٩٧٠ و١٩٧٥ ، في اتجاه تغليب العناصر غير الماهرة ونصف الماهرة ، فقد تحولت نسب فئات المهارة الثلاث من ٢٨ بالمائة ، ٤٢ بالمائة ، ١٦ بالمائة على الترتيب في ١٩٧٠ الى ١٥ بالمائة ، ٤٦ بالمائة ، ٢٩ بالمائة في ١٩٧٥ . وقد قوي هذا الاتجاه في نهاية السبعينات حين وصلت نسبة العمال غير المهرة في تصاريح العمل الجديدة الى ٣٩ بالمائة و٥٠ بالمائة في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ على الترتيب . ومرة اخرى نجد ان تركيب الهجرة غير المشروعة حسب مستوى المهارة ، لا بد من ان يرفع من نسبة العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة في قوة العمل المصرية في التشييد في نهاية السبعينات .

كذلك تشير البيانات المتوافرة الى زيادة نصيب قطاع التشييد من جملة قوة العمل المصرية في الكويت . فبينما استوعب القطاع حوالى خمس قوة العمل المصرية في ١٩٧٠

و١٩٧٥ ، كانت حوالى ٤٠ بالمائة من تصاريح العمل الجديدة للمصريين في ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ في قطاع التشييد .

ويمكن تمييز ثلاث مجموعات اساسية من المصريين العاملين في قطاع التشييد بالكويت في نهاية السبعينات :

أ ـ المدراء التنفيذيون والمهندسون ، الذين تستخدمهم شركات المقاولات المحلية بعقود طويلة الاجل نسبياً لقاء راتب شهري ومزايا اخرى تتضمن عادة سكناً مؤثثاً . ويتمتع اعضاء هذه الفئة بظروف عمل ومعيشة جيدة ، بمستوى الكويت . ونقدر ان هذه الفئة تضم ما لا يزيد عن ٥ بالمائة من جملة قوة العمل المصرية في قطاع التشييد بالكويت .

ب ـ الفنيون ومساعدوهم ، هؤلاء في العادة حاملو شهادات تعليم فني متوسط في مجالات مثل المساحة والرسم الهندسي ، ويتعاقدون مع شركات المقاولات المحلية وان كانت مزاياهم المادية والفنية تقل كثيراً عن الفئة السابقه . ونقدر ان هذه الفئة لا تتعدى نسبتها ٥ بالمائة من العمالة المصرية بالقطاع .

ج ـ العمال، على مستويات المهارة الثلاثة ، ويمثلون اكثر من تسعين بالمائة من جملة قوة العمل المصرية في التشييد ، وكما أشرنا قبلاً ، ازداد تركز العمال غير المهرة في السنوات الاخيرة . ويكون هؤلاء العمال تجمعاً يستقي منه المقاولون المحليون حاجتهم من العمالة عندما تنشأ هذه الحاجة ، ولفترة استمرارها ، وعادة تتم عملية الاستخدام عن طريق مقاول ـ فرعي مصري . هذا المستوى من العمالة المصرية في قطاع التشييد يعاني ظروف عمل ومعيشة صعبة في الكويت لا تعوضها الا المدخرات التي يستطيع العامل التوصل اليها خلال اقامته في الكويت .

وفئة العمال المصريين بقطاع التشييد بالكويت تثير الانتباه من حيث التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي وما يعنيه ذلك لعملية الهجرة وخصائصها . فغالبيتهم من الصعيد المصري ، خاصة محافظة سوهاج . وتقوم علاقات القربى ووحدة الاصول القروية بدور مهم في وصول احد هؤلاء العمال الى الكويت ، واستخدامه واقامته . وعلى عكس ما يتوارد احياناً ، يكتسب كثير منهم احدى مهن قطاع التشييد بعد وصوله الكويت، ويساعده في ذلك اعضاء مجتمع المهاجرين السابقين له ، خاصة ذوي القربى او ابناء قريته . كل هذه امور تفتح مجالات كثيرة لبحوث متعمقة .

وقد أمكننا تكوين فكرة عن تطور الاجور اليومية لعمال التشييد المصريين في الكويت من المقابلات التي اجريناها . ونقطة الاساس في المعلومات هي اجر « النجار الماهر » وهي

مهنة يسيطر عليها المصريون تقريباً . ويقدر ان الاجر اليومي للنجار الماهر قد تغير على النحو التالي :

الفتــرة	١٩٦٧ - ١٩٧٣	١٩٧٤ - ١٩٧٥	١٩٧٦ - ١٩٧٧	١٩٧٨ - ١٩٨٠
الاجر اليومي بالدينار	٢ - ٢,٥	٤-٥	٧ - ٨	١٠ - ١٢

اما البنّاء فيمكن ان يحصل على ضعف اجر النجار الماهر ، واجر مزكب الخزف او المبيّض اقل قليلاً من النجار الماهر . ويبدو اثر فترة رواج التشييد الثانية ، اضافة الى تأثير التضخم العام ، في سلسلة الاجور اعلاه . ولكن الاجور اتسمت بالثبات في السنوات الثلاث الاخيرة ، فقد تحالفت عـدة عوامـل هي : بدء انكمـاش قطاع التشييـد ، مع التضييق في تصاريح الزيارة والعمـل ، وقلة التسلل عبر الحـدود العراقيـة بعد الحـرب العراقية ـ الايرانية ، على خلق بيئة من توازن العرض والطلب تثبت فيها الاجور .

٤ ـ ملامـح المستقبــل

نختتم هذا القسم بتقويم الاحتمالات المستقبلية لمستـوى النشاط الاقتصـادي في الكويت ، وحجم وطبيعة نشاط التشييد ، ومساهمة قوة العمل المصرية للقطاع ، ونحصر هذه المناقشة في عقد الثمانينات مع التركيز على نصفها الاول .

من المتوقع الا يستمر توسع النشاط الاقتصادي في الكويت بالمعدلات التي سادت خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ ، وانما يرجح ان تمتد السياسات الانكماشية التي اتبعت في نهاية السبعينات الى عقد الثمانينـات[١٤] . فقد انخفض الانفـاق الحكومي ، المحـرك الاساسي للنشاط الاقتصادي ، مقوماً بالاسعار الثابتة في السنوات الثـلاث الاخيرة من السبعينات . وليست الكويت وحدها تتبنـى هذا الاتجاه الحريص نحو النمو الاقتصادي المتسارع الذي شهـدته منـطقة الخليـج والجزيـرة في الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) . فلقـد تعرضت دولة الامارات لهزة اقتصادية خطيرة في سنة١٩٧٧ تبعتها سيـاسات انكمـاشية

(١٤) في عدد خاص عن الكويت ، تذكر مجلة « ميد» المتخصصة في الشؤون الاقتصادية بالشرق الاوسط انه « . . حتى المسؤولين الحكوميين على استعداد للاعتراف بأن الاقتصاد يمر بفترة ركود نتيجة لسياسة حكومية عمدية . فقد كانت الكويت من اول بلدان الخليج التي تنبهت لاخطار النمو غير المحكوم ، وتبنت منذ عام ١٩٧٧ سياسة إنماء محافظة وحريصة » . انظر :

Middle East Economic Digest[MEED] (London), (February 1980), p. 7.

واضحة . كذلك تحاول السعودية تخفيض معدلات النمو الاقتصادي بها من مستوى زاد عن ١٥ بالمائة في السنوات الاخيرة من السبعينات الى معدل في حدود ٦ بالمائة في الثمانينات .

كل هذا قبل المتغيرات الاخيرة الخاصة بالتدهور النسبي لأسعار النفط وركود سوق النفط العالمي مما ادى بالحكومة الكويتية الى اتباع سياسة تقشف واضحة لمواجهة انخفاض عوائد النفط في ١٩٨٢ بالمقارنة بالتوقعات السابقة . ولا شك ان هذه التغيرات ستؤكد الاتجاه الانكماشي في النمو الاقتصادي العام الذي بدأ في نهاية السبعينات .

ولدينا من الاسباب ما يدعو للاعتقاد بأن هذه السياسات الانكماشية الاصلية تعود ، بقدر كبير ، لاعتبارات تتعلق بتركيب السكان وقوة العمل ، والآثار الاجتماعية ـ السياسية الناجمة عن مركبة وافدة كبيرة في قوة العمل والسكان(١٥) . وقد اشرنا قبلاً الى القلق الذي نجم عن اكتشاف تدهور نسبة المواطنين في السكان بين ١٩٧٥و١٩٨٠ في الكويت ، بالرغم من التضييق على منح تراخيص الزيارة والعمل والالتحاق بالعائل في السبعينات الاخيرة . ونرى ان هذه الخلفية ستستمر مسيطرة على السياسات الخاصة بمستوى النمو الاقتصادي في الثمانينات ، او على الاقل على نصفها الاول .

وقد يحاجّ البعض ضد هذا التوقع لأن تخفيض معدل النمو الاقتصادي عن المستوى الذي ساد في السبعينات الاخيرة ، ولفترة طويلة ، سيسبب مشاكل اقتصادية عديدة غير مرغوب فيها . كما ان تحديد حجم مجتمع الوافدين سيقلل من معدل نمو السوق المحلي مما يضر بالمصالح التجارية المحلية ، وهي قوة لها شأنها في تسيير الامور .

ولكننا نرى ان السياسة الانكماشية قد بدأت فعلاً منذ السبعينات الاخيرة، وان المصالح التجارية المحلية قد تأقلمت على النمو الابطأ قليلاً ، وان حجم السوق ليس مرتبطاً فقط بعدد الوافدين وانما بقدرتهم الانفاقية ، وفي النهاية فإن استقرار النظام الاجتماعي ـ السياسي له الاولوية الاعلى.

---

(١٥) قارن المقتطفات التالية من تصريحات كل من امير الكويت اذ يقول : « نحن لا نسمح بالشركات الصناعية لاننا نعتقد ان الكويت بلد غير صناعي . . . ليس لدينا المواد الاولية . . . وليس لدينا ما تحتاجه الصناعة من عمال . . . واستيراد العمال امر مكلف ولا يناسب الكويت » (انظر : الوطن، ٢٤ / ١١ / ١٩٧٩) .وفؤاد ملا حسين وكيل وزارة التخطيط الكويتي اذ يقول : « نحن نعرف ان هناك مقدرة تنفيذية محدودة للمشاريع في الكويت على الاقل مع التركيبة السكانية الحالية ، ولدينا سياسات موضوعة ومتفق عليها مثل السياسة السكانية وسياسة العمالة بحيث نوازن بين هذه السياسات وبرمجة المشاريع ، ونحن اذا فتحنا الباب على مصراعيه نستطيع تنفيذ ضعف حجم المشاريع الحالية ولكن هناك تكلفة اخرى وهي انقلاب التركيبة السكانية » (انظر : الوطن ، ٢ / ٢ / ١٩٨١) .

اما فيما يتعلق بمستوى نشاط التشييد نقدم انه قد كف عن النمو في السنوات الاخيرة[١٦] ، وقد قدمنا في تحليلنا السابق مؤشرات عدة تعضد هذه المقولة، ونتوقع ان يستمر الاتجاه الانخفاضي في نشاط التشييد في الكويت للاسباب التالية :

أ ـ بسبب التوجهات الانكماشية في الاقتصاد ككل .

ب ـ كان عماد فورة التشييد في النصف الثاني من السبعينات مجموعة من مشروعات البناء التحتي الاساسية (مطار ، توسيع الميناء ، مجمع الوزارات ، توسعة قصر السيف ، شبكات طرق وجسور . . . الخ) . ولا يحتمل ان تتكرر مثل هذه المشروعات خلال الثمانينات .

ج ـ يؤدي تناقص معدل نمو السكان الوافدين ، وقلة اصطحاب عائلاتهم ، الى تناقص اسرع في الاحتياجات السكنية والخدمية الجديدة للوافدين مما ينعكس سلبياً على نشاط التشييد . خاصة ان هناك وحدات سكنية جديدة خالية (قدرت مرة بحوالى عشرة آلاف في ١٩٧٩) .

كذلك يتوقع ان تختلف طبيعة مشروعات التشييد في الثمانينات عن العقد السابق بنقص نسبة المباني فيها لحساب زيادة نسبة المعدات والتجهيزات ، وان يزداد اعتماد البناء على الوحدات السابقة التجهيز واستخدام مستوى تكنولوجي ارفع[١٧] .

وتعني هذه التغيرات في طبيعة نشاط التشييد ، ضمن اشياء اخرى ، كثافة اقل في استخدام عنصر العمل ومستوى مهارة ارفع في العمال اللازمين بالمقارنة بما كان سائداً في الكويت في السبعينات . كما انه لن تكون المهارات المطلوبة من نوع مهارات التشييد التقليدية (التي تقوم على تكنولوجيات اقل تقدماً من الاساليب الحديثة في البناء والتشييد) . على وجه التحديد ، نتوقع ان تقل حاجة قطاع التشييد في الكويت الى العمالة غير الماهرة جذرياً ، كما نتوقع ان تقل الحاجة للعمالة نصف الماهرة والماهرة في المهن

---

(١٦) قارن : « إن النمو الهائل (في قطاع التشييد) في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ لهو ظاهرة تنتمي الى الماضي ولا يحتمل ان تظهر مرة اخرى . ولن يعني تضاعف اسعار النفط في العام الماضي (١٩٧٩) فورة إنفاق اخرى »(مقتطف من مقال عن التشييد العربي في : *Financial Times* (London), 22/1/1980) .و« ان الرواج العظيم (في التشييد) قد انتهى بدون جدال » (تقرير خاص عن التشييد في: *Middle East Economic Digest* (London), (February 1980)).

(١٧) « سيرتكز اغلب النشاط (في بلدان الخليج) على الامدادات التكنولوجية بدلاً من الطوب والاسمنت » في مقال عن التشييد الدولي في :

Financial Times, 24/9/1980.

التقليدية للبناء وإن كان ذلك ليس بالدرجة نفسها . وفي الواقع ان نوعية المشروعات المتوقعة في قطاع التشييد في الكويت في الثمانينات تشير الى صيغة معينة في التنفيذ : شركات مقاولات كبيرة تستخدم تكنولوجيا متقدمة وعمالة ماهرة قادرة على التعامل مع هذه التكنولوجيا .

ما الذي تنطوي عليه التوقعات السابقة بالنسبة لقوة العمل المصرية في قطاع التشييد بالكويت؟ نتصور ان السنوات القادمة ستشهد تناقص الطلب على العمال المصريين خاصة بالنسبة للعناصر غير الماهرة ونصف الماهرة التي تكون القسم الاكبر منهم في بداية الثمانينات . ولكن انكماش الطلب هذا لن يمتد ، في تقديرنا ، لفئة المديرين التنفيذيين والمهندسين المصريين ، فهؤلاء قادرون ، ولو بقليل من التدريب ، على التعامل بكفاءة مع التكنولوجيا المتقدمة ، وسيظلون حلقة الوصل الاساسية بين شركات المقاولات المحلية والمقاولين الاجانب الذين سيبقى لهم دور جوهري في نشاط التشييد بالكويت .

ثالثاً : الحالة القصوى : استجلاب قوة العمل والسكان بدولة الامارات(١٨)

يحلو لمنظّري المعسكر الرأسمالي وصف الحقبة الراهنة من تاريخ العالم بعصر « الاعتماد الاقتصادي المتبادل » . ويظهر هذا « الاعتماد المتبادل » في العلاقات الاقتصادية المتنامية بين القوتين العظميين من ناحية ، كما يتبدى في تزايد علاقات التبعية في كثير من بلدان العالم الثالث على مركز النظام الرأسمالي العالمي . في هذا العصر ، لا يمكن لأي بلد ان يعيش منغلقاً تماماً ، وعلى وجه الخصوص اذا كان هذا البلد صغيراً بالمقاييس الدولية ومتخلفاً بمعايير التقدم الاجتماعي ـ الاقتصادي الحقيقية ، واختار عن وعي او بدونه ، ان يسعى للحاق بالقطاعات المتقدمة من البشرية في اطار الحضارة الغربية القائمة . وباختصار يعتمد اي بلد على شبكة علاقات اقتصادية دولية تتكون من تصدير واستيراد للسلع والخدمات ولعناصر الانتاج المختلفة . ولكن اذا زادت درجة الاعتماد على الخارج عن حدود معينة ، فإنها قد تصل لحدود حرجة تجعلها عامل ضعف وعدم استقرار اجتماعي ـ اقتصادي .

---

(١٨) يقوم هذا القسم على دراسة للمؤلف نشرت تحت عنوان : « اوضاع السكان وقوة العمل في دولة الامارات العربية المتحدة ،» المستقبل العربي ، السنة ٤ ، العدد ٢٨ (حزيران / يونيو ١٩٨١) ، ص ١٠٦ ـ ١٢٨ .

ونلقي في هذا الفصل نظرة على صنف نادر من الاعتماد على الخارج، يقـوم فيه مجتمع غني ، وان كان متخلفاً بالمعايير التي اشرنا اليها في المقدمة ، باستيراد جل قوة العمل به والقطاع الاكبر من سكانه .

ولعـل دولة الامـارات العربيـة المتحدة هي الحـالة المثـال عـلى عنف التغييـرات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي ترتبت على الاستنضاب المكثف للثروة النفطية في مجتمعات متخلفة قليلة السكان . وقد ساعد على عنف هذه التغيرات حداثة عهد امارات الدولة بتسويق النفط على نطاق واسع ، بالمقارنة ببعض البلدان النفطية الاخرى . فعندما حل التضخم الهائل لعائدات النفط بعد ١٩٧٣ لم يكن قد مضى على تدفق هذه العائـدات لخزانة امارة ابو ظبي اكثر من عشر سنوات . وفي عام ١٩٧٥ بلغت عائدات النفط في دولة الامارات العربية المتحدة ستة مليارات دولار ، ولم يكن عدد سكانها قد تجاوز نصف مليون نسمـة (اي بمعدل حـوالى ١٢٠٠٠ دولار للفرد من السكـان ، وهو رقم هـائـل بكـل المقاييس) . وقد نتج عن توفر العائدات النفطية الضخمة فورة استثمارية ونمو اقتصادي تلقائي متفجر .

وقد صادف ذلك النمو الاقتصادي غير المخطط ، والذي لعب فيه قطاع التشييد وبرامج الخدمات الاجتماعية الدور الاكبر ، معوقات وانتابته بعض عثرات ، مثل الازمة المصرفية التي تفجرت في بداية ١٩٧٧ وزيادة عرض المباني السكنية والتجارية الفاخرة في بعض الامارات . ونتج عن ذلك تجاوز النشاط الاقتصادي للطاقة الاستيعابية المحلية ، مما فرض ابطاء معدل نمو الانفاق الحكومي والتمويل المصرفي ، وبدء تناقص معدل النمو الاقتصادي في ١٩٧٧ ، والذي صاحبه ظهور بعض اشكال البطالة[١٩] .

وبـاستبعاد فـورة عائـدات النفط وآثارهـا الاقتصاديـة المباشـرة فلا ريب ان اهم الخصـائص الاجتماعيـة ـ الاقتصاديـة لـدولـة الامـارات هي التشكيلة السكـانيـة التي تسودها . فلعل دولة الامارات العربية المتحدة هي الدولة الوحيدة في العـالم التي تصل فيها نسب المواطنـين الى الربـع ، او تقل عن ذلـك ، والتي تتكون غـالبية سكـانها من اجانب لا يرتبطون بمواطنيها بأي صلة عرقية او حضارية . وعلى الرغم من ان ظـاهرة العمال الوافدين ليست حديثة في بعض الامارات ، الا ان قصور القاعدة السكانية وقوة العمل المواطنة عن مواكبة متطلبات حجم المشروعات المنفذة في السنوات العشر الماضية

---

(١٩) دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الملامح الرئيسية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة ، خلال المدة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧ (ابو ظبي : الوزارة ، ١٩٧٨) .

ادى الى جلب طوفان عمالة من خارج الامارات له خصائص معينة ، واصبحت له انعكاسات اجتماعية ـ اقتصادية ، وربما سياسية ، غير مطمئنة ، نظراً لازدياد نسبة الوافدين ، خاصة الآسيويين ، في السكان وقوة العمل ، وتفشي ما يصاحب ذلك من ظواهر لا تفوت حتى على الزائر العابر للدولة . وقد كان هذا الوضع احد اسباب الابطاء المتعمد في النمو الاقتصادي منذ ١٩٧٧ .

ومن الواضح ان العامل الحاسم في تحديد حجم وخصائص السكان في دولة الامارات العربية المتحدة هو حجم وتركيب قوة العمل الوافدة . وسنتوافر في بقية هذا القسم على دراسة اهم التغيرات في حجم وخصائص السكان وقوة العمل ، والتعرف على اسباب وآثار هذه التغيرات في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية للدولة . وللاسف فقد اضطررنا الى استخدام بيانات تعداد عام ١٩٧٥ لتوثيق بعض النواحي التفصيلية عن قوة العمل والسكان حيث لم تتوفر ، ولا يتوقع ان تتوفر ، البيانات المناظرة من تعداد عام ١٩٨٠ .

١ ـ اوضاع السكان وقوة العمل

أ ـ السكان

قدر عدد سكان الامارات المتصالحة في بداية القرن الحالي بحوالى ٧٠ الف نسمة ، كما يقدر ان عددهم زاد الى ١١٠ آلاف نسمة تقريباً في منتصف الخمسينات منه[٢٠] . واذا اعتمدنا هذه التقديرات وجدنا انها تدل على نمو سكاني بطيء ، بمعدل لا يتعدى الواحد بالمائة سنوياً عبر خمسة عقود . ولكن تشذ عن هذا النمط امارة دبي ، التي كانت تتمتع بمركز تجاري مهم ، مما ترتب عليه زيادة عدد سكانها لأكثر من خمسة امثال عبر الفترة نفسها ليقدر بحوالى ٥٥ الف نسمة في ١٩٥٥[٢١] . ومما يذكر عن امارة دبي انها كانت تشمل ضمن سكانها فئة وافدة تصل لنصف عدد السكان في بداية القرن الحالي[٢٢] .

---

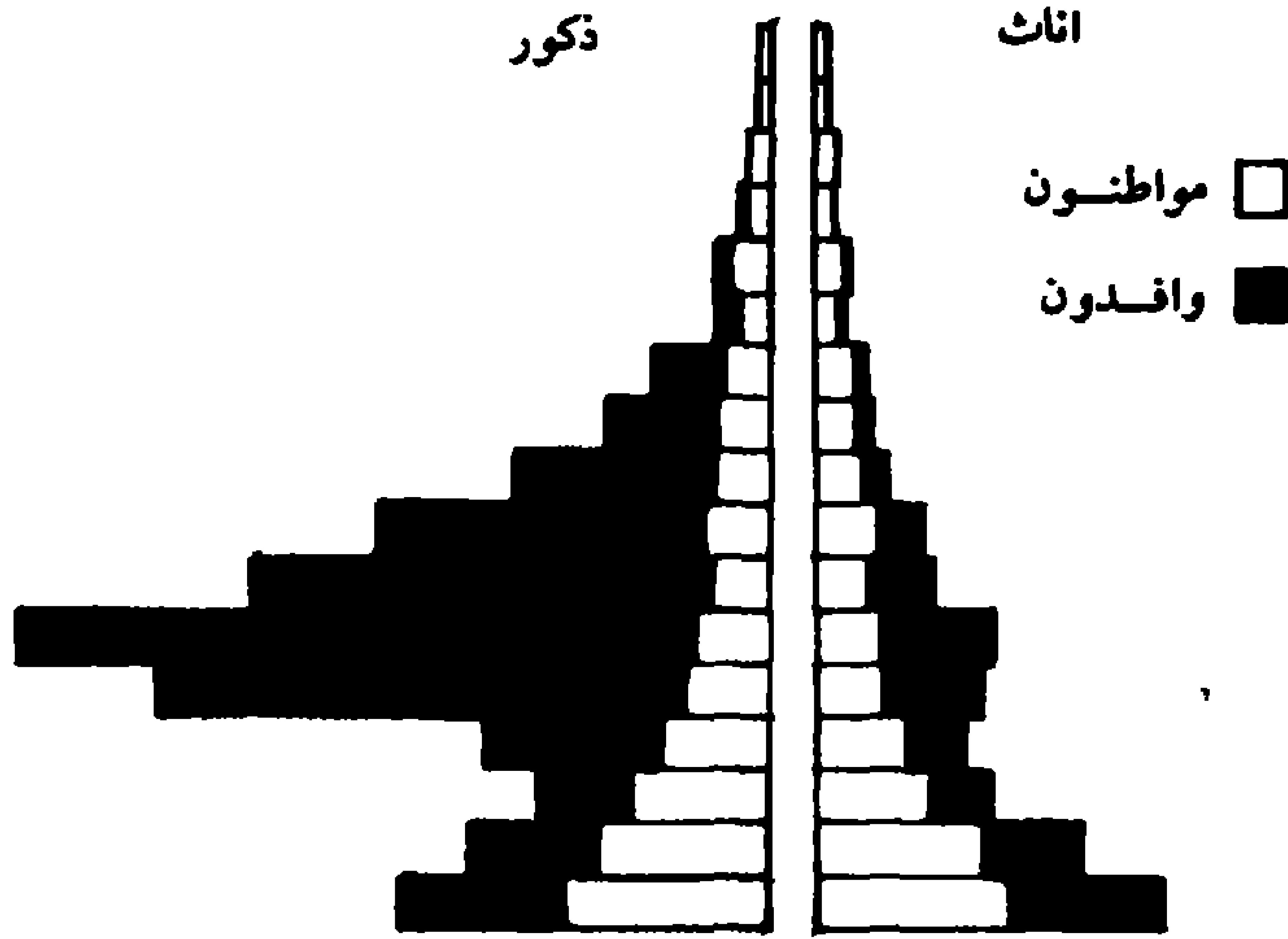
(٢٠) بافتراض ان عدد سكان امارة الشارقة كان حوالى ٢٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩٥٥ . انظر : امل الصباح ، سكان دولة الامارات العربية المتحدة (الكويت : جامعة الكويت ، قسم الجغرافيا ؛ الجمعية الجغرافية الكويتية ، ١٩٧٩) ، ص ٢٩ ـ ٣١ .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٣٠ .

(٢٢) *Middle East Economic Digest*, (February 1980).

شكل رقم (٢)

الهرم السكاني لدولة الامارات العربية المتحدة ، للسنة ١٩٧٥



وخلافاً للسجل التاريخي لنمو السكان في دولة الامارات ، فقد شهد عقد السبعينات نمواً هائلاً في عدد سكانها بمعدل يتجاوز ١٥ بالمائة سنوياً ، مما ترتب عليه زيادة عدد السكان من حوالى المائتي الف في بداية السبعينات الى ما يربو على المليون في بداية الثمانينات . انظر جدول رقم (٣ـ ١٣) . وقد صاحب هذا النمو غير المسبوق في السبعينات انخفاض نسبة المواطنين في السكان من اكثر من ٦٠ بالمائة في ١٩٦٨ الى ٣٦ بالمائة فقط في ١٩٧٥ ، ونقدّر ان هذه النسبة تابعت الانخفاض ربما الى ما دون الربع في ١٩٨٠ (الرقم الرسمي لنسبة المواطنين للسكان في ١٩٨٠ حوالى ٢٨ بالمائة . ولكن يتردد كثيراً ان هذه النسبة مبالغ فيها . ويبدو ان المبالغة في نسبة المواطنين من السكان ليست جديدة على هذه المنطقة[٢٣] . وفي الواقع ان الرقم الرسمي لعدد المواطنين لعام ١٩٨٠ يبدو مبالغاً فيه ، ويصعب تبرير معدل النمو المرتفع للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ، والمترتب على رقم المواطنين لعام ١٩٨٠ ، في ضوء المعلومات المتوافرة عن قلة التجنيس في هذه الفترة بالمقارنة بالسنوات السبع السابقة لها) .

(٢٣) انظر: John Duke Anthony, *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics Petroleum*, The James Terroy Duce Memorial series, 3 (Washington, D.C.: Middle East Institute, 1975), p. 39.

جدول رقم (٣ - ١٣)

عدد السكان ومعدلات النمو السكاني ونسبة النوع حسب الجنسية في دولة الامارات العربية المتحدة ، للسنوات ١٩٦٨، ١٩٧٥ و١٩٨٠

الجنسية	عدد السكان (بالألف)			معدل النمو السنوي (٪)		نسبة النوع (٪)(أ)		
	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٦٨-١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٨٠	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٠
مواطنون	١١٤	٢٠٢	٢٩٢	٨,٥	٧,٧	١١٣	١٠٩	١٠٨
وافدون	٦٦	٣٥٦	٧٤٨	٢٧,٢	١٦,٧	٣٤٦	٣٧٥	٣١١
الجملة	١٨٠	٥٥٨	١٠٤٠	١٧,٤	١٣,٣	١٦٤	٢٧٥	٢٢٢
نسبة المواطنين (٪)	٦٣,٣	٣٦,٢	٢٨,١					

(أ) (عدد الذكور / عدد الاناث) × ١٠٠ .

المصادر : احتسبت من : - بالنسبة للسنتين ١٩٦٨ و١٩٧٥ : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، التحليل الديموغرافي لنتائج التعداد العام للسكان ، ١٩٨٠ (ابو ظبي : الادارة ، ١٩٧٧) ، ج١ .

- بالنسبة للسنة ١٩٨٠ : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، ادارة التخطيط ، السكان والقوى العاملة من واقع النتائج الاولية للتعداد العام للسكان ، ١٩٨٠ (ابو ظبي : الادارة ، ١٩٨٢) .

وقد كان الانخفاض في نسبة المواطنين نتيجة طبيعية للفرق الكبير بين معدلي نمو المواطنين والوافدين . فقد زاد المواطنون بحوالى ثمانية بالمائة سنويا - وهذا معدل مرتفع في حد ذاته لا بد من ان يعود اكثر من نصفه اذا صح ، لتجنيس غير المواطنين ، بينما كان عدد الوافدين ينمو سنويا بمعدل فلكي يقارب عشرين بالمائة . ولهذا فإنه عبر السنوات الاثنتي عشرة (١٩٦٨ - ١٩٨٠) زاد عدد المواطنين مرتين ونصفا بينما زاد عدد الوافدين لأكثر من عشرة امثال .

والمدقق في النمط الزمني للنمو السكاني يلاحظ ان النصف الاول من السبعينات شهد نموا اسرع من نصفها الثاني . ويتسق هذا مع ما أشرنا اليه في المقدمة من تباطؤ النمو الاقتصادي في السنوات الاربع الاخيرة ، مما ترتب عليه انخفاض معدل النمو في قوة العمل الوافدة ، وبالتالي في السكان الوافدين . الا ان معدل نمو السكان الوافدين في النصف الثاني من السبعينات ظل مع ذلك غاية في الارتفاع ، حوالى ١٧ بالمائة سنويا ، خاصة عند مقارنته بمعدل نمو المواطنين في الفترة نفسها .

وتتباين امارات الدولة السبع بشدة من حيث المساحة وعدد السكان ونموها

وتركيبها حسب الجنسية . ففي حين تضم امارة ابو ظبي ٨٧ بالمائة من مساحة الدولة تتراوح نسبة مساحة كل من الامارات الباقية بين ٥ بالمائة لدبي ، و٠,٣ بالمائة لأصغرها عجمان ، (انظر الجدول رقم (٣-١٤)) .

جدول رقم (٣-١٤)

المساحة ونسبة السكان للجملة ونسبة المواطنين للسكان في كل امارة ، للسنتين ١٩٦٨ و١٩٨٠

الامارة	المساحة (الف كلم[٢])	نسبة السكان بالامارة		نسبة المواطنين للسكان (٪)	
		١٩٦٨	١٩٨٠	١٩٦٨	١٩٨٠
ابو ظبي	٦٧,٣	٢٥,٩	٤٣,١	٥٠,٠	٢٠,٣
دبــي	٣,٩	٣٢,٩	٢٦,٧	٥٠,٠	٢٢,٧
الشارقة	٢,٦	١٧,٧	١٥,٣	٧٣,٠	٣٨,٢
رأس الخيمة	١,٧	١٣,٦	٧,١	٩٣,٠	٥٣,٥
الفجيرة	١,٢	٥,٤	٣,١	٩٨,٠	٥٧,١
ام القيوين	٠,٨	٢,١	١,٢	٩٩,٠	٤٨,٠
عجمان	٠,٣	٢,٤	٣,٥	٩٩,٠	٣٧,١

المصادر : احتسبت من :- بالنسبة لسنة ١٩٦٨ :

J.S. Birks and C.A. Sinclair, *Arab Manpower: The Crisis of Development* (London: Croom Helm, 1980), pp. 73-74.

- بالنسبة لسنة ١٩٨٠ : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، ادارة التخطيط ، السكان والقوى العاملة من واقع النتائج الاولية للتعداد العام للسكان ، ١٩٨٠ .

اما من حيث عدد السكان فقد كانت امارة دبي في المقدمة عام ١٩٦٨ ، حين كان يقطن بها حوالى ثلث سكان الامارات ، تليها ابو ظبي (حوالى ربع السكان) ثم الشارقة (اقل من خمس السكان قليلا) . وقد تفاعلت عوامل مختلفة لتنتج معدلات نمو متباينة بين الامارات في السبعينات لعل اهمها بروز ابو ظبي كعاصمة للاتحاد ومركز للحاكم ، اضافة لتزايد عائدات النفط مما ادى لنمو سكانها بمعدل اسرع من باقي الامارات ، حتى تحتل مكان الصدارة من حيث حجم السكان في ١٩٨٠ ، تليها دبي التي نقص نصيبها النسبي من السكان عبر السبعينات ، كذلك انخفض الوزن النسبي لباقي الامارات ، ما عدا عجمان ، في سكان الدولة .

وبالطبع انخفضت نسبة المواطنين بدرجة اكبر في الامارات التي زاد سكانها اسرع في السبعينات ، اذ ان العامل الحاسم في تسريع النمو هو هجرة الوافدين . وبينما كانت

نسبة المواطنين في ١٩٦٨ حوالى النصف في كل من ابو ظبي ودبي وثلاثة الارباع في الشارقة ، كان كل سكان الامارات الخمس الباقية تقريبا من المواطنين . ولكن بحلول الثمانينات كانت نسبة المواطنين قد انخفضت في كل من ابو ظبي ودبي لحوالى الخمس ، وفي الشارقة وعجمان لحوالى الثلث وام القيوين لاقل من النصف ، وبقيت رأس الخيمة والفجيرة وحدهما تتمتعان بأغلبية سكان من المواطنين في ١٩٨٠ .

ولقد انتجت التغيرات السكانية السالفة الذكر فسيفساء سكانية معقدة تتمايز فيها ثلاثة عناصر اساسية : المواطنون ، والوافدون العرب ، والاجانب. ولا تتوفر لنا بيانات تفصيلية الا عن عام ١٩٧٥ ، حيث لم يشكل العرب الوافدون الا ١٨ بالمائة من جملة السكان ، اي اكثر قليلا من ربع السكان الوافدين ، وكان الاجانب اقل قليلا من نصف السكان ، وغالبيتهم من الآسيويين ، مواطني باكستان والهند وايران ، « انظر الجدول رقم (٣ ـ ١٥) . والمتوقع نظرا لاستمرار انخفاض نسبة المواطنين والعرب من السكان بعد ١٩٧٥ ، ان تكون غالبية سكان دولة الامارات العربية المتحدة قد صارت من غير العرب في بداية الثمانينات .

جدول رقم (٣-١٥)

توزيع السكان حسب الجنسية ، في دولة الامارات العربية المتحدة ، للسنة ١٩٧٥

الجنسية	العدد (بالالف)	التوزيع المئوي
جملة السكان	٥٥٨	١٠٠,٠
مواطنون	٢٠٢	٣٦,١
جملة الوافدين	٣٥٦	٦٣,٩
عرب	١٠٣	١٨,٥
جملة الاجانب	٢٥٣	٤٥,٣
اسيويون		
هنود	٨٣	١٤,٨
باكستانيون	١٠٩	١٩,٥
ايرانيون	٣٨	٦,٨
آخرون		
اوروبيون وامريكيون	١٢	٢,١
اجانب آخرون	١٢	٢,١

المصدر : احتسبت من : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء ، بحث وتحليل الهجرة الخارجية الوافدة في بيانات التعداد العام للسكان ، ١٩٧٥ (ابو ظبي : الادارة ، ١٩٧٨) ، ص ٦ .

ويختلف تركيب السكان الوافدين حسب الجنسية من امارة لاخرى . ففي ١٩٧٥ بلغت نسبة العرب من الوافدين ادناها في دبي (١٣ بالمائة) تليها الفجيرة (١٩ بالمائة)، وتراوحت بين ربع وثلث الوافدين في باقي الامارات ما عدا ابو ظبي ، حيث وصلت الى اعلى مستوى لها ، وان كانت لا تزال تقل عن نصف الوافدين (٤٣ بالمائة) . ولما كانت الغالبية العظمى للسكان الوافدين من الآسيويين ، مواطني الهند وباكستان وايران ، فقد تباينت نسبتهم من الوافدين ، في تسلسل عكسي للسابق ، من حوالى ٧٨ بالمائة في دبي الى ٥٢ بالمائة في ابو ظبي (اي اكثر من نصف الوافدين)[٢٤] .

ويبلغ الاختلال في التركيب النوعي للسكان في دولة الامارات حدا غير مسبوق ، وله بلا شك انعكاسات اجتماعية غير مرغوبة . فقد كان في المجتمع ، ككل ، اكثر من مائتي ذكر لكل مائة انثى في عام ١٩٧٥ ، وازدادت هذه النسبة الى قرابة الاربعمائة من ذكور لكل مائة انثى في مجتمع الوافدين واكثر من ذلك في فئة العمر (٢٥ ـ ٣٤) لكل السكان . وتشير النتائج الاولية لتعداد ١٩٨٠ الى ثبات هذه النسب تقريبا . وتزداد خطورة هذا الامر اذا نظرنا اليه من جانب آخر حيث نلاحظ ان نسبة المواطنين بين الذكور في المجتمع اقل منها في السكان ككل ، وقد كانت هذه النسبة ٥٤ بالمائة في ١٩٦٨ ، انخفضت الى نصفها في عام ١٩٧٥[٢٥] ، والمتوقع ان تكون قد وصلت الى اقل من الخمس بنهاية السبعينات .

وتتعدى مظاهر الاختلال السكاني التركيب النوعي الى التركيب العمري للسكان ، اذ تزداد نسبة السكان في عمر العمل على حساب نقص نسب الاطفال والشيوخ خاصة بين الآسيويين ، حيث وصلت نسبة الآسيويين في فئة العمر (١٥ـ ٥٩) في ١٩٧٥ الى حوالى ٨٥ بالمائة ، (انظر الجدول رقم (٣ـ١٦)) . ومؤدى الاختلال العمري والنوعي ، مع تركيب السكان حسب الجنسيات ببساطة انه ، وان زاد عدد السكان الآسيويين قليلا عن عدد المواطنين ، فإن عدد الذكور الآسيويين في سن العمل تعدى سبعة امثال نظرائهم من المواطنين ، بينما زاد عدد الذكور الوافدين في سن العمل عن عشرة امثال الفئة المناظرة بين المواطنين في ١٩٧٥ .

---

(٢٤) دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، بحث وتحليل الهجرة الخارجية الوافدة من بيانات التعداد العام للسكان ، ١٩٧٥ (ابو ظبي : الادارة ، ١٩٧٨) ، ص ٦ .

(٢٥) نادر فرجاني ، تنظيم استخدام الايدي العاملة في الدول العربية الخليجية وإمكانية الاستفادة من الايدي العاملة العربية (الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٧٩) ، ص ٩٣

جدول رقم (٣-١٦)

التوزيع النسبي للسكان حسب الجنسية والعمر
في دولة الامارات العربية المتحدة ، للسنة ١٩٧٥

الجنسيــة	فئـــة العمــر			الجملــة
	اقل من ١٥	١٥ ـ ٥٩	٦٠ فأكثر	
مواطنــون	٤٥,٤	٤٧,١	٧,٥	١٠٠,٠
وافــدون				
عــرب	٢٨,٥	٧٠,٣	١,٢	١٠٠,٠
آسيويــون	١٣,٨	٨٥,١	١,٢	١٠٠,٠
امريكيــون واوروبيـون	٢٧,٢	٧٠,٣	٢,٥	١٠٠,٠
الجملــة	٢٨,٢	٦٨,٢	٣,٦	١٠٠,٠

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، ص ٧ .

جدول رقم (٣-١٧)

نسبة الاميين والحاصلين على مؤهل جامعي بين الوافدين
الى دولة الامارات العربية المتحدة حسب الجنسية ، للسنة ١٩٧٥

الجنسيــة	نسبة الاميين (٪)	نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي (٪)
عرب خليجيون	٤٢,٦	١,٠
جملة العرب الوافدين	٢٤,٥	١٠,٤
اسيويون	٤٤,٨	٣,٠
اوروبيون وامريكيـون	٠,٧	٣٢,١
الجملــة	٣٨,١	٥,٩

المصدر : احتسبت من : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية لـلاحصاء ، المشكلة السكانية في دولة الامارات العربية المتحدة ، اسبابها ونتائجها ووسائل علاجها (ابو ظبي : الادارة ، ١٩٧٨) .

ولا يشكل الآسيويون مكونا سكانيا مرتفع التأهيل والمهارة ، اذ زادت نسبة الامية فيهم الى حوالي ٤٥ بالمائة وقلت نسبة المؤهلين جامعيا الى ٣ بالمائة طبقا لتعداد ١٩٧٥ .

وعلى العكس من ذلك كانت نسبة الامية في العرب الوافدين متدنية نسبيا (٢٥ بالمائة) ونسبة الحاصلين على مؤهل جامعي اكثر من ١٠ بالمائة ، (انظر الجدول رقم (٣-١٧)) . وقد بلغت نسبة الامية اعلى ما يمكن بين الايرانيين (٧١ بالمائة) والباكستانيين (٥٦ بالمائة) بينما انخفضت بين الهنود (٢٠ بالمائة)(٢٦) .

وتدل الاحصاءات المتاحة على ان الوافدين من الآسيويين كانوا اكثر استقرارا من العرب الوافدين . فقد كانت نسبة العرب المقيمين لاقل من سنة في تعداد ١٩٧٥ اكبر من النسبة المناظرة للآسيويين ، كما كان العكس صحيحا بالنسبة لمدة الاقامة التي تزيد عن خمس سنوات(٢٧) .

ب ـ قوة العمل

استيراد قوة العمل ظاهرة قديمة في امارة دبي ، حيث كانت تعمل اعداد كبيرة من شبه القارة الهندية في هذا المركز التجاري البحري المهم للخليج ، مما ادى الى كون حوالى نصف سكان الامارة في مطلع هذا القرن من غير المواطنين كما اسلفنا . وقد ادّى اكتشاف النفط واستغلاله في امارة ابو ظبي في الستينات ، وما ترتب على ذلك من استثمار لعائدات النفط ، الى قيام طلب على قوة العمل فاق قدرة قوة العمل المحلية ، مما انشأ الحاجة الى استيراد عمال من خارج الامارات . ونجم عن هذا تيار هجرة توطد بمرور الزمن حتى وصلت امارة ابو ظبي في نهاية الستينات الى وضع دبي نفسه ،إذ شكل الوافدون نصف السكان . إلّا ان السبعينات ، خاصة بعد تصحيح اسعار النفط ، قد شهدت طوفاناً من العمالة الوافدة اجتاح كل الامارات السبع ، وان كان بدرجات متفاوتة ، بيّنا اثره على التشكيلة السكانية للامارات في القسم السابق . ونحاول في هذا القسم القاء بعض الضوء على التغير في حجم وخصائص قوة العمل .

لقد نمت قوة العمل في دولة الامارات من ٧٨ الف مشتغل في ١٩٦٨ الى اكثر من نصف مليون مشتغل في ١٩٨٠ طبقاً للنتائج الاولية لتعداد السكان الاخير ، بمعدل حوالى ١٧ بالمائة سنوياً ، اي اعلى من المعدل الهائل لنمو السكان ككل في الفترة ذاتها .

---

(٢٦) انظر النسب التفصيلية في : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، المشكلة السكانية في دولة الامارات العربية المتحدة : اسبابها ونتائجها ووسائل علاجها (ابو ظبي : الادارة ، ١٩٧٨) .

(٢٧) دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، ادارة التخطيط ، السكان والقوى العاملة من واقع النتائج الاولية للتعداد العام للسكان ، ١٩٨٠ (ابو ظبي : الادارة ، ١٩٨٢) ، ص ١٠ .

وكانت نتيجة هذا ان زاد معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي (اي نسبة قوة العمل للسكان) عبر الفترة نفسها من ٤٣ بالمائة الى اكثر من ٥٠ بالمائة وهو معدل ضخم بالقياس للمعدلات السائدة في البلدان النامية . ويعود هذا الى المساهمة المرتفعة جداً للوافدين في قوة العمل . فقد كان معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي في النصف الثاني من السبعينات حوالى الخمس للمواطنين ، بينما تعدى الثلثين بين الوافدين (انظر الجدول رقم (٣-١٨)) .

جدول رقم (٣-١٨)

السكان وقوة العمل والمساهمة في النشاط الاقتصادي
حسب الجنسية في دولة الامارات العربية المتحدة ،
للسنتين ١٩٧٥ و١٩٨٠ (الاعداد بالألف)

البيان	١٩٧٥			١٩٨٠		
	مواطنون	وافدون	الجملة	مواطنون	وافدون	الجملة
السكان	٢٠١,٦	٣٥٦,٢	٥٥٧,٨	٢٩٢,١	٧٤٨,٢	١٠٤٠,٣
قوة العمل	٤٤,٠	٢٤٧,٠	٢٦١,٠	٦٠,٠	٤٩٠,٨	٥٥٠,٨
معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي(٪)	٢١,٨	٦٩,٤	٥٢,١	٢٠,٥	٦٥,٦	٥٣,٠

المصادر : احتسبت من : ـ بالنسبة لسنة ١٩٧٥ : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٧٨ .
ـ بالنسبة لسنة ١٩٨٠ : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والاسكان ، ١٩٨٠ .

الا ان البيانات تشير الى تباطؤ معدل نمو قوة العمل في النصف الثاني من السبعينات بالمقارنة بالفترة (١٩٦٨ ـ ١٩٧٥) ، ولا شك ان النقطة الزمنية الفاصلة في هذا هي عام ١٩٧٧ نتيجة للابطاء المتعمد في النمو الاقتصادي الذي اشرنا اليه في التمهيد . ومن الجدير بالذكر ان الاحصاءات تشير الى وجود متعطلين تصل نسبتهم في ١٩٨٠ الى ٢ بالمائة من قوة العمل ، وهي ظاهرة جديدة في اقتصاد الامارات[٢٨] .

واذا انتقلنا لتحليل قوة العمل حسب الجنسية نجد صورة جلية لاستيراد العمل من خارج المجتمع . فلم يشكل مواطنو دولة الامارات في ١٩٦٨ الا ٤٣ بالمائة فقط من

(٢٨) المصدر نفسه .

قوة العمل[٢٩] . وبحلول ١٩٧٥ كانت نسبة المواطنين في قوة العمل قد انخفضت الى ١٥ بالمائة فقط . وتدلل البيانات الاولية لتعداد ١٩٨٠ على انخفاض نصيب المواطنين في قوة العمل الى اكثر من العشر قليلاً .

اما في القطاع الخاص ، ويضم حوالى ثلاثة ارباع قوة العمل ، فتتضاءل نسبة المواطنين في قوة العمل الى اقل من ثلاثة بالمائة ، وبين المشتغلين من غير اصحاب المنشآت الى اقل من اثنين بالمائة . وحتى بين اصحاب المنشآت المشتغلين بها فلم تتعد نسبة المواطنين الخمس في ١٩٨٠ (ينتظر ان يتغير هذا الوضع بعد قصر ملكية مؤسسات النشاط الاقتصادي على المواطنين) . (انظر الجدول رقم (٣-١٩)) .

جدول رقم (٣-١٩)

توزيع قوة العمل في القطاع الاهلي حسب الجنسية والحالة العملية في دولة الامارات العربية المتحدة ، للسنة ١٩٨٠ (الاعداد بالالف)

الجنسية	اصحاب المنشآت المشتغلون بها	باقي المشتغلين	الجملة
مواطن	٥,٠	٥,٩	١٠,٩
وافد	٢١,٧	٣٥٧,٥	٣٧٩,٢
الجملة	٢٦,٨	٣٦٣,٤	٣٩٠,٢
نسبة المواطنين(٪)	١٨,٨	١,٦	٢,٨

المصدر : احتسبت من : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزيه للاحصاء ، لتعداد العام للمنشآت ، ١٩٨٠ : النتائج الاولية (ابو ظبي : الادارة ، ١٩٨١) .

ولا تتوفر لنا بيانات عن التركيب التفصيلي لقوة العمل حسب الجنسيات في ١٩٨٠ ، وربما لن تتوفر . لذلك نحاول ان نقارب الحقيقة بعرض هيكل قوة العمل حسب الجنسية من تعداد ١٩٧٥ (انظر الجدول رقم (٣- ٢٠)) ، ونتلوه بتتبع تطور تأشيرات العمل الصادرة في النصف الثاني من السبعينات ولا تعطينا ارقام التأشيرات بالطبع الا مؤشرات تقريبية ، ولكنها افضل ما توافر لنا . (انظر الجدول رقم (٣-٢٠)) .

---

(٢٩) J.S. Birks and C.A. Sinclair, *Arab Manpower: The Crisis of Development* (London: Croom Helm, 1980), p. 74.

جدول رقم (٣-٢٠)

توزيع قوة العمل ومعدل المساهمة في النشاط الاقتصادي حسب الجنسية في دولة الامارات العربية المتحدة ، للسنة ١٩٧٥

الجنسيــة	قـوة العمــل		معدل المساهمــة (٪)
	العدد (بالالف)	التوزيع المئوي	
مواطنــون	٤٤	١٥,٢	٢٢,٠
وافــدون			
عــرب	٥٦	١٩,١	٥٣,٨
آسيويــون	١٨٦	٦٣,٧	٧٧,٥
جملة الاجانب	١٩٢	٦٥,٧	٧٥,٧
جملة الوافدين	٢٤٧	٨٤,٨	٦٩,٤
الجملــة	٢٩١	١٠٠,٠	٥٢,٣

. المصدر : احتسبت من : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية لـلاحصاء ، بحث وتحليل الهجرة الخارجية الوافدة في بيانات التعداد العام للسكان ، ١٩٧٥، ص ١٧ .

وتـدل البيانـات على ان ثلثي قـوة العمل بـدولـة الامـارات في ١٩٧٥ كـان من الاجانب ، وغالبيتهم الساحقة من الآسيويين مواطني الهند وباكستان ، في حين لم تصل نسبة العرب الى ٢٠ بالمائة ، وبين هؤلاء الأسيويين ارتفـع معدل المسـاهمة في النشـاط الاقتصـادي الى قرابـة الثمانـين بالمـائـة بينـما لم يتعـدّ الا النصف بقليـل لـدى العـرب الوافدين . ويعكس هذا الفارق اصطحاب العرب الوافدين لعائلاتهم بدرجـة اكبر من الآسيويين .

وأول ما يلفت النظر في بيـانات الجـدول رقم (٣-٢١) ، هو الـزيادة الكبيـرة في تأشيرات العمل بين ١٩٧٥ و١٩٧٧ (يفوق عدد التأشيرات الممنـوحة في عـام ١٩٧٧ وحـده عدد مـواطني الدولـة في ذلك الحين) ، ثم انخفاضهـا المفـاجيء في ١٩٧٨ ، واستمرار الاتجاه التناقصي حتى ١٩٧٩ . ولا شك ان هذا التغير يعكس بـوضوح نمط النمو الاقتصادي الذي اشرنا اليه في المقدمة . كـذلك يعـود جزء من الـزيادة في عـدد التأشيرات بين ١٩٧٥ و١٩٧٧ الى ما يسمى بتصحيح اوضاع العمالة الذي تم في السنة الاخيرة بغرض تنظيم سوق العمل وضمان انصياع العمال الوافدين لأحكام قانون

العمل ، بحيث يمثل عدد تأشيرات عام ١٩٧٧ نسبة اكبر من قوة العمل الوافدة بالاضافة الى الزيادة الحقيقية المواكبة لنمو النشاط الاقتصادي . ولكن عدد التأشيرات الممنوحة لعام ١٩٨٠ يؤشر لبداية توسع جديد في سوق العمل بالامارات ، مؤذناً بأن الاتجاه الانكماشي الذي غلب بعد ١٩٧٧ ربما كان في طريقه للزوال ، ولو مؤقتاً .

جدول رقم (٣-٢١)

توزيع تأشيرات العمل الصادرة حسب الجنسية
في دولة الامارات العربية المتحدة، للسنوات ١٩٧٥- ١٩٨٠ (الاعداد بالالف)

الجنسيــة	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
عــرب	٢٣,٥	٤٠,٤	٢٥,٨	١٤,٧	٢٨,٢
هنــود	٤٧,٧	٩٦,٦	٦٠,٤	٥٥,٠	٦١,٨
باكستانيــون	٣٧,٤	٥٣,١	٣٦,٥	٢٥,١	٣٩,٧
آسيويــون آخــرون	٨,٢	١٨,٢	٢٥,٣	١٤,٦	٢١,٧
جملة الآسيويـين	٩٣,٣	١٦٨,٠	١٢٢,٢	٩٤,٧	١٢٣,٢
اوروبيون وامريكيون	١٠,٧	١٧,٣	١٥,٧	١٠,١	٨,١
اجانب آخـرون	٠,٤	٠,٨	٠,٨	٩,٦	٠,٧
جملة الاجانـب	١٠٤,٤	١٨٦,١	١٣٨,٤	١٠٥,٤	١٣٢,٠
جملة الوافدين	١٢٧,٩	٢٢٦,٥	١٦٤,٤	١٢٠,١	١٦٠,٢

المصادر : احتسبت من : ـ بالنسبة للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠، ٣ج.
ـ بالنسبة لسنة ١٩٨٠ : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة الداخلية ، الادارة العامة للتخطيط والتدريب ، المجموعة الاحصائية السنوية ، لعام ١٩٨١ . وقد لاحظنا ان الفرق بين المصدرين، بالنسبة لبيانات ١٩٧٩ ، كان طفيفاً .

والملاحظ بعد ذلك ان مساهمة الجنسيات المختلفة في تأشيرات العمل الممنوحة لم تختلف اختلافاً جوهرياً عبر السنوات الخمس التي تغطيها البيانات ، وان كان هناك اتجاه طفيف لزيادة نسبة مساهمة الآسيويين ، وبالتالي الاجانب عموماً ، على حساب العرب الوافدين . ولكن الاهم ان كل هذه الاضافات الجديدة لسوق العمل تتضمن نسباً اقل من العرب الوافدين ، واكبر من الآسيويين بالقياس الى تشكيلة قوة العمل حسب

الجنسيـة التي كانت سـائدة في ١٩٧٥ . اي ان الاتجـاه العام في السنـوات الاخيرة من السبعينات كان نحو تخفيض مساهمة الوافدين العرب في قوة العمل لحساب الآسيويـين وغالبيتهم الساحقة في شبه القارةالهندية . وعلى هذا ، نتصور ان نسبة الآسيويين في قوة العمل في ١٩٨٠ ربما تعدت السبعين بالمائة ، بينما لم تزد نسبة العرب الوافدين عن خمسة عشر بالمائة الا قليلاً .

وتظهر طبيعة اقتصاد دولة الامارات في استئثـار كل من قـطاعي التشييد والبنـاء والخدمات الاجتماعية والشخصية بحوالى ثلثي قوة العمل الكلية في ١٩٧٥ ، واذا اضفنا اليهما قطاع التجارة توصلنا الى ثلاثة ارباع قوة العمل . كـذلك تـظهر البيـانات غلبـة الوافدين على العمالة في كل قطاعات النشاط الاقتصادي . إذ لم تقل مساهمتهم في اي قطاع عن النصف ، وارتفعت في القطاعات الثلاثة الغالبة الى قرابة التسعين بـالمائـة ، ووصلت في القـطاع الاكبر ، التشييـد ، الى ٩٨ بالمـائة[٣٠] . ويعـود انخفـاض نسبـة الوافدين في قوة العمل في قطاع الخدمات الى ارتفاع نسبـة المواطنـين في عمالـة القطاع الحكومي الى حوالى ٤٠ بالمائة في منتصف السبعينات[٣١] . وتدل المؤشرات الحديثة على انخفاض هذه النسبة جوهرياً في الثمانينات . ففي حكـومة امـارة ابو ظبي عـلى سبيل المثال ، كانت نسبة المواطنين ١٦ بالمائة فقط في ١٩٨٢[٣٢] .

ويبـدو من توزيـع قوة العمـل حسب المهنة في ١٩٧٥ غلبـة مهن عمال الانتـاج والعمال العاديين ، تليها مهن عمال الخدمات ، وهذا مؤشر لتخلف البناء المهني للعمال بالامارات ، ومرة اخرى تظهر الاغلبيـة القويـة للوافدين في كـل المهن ، ما عـدا مهن الزراعة والغابات والصيد التي كان للوافدين فيها اغلبيـة بسيطة . وقـد زادت مساهمـة العمال الوافدين في قوة العمل عن ٩٠ بالمـائة في قمـة سلم المهارات وقـاعه . كـذلك تركزت غالبية العمالة الوافدة في مهن الانتاج والنقل والتشغيل (٥٧ بالمائة) ثم الخدمات (١٤ بالمائـة) . ولكن التوزيـع يختلف من جنسية لأخـرى : فقد كـان ٦٣ بالمـائة من الآسيويين يعملون في مهن الانتاج والنقل والتشغيل ، بينمـا يعمل العرب الخليجيون أساساً في مهن الانتاج والنقل والتشغيل (٣٨ بالمائة) والخـدمات (٣٠ بـالمائـة) وباقي

---

(٣٠) دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، بحث وتحليل الهجرة الخارجية الوافدة من بيانات التعداد العام للسكان ، ١٩٧٥ ، ص ١٧ .

(٣١) فرجاني ، تنظيم استخدام الايدي العاملة في الدول العربية الخليجية وإمكانية الاستفادة من الايدي العاملة العربية ، ص ١٠٦ .

(٣٢) امارة ابو ظبي ، دائرة التنظيم والادارة ، البيان الاحصائي للجهاز الاداري ، ٣٠ / ٤ / ١٩٨٢ (ابو ظبي : الدائرة ، ١٩٨٢) .

العرب الوافدين في مهن الانتاج والتشغيل (٤٠ بالمائة) والمهن العلمية والفنية (٢٧ بالمائة) والكتابية (١٥ بالمائة) . اما الاوروبيون والامريكيون فقد كان حوالى نصفهم في المهن العلمية والفنية(٣٣) .

وتغشى سوق العمل بدولة الامارات بعض الشوائب المقلقة . وقد اشرنا فيما سبق لتسجيل الاحصاءات لبطالة سافرة ، وصحيح ان حجمها صغير ، ولكنها مستغربة في دولة تعطي تأشيرات عمل سنوية تربو على المائة الف . ولكن قد يكون اهم من البطالة السافرة ، ظهور اشكال من نقص التشغيل (بمعنى وجود قوة عمل تقوم بنشاط هامشي او متقطع) وبكثرة ، مثل عمال اليومية ، والباعة الجائلين ، والباعة في الاسواق ، وعمال الخدمة الشخصية الزائدين(٣٤) .

٢ ـ الاسباب والآثار الاجتماعية ـ الاقتصادية لاوضاع السكان وقوة العمل

لقد اصبحت « الهجرة الآسيوية » ومضارها من موضوعات الحوار العادي في منطقة الخليج العربي او بين المهتمين بالمنطقة او المارين بها. وعندما يناقش الموضوع تشكل اوضاع السكان وقوة العمل في دولة الامارات العربية المتحدة صلب النقاش او خلفيته . وقد عرضنا في القسم السابق الملامح الاساسية لهذه الاوضاع ويمكن تلخيصها في حقيقتين اساسيتين : الاولى ان مواطني الدولة ، والعرب من سكانها اذا اضفنا الوافدين العرب ، صاروا اقلية فيها ، وان الوزن النسبي لهذه الاقلية ما زال في تناقص ، ووصل الى حدود تدعو الانسان للتساؤل عن الهوية الحضارية للدولة . اما الحقيقة الثانية فهي غلبة الوافدين ، وخاصة الآسيويين على العمالة في كل قطاعات النشاط الاقتصادي وكل المهن،ويصل الامر الى قرب غياب مواطني الدولة عن النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص ، وايضاً تدل البيانات المتوفرة على استمرار انخفاض المساهمة النسبية للمواطنين ، والعرب ، في اوجه النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي المختلفة .

ونناقش فيما يلي اهم اسباب هذه الظاهرة وآثارها .

اما عن الأسباب فبديهي انه لا يمكن ان تنشأ ظاهرة على درجة التعقيد والتشابك

---

(٣٣) دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، بحث وتحليل الهجرة الخارجية الوافدة من بيانات التعداد العام للسكان ، ١٩٧٥ ، ص ١٥ .

(٣٤) عمر ابراهيم الخطيب ، « ازمة فائض العمالة الاجنبية في دول الخليج ،» الخليج (ابو ظبي)، ٢١ / ٣ / ١٩٨٢ .

التي تتسم بها اوضاع السكان وقوة العمل بدولة الامارات في مجتمع ما بدون ان تكون لها جذور قوية في التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية في هذا المجتمع ، وعلى الخصوص في سلوك الفئة الفاعلة في هذه التشكيلة .

كما ان ضعف البنيان الاتحادي للدولة وتنافس اماراتها في المشروعات الضخمة هو احد معالم هذه التشكيلة الاجتماعية ـ السياسية التي كان لها دور في خلق طلب ضخم على الايدي العاملة .

ولهذا فإن الاوضاع التي عرضنا لها ، هي نتاج قرارات اتخذتها الفئة الاجتماعية الفاعلة في دولة الامارات ، واتخذتها خارج اطار تنموي حقيقي ، ليس فقط فيما يتعلق بحجم ونوعية المشروعات التي قامت ولكن ايضاً بحجم ونوعية العمالة ومصادرها . كل هذه الظواهر لم تنشأ من « واقع تنموي طرح نفسه على الدولة » كما يقال احياناً . فلم تكن هناك تنمية بالمعايير التي اتخذناها في المقدمة في دولة الامارات ، بل على العكس ، نرى ان اتخاذ القرارات التي ادت الى اوضاع السكان وقوة العمل في دولة الامارات لم يتسم بالعقلانية(٣٥) اذا توخينا المصالح التنموية النهائية للمجتمع . فلم يكن محتماً ولا عقلانياً تضخم قوة العمل ، وبالتالي السكان ، واختلال تركيبهما ، بالصورة التي تم بها . كذلك ليس حجم قوة العمل ، ولا تركيبها حسب الجنسية ، مبرراً في ضوء حجم النشاط الاقتصادي القائم . وهنا تثور مسائل تتعلق بمدى الكفاءة الانتاجية ، ونوعية الفن الانتاجي المستخدم ، ووجود قطاعات عمل هامشية تضخمت بدون عائد حقيقي للمجتمع مثل خدم المنازل ، ثم تضخم وترهل الجهاز الحكومي . وليس حجم النشاط الاقتصادي الذي قام في دولة الامارات ، خاصة في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ ، مبرراً بالمصالح النهائية للمجتمع وانما ساهمت فيه قوى اجتماعية سعت للربح بأي شكل .

ونتعرض الآن ـ بقدر من التفصيل ـ للاسباب التي ادت لغلبة العمالة الآسيوية في قوة العمل بدولة الامارات . ونود ان نؤكد ان هناك تيارين متميزين للهجرة الآسيوية للامارات . تيار قديم ومتأصل وغالب ، يقوم على استقدام عمالة في الإساس غير ماهرة ونصف ماهرة من بلاد مثل الهند وباكستان وبنغلاديش ، وتيار حديث ، وان كان قليل الحجم بالنسبة للتيار الاول إلا ان آثاره الاقتصادية قد تكون اكبر بكثير من وزنه النسبي ، يقوم على استيراد عمالة ، في اغلبها ماهرة ، من بلاد شرق آسيا ، كوريا الجنوبية والفيليبين وتايلاند وتايوان ، وفي صورة مجموعات عمل كبيرة توفر العمالة اللازمة

(٣٥) المقصود بالعقلانية هنا المعنى الاقتصادي الفني ، اي اتساق التصرفات مع تحقق الاهداف المعلنة ، ما يسمى احياناً بالعربية ، الرشد الاقتصادي .

لمشروعات انشاءات ضخمة . هذه المشروعات تقوم بها في الغالب شركات لها جنسية هذه البلاد وتلتزم بتوفير العمالة اللازمة للمشروع وعادة كافة مستلزماتها الاخرى طوال فترة تنفيذه . وفي الغالب تقيم العمالة الوافدة في معسكرات منعزلة قريبة من موقع المشروع تحت التنفيذ .

وقد تأصلت زيادة استخدام الآسيويين على الرغم من القوانين والقرارات التي تعطي اولوية للمواطنين ثم للعرب الوافدين على الاجانب في الاستخدام ، وعلى الرغم من التوصيات المتضمنة في الاتفاقيات العربية المتعاقبة المتعلقة بانتقال العمالة بين الاقطار العربية . كذلك تم هذا على الرغم من السلبيات والمخاطر الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية الواضحة لهذا الاتجاه ، والتي تختلف بين التيارين القديم والحديث .

وقد ادّى تفاعل اسباب متعددة لزيادة استخدام العمالة الآسيوية من النمط القديم . فقد كان مواطنو شبه القارة الهندية هم الاسبق في التواجد في بعض اجزاء دولة الامارات لاسباب تاريخية ، كما اسلفنا . ولهذا فقد كان الموجودون منهم مصدراً قائماً بالفعل للتوظيف في الاعمال الجديدة التي اوجدها استغلال النفط . كما كانوا ايضاً همزة الوصل مع مصدر اكبر في بلادهم الاصلية . وقد ساهمت الهجرة غير المشروعة ، التي ازدهرت لسهولة التسلل وضعف الضوابط التنظيمية والادارية ، في تدعيم تيار الهجرة الآسيوية في بداية عصر النفط .

ولعل اهم الاسباب قاطبة هو اعتبارات تعظيم الربح في القطاع الخاص ، وهو القطاع الاساسي في النشاط الاقتصادي . فلما كان القطاع الخاص ساعياً الى تحقيق اكبر ربح ممكن ، غير مقيد بضرورة اجادة مستخدميه للغة العربية ، كما هو الحال في القطاع الحكومي ، ولا بالالتزام بالاولويات القانونية التي تشعر الحكومات بدرجة التزام اكثر في تطبيقها ، فقد فضّل دائماً العمالة الآسيوية من شبه القارة الهندية . اذ ان الوافد منها على استعداد لقبول اجور اقل وتحمّل ظروف عمل اقسى واوضاع معيشية اسوأ من العامل العربي . وقد تدعم استخدام العمالة الآسيوية بالرغم من ان تحقيق مصلحة صاحب العمل الفرد هنا متناقض مع مصلحة المجتمع التي يضرّ بها تكوين جاليات اجنبية كبيرة .

وربما بدا من المنطقي على مستوى المجتمع ان استخدام ايدٍ عاملة اجنبية من فئات متعددة ومستضعفة يمثل وضعاً اكثر راحة واقل جلباً للمتاعب من استخدام الايدي العاملة العربية التي قد تنزع للاستقرار والتأثير في المجتمع . اذ ان احتمال اندماج الآسيويين في المجتمع والطبقة العاملة المحلية اقل بكثير من العرب الوافدين الذين قد يتمكنون بحكم الثقافة المشتركة واللغة من التداخل في مجريات الحياة العادية ونقل المجتمع الخليجي

المحافظ الى المعترك الاجتماعي ـ السياسي العربي ، بما في ذلك تعرض الدولة لضغوط قد يصعب تجاهلها من البلدان العربية التي لها جاليات عمالية كبيرة .

كذلك قامت تجارة كبيرة مربحة في توريد الايدي العاملة من شبه القارة الهندية للامارات شملت وكالات منظمة تتسم بالكفاءة على جانبي العلاقة ، اي في بلدان المنشأ وفي دولة الامارات . وامتدت هذه التجارة لقيام مؤسسات وهمية في الامارات تستقدم اعداداً كبيرة من العمال من شبه القارة الهندية تحت ستار توظيفها بمشروعاتها ، ثم طرحها في سوق العمل لقاء استقضاء أتاوات من العمال عند اشتغالهم (تدل المؤشرات الحديثة على الانصراف عن هذا النوع من التجارة نظراً لتضييق الحكومة على منح تأشيرات العمل الجماعية ولنشوء فرص اخرى للربح السريع ، والخالي من متاعب الاتجار بالعمالة مثل التعامل بالاسهم)[٣٦] .

واخيراً ، فإن سوق العمالة العربية تكتنفها اوجه قصور مختلفة تحرمها سمة التكامل تتمثل في الآتي :

1 ـ عدم وجود تنظيمات فعّالة لتوريد العمالة من البلاد العربية المصدرة لقوة العمل .

2 ـ نقص العمالة الماهرة على مستوى الوطن العربي ككل . فلا يوجد فائض في العمالة الماهرة في الدول المصدرة للعمالة . وقد ادى الطلب على هذا النوع من العمالة في الدول العربية الخليجية الى ارتفاع اجورها في بلاد المنشأ بشكل واضح نتجت عنه ازمات في هذه البلاد من ناحية وقلل من جذب بلدان الخليج لفئات العمالة الماهرة من ناحية اخرى .

ـ هناك نوعية من العمالة الماهرة باتت مطلوبة في البلدان العربية الخليجية ولا تتوفر اصلاً في البلدان العربية غير النفطية ، ويعود هذا الى استخدام تقنيات متقدمة في البلدان العربية الخليجية غير متوفرة في البلدان العربية الاخرى .

اما بالنسبة لاسلوب مجمعات العمل ، والعمالة المرتبطة به ، فتتضمن المزايا المقدمة لتحبيذه ان هذا الاسلوب يضمن ان تكون العمالة الوافدة لتشييد المشروعات الضخمة مؤقتة ، ويؤدي لتقليل مخاطر التلوين السكاني والحضاري . كما يذكر ان مجمعات العمل اثبتت كفاءة غير عادية في انجاز المشروعات الموكولة الى الشركات القائمة عليها في توقيتات قياسية وبمستويات انجاز مرتفعة وان هذا الاسلوب ربما كان الوحيد الملائم للمشروعات الانشائية الضخمة التي تقام في بلد مثل الامارات حالياً.

---

(٣٦) المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، قسم تنمية الموارد البشرية ، «ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج العربي ،» الكويت ، آب / اغسطس ١٩٨٢ ، ص ٦ ـ ١٠ .

وقد تناول الكثير من الكتابات الآثار الاجتماعية ـ الاقتصادية لأوضاع السكان وقوة العمل التي تسود دولة الامارات[٣٧] . وسنشير هنا الى ثلاثة فقط من اهم هذه الآثار تتعلق بالطابع الحضاري للمجتمع ، وقضية التنمية ، وبخاصة تنمية القوى البشرية ، وبعض المشكلات الاساسية المحتملة .

اما عن الهوية الحضارية فلا جدال ان التخوف من انحسار الهوية العربية عن دولة الامارات ، او على الاقل عن الاجزاء الاكبر منها ، هو امر مبرر . ويبدو ان السياسة الانكليزية القديمة بتشجيع الهجرة من شرق الخليج الى الامارات المتصالحة لعزلها عن التيارات القومية العربية[٣٨] ، قد تحالفت مع مجموعة من الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية لاستخدام قوة العمل في الحقبة النفطية الجديدة لانتاج اوضاع غلبة الآسيويين في السكان وقوة العمل ، التي وصفناها في القسم السابق من هذا الفصل وبالتالي تحقيق اهداف السياسة الاستعمارية .

واذا كانت اللغة هي الوعاء الاساسي للحضارة ، فلا شك ان اللغة العربية تتلقى ضربات قوية في التعامل اليومي في الامارات ، سواء في التخاطب مع فئة خدم المنازل ـ التي استشرت بلا ضابط ، وعلى وجه خاص عندما يكون هذا التخاطب بين الاطفال ومربياتهم ، او في الاسواق وكافة منافذ الخدمات . فلم يعد غريباً ان يطوع العربي لغته لنوع من العربية المهجنة او المتكسرة ليتمكن من التفاهم بسرعة مع بائع او خادم آسيوي (مثل : « انت يروح يجيب كذا » .) ويجد المرء احياناً ان لافتات المحال وغيرها تكتب بألفاظ عربية هي في واقع الامر ترجمة لفظية عربية لترجمة لفظية اجنبية مشوهة لكلمة عربية اصلية (على سبيل المثال « تجارة الساهل » . . حيث الساهل تقابل Sahil التي تقابل ، في الاصل العربي ، الساحل) ولا نملك الا التساؤل عما يمكن ان يؤدي اليه استمرار مثل هذه الاوضاع .

ولا نعني بالضرورة ان مجتمع دولة الامارات تغلب عليه ، او ستغلب ، حضارة ما وافدة مع احدى فئات سكانه . فمما لا شك فيه ان مجتمع الوافدين عموماً ، خاصة الآسيويين منه ، متفرق ومستضعف ، وغير متماسك . وبالتالي فإن المثار هو غياب اي

---

(٣٧) انظر على سبيل المثال: يوسف عبدالله صايغ ، « التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية ، » المستقبل العربي ، السنة ٢ ، العدد ٨ (تموز / يوليو ١٩٧٩) ، وعبد الباسط عبد المعطي ، « في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج ، » المستقبل العربي ، السنة ٤ ، العدد ٣٧ (آذار / مارس ١٩٨٢) .

(٣٨) محمد الرميحي ، « رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة ، » المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ٢٣ (كانون الثاني / يناير ١٩٨١) ، ص ٧٢ ، و

Ali Mohammad Khalifa, *The United Arab Emirates: Unity in Fragmentation* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1979), p. 110.

طابع حضاري مميز عن المجتمع ، بما في ذلك العربي . وذلك بالطبع باستثناء الحضارة الغربية التي تجد لوجهها المادي فقط منافذ قوية في تيار السلع التي تغرق اسواق المجتمع ويغترف منها الجميع ، مواطنين ووافدين، وان كان ذلك بدرجات تتفاوت حسب المقدرة المالية ، وبالتالي لا يظهر من هذه الحضارة الغربية في مجتمع الامارات الا قشرة بلا روح . والمثار بالنسبة لحضارة المواطنين حمايتها من التميع عن طريق فيضان النقل الحضاري من الوافدين ومن الغرب .

ومن غير الممكن ، في تقديرنا ، ان تتكاتف الفسيفساء الحضارية المتناثرة لسكان دولة الامارات في مشروع مجتمعي لتنمية حقة . فالامارات بالنسبة للوافد ليست الا معسكر عمل مؤقت ، حتى لو اراد هو الاستقرار ، تنجم عنه امكانية ادخار تستوجب تحمل الكثير من المشاق ومهانة التمييز التي يكابدها ، كل حسب مكانته في السلم الاجتماعي للوافدين .

والواقع ان نقطة التمييز ضد الوافدين هذه مهمة ومتشعبة مما يوجب مناقشتها بموضوعية . وفي البداية نلاحظ الآتي : اولاً : لا شك ان التمييز ضد الوافدين جزء من نسق تفريقي متكامل يسود المجتمع كله ، مواطنين ووافدين . ولكن هناك ، في تقديرنا ، فارقاً نوعياً بين آليات التفريق بين المواطنين من ناحية وآليات التمييز ضد الوافدين من ناحية اخرى . الثانية تمتد الى قطاعات اعرض من الحياة في المجتمع وتحدد درجة عمقها اعتبارات تختلف عن تلك التي تفرق بين المواطنين . ثانياً : صحيح ان التمييز ضد الوافدين في دولة الامارات ربما كان اقل من بعض البلدان العربية الخليجية الاخرى . ولكن هذا لا ينفي ان الوافدين لا يتمتعون بكافة خدمات الدولة كما انهم يخضعون لعملية عزل تعيق الاندماج في الحياة الاجتماعية الاقتصادية . وهذه الظاهرة ليست غريبة في اطار ان مجتمعات الخليج النفطية لا تتبنى نمط الهجرة الاندماجية وانما تسعى دائماً للاستفادة الموقوتة من طاقة عمل الوافدين اليها . وليس الوافدون سواء في التمييز ضدهم ، وانما يتوقف مدى التمييز ودرجته حسب الموطن الاصلي والوضع المهني لهؤلاء الوافدين . كما ان تقديرنا ان هذه الميزة النسبية للوافدين في الامارات في طريقها للتغير نحو الوضع السائد في باقي البلدان الخليجية . ثالثاً : هناك شريحة صغيرة من الوافدين العرب وصلت الى مراكز حاكمة بقرب دوائر اتخاذ القرار في بلدان الخليج الصغيرة ، مما كان له آثار ضارة ، ولكن هذا هو الاستثناء وليس القاعدة ، كما ان وصولهم لهذه المراكز يقوم اساساً على انتماءات سياسية-اجتماعية تخدم تلك السائدة في البلدان المعنية . رابعاً : لا شك ان كثيراً من الوافدين قد تبنى انماطاً سلوكية تتسم بالانتهازية وذهنية الارتزاق مما ساهم في تعقيد العلاقة بين المواطنين والوافدين . اضف الى ذلك علاقات التنافس والتناحر التي تقوم بين فئات الوافدين ، خاصة العرب ، والتي تضم المواطنين ، في الاطار الاجتماعي ، بمثابة الحَكَم .

ولكن مشكلة التمييز ضد الوافدين ، تقتضي مواجهة جادة وصادقة على الاقل لانعكاساتها التنموية السالبة . فليس صحيحاً ما يذكر احياناً من ان حسابات التكلفة / العائد تبين ان حكومات البلد المضيف تتحمل الكثير من تكلفة الخدمات للوافدين ومن يعولونهم . فمن ناحية نعرف ان غالبية الوافدين لا تصطحب عائلاتها ، ومن ناحية اخرى نعرف انه ليس لغالبية الوافدين حقوق في كل خدمات الدولة . واخيراً نعلم ان كثيراً من الوافدين يعيشون ظروفاً قاسية ، رغبة في تعظيم مدخراتهم لارسال جزء منها للأهل في بلد الاصل من جانب ، والاحتفاظ بقدر من المال يقابل شقاء هجرتهم الصعبة عند انتهائها ، وهي لا شك منتهية من جانب آخر[٣٩] . ولكن الاهم من ذلك كله ان هذه الحسابات تهمل تماماً جانب العائد الذي يتحقق للمجتمع من عمل الوافدين . وكثيراً ما قيل ، ولكن قلما سمع ، ان غياب هؤلاء الوافدين عن مجتمع مثل الامارات لا شك يؤدي الى انهيار دولاب الحياة هناك كما نعرفه الآن . ومن الصعب ان نتصور ان غالبية قوة العمل الوافدة يمكن ان تقدم قصارى جهدها الخلّاق في تنمية مجتمع الامارات مع احساسها بالضيم الناتج عن التمييز الذي اشرنا اليه. ولا عجب ، والحالة هكذا ، ان تتدنى انتاجية العمل في قطاعات النشاط الاقتصادي غير النفطي[٤٠] .

ويعتبر احد الكتاب[٤١] التمييز ضد الوافدين ، باستثناء الاقلية الاوروبية والامريكية ، اهم اوجه قصور النظام السياسي القائم في امارات الخليج ، التي تعوقه عن تحقيق تعبئة فعّالة للغالبية السكانية التي يقوم عليها عبء النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي في المجتمع . ويؤكد آخر[٤٢] صعوبة تكوين وحدة سياسية يمكنها الاضطلاع بعبء تطوير المجتمع في ضوء التركيب السكاني لدولة الامارات والاوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تحكمه . ونحن نتفق مع هذه الآراء ، ونرى صعوبة قيام عملية تنمية حقيقة اذا استمر الاطار الحالي للبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية والسكانية لدولة الامارات .

فالتنمية المنشودة هي ، في اهم واحرج جوانبها ، علاقات اجتماعية متطورة بين البشر في مجتمع ما ، يتبنون من خلالها اهدافاً مشتركة لهم ، ويتكاتفون في تحقيقها عن

---

(٣٩) بشأن ظروف عمل ومعيشة العمالة الاجنبية ، انظر : المعهد العربي للتخطيط ، قسم تنمية الموارد البشرية ، « ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج العربي ،» ص ٢٠ ـ ٤٥ و٢ ـ ٨٧ .

(٤٠) في تقرير للبنك الدولي اشارات كثيرة الى ضرورة زيادة انتاجية العمل ، انظر : البنك الدولي ، دولة الامارات العربية المتحدة : استعراض للوضع الاقتصادي واحتمالات التنمية (واشنطن العاصمة : البنك الدولي ، ١٩٧٨)، ص ٧ ـ ٨ .

(٤١) Anthony, *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum*, p. 224.

(٤٢) Khalifa, *The United Arab Emirates: Unity in Fragmentation*, pp. 110-123.

اقتناع ومشاركة في ثمارها . فلا يتوقع ان تقوم تنمية فقط على استيراد بضائع ، او استيراد قوة عمل مؤقتة لاقامة اشياء ولا الاحتفاظ بقوة عمل ، مؤقتة ايضاً ، تقوم بانتاج سلع وخدمات ولكن ليس لها حقوق المواطنة ولا حتى نصيب عادل من الخدمات العامة .

وقد صاحب الاتجاه الى تنويع البنيان الاقتصادي بإقامة مجمعات صناعية ضخمة ظاهرتان مهمتان تنطويان على آثار وخيمة في مجال العمالة عموماً . الاولى ، هي ازدياد الاعتماد على الاجانب ، وان كانوا من نوعية مختلفة ، وباعداد اقل ، من الاجانب الذين استقدموا قبل نشوء هذا الاتجاه . وتشير كل التوقعات الى استمرار ، وربما زيادة ، الحاجة الى الاجانب في اقامة هذه المشروعات في المستقبل وربما في تسييرها ، حيث ان هذه الاعمال تقوم على فنون انتاجية تقتضي نوعية مهارات لا تتوفر في المواطنين ولا في العرب . حتى انه ليقال ان تنويع البناء الاقتصادي بالتصنيع الكبير لتفادي الاعتماد على مصدر واحد للدخل (النفط) قد نجم عنه نوع آخر من الاعتماد (على العمالة الاجنبية الوافدة) ، قد يكون اخطر في الاجل الطويل من الاعتماد على النفط .

والظاهرة الثانية التي رافقت المشروعات الانشائية والصناعية الضخمة في بلدان الخليج العربي في السنوات الاخيرة هي انشاء هذه المشروعات باعتماد شبه كامل على تعاقدات خارجية ومجمعات عمل تكاد تكون منفصلة تماماً عن باقي الاقتصاد الذي تقام فيه ، وبدون المزايا الجانبية التي تتمثل في نهوض كل قطاعات الاقتصاد القومي عن طريق ترابطاتها مع هذه المشروعات الضخمة ، وبدون العائد الاساسي لمثل هذه المشروعات في مجال تنمية الموارد البشرية المحلية لاعداد العمالة الفنية التي يمكن ان تقوم بعبء هذه المشروعات ، واخرى غيرها .

والواقع ان هذه الوضعية تثير تساؤلات كبيرة حول مدى رشاد نمط النمو الاقتصادي السائد ، والسؤال هو ، في النهاية ، هل يمكن ان يقوم بنيان اجتماعي ـ اقتصادي سويّ ومستقر ، على اعتماد النشاط الاقتصادي على وافدين مؤقتين ، لا منتمين ، ومبعدين من اهل البلاد الاصليين ؟

بقي من المنظور التنموي آثار استقدام قوة العمل من الخارج والظروف التي تحكم استخدامها ومعيشتها ، في تفاعلها مع سياسة « دولة الرفاه » التي تتبناها الدولة في معاملة المواطنين ووجود فرص متعددة للكسب السهل والكبير ، على تنمية القوى البشرية المواطنة . وباختصار، فإن الاثر كان ، حتى الآن ، سالباً . ويرجع هذا الى ظهور وتأكيد الكثير من المظاهر الاجتماعية ـ الاقتصادية المتعلقة بالعمل مثل عزوف المواطنين عن كثير من اشكال العمل المنتج خاصة تلك التي تتطلب عملاً يدوياً ، والركون الى الوظائف الحكومية السهلة ، والتي تمثل احياناً مصدراً مستمراً للدخل دون جهد او اقتضاء مهارة او

خبرة ، مما افضى الى اعتبارها نوعاً من المشاركة في الدخل النفطي بغضّ النظر عن الانتاجية ، او « ريعاً » على الجنسية . وقد ادى هذا الى « انفصام الجهد عن المكافأة » والقاء عبء العمل المنتج على الوافدين . كما ادى الى سيادة قيم قلة الاعتماد على النفس والكسب السريع بدون بذل مجهود والاقلال من قيمة الانسان الآخر والتعالي . والنتيجة في النهاية هي استفحال قصور القوى البشرية المواطنة عن الامساك بزمام النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي ينمو بمعدلات اسرع كثيراً من معدلات تطوير تلك القوى البشرية .

وآخر آثار اوضاع السكان وقوة العمل بدولة الامارات التي نناقشها هنا ينقلنا الى المجال السياسي . وجليّ ان الجاليات الوافدة في الامارات ، على الرغم من تنافرها ، وتفككها ، وسلبيتها السياسية (بسبب حرصها على البقاء اطول ما يمكن) هي عنصر عدم استقرار سياسي متفجر يمكن ان تتسبب عنه مشاكل داخلية متنوعة ، خاصة في ضوء خلفية التمييز التي اشرنا اليها . والاخطر من هذه المشاكل المحتملة ، والتي ظهرت بوادر لها في بلدان خليجية مختلفة ، ان مثل هذه الجاليات يمكن ان توفر بيئة خصبة لاعمال التخريب في الداخل بتحريض ، او تزيين ، من قوى خارجية ، كما يمكن ان تقدم ذريعة لتدخل قوى خارجية في الشؤون الداخلية بحجة حماية مصالح هذه الجاليات . وقد تعالت صيحات تحذر من احتمال تراجع حدود العرب او بعضها ، الى ما وراء آبار النفط نتيجة لاعمال حقوق تقرير المصير في لحظة من لحظات توازن القوى الدولية التي قد تعضد هذا الاتجاه ، ولا نرى في هذا الخطر المحتمل مبالغة .

خلاصــة

تنطوي اوضاع السكان وقوة العمل في دولة الامارات العربية المتحدة على خطر داهم على الوضعية الاجتماعية ـ الاقتصادية الراهنة والمستقبلة مما يجعل من تنمية القوى البشرية اهم المحددات الرئيسية لمصير دولة الامارات ليس فقط من حيث التقدم الاجتماعي ـ الاقتصادي ، ولكن حتى من منظور الامن والحفاظ على الكيان السياسي . ويعود هذا اساساً الى :

١ ـ ان القوى البشرية هي احد موردين رئيسيين يتسمان بالندرة النسبية الشديدة ، وهما الارض القابلة للزراعة والبشر ، في مقابل الوفرة النسبية للموارد المالية الناتجة عن استنضاب مخزون نفطي كبير .

٢ ـ ان استيراد العمالة من الخارج على نطاق واسع ادى الى تدني نسبة المواطنين في السكان ، ووجود تعددية سكانية فادحة ، وغلبة للوافدين وخاصة الاجانب في عمالة كافة

مناحي النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي في المجتمع . وان هذه الظاهرة كانت في زيادة مطردة في السنوات الاخيرة .

٣ ـ ان المورد البشري على ندرته النسبية الشديدة ، لم يستغل الاستغلال الافضل ـ خاصة بالنسبة للمواطنين ـ مما ادى الى انخفاض انتاجية العمل في قطاعات النشاط الاقتصادي غير النفطية .

وبالاضافة الى ان تنمية القوى البشرية تشكل المحور الاساسي للتنمية في دول العالم الثالث عموماً ، فإن الاوضاع الراهنة لخصائص الموارد البشرية في الامارات وعلاقتها بالسمات الاجتماعية ـ الاقتصادية للمجتمع (نسبة مواطنين اقل من الربع ، غلبة الآسيويين في الوافدين) تنافر اجتماعي ـ اقتصادي بين المركبات السكانية المتعددة للمجتمع) توجب ان تكون نقطة الانطلاق في التخطيط للتنمية في الامارات هي اوضاع القوى البشرية وانعكاساتها . وعلى الرغم من كل هذا، فما زال تخطيط تنمية القوى البشرية في دولة الامارات غير موجود ـ الى حد بعيد ـ وحتى البيانات والدراسات اللازمة له غير متوفرة بالدرجة اللازمة .

والمطلوب في مجال تخطيط تنمية القوى البشرية بدولة الامارات هو القيام بدراسات اعمق ، تعتمد افقاً زمنياً طويلاً ، لتقويم بدائل تنموية بدءاً من الاوضاع المرغوبة بالنسبة لتركيب السكان وقوة العمل (بين المواطنين ، والعرب الوافدين ، والاجانب ، خاصة في المهن والانشطة الاقتصادية حرجة الاهمية) .

والمقصود بالبدائل التنموية ان تدخل في الاعتبار امور تتعدى مجرد النمو الاقتصادي الى قضايا مثل طبيعة ومحتوى النشاط الاقتصادي ، والعدالة وتدعيم روح المبادأة والمشاركة ورفع الانتاجية والاعتماد على النفس . فلا يوجد اي مبرر منطقي للرغبة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع في الامارات ، خاصة اذا لم ينعكس ذلك بالضرورة على احداث تغيير ايجابي في الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي .

وانطلاقاً مما اشرنا اليه قبلاً من ان اوضاع السكان والقوى العاملة قد وصلت الى حد يوجب ان تكون هي نقطة البدء في تخطيط مستقبل المجتمع . فإن مناقشة البدائل المستقبلية يجب ان تبدأ من تحديد اهداف تتعلق بنسبة المواطنين والعرب في السكان ، ونسبة المواطنين والعرب في قوة العمل ، ونسبة المواطنين والعرب في مهن وانشطة معينة ، وذلك في نقاط زمنية مستقبلية ، مما يؤدي ـ منطقياً ـ الى مناقشة حدود التجنيس وحجم قوة العمل الوافدة وتركيبها ، بعد ذلك يجب مقابلة هذه الحسابات مع المقترحات التنموية ، بما في ذلك مستوى وطبيعة النشاط الاقتصادي ، ومع التوقعات عن عوائد النفط تحت بدائل مختلفة عن كمية الانتاج والاسعار في المستقبل .

ويثير كل هذا ، بالطبع ، ضرورة وجود اطار منطقي يمكّننا من دراسة مدى اتساق هذه العناصر الثلاثة : السكان وقوة العمل ، والمقترحات التنموية والعوائد النفطية ، بحيث يمكن التوصل الى تصورات مقبولة ومتسقة عن طبيعة التنمية وانعكاساتها على السكان وقوة العمل في المستقبل تصلح اساساً لاتخاذ القرارات في هذا الشأن .

والسؤال المستقبلي الحاسم يتعلق في تقديرنا بمدى الحيوية التنموية لدولة الامارات . بمعنى هل تستطيع دولة الامارات ، بمفردها ، القيام بعملية تنموية مستقلة تؤدي لتغيير شامل في كافة نواحي الحياة؟ لا اعتقد ذلك . فعملية تنمية بهذه المواصفات تتعدى طاقة دولة الامارات ، او أي بلد عربي آخر . والاختيار التنموي التاريخي هو العمل على قيام تكامل انمائي عربي . اما الاختيار الذي ساد في الامارات ، وغيرها من بلدان الخليج ، فقد قام على الاغراق في مظهر الكيان المستقل ، مما ادى ، فيما ادى اليه ، الى استقدام قوة العمل من الخارج وانتج المأزق السكاني الحالي ، والمستقبلي لدولة الامارات .

وماذا عن حل هذا المأزق؟ هناك حلول وقتية وآخر نهائي ، وكلها تتطلب ، وان بدرجات متفاوتة ، تغيراً في التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية . تتضمن الحلول الوقتية في تقديرنا وهي : اولاً الحد من الهجرة ، خاصة من شبه القارة الهندية ، وفيما سقناه قبلاً من تضخم وترهل قوة العمل بقطاعات غير مرتفعة الانتاجية مبرر لذلك . كذلك نؤكد ان انخفاض مستوى النمو الاقتصادي العام بالمؤشرات التقليدية ، مع تغيير طبيعته ، يمكن ان يؤدي لارتفاع حقيقي في مستوى رفاه السكان في دولة الامارات . العنصر الثاني في الحلول الوقتية ينطوي على العمل لتحويل مجتمع الامارات بحيث يقدم فرصاً للاندماج ، ولو المؤقت ، للوافدين ، وبوجه خاص العرب منهم ، مما يساعد على رفع الكفاءة الانتاجية في المجتمع ككل وتقليل التنافر بين مكوناته السكانية ، ويجب ان تتطور هذه العملية لتتضمن تجنيس اعداد معقولة من الوافدين العرب ، وان كان لا يتوقع للتجنيس ان يساهم مساهمة حاسمة في تغيير التركيبة السكانية (تقتضي زيادة نسبة المواطنين في السكان عن طريق التجنيس بمقدار واحد في المائة تجنيس عشرة آلاف شخص) .

اما الحل النهائي فيكمن في تغيير التوجه الاجتماعي ـ الاقتصادي للمجتمع ككل نحو تكامل انمائي عربي . ولا خلاف ان ذلك ليس مسؤولية دولة الامارات وحدها ، كما انه يتطلب تغيرات سياسية ـ اجتماعية عميقة في عموم بلدان الوطن العربي . ولكن هذا هو السبيل الوحيد المطروح لتنمية حقة وشاملة في دولة الامارات ، والبديل له هو ان تبتلع ببطء ، ولكن بعمق ، في مزيج غريب من شبه القارة الهندية وقشرة للحضارة الغربية .

رابعاً : نظرة عامة ، استيراد قوة العمل والتنميـة في الخليـج العربـي

ناقشنا في القسمين السابقين حالتي بلدين من البلدان العربية الخليجية المستوردة لقوة العمل على نطاق واسع تختلفان من حيث هيكل قوة العمل الوافدة حسب الجنسيات . في حالة الكويت ، حيث يغلب العرب في قوة العمل الوافدة ، كما هو الحال ايضاً في المملكة العربية السعودية ، أولينا اهتماماً خاصاً لقطاع التشييد والانشاء الذي كان محرك عمليات الانماء السريعة ، وبالتالي احد اهم محددات هجرة قوة العمل الى البلدان النفطية . ولهذا فإن التطورات في هذا القطاع يمكن ان يكون لها تأثير كبير على تصدير قوة العمل ، وفي بعض البلدان العربية على وجه الخصوص . ولذلك فقد اعتنينا بمتابعة دور قوة العمل المصرية في قطاع التشييد بالكويت .

وفي الحالة الثانية ، قدّمنا دراسة لاوضاع قوة العمل والسكان التي نجمت عن هجرة واسعة النطاق الى احد بلدان النمط الثاني في الخليج وهي دولة الامارات العربية المتحدة ، حيث تسود في قوة العمل الوافدة عناصر آسيوية ، في الاساس من شبه القارة الهندية ، والامارات ليست احد بلدان هذا النمط فقط ، الذي يضم ايضاً عُمان وقطر والبحرين ، ولكنها الحالة الاكثر تطرفاً في شيوع العمالة الاجنبية . ولذا فقد حاولنا ان نتطرق ، بقدر من التفصيل ، لموقع ظاهرة الهجرة الآسيوية من الوضعية الاجتماعية ـ الاقتصادية لدولة الامارات ، اسباباً وآثاراً .

وكنا نودّ لو أمكننا ان نقدم في هذا الفصل استعراضاً عاماً لأوضاع الهجرة وانعكاساتها في كل البلدان العربية المستقبلة لقوة عمل وافدة . ولكن معلوماتنا عن ثلاثة من هذه البلدان وهي العراق ، العربية السعودية ، وليبيا ، قاصرة بدرجة لا تسمح لنا بالتعرض لها تفصيلاً . واستثناء العراق من هذا النقاش يمثل ثغرة كبيرة في معالجة قضية الهجرة في الوطن العربي لأنه يتمايز جوهرياً ، على اكثر من معيار مهم ، عن دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا . فمن ناحية ، العراق هو اكبر هذه البلدان في حجم السكان ، ويمتلك قاعدة موارد اقتصادية متنوعة . ومن ناحية اخرى ، لا يضع العراق عوائق قانونية امام العربي غير العراقي في الدخول والعمل والاقامة والتملك[٤٣] . وقد ادى هذا لأن

---

(٤٣) فرجاني ، تنظيم استخدام الايدي العاملة في الدول العربية الخليجية وإمكانية الاستفادة من الايدي العاملة العربية ، ص ١٦١ ـ ١٦٦ .

يستقطب العراق عدداً هائلاً من المصريين قدّر بأنه يتراوح بين المليون والمليونين . هذا بالاضافة الى ان العراق قد فتح ابوابه لاعداد كبيرة من العمالة الاجنبية خلال العامين السابقين للعمل في مشروعات التعمير التي بدىء فيها تحضيراً لقمة عدم الانحياز التي كان مزمعاً عقدها في ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، زيادة على بعض المشروعات الانمائية التي استمر العمل فيها بعد الحرب العراقية ـ الايرانية .

ولكن ، عملاً بأن ما لا يدرك كله لا يترك جله ، نقدم في هذا الفصل عرضاً مختصراً للسمات الجوهرية لاستيراد قوة العمل وتأثيره على التنمية في بلدان الخليج العربي ، وذلك في اطار مفهوم التنمية الذي عرضنا له في المقدمة ، وعماده تنمية القوى البشرية ، كما نتطرق الى امكانيات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة مشاكل القوى البشرية فيها .

والمتتبع للتغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية في بلدان الخليج العربية خلال السبعينات لا بد من ان تبهره مظاهر التقدم المادي التي عمت مجتمعاته خلال تلك الفترة القصيرة من عمرها . ولكننا ندّعي ، على اساس المفاهيم التي وضعناها في الاطار المرجعي في مقدمة هذا الكتاب ، انه لم تحدث تنمية بمنطقة الخليج خلال السنوات الماضية ، ولا نظن ان المنطقة ، اذا استمرت المسارات الحالية ، يمكن ان تصل لتنمية حقة .

لا شك انه قد جرى في منطقة الخليج تحديث هائل لاشكال معينة من النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي ، مثل بناء شبكات الهياكل الاساسية وتوفير السلع والخدمات . ولكن هذا ، لا يمثل في تقديرنا ، الا معالم قشرية للحضارة الغربية الحديثة ، كثيراً ما تتناقض مع امكانية تنمية القدرات الذاتية للكيانات الاجتماعية القائمة . فلا جدال ، في الوقت نفسه ، في ان تبعية بلدان الخليج العربية قد ازدادت وتعمقت في السنوات العشر الماضية الى ان صار الاعتماد على الخارج حرجاً في المواد الغذائية ، والسلع الاستهلاكية ، والسلع الانتاجية، والسلاح ، وايضاً في قوة العمل . كما كان للاعتماد على استقدام قوة العمل من الخارج ، اضافة لوضعية « دولة الرفاه » التي سادت بلدان الخليج والقواعد المجتمعية التي تطورت لتحكم العائد على العمل لكل من الوافدين وللمواطنين ، اثر سالب في النهاية على تنمية القوى البشرية المواطنة .

١ ـ اوضاع القوى البشرية في بلدان الخليج

تشترك بلدان الخليج العربية في كثير من السمات المميزة للقوى البشرية في بلدان العالم الثالث ، كما ان لها سماتها الخاصة المترتبة على استقدام قوة العمل من الخارج على نطاق واسع . وسنتعرض اولاً للسمات العامة للقوى البشرية في البلدان النامية ثم نناقش

خصوصيات بلدان الخليج في هذا المضمار . ولا شك ان بلدان الخليج العربي تتباين فيما بينها في اوضاع القوى البشرية ، ولكننا سنتعامل معها كوحدة ، الا حين يكون التباين حاداً بما يوجب التخصيص .

يتسم البشر في بلدان الخليج العربي ، كباقي اقطار العالم الثالث، بتدني مستوى التعليم والصحة . واذا كانت بلدان الخليج العربي قد نجت ، منذ اكتشاف النفط ، من العنصر الباقي في الثالوث غير المقدس ، فما زال كم ونوع التعليم متدنيين في هذه البلدان بالرغم من الانجازات الهائلة في توسع التعليم في العقد الماضي . ولا يتوقع المراقبون مشاكل في نشر التعليم كمياً في بلدان الخليج العربي ، وان كانت الصعوبات اكبر في مجال محو امية الكبار بالمقارنة بتعليم الصغار . وأياً كان الامر فالمسألة ، على محور الكم ، هي مسألة وقت .

اما عن النوع فهنا يكمن الداء والتحدي التنموي الحقيقي . في الخليج ، كما في باقي البلدان العربية ، يتخرج الشباب من المؤسسات التعليمية غير قادرين على المعرفة المستقلة ، وغير متملكين لناصية الملكة التحليلية ، وبالنهاية عاجزين عن المشاركة بفاعلية في تطوير المجتمع . وعندما تعرضنا لمفهوم تنمية القوى البشرية في المقدمة ، كان عماده المعارف والقدرات وليس الالتحاق بمعاهد التعليم والحصول على الشهادات ، ولكن هذا هو ما آل اليه التعليم في بلدانا العربية .)ويحدث هذا في منطقة الخليج بالرغم من توفر الامكانات المالية لانشاء المؤسسات التعليمية واستقدام الهيئات التدريسية المدربة من الخارج . ولكن هذه النتيجة ليست بمستغربة ، فتنمية القوى البشرية تقتضي اعتماد العلم اسلوباً للحياة وتسيير المجتمع ، والتعليم وسيلة لاطلاق الطاقات الناقدة والخلاقة في البشر وأساساً للمكانة الاجتماعية .

وحتى الآن ، ما زال المستوى الصحي للبشر في البلدان الخليجية منخفضاً ، مع استثناء واضح للكويت . فإذا اخذنا مثلاً توقع الحياة عند الميلاد كمؤشر للمستوى الصحي العام لاتضح ان متوسط العمر المتوقع للمواطن الخليجي في بداية الثمانينات اقل من عمر الاعتزال المعتاد (ستون عاماً) وهذا لا شك ينعكس في انخفاض الانتاجية وتقليل المشاركة في النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي . وقد حققت بلدان الخليج انجازات كبيرة في مضمار التقدم الصحي مؤخراً ويتوقع مثلها مستقبلاً .

هذا فيما يتعلق بخصائص البشر في البلدان العربية الخليجية ، اي القدرات المتوفرة فيهم . ولكن هناك جانباً آخر للقوى البشرية يتعلق بمدى الاستفادة من القدرات المتوفرة في البشر في المجتمع في اوجه النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي ، اي ما يسمى بالتنظيم الاجتماعي الذي يمكن ان يتم عن طريقه ، وفقط عن طريقه ، توظيف قدرات الناس في

تطوير المجتمع عن طريق مشاركتهم الفاعلة في اشكال النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي المختلفة . وفي تقديرنا ان هذا هو العامل الحاسم في تنمية القوى البشرية . فلم تحدث نهضة في التاريخ دون ان يشعر البشر بالانتماء لمثل اعلى يرغبون فيه عن اقتناع ، ويشاركون بفعالية في العمل للوصول اليه . ولا شك ان التنظيم الاجتماعي في البلدان الخليجية يتسم بضعف المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وتسيير امور المجتمع ، وهذا واقع البلدان العربية على اختلاف توجهاتها الاجتماعية ـ السياسية .

ولمنطقة الخليج العربي ، اضافة للخصائص السابقة ، سمات تتفرد بها ، وتعود لاستيراد قوة العمل من خارجها .

السمة الاولى : الاعتماد البالغ على العمالة الوافدة . تشير التقديرات الى ان حوالى نصف قوة العمل بدول مجلس التعاون في منتصف السبعينات كان من غير المواطنين . وقد كانت نسبة المواطنين في قوة العمل اقل من الربع في كل من الكويت وقطر والامارات . كما زاد اعتماد بلدان مجلس التعاون على قوة العمل الوافدة في النصف الثاني من السبعينات . وقد نجمت هذه الظاهرة عن نشوء طلب ضخم على قوة العمل اكبر من قوة العمالة المواطنة في اطار التشكيلة الاجتماعية ـ السياسية لاستخدام عائدات النفط). ولكن تثور ، من المنظور التنموي الذي ألمحنا اليه سابقاً ، شكوك قوية حول مدى عقلانية نمط النمو الاقتصادي الذي ساد البلدان العربية الخليجية وانماط الاستخدام التي صاحبته . ويترتب على استقدام قوة العمل من الخارج اصطحاب جزء من العمال الوافدين لعائلاتهم فتزداد المركبة السكانية الوافدة عن حجم قوة العمل المستوردة . وفي ١٩٧٥ قدر ان حوالى ربع سكان دول المجلس كانوا من الوافدين ، وارتفعت هذه النسبة لحوالى الثلثين في الامارات وقطر . ويرجع الفرق بين نسبة الوافدين في السكان وقوة العمل الى ارتفاع معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي للوافدين عن المواطنين، ويعود هذا لاسباب تتعلق بالخصائص السكانية لكل من الفئتين من ناحية والى الوضعية الاجتماعية التي تقلل من مساهمة الاناث المواطنات في النشاط الاقتصادي المنظم .

السمة الثانية : ان نسبة كبيرة ، ومتزايدة ، من قوة العمل الوافدة هي من الاجانب ، أساساً آسيويون من شبه القارة الهندية ، وإن كان قد لحق بهم حديثاً آسيويون آخرون من جنوب شرق آسيا ـ خاصة في صورة مجمعات العمل . وإن كان التيار الحديث عن الهجرة الآسيوية اقل عددياً ، واقل ميلاً للاستقرار بالشكل الفردي او الاسري ، عن التيار التقليدي من الهند وباكستان ، فإنه يدخل الى التشكيلة الاجتماعية للمنطقة عنصراً جديداً وغريباً ومنظماً بدرجة تثير الشبهات . ويقدر ان الاجانب كانوا يشكلون اكثر من

ثلث قوة العمل الوافدة وحوالى ٢٩ بالمائة من السكان الوافدين بدول المجلس في ١٩٧٥ .

وقد وصل الامر لتكوين الاجانب للغالبية الساحقة من الوافدين في بعض بلدان الخليج العربي واصبح لهم تأثير سلبي واضح على الثقافة العربية . ولا يستبعد كثير من المراقبين احتمال نشوء اضطرابات اجتماعية ـ سياسية في المستقبل نتيجة لثبوت اقدام هذه الفئات الاجنبية ومطالبتها بنصيب اكبر في تسيير المجتمعات التي تقيم فيها وتشكل عادة قوة العمل بها .

السمة الثالثة : هي وجود اوضاع اجتماعية ـ اقتصادية معينة تحكم العلاقة بين المواطنين والوافدين وتفرق بينهم في نواح كثيرة ، مما يترتب عليه ان يوجد لكل طرف من اطراف هذه العلاقة تحفظات على الفئات الاخرى مؤداها ان تعيش هذه المجتمعات منقسمة داخلياً بدون إمكانية للاندماج او حتى التفاعل الصحي بين الفئات المختلفة المكونة لها ؛ وينشأ عن هذا الحال ضعف التماسك الاجتماعي وانخفاض الانتاجية الكلية ، من منظور مساهمة الافراد في مجتمع ما في مشروع وطني للتنمية بالمعنى الذي اشرنا اليه في المقدمة . في هذا الاطار ، يكون العامل الحاسم في تحديد مستوى الانتاجية الاجتماعية هو الشعور بالانتماء للمجتمع .

ونشير هنا الى ان التغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية والاجراءات الحكومية في العامين الاخيرين قد ساعدت على تقوية عوامل التنافر القائمة بين المكونات المختلفة لقوة العمل والسكان ، خاصة بين المواطنين والوافدين ، وتعضيد الظروف التي تؤثر على قصور تنمية القوى البشرية المواطنة في دول مجلس التعاون كما يتوقع لهذه الاتجاهات ان تستمر في المستقبل القريب . ونذكر هنا على سبيل المثال ، استقرار التفرقة بين المواطن والوافد في بعض المزايا المادية المترتبة على العمل الحكومي بدولة الكويت ، وتضييق السعودية ، وغيرها من بلدان الخليج ، على اصطحاب العمال الوافدين لعائلاتهم .

ويهمنا ، بشكل خاص، ان هذه الاوضاع تنتج مشاعر سلبية بين المواطنين والعرب الوافدين بما يمكن ان يكون له اثر ضار على فرص التنمية القومية .

السمة الرابعة : قصور تنمية القوى البشرية المواطنة . فلقد ادت سهولة استقدام العمالة من الخارج ، والتفاعل بين سياسة « دولة الرفاه » تجاه المواطنين التي سادت دول المنطقة من ناحية ، وامكانيات مشاركة المواطنين في انشطة اقتصادية بعضها ذو عائد مضمون ، والاخر ذو ربحية عالية من ناحية اخرى ، الى عدم تطور القوى البشرية المواطنة بما يمكن من تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة. لقد اعتبرت سياسة «دولة الرفاه» وسيلة

غير مباشرة لتوزيع جانب من العائدات النفطية على المواطنين . وكان احد مظاهرها هو توفير فرص عمل بالجهاز الحكومي لا يرتبط العائد منها بالضرورة بانتاجية المشتغل ، مما جعل من المرتبات المدفوعة ما يشبه ريعاً على شهادة الجنسية . كذلك ظهرت اشكال اخرى من هذا الريع في صورة كفالات الاعمال وغيرها . كما ان فرص الربح الهائلة في التجارة والمضاربات العقارية والمالية حرفت نسق حوافز العمل في المجتمع تجاه ابتعاد المواطنين عن قنوات التعليم والتدريب والعمل التي يمكن ان تؤدي لقيامهم بدور اكبر في قوة العمل في بلدانهم واكثر فعالية في تطوير المجتمع .

٢ ـ امكانيات التعاون بين دول المجلس في مجال القوى البشرية

تقوم مزايا التعاون في الانشطة الاجتماعية ـ الاقتصادية بين اكثر من كيان اجتماعي على دعامتين اساسيتين : تكامل الموارد المطلوبة للانشطة الاجتماعية ـ الاقتصادية بين الاطراف المتعاونة وما يسمى بوفورات الحجم الكبير . وتعني الاولى ان الامكانات المطلوبة لنشاط ما لا تتوفر لكيان واحد منفرد ، وانما يمكن ان تتكامل موارد عدة كيانات مجتمعة لتوفيرها . اما الدعامة الثانية ، فمؤداها ان الكفاءة الانتاجية للنشاط تكون منخفضة ، وربما الى حدود غير مقبولة ، اذا قام في كيان واحد ، بينما يرفع تجمع عدة كيانات من الكفاءة الانتاجية للنشاط لمستويات مرتفعة نسبياً .

والمدقق في خصائص بلدان مجلس التعاون المتعلقة بالقوى البشرية ، والتي عرضنا بعضها في القسم السابق ، يظهر له ان امكانات التعاون بين دول المجلس في هذا المجال محدودة . فموارد هذه المجتمعات من القوى البشرية هي في طبيعتها تنافسية وليست تكاملية . كما ان الانشطة المطلوبة لتنمية القوى البشرية لا تقتضي حجماً مجتمعياً اكبر من السائد في هذه البلدان ، والعامل المؤسسي الحاسم ، كما اشرنا ، في تنمية القوى البشرية ، يرتبط في المقام الاول ، بالتشكيلة الاجتماعية السائدة داخل كل من هذه المجتمعات . وسنحاول فيما بعد اعطاء امثلة تفصيلية تتعلق بتنظيم وتنمية القوى البشرية في المنطقة .

ولكن قبل التقدم في هذه النقطة نود ان نؤكد ان اي شكل من التعاون الفعّال بين بلدان الخليج العربي هو هدف يجب العمل من اجله باخلاص وتفانٍ شريطة الا يؤدي هذا الى تعزيز نزعة انفصالية في بلدان الخليج العربي عن باقي المنطقة العربية . وقد أشرنا في المقدمة للسبب الجوهري للحرص ، قدر الطاقة ، على وحدة العرب في مضمار التنمية . وبالتالي فإن ما نطالب به من الحرص على تقوية اواصر العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية

بين مجموعة فرعية من البلدان العربية ، دون تكريس الانفصالية بين اجزاء الوطن العربي ، ينطبق على الخليج كما ينطبق على المغرب العربي او وادي النيل مثلاً . الا ان التأكيد على الالتحام العضوي للخليج مع باقي العرب صار ملحاً في ضوء تصاعد نزعة انعزالية في بعض الدوائر الخليجية .

ولعل احد اهم اوجه التعاون بين دول المجلس المطروحة في مجال القوى البشرية هو قيام سوق عمل خليجية مشتركة ، بمعنى ان تسود ظروف العمل والتشغيل نفسها في بلدان مجلس التعاون . وعلى وجه الخصوص يعني هذا ان تتوفر لمواطني الدول الداخلة في سوق العمل المشتركة حرية التنقل وحرية الاقامة وحرية العمل في كل هذه الدول بدون اي قيود مانعة او تمييز . وهذا بالطبع هدف مرغوب فيه تماماً .

ولكن هل يمكن لمثل سوق العمل المشتركة هذه ان تساهم في حل بعض مشاكل القوى البشرية في المنطقة؟ مثل هذا التنظيم بالتأكيد لن يكون له اثر واضح في مواجهة مشاكل القوى العاملة التي اشرنا اليها سالفاً ، وان كان يمكن ان يساعد في تقوية الروابط بين مواطني دول المجلس . ويعود هذا بالطبع الى كون بلدان المجلس كلها مستوردة للعمالة من خارجها . وفي الواقع ان حاجات هذه الدول ، الحالية والمستقبلة ، من العمالة تكاد تتطابق نظراً لتوحد العوامل المؤثرة في مستوى النمو الاقتصادي وطبيعته في هذه المجتمعات . بل ان دول المجلس تتنافس فيما بينها على اجتذاب الخبرات الوافدة العالية التأهيل ، والتي يزداد الاحتياج اليها بتغير هيكل العمالة نحو مستويات مهارة وتأهيل اعلى رغبة في التقليل من حجم قوة العمل والسكان الوافدين .

واحياناً تطرح فكرة تنسيق نظم الاستخدام في البلدان العربية الخليجية بمعنى ان تتفق هذه البلدان على منع انتقال العامل الوافد في احدها الى بلد خليجي آخر بحثاً عن ظروف عمل ومعيشة افضل الا تحت قيود معينة . وهذا ليس الا تعميماً لتنظيم اقرته معظم دول المجلس فيما يتعلق بتغيير العامل الوافد لمكان العمل داخل حدودها . والواقع ان ما يطرح في هذه الحالة هو كسر مفهوم سوق العمل المشتركة ولكن بالنسبة للوافدين ، لأن سوق العمل المشتركة تقتضي وجود عدد من الحريات على مستوى السوق ككل . واذا تصور احد ان مثل هذا التنظيم يمكن ان يرفع عائد الدول الخليجية من العمالة الوافدة ، فإن ذلك يمثل حرصاً على مكسب صغير في الاجل القصير يؤدي لخسارة كبيرة في الاجل الطويل ، خاصة بالنسبة للعمالة العربية الوافدة . اولاً من حيث تصعيد عوامل التنافر بين المواطنين والوافدين في البلدان الخليجية ، بما ينعكس سلباً على الانتاجية الاجتماعية للعمل ، وثانياً من حيث التأثير السلبي لذلك على احتمالات التنمية القومية .

ولنأخذ مثالاً آخر . ينعقد الامل على نظام التعليم والتدريب في تنمية القوى البشرية المواطنة للقيام بدور اكثر فعالية في النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي في دول مجلس التعاون . وكما اشرنا قبلاً فالتعليم كم ونوع . فمن حيث الكم لا توجد مشكلة من حيث المبدأ، فالامكانات المالية متوفرة لانشاء المباني ويمكن استقدام الهيئات التدريسية والادارية من الخارج . وهنا يتضح ان دول المجلس كلها تستقدم الهيئات التدريسية والادارية من خارجها ، وفي الاغلب الاعم من البلدان العربية . ولا مجال حقيقياً للتعاون بين البلدان الخليجية في هذا المضمار الا من المنظور الاحتكاري التفريقي الذي اشرنا اليه في الفقرة السابقة وبيّنا مغبته . ولكن هذا التحليل يتعلق بالوفاء باحتياجات المواطنين من التعليم .

اما اذا نظرنا الى احتياجات الاقتصادات الخليجية من القوى العاملة ، فتجمع كل التقديرات على عدم كفاية نظم التعليم والتدريب بها لتوفير احتياجات القوى العاملة في المستقبل من المواطنين ، كما اشرنا في نهاية القسم السابق . ولا تستطيع اي من الدول الخليجية استخدام القوى البشرية لاحدى دول المجلس الاخرى للوفاء بالعجز وانما يجب ان تلجأ لناتج نظام التعليم والتدريب من خارج المجلس . وبالطبع فإن المجال الاقرب والاوفق لهذا يقع في البلدان العربية الغنية بالسكان .

اما من حيث نوع التعليم ، وهو المشكل الاكبر ، فالامر لا يتعلق بإمكانات مادية ، وانما بنظام التعليم وقيمة العمل والتعليم في المجتمع ، وبالتالي رغبة المواطن في التعلم ، ورغبة الهيئة التدريسية ، وقدرتها ، على تعليم المواطنين ، وطبيعة العلاقة القائمة بين المواطنين والوافدين في الهيئات التدريسية والادارية . . . وهذه الامور تتعلق بالبنية المؤسسية القائمة في المجتمع ، ونسق القيم السائدة ، وبدائل الترقي الاجتماعي المتاحة ، وطبيعة العلاقات بين المواطنين والوافدين خاصة العرب منهم . كما يتضح ان معالجة هذه الجوانب من النسق الاجتماعي لا تزداد كفاءة بالتجمع في اطار اكبر من اي من دول المجلس ، وانما هي في الاساس ، مطروحة على التشكيلة الاجتماعية القائمة في كل منها ، وان كانت متماثلة فيها كلها .

كذلك لا نتصور ان الانضمام للمجلس ، في حد ذاته ، يزيد من امكانات البلدان الخليجية بشكل جوهري في مجالات رفع المستوى الصحي ، او زيادة مشاركة الناس في اتخاذ القرار وتسيير شؤون البلاد ، وهو ، كما اسلفنا ، شرط لازم للتنمية الحقة .

٣ ـ مقاربة تنمية القوى البشرية في الخليج في اطار عربي

رغم ان تنمية القوى البشرية هي في تقديرنا اهم قضايا حاضر ومستقبل الدول العربية الخليجية ، الا انها لم تلق العناية الكافية في هذه البلدان . ويصل الامر كما بيّنا الى

عدم توفر حتى البيانات الاساسية عن اوضاع السكان والعمالة في بعض الدول الخليجية ، ويظهر ذلك ايضاً في غياب مفهوم استراتيجي لتنمية الموارد البشرية في اطار تنمية المجتمع ككل ، وعدم وجود الاجهزة القادرة على التخطيط لتنمية الموارد البشرية في بعض هذه الدول خاصة الاصغر منها .

لا نعتقد اننا نبالغ اذا قلنا ان قضية تنمية الموارد البشرية هي قضية مصير المجتمعات العربية الخليجية ، ليس فقط من منظور التقدم الاجتماعي - الاقتصادي ، ولكن ايضاً من منظور الامن والحفاظ على الكيان السياسي في بعض الحالات ، فاستخدام القوى العاملة الوافدة ليس الا احد جوانب قضية كلية .

وانطلاقاً من هذا ، فلا بد من ان تعطى تنمية الموارد البشرية اولوية حاسمة في الاستراتيجية العامة للمجتمع تترجم في صورة اجهزة تخطيط قريبة من قمة السلطة قادرة على تحديد استراتيجية لتنمية الموارد البشرية ، ترتبط باهداف سكانية واضحة في البلاد التي تثور فيها قضية التعددية السكانية ، وتكفل وضع السياسات والبرامج المنفذة للاستراتيجية ومتابعة تنفيذها . وتهتم هذه الاجهزة ، من بين ما تهتم بـه ، بقضية استخـدام القوى العاملة الوافدة ومصادرها المختلفة ، واعداد المواطنين للمساهمة بنصيب اوفر واكثر فعالية في قوة العمل في اطار استراتيجيـة واضحة للتنميـة الاجتماعيـة - الاقتصاديـة . ولكن التخطيط لتنمية الموارد البشرية على مستـوى كل من اقـطار الخليج العـربي يكتسب دفعة هائلة ، وتنفتح امامه آفاق عملية رحبة ، اذا ما تم في اطار من التخطيط القومي لتنمية الموارد البشرية في الوطن العربي ككل . والسبب واضح في توفر الموارد البشرية، ربما غير المؤهلة ، خارج البلدان العربية الخليجية . ويقتضي التنفيذ السليم لهذه المهمة ان تضطلع بها احدى المنظمات العاملة في مجال العمل التنموي العربي .

وتظهر في محيط العمل العربي لمواجهة مشكلة القوى البشرية في بلدان الخليج العربي ثلاث مسائل مهمة نوجزها فيما يلي :

- **معاملة افضل للعرب الوافدين** : تنبثق الرغبة في الاستخدام الاكفأ للأيـدي العاملة العربية في البلدان العربية الخليجية من اعتبارات الوحدة العربية بهدف الحفاظ على عروبة المنطقة من ناحية ، وتدعيم امكانيات التكامل العربي من ناحية اخرى . ولكن كما اسلفنا يتعرض العرب الوافدون في بعض اقطار الخليج الى اشكال من التفرقة في المعاملة تترك آثاراً سالبة على كل من المواطن الخليجي والعربي الوافد . وغنيٌ عن البيان ان هذه الآثار لا تنسجم والهدف السامي الذي بدأنا به ، وانما يمكن ان تكون ضارة بقضية التكامل العربي والوحدة العربية على المدى البعيد .

ولا حل ، اذ ارادت البلدان العربية الخليجية زيادة استخدام الايدي العاملة العربية بصورة تحقق الخير للجميع ، الا العمل على سن القوانين ووضع التنظيمات الكفيلة بضمان معاملة افضل للعربي الوافد . ولكن يجب ان نتذكر ان القوانين والتشريعات والانظمة ليست كافية بحد ذاتها ، وانما يجب ان يكون هناك توجه اجتماعي وتنفيذي تتبناه الحكومات في البلدان العربية الخليجية لوضع هذا الهدف موضع التنفيذ .

اما من حيث الاوضاع القانونية والتنظيمية ففي الاتفاقيات العربية المنظمة لانتقال الايدي العاملة العربية نقطة بداية واضحة ، وما على البلدان العربية الخليجية الا التصديق عليها ، اذ ان اغلبها لم يفعل ذلك حتى الآن ، والعمل على تنفيذها بفاعلية ، ولكننا ندعو لاكثر من هذا ، ونذكر هنا بالمثال الرائد للعراق ، في عدم التفرقة بين العراقي والعربي الوافد الى العراق .

ـ تنظيم انتقال العمالة على المستوى العربي : اشرنا الى ان فكرة سوق خليجية عربية مشتركة للعمالة تكفل حرية التنقل والاقامة والعمل لمواطني البلاد العربية الخليجية يمكن ان تكون مفيدة في تقوية اواصر الاخوة والاحساس بوحدة المنطقة ، ولكنها لن تؤدي الى تحريك محسوس للقوى العاملة المواطنة من بلد عربي خليجي لآخر ، وبالتالي لا يعوّل عليها في مواجهة مشكلة نقص القوى العاملة بالمنطقة .

وقد حاججنا بايجاز في القسم السابق ان المواجهة الفعّالة ، لهذه المشكلة تتحقق في اطار عمل على المستوى العربي الاوسع . ويقتضي تحقيق هذا الهدف ايجاد شكل من الاشكال التنفيذية في صورة جهاز عربي للاستخدام يسعى لتغيير الوضع التقليدي المتسم بعدم كفاءة عمليات انتقال الايدي العاملة في الوطن العربي ـ بالمقارنة بوكالات التشغيل الآسيوية مثلاً ، ويتولى المواءمة بين العرض والطلب من الايدي العاملة على مستوى الوطن العربي، بشكل يضمن تحقيق مصلحة الاقطار المرسلة والمستقبلة للعمالة . والوكالة العربية للتشغيل التي انبثقت عن منظمة العمل العربية والتي توشك ان تدخل طور العمل الفعلي يمكن ان تفي بهذا الغرض ، اذا طورت لتنظيم انتقال العمالة بين ارجاء الوطن العربي كله ، وشريطة ان يتم عملها في اطار من التخطيط القومي لتنمية الموارد البشرية ، الذي تدعمه السلطات القطرية بفاعلية . وسنعود لهذه النقطة عند مناقشة الابعاد القومية للهجرة .

ـ جهد عربي مشترك للتدريب : بيّنا قبلاً ان هناك نقصاً في المهارات على مستوى الوطن العربي ككل ، والمتوقع ان يزداد هذا النقص نظراً لجهود التنمية في البلاد العربية وعدم مواكبة برامج التعليم والتدريب لها بالشكل الكافي . كما ان المشروعات الحديثة في البلدان العربية الخليجية ستتطلب مهارات يندر وجودها في الوطن العربي . ولذلك فلا

يكفي تنظيم انتقال العمالة على المستوى العربي واعطاء معاملة تفضيلية للعمال العرب في البلدان العربية الخليجية لزيادة استخدام الايدي العاملة العربية في هذه البلدان اذ لم تتوفر العمالة من النوعية والمهارات المطلوبة في اجزاء اخرى من الوطن العربي . وسيكون هذا هو المصير اذا لم تتكاتف الامكانيات المادية لبلدان الخليج العربي والقوى البشرية القابلة للتدريب في بعض البلدان العربية الاخرى ، في اطار خطة لتوفير احتياجات الاقطار العربية من الايدي العاملة الفنية والماهرة . وهناك مقترحات كثيرة في هذا المجال ، من بلدان عربية ، ومن مكتب العمل العربي ومؤسسات قومية اخرى ولا ينقصها الا ارادة التنفيذ .

خلاصــة

أشرنا في المقدمة الى ان تنمية حقة لا يقدر لها ان تقوم في اي من اجزاء الوطن العربي الا اذا كان ذلك في اطار قومي . ولعل المناقشة في القسم السابق قد اظهرت ان هذا الاطار القومي يفتح امكانات واسعة في تنمية القوى البشرية لا يقدمها مجلس التعاون الخليجي نظراً للطبيعة المتماثلة والتنافسية لاوضاع القوى البشرية في دول المجلس ، ونظراً لحتمية الاعتماد على الخارج في القوى العاملة في ضوء نمط النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي السائد في المنطقة . وتظهر اهمية الاعتماد على العرب الوافدين خاصة في مجال تطوير القوى البشرية المواطنة .

وفي حين ان سوق عمل خليجية مشتركة لا تستطيع مواجهة مشاكل القوى العاملة في البلدان العربية الخليجية ، فيمكن ان تؤدي سوق عمل عربية مشتركة لمواجهة هذه المشاكل بفعّالية من ناحية ، وللتقليل من المشاكل التي تواجهها البلدان العربية المصدرة لقوة العمل تحت نظام تبادل القوى العاملة الحالي من ناحية اخرى .

كذلك لا يتوقع ان يمكن مجلس التعاون بلدانه من تطوير نظم التعليم والتدريب فيه جذرياً وتكوين كوادره المدربة من مواطني المجلس فقط . وانما يمكن ان يتم ذلك في اطار تعاون عربي مخطط وفعّال تتكامل فيه امكانات وموارد البلدان العربية المختلفة وتستفيد منه البلدان الخليجية وباقي البلدان العربية ايضاً . اما عن مسألة المشاركة الشعبية فالامر مطروح على كل البلدان العربية .

من كل هذا يجب ان يكون واضحاً ان تعاون البلدان الخليجية مع باقي البلدان العربية في مجال تنمية القوى البشرية هو الاستثمار الاجدى في التنمية القومية ، وهو الطريق الوحيد للتنمية في البلدان العربية ، على شاطىء الخليج كانت او بعيدة عنه .

الفصل الرابع

المنظور القومي

اولاً : تمهيـــد

اسلفنا، في المقدمة، ان التنمية القومية هي الاختيار التاريخي الوحيد المطروح على الناس ، وعلى السلطة ، في بلدان الوطن العربي وصولا لمستقبل افضـل ، او حتى منعاً لتواصل التردي الى هاوية سحيقة .

كذلك اوضحنا ان الهجرة تجاه منابع النفط في الوطن العربي قد ربطت شطرين منه في عملية حركية ضخمة ترتب عليها آثار اجتماعية ـ اقتصادية واسعة النطاق ، وبعيدة المدى ، في كل من بلدان المنشأ والاستقبال .

ولا ريب ان لما عرضنا له من ظواهر في الفصلين السابقين آثاراً مهمة على امكانية التنمية القومية . اولاً ، من حيث انها تتعلق باجزاء من الوطن الكبير . وثانياً ، من حيث ان بعض ما يحدث في جزء من الوطن يمتد بآثاره الى اجزاء اخرى .

إلا ان الوطن العربي كيان يتعدّى مجرد تجميع اجزائه . وهمنا في هذا الفصل ان ننقل مستوى الخطاب الى ذلك الكيان فوق ـ البلدان بهدف التعرف على ما اذا كان لعملية الهجرة آثار تتعدى حدود البلدان العربية .

وفي حدود ما توفر لنا من معلومات ، نتعرض اولاً لمناقشة حجم الهجرة واحتمالات تطورها ، ثم آثارها على التنمية القومية . ونختتم هذا الفصل بمناقشة الاوضاع المؤسسية والقانونية والاجرائية الحاكمة لتنقل الايدي العاملة بين البلدان العربية وإمكانيات تطويرها بهدف تحرير التبادل البشري بين اجزاء الوطن العربي .

ثانياً : حجم الهجرة لمنابع النفط واحتمالات تطورها

لعل اول ما يتبادر الى الذهن بعد مناقشتي بلدان المنشأ والاستقبال ، اللتين نرجو ان تكونا قد اوضحتا اهمية الهجرة للعمل بين البلدان العربية ، هو التساؤ ل عن عدد العرب الذين يتأثرون بهذه الظاهرة بشكل مباشر او غير مباشر . وقد ألمحنا في النظرة العامة لبلدان المنشأ الى ان اثر الهجرة يمتد في دوائر يزداد محيطها اتساعاً بدءاً من بؤ رة تضم العاملين المهاجرين وذويهم ، وخاصة اولئك الذين ينتقلون لبلدان العمل مع عائليهم ، وتصل في النهاية الى كل المواطنين ببلد الاصل . وفي تقديرنا ان التشبيه نفسه ينطبق في حال بلدان الاستقبال ، مع اختلاف ان بؤ رة التأثر الاقوى بظاهرة استقدام قوة العمل من الخارج تكون اوسع كثيراً عنها في بلدان المنشأ ، حيث يتعرض المواطنون بدرجة اكبر للتعامل المستمر مع ظاهرة العمال الوافدين .

ولكن لنحاول ان نكون اكثر تحديداً ، ونتساءل عن عدد العرب العابرين للحدود القطرية في الوطن العربي في اطار الهجرة للعمل ، عاملين كانوا او معولين تابعين ، واحتمالات تغير هذا العدد في المستقبل ، وليكن فقط المستقبل القريب . ومن اسف اننا لا نستطيع تقديم اجابة شافية . ولا نتصور ان احداً يستطيع . وقد تعرضنا في المقدمة لمشكلة توافر البيانات والمعلومات عن الهجرة في البلدان العربية ، ولا داعي للتكرار هنا . ولكن ، باختصار ، نقول إنه ـ ويا للغرابة ـ لا يوجد احد او هيئة تعلم ، يقيناً ، عدد وخصائص العمال المهاجرين من كل بلدان المنشأ او عدد وخصائص العمال الوافدين في كل بلدان الاستقبال العربية .

ووجه الغرابة هو عدم توافر هذه المعلومات عن مثل هذه الظاهرة التي تأكدت اهميتها بل وخطورتها . بالطبع توجد تقديرات عن اعداد العمال المهاجرين وخصائصهم ، ولكن يشوبها درجة او اخرى من الخطأ . اما بالنسبة للتوقعات المستقبلية ، فنجد انفسنا في موقف اصعب. اذ اضافة الى فقر قاعدة البيانات ، تؤدي التغيرات السريعة ، والتي يصعب توقعها ، في الظروف الاقتصادية ببلدان الاستقبال الاساسية الى تفاقم مشكلة الحصول على توقعات مأمونة عن حجم قوة العمل وخصائصها المختلفة في المستقبل ولو القريب . ولعل كساد السوق العالمي للنفط في الآونة الاخيرة دليل قوي على هذا . فعلى الرغم من تأثيره الواسع على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية ، والذي لا بد من ان ينعكس على اوضاع قوة العمل الوافدة ، لم يكن ممكناً التنبؤ بوقوع هذا التغير في سوق النفط ، او مداه ، قبل بدئه بعام واحد فقط . وهذه امور معتادة في الاقتصادات التي تعتمد على مورد واحد رئيسي ، فهي تكون عرضة لتقلبات مفاجئة وعنيفة .

ويثير مثل هذا الموقف الحاجة لإعداد تقديرات . وقد تصدى لهذه المهمة الصعبة كثيرون من افراد وفرق بحثية ، تتفاوت مؤهلاتهم ودرجة جدارتهم، في محاولات للوصول لتقديرات لاعداد وخصائص المهاجرين الى البلدان العربية النفطية . وتقديرنا ان الغالبية الساحقة من هذه التقديرات تسيء اكثر مما تنفع .

وبدلاً من ان نغرق القارىء ، بدون طائل كبير، في فيض من التقديرات المختلفة لحجم قوة العمل المهاجرة في الوطن العربي واثرها على التركيب السكاني في بلدان المنشأ والاستقبال ، وهي كلها معيبة بدرجة او باخرى ، فضلنا ان نستعين في هذا الفصل ببعض المؤشرات الرقمية المستقاة من اكثر التقديرات مصداقية ، وان كانت لا تخلو من اخطاء جوهرية كما سنرى . وتعود هذه التقديرات ، للاسف ، لدراسة قام بها البنك الدولي(١) في اطار مشروع بحثي ضخم استمر بضع سنوات لدراسة ظاهرة الهجرة للعمل في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (وتشمل هذه المنطقة البلدان العربية وايران ، وإن كانت الدراسة قد انصبت على البلدان العربية ولم تشر الى ايران إلا لماماً) . وتغطي الدراسة الفترة الزمنية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) وبذلك تقدم وصفاً للهجرة وابعادها منذ بدء الزيادة الكبيرة في استخدام العمال الوافدين في البلدان النفطية عند منتصف العقد الماضي ، كما تقدم اسقاطات للجوانب المختلفة للظاهرة خلال السنوات القليلة القادمة تحت فرضين لمستوى النمو الاقتصادي ، معبراً عنه بدلالة معدل النمو في الناتج الاجمالي والانتاجية .

اما لماذا اخترنا هذه التقديرات بالتحديد ، فيعود ذلك لأن البنك الدولي قد وفر لهذا المشروع البحثي امكانات كبيرة . ففي حين يصدر التقرير النهائي تحت اسم خمسة من الخبراء العاملين بالبنك الدولي تحفل مقدمته باشارات لعدد كبير من الخبراء ، واقسام عدة بالبنك تعاونوا في جوانب مختلفة من المشروع . (ونلاحظ هنا ان قيام البنك الدولي بهذا المشروع البحثي الضخم يشكل دليلاً إضافياً على اهمية ظاهرة الهجرة للعمل في الوطن العربي من ناحية ، وعلى الاهتمام الدولي بها من ناحية اخرى) .

ولكن الاهم من ذلك في تقديرنا ، هو ولوج البنك الدولي لخزائن البيانات الخليجية عن السكان وقوة العمل ، مما لا يتيسر عادة للباحثين العرب في الموضوع . ويبدو ان هذا قد تم في مقابل استخدام البنك الدولي لهذه البيانات بطريقة لا تتناقض مع شروط السرية التي تطبقها دول المنطقة . فعلى سبيل المثال لا يعطي التقرير النهائي عن الدراسة ، المعد للتوزيع العام ، مؤشرات عن توزيع قوة العمل او السكان حسب الجنسية في اي من بلدان

---

(١) I. Serageldin et al., *Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa* (Washington, D.C.: World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1981).

الاستقبال منفردة ، ولكن ، على اي الاحوال ، يوفر هذا التقرير اكمل قاعدة بيانات متوفرة عن اوضاع القوى البشرية بالبلدان العربية .

ونود ان نعيد هنا تأكيد هذا التقرير على ضعف قاعدة البيانات التي قامت عليها الدراسة . ومن جانب آخر فإن الاساس المعرفي الذي قامت عليه نمذجة الاوضاع الاجتماعية - الاقتصادية في المنطقة العربية وانعكاساتها في تيارات الهجرة ، بهدف التوصل لاسقاطات اوضاع القوى البشرية في عام ١٩٨٥ ، تتخلله ثغرات كثيرة تم سدها بافتراضات ليست بالضرورة مبررة . وعليه فإن البيانات المستمدة من هذا التقرير ، خاصة تلك المتعلقة بعام ١٩٨٥ ، يجب ان تؤخذ على انها مؤشرات اجمالية فقط .

ويتوقع التقرير ان يتضاعف عدد العمال المهاجرين في سبعة بلدان عربية يعدها التقرير اكثر البلدان العربية استيراداً لقوة العمل ، وهي دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا ، من ١,٦ مليون في ١٩٧٥ الى ٣,٥ ملايين في ١٩٨٥ . ويلاحظ استبعاد العراق من مجموعة البلدان هذه ، وفي الواقع ان معالجة العراق في كل التقرير مخلة الى حد بعيد . فمثلاً يدّعي التقرير ان العراق لم يستخدم اي عمال غير عراقيين في ١٩٧٥ ولا يتوقع ان يتعدى عدد العمال الوافدين به ربع مليون في ١٩٨٥ تحت فرض معدلات النمو الاقتصادي الاعلى . هذا على حين ان التقديرات المتداولة لعدد العمال الوافدين في العراق حالياً تتعدى المليون .

كذلك تثور الشكوك حول مصداقية تقديرات اجمالي الهجرة ، الحالية والمستقبلية ، المتضمنة في التقرير بمراجعة بعض الارقام التفصيلية . فعلى سبيل المثال يدعي التقرير ان عدد العمال المصريين المهاجرين في ١٩٧٥ كان حوالى ٣٥٠ الفاً ويتوقع ان يزداد في ١٩٨٥ ليصل الى حوالى ٧٠٠ الف ، في حين لا تقل اكثر التقديرات تحفظاً لعدد المصريين العاملين بالبلدان العربية في نهاية السبعينات عن مليون عامل .

وفي نظرنا ان هذين هما الخطآن الاساسيان في تقديرات دراسة البنك الدولي ، ومن اسف انهما يتعلقان بأكبر البلاد استيراداً وتصديراً لقوة العمل . ولكن ، اذا كان ، لنا ان نتعزى عن هذه الاخطاء الفادحة باستبعاد العراق من تقديرات البلدان المستقبلة، وقد اعتمد هذا في تقرير البنك فعلاً ، فإن ذلك يجعل تقديرات البنك عن الهجرة من مصر ايضاً قاصرة جداً نظراً لضخامة هجرة المصريين الى العراق التي تدعمت اكثر بالحاجة الماسة لقوة العمل إبّان الحرب العراقية - الايرانية . ومن اسف ان لا سبيل لدينا لمعالجة هذا النقص . ولذا سنقتصر في مناقشة بلدان الاستقبال على السبعة المذكورة سابقاً . ولكن حتى بالنسبة لهذه البلدان ندعو الى التحفظ في استخدام هذه الارقام واستخلاص نتائج قوية منها خاصة بالنسبة للاسقاطات لعام ١٩٨٥ .

ولا يعني هذا قبولنا لباقي التقديرات الـواردة بالتقـرير . فنحن كـذلك نـرى ان تقديرات الهجرة من اليمن اقل بكثير من حجمها المتوقع ، وان كان حجم الخطأ المطلق هنا اقل بكثير من حالة مصر . ولكن كما أسلفنا ، فإن تقديرات البنك الدولي ، على عيوبها الجسام ، هي افضل ما توافر لنا . لذا نستخدم هذه التقديرات على مستوى إجمالي جداً ، غاضين النظر عن كثير من التفصيلات التي يتضمنها التقرير النهائي عن المشروع البحثي . وحتى فيما نقدمه هنا لا نركز في النص الا على ما نتصور اننا نوافق عليه ولو من حيث الاتجاه المتوقع لا من حيث الارقام المحددة .

ويتوقع التقرير ان تتفاقم كل السمات ـ المشكلات الخاصة بالقوى البشرية في بلدان الاستقبال والتي اشرنـا اليها عنـد مناقشـة استيراد قـوة العمل والسكـان ببلدان الخليج العربي . ففي البلدان السبعة يتوقع ان تتحول الغالبية في قوة العمل من المواطنين في ١٩٧٥

جدول رقم (٤-١)

تقديرات قوة العمل حسب الجنسية في بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا ، للسنتين ١٩٧٥ و ١٩٨٥ (الاعداد بالالف)

البلـد	١٩٧٥			١٩٨٥					
				معدل نمو اقتصادي مرتفع[أ]			معدل نمو اقتصادي منخفض[ب]		
	الجملة	مواطنون	نسبة المواطنين (٪)	الجملة	مواطنون	نسبة المواطنين(٪)	الجملة	مواطنون	نسبة المواطنين(٪)
الامارات المتحدة	٢٩٢	٤٥	١٥	٦٣٢	٦٢	١٠	٥٧٠	٦٢	١١
البحرين	٧٩	٥٠	٦٣	١٥١	٧٠	٤٦	١٢٩	٦٩	٥٤
السعودية	١٩٦٨	١٣٠٠	٦٦	٣٢٤٥	١٥٦٥	٤٨	٣٠٠٥	١٥٦٥	٥١
عمـان	١٩٢	٨٩	٤٦	٢٥٧	١٥٠	٥٨	٢٥٧	١٥١	٥٩
قطـر	٧٤	١٣	١٧	١٣٦	١٩	١٤	١٣٤	١٩	١٤
الكويـت	٢٩٨	٨٧	٢٩	٤١٤	١٤٠	٣٤	٣٩٣	١٤٠	٣٦
ليبيـا	٧٣٥	٤٥٤	٦٢	١٤١٤	٦٩٥	٤٩	١٢٦٠	٦٧٦	٥٤
الجملة	٣٦٣٧	٢٠٣٧	٥٦	٦٢٤٩	٢٧٠١	٤٣	٥٧٩٧	٢٦٨٣	٤٦

(أ) معدل نمو اقتصادي سنوي ، باستبعاد الصناعة الاستخراجية ، خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ يساوي على الترتيب: ١١,٢ ، ٦,٠ ، ٤,٧ ، ٨,٦ ، ١٠,٦ ، ١١,٦ ومعدلات نمو مرتفعة في البلدان المصدرة (المصدر ادناه ، ص ٢٨) .

(ب) معدل نمو اقتصادي سنوي ، باستبعاد الصناعة الاستخراجية ، خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ يساوي على الترتيب : ٨,٦ ، ٥,٦ ، ٤,٧ ، ٧,٤ ، ٨,٦ ، ٩,٤ ، ومعدلات نمو مرتفعة في البلدان المصدرة (المصدر ادناه ، ص ٢٨) .

المصدر : احتسبت من : I. Serageldin et al., *Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa* (Washington, D.C.: World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1981), p. 51.

الى الوافدين في ١٩٨٥ ، بغض النظر عن مستوى النشاط الاقتصادي . ويعود ذلك الى توقع انخفاض نسبة المواطنين في قوة العمل في كل هذه البلدان ما عدا الكويت وعمان . (انظر الجدول رقم (٤ - ١)) .

اما عن السكان الوافدين ، فيعرض التقرير لقضية ركز بعض خبراء البنك الدولي الاهتمام عليها كثيراً ، وهي ما سمي بالتطور السكاني او استقرار المهاجرين في بلدان الاستخدام عن طريق لحاق عائلاتهم بهم . ويتوقع التقرير ان يزداد معدل استقرار المهاجرين بحيث ينخفض معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي للوافدين من ٥١ بالمائة في ١٩٧٥ الى ٣٢ بالمائة فقط في ١٩٨٥ ، وان يرتفع عدد السكان الوافدين الى اكثر من عشرة ملايين ، اي حوالى ٤٠ بالمائة من السكان ، مقارناً بحوالى ثلاثة ملايين فقط (ما يقابل ربع السكان) في ١٩٧٥ (انظر الجدول رقم (٤-٢)) .

جدول رقم (٤-٢)

تقديرات السكان حسب الجنسية في بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا ، للسنتين ١٩٧٥ و ١٩٨٥ (الاعداد بالالف)

البلد	١٩٧٥			١٩٨٥					
	الجملة	مواطنون	نسبة المواطنين (٪)	معدل نمو اقتصادي مرتفع(أ)			معدل نمو اقتصادي منخفض(ب)		
				الجملة	مواطنون	نسبة المواطنين(٪)	الجملة	مواطنون	نسبة المواطنين(٪)
الامارات المتحدة	٥٥١	٢٠٠	٣٦	١٩٦١	٢٩٥	١٥	١٧٦٤	٢٩٥	١٧
البحرين	٢٦٧	٢٠٩	٧٨	٤٧٨	٢٩٣	٥١	٥٠٥	٢٩٣	٥٨
السعودية	٧٣٣٤	٥٩٣٦	٨١	١٣٧١١	٨٧٥٧	٦٤	١٣١١٢	٨٧٥٧	٦٧
عمان	٨٤٦	٧٠٩	٨٤	١٢٨٣	١٠١٠	٧٩	١٢٨٢	١٠١٠	٧٩
قطر	١٨٠	٥٣	٢٩	٤٧٤	٧٨	١٧	٤٦٥	٧٨	١٧
الكويت	١٠٢٧	٤٧٢	٤٦	١٨١٧	٦٦٣	٣٦	١٧٤٤	٦٦٣	٣٨
ليبيا	٢٦٨٠	٢١٧٩	٨١	٥٤٠٤	٣٢١٨	٦٠	٥٠٠٧	٣٢١٨	٦٤
الجملة	١٢٨٨٥	٩٧٥٨	٧٦	٢٥٢٢٥	١٤٣١٦	٥٧	٢٣٨٧٩	١٤٣١٦	٦٠

(أ) معدل نمو اقتصادي سنوي ، باستبعاد الصناعة الاستخراجية خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ ، يساوي على الترتيب : ١١,٢ ، ٦,٠ ، ٤,٧ ، ٨,٦ ، ١٠,٦ ، ١١,٦ ومعدلات نمو مرتفعة في البلدان المصدرة (المصدر ادناه ، ص ٢٨) .

(ب) معدل نمو اقتصادي ، باستبعاد الصناعة الاستخراجية ، خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ يساوي على الترتيب : ٨,٦ ، ٥,٦ ، ٤,٧ ، ٧,٤ ، ٨,٦ ، ٩,٤ ومعدلات نمو مرتفعة في البلدان المصدرة (المصدر ادناه ، ص ٢٨) .

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، ص ١٤١ .

وفي نظرنا ان هذا التوقع غير سليم ، وربما خدع فريق البحث الاتجاه الاستقراري المشاهد في بيانات بعض البلدان العربية ، خاصة الكويت في الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٧٥) ، فافترضوا استمراره . ولكن الاجراءات التي اتخذتها البلدان المستوردة للعمال في نهاية السبعينات تسببت في عكس هذا الاتجاه وبشدة . وقد ظهر هذا فعلاً في النتائج الاولية لتعداد الكويت في ١٩٨٠ .

وفي الواقع ان هذه التوقعات المضخمة ، وغير المبررة ، لزيادة الجاليات الوافدة يمكن ان تخيف البلدان النفطية وتدفعها لاتخاذ اجراءات حتى اشد من الحالية تجاه الجاليات الوافدة فيما يتعلق بجمع شمل العائلات ، وتجاه المزيد من الاعتماد على العمالة الاجنبية التي يقل احتمال اصطحابها لعائلاتها في بلدان الاستخدام .

جدول رقم (٤-٣-أ)

نسبة الاجانب الى جملة الوافدين في قوة العمل والسكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا ، للسنتين ١٩٧٥ و١٩٨٥ (نسب مئوية)

الفئـة	١٩٧٥		١٩٨٥	
			معدل نمو اقتصادي مرتفع	
	قوة العمل	السكان	قوة العمل	السكان
جنوب آسيا[أ]	٢١,٦	١٧,٩	٢٥,٤	٢٧,٤
جنوب شرق آسيا[ب]	١,٣	٠,٧	١٠,٥	٣,٦
باقي العالم	١٢,١	٩,٩	١٢,٢	١٢,٨
الجملـة	٣٥,٠	٢٨,٥	٤٨,١	٤٣,٨

(أ) الهند وباكستان وسريلانكا وبنغلاديش .

(ب) بورما ، الصين ، اندونيسيا ، تايوان ، تايلاند ، الفيليبين، كوريا الجنوبية وماليزيا .

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، ص ١٠٤ و ١٣٩ .

كذلك يتوقع تقرير البنك ان ينخفض نصيب البلدان العربية من قوة العمل المهاجرة في ١٩٨٥ الى ٥٥ بالمائة (مقارناً بحوالى ٦٥ بالمائة في ١٩٧٥) مقابل زيادة المهاجرين من جنوب وجنوب شرق آسيا ، وان كان يقدر ان يزداد عدد العمال العرب المهاجرين بحوالى ٩٠ بالمائة ، (انظر الجدول رقم (٤-٣-أ)) .ويناقش التقرير الزيادة المتوقعة في نصيب

العمال الوافدين من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا خلال فترة الاسقاط، ويربط المجموعة الثانية التي توقع نمو نصيبها في قوة العمل بسرعة شديدة ،(انظر الجدول رقم (٤-٣-أ)) بأسلوب مجمعات العمل الذي يتوقع له ان يستمر ويزداد استخدامه ليس فقط في مشروعات الانشاء ولكن في تسيير المجمعات الصناعية في البلدان المستوردة للعمالة . ولا يبين التقرير ، عن عمد واضح، توزيع العمالة الوافدة في البلدان الاساسية المستوردة للعمالة منفردة حسب الجنسيات المختلفة .

ويمكن التوصل لصورة تقريبية عن تركيب قوة العمل الوافدة حسب الجنسية في بلدان الاستقبال السبعة بمراجعة تقديرات تعود لعام ١٩٧٥ ، (انظر الجدول رقم (٤ - ٣-ب)). وفي نظرنا ، ان الهيكل الاساسي لقوة العمل حسب الجنسية ، من حيث غلبة الاعتماد على العرب او الاجانب في العمالة الوافدة ، لم يتغير منذ ١٩٧٥ ولا يتوقع له ان يتغير حتى ١٩٨٥ ، وان كان هذا الهيكل قد تعرض لتغيرات هامشية في حدود ما اشرنا اليه اعلاه .

جدول رقم (٤ - ٣ - ب)

التوزيع النسبي لقوة العمل الوافدة حسب الجنسية
في بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا ، للسنة ١٩٧٥

البلـد	التوزيع النسبـي(٪)			
	عرب	آسيويون(أ)	اوروبيون وامريكيون	جنسيات اخرى(ب)
الامارات العربية	٢٤,٧	٦٥,٠	٢,٠	٨,٣
البحريـن	٢١,٢	٥٦,٧	١٥,٢	٧,٠
السعوديـة	٩٠,٥	٤,٩	١,٩	٣,٢
عمـان	١٢,٤	٨٣,٠	٤,٠	٠,٦
قطـر	٢٧,٧	٦٣,٣	١,٦	٧,٤
الكويـت	٦٨,٩	١٦,٢	١,٠	١٤,١
ليبيـا	٩٣,٤	١,٧	٢,١	٢,٩
الجملـة	٧٢,٥	٢٠,٣	٢,١	٥,١

(أ) لا تشمل الايرانيين ، (ب) كلهم تقريباً ايرانيون ما عدا ما يختص بالسعودية وليبيا .

المصدر : احتسبت من : J.S. Birks and C.A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region*, World Employment Programme [WEP] study (Geneva: International Labour Office, 1980).

ونود ان نعيد هنا التأكيد على كون التقديرات المستقبلية اسقاطات قائمة على افتراضات . وفي تقديرنا ان نتائج الاسقاطات يشوبها ظن ، كما انها مبالغ فيها فيما يتعلق بدرجة استقرار العائلات الوافدة وبالتالي نمو المكونات السكانية الوافدة . كما ان احتمالات انخفاض اسعار النفط ، وانعكاساتها على مستوى النشاط الاقتصادي ، ومن ثم على درجة استقدام القوى العاملة في الخارج ، يمكن ان تكون مؤشراً آخر على محدودية اسقاطات هذه الدراسة لحجم قوة العمل والسكان الوافدين . الا ان التغيرات في تركيبة قوة العمل والسكان ببلدان الاستقبال السبعة التي تنتهي اليها الدراسة من الضخامة بما يوجب الالتفات اليها حيث ان الدراسة المذكورة تتوقعها في خلال سنوات ثلاث فقط .

جدول رقم (٤-٤)

تقدير قوة العمل المهاجرة وحجم التشغيل المحلي[أ] في بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا من البلدان العربية المصدرة لقوة العمل الاساسية ، للسنتين ١٩٧٥ و ١٩٨٥

البلد	١٩٧٥			١٩٨٥					
				معدل نمو اقتصادي مرتفع (ج)			معدل نمو اقتصادي منخفض (د)		
	عدد العمال المهاجرين (بالالف)	حجم التشغيل المحلي (بالالف)	نسبة العمال المهاجرين (٪)	عدد العمال المهاجرين (بالالف)	حجم التشغيل المحلي (بالالف)	نسبة العمال المهاجرين (٪)	عدد العمال المهاجرين (بالالف)	حجم التشغيل المحلي (بالالف)	نسبة العمال المهاجرين (٪)
الاردن[ب]	١٣٩	٢٠٧	٤٠,٢	٢٥٧	٤١٣	٣٨,٣	٣٨٥	٢٦٧	٤١,٠
تونس	٢٩	١٥٩٩	١,٨	٦٣	٢١٢٢	٢,٩	٦٢	١٩١٤	٣,١
السودان	٢٦	٣٦٧٤	٠,٧	٨٨	٣٧٠٤	٢,٢	٨٠	٣٣٦١	٢,٣
سورية	٣٨	١٧٤١	٢,١	٩٦	٢٣١١	٤,٠	٩٢	١٩٣٦	٤٠,٥
عمان	٣١	٨٩	٢٥,٨	٤٦	١٥٠	٢٣,٤	٤٥	١٥١	٢٢,٨
لبنان	٢٨	٥٢٢	٥,٠	٧٠	٥٨٧	١٠,٦	٧٢	٥٨٧	١٠,٩
مصر	٣٥٣	٩٠٧٠	٣,٧	٧١٢	١٢١٢٧	٥,٥	٦١٧	١١١٥٤	٥,٢
اليمن	٤٦	٣١١	١٢,٩	٨٥	٤٣٩	١٦,٢	٨١	٣٥٤	١٨,٦
اليمن الشمالي	٣٢٩	١٠٣٣	٢٤,١	٤٠١	١١٥٥	٢٥,٨	٣٨١	١٠٨٧	٢٥,٩
المجموع	١٠١٩	١٨٧٤٦	٥,٣	١٨١٨	٢٣٠٠٨	٧,٩	١٦٩٦	٢٠٩٢٨	٧,٥

(أ) باستبعاد العمالة الزائدة في البلد . (ب) تشمل الفلسطينيين . (ج) معدل نمو اقتصادي سنوي خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ يساوي : ٨,٤ ، ٧,٨ ، ٧,٢ ، ٩,٩ ، ٦,١ ، ٤,٧ ، ٦,٣ ، ١,١ ، ٤,٨ ، على الترتيب ومعدلات نمو مرتفعة في بلدان الاستقبال (المصدر ادناه ، ص ٢٨) . (د) معدلات نمو اقتصادي سنوي خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ يساوي : ٦,١ ، ٥,٦ ، ٥,٤ ، ٥,٩ ، ٤,٤ ، ٤,٧ ، ٤,١ ، ١,١ ، ٣,٧ ، على الترتيب ومعدلات نمو مرتفعة في بلدان الاستقبال (المصدر ادناه ، ص ٢٨) .

المصدر : احتسبت من : Serageldin et al., Ibid., p. 164.

وقد اشرنا في اكثر من موضع سابق الى تضاؤ ل النصيب النسبي للعرب في قوة العمل الوافدة بالبلدان العربية النفطية ، واحتمال استمرار هذا الاتجاه ، وفي هذا نتفق مع توقعات دراسة البنك الدولي . وتوفر نتائج هذه الدراسة بعض المعلومات التفصيلية عن تقدير حجم الهجرة من بلدان المنشأ الاساسية في منتصف السبعينات وتوقعاتها في عام ١٩٨٥ . ويتضمن الجدول رقم (٤-٤) مقتطفات من هذه النتائج . ولكن نود ان نذكّر هنا بالتحفظات التي اوردناها قبلاً في هذا الفصل عن مصر واليمن والتي تمتد لبلدان المنشأ الاخرى ، وان يكن ذلك بدرجة اقل على الارجح .

والمتوقع ، طبقاً لدراسة البنك الدولي ، ان يزداد حجم الهجرة من بلدان المنشأ ، بحوالى ٨٠ بالمائة ، وان تزداد نسبة المهاجرين من حجم التشغيل المحلي (الذي يستبعد من قوة العمل الكلية تقديراً للعمالة الزائدة) من خمسة بالمائة الى اكثر من سبعة بالمائة . ويتوقع التقرير ان تقدم مصر القسط الاكبر من الزيادة في قوة العمل العربية الوافدة في البلدان العربية النفطية ، اكثر من ٤٠ بالمائة . ولا نتصور ان هذا سيصح ضرورة ، وانما قد يرجع ، في اطار آليات الاسقاط المستخدمة ، للنقص الكبير في تقدير قوة العمل المهاجرة من مصر في منتصف السبعينات وتطورها في السنوات التالية .

واذا كان هذا هو حال تقديرات دراسة استمرت بضع سنوات بكل مصادر البنك الدولي وموارده ، فماذا نتوقع من دقة في تقديرات لم يستثمر فيها الا ادنى القليل .

هذه الصورة الغائمة والمهترئة اجزاؤ ها اذاً هي افضل ما توافر لنا من معلومات عن حجم الهجرة لمنابع النفط في الوطن العربي واحتمالات تطوره مستقبلاً ، ناهيك عن خصائص المهاجرين والتغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية المتصلة بظاهرة الهجرة في كل من بلدان المنشأ والاستقبال على المستوى القومي التي نتعرض لها في الفصل التالي ، والتي يغشاها ظلام اكثر .

وهكذا نجد أنفسنا في مواجهة ظاهرة اجتماعية ـ اقتصادية بالاهمية التي اشرنا اليها مراراً ، ويكاد لا يتوفر لنا الحد الادنى من المعلومات اللازمة لدراستها بعمق . ولا شك ان هذه مهمة ترشح نفسها لمنظمة عربية قومية تبادر الى القيام بالدراسات اللازمة وتوفير البيانات والمعلومات الممكنة من توصيف وتحليل ظاهرة الهجرة ، وابعادها ، وآثارها بأسلوب علمي ومن منظور تنموي عربي متكامل في دراسات تفصيلية معمقة تكون اساساً لرسم سياسات لترشيد الهجرة بين البلدان العربية وتطويرها لخدمة التنمية العربية ، قطرياً وقومياً . ولا شك ان هذا الجهد يتطلب تعاوناً وثيقاً من كل البلدان العربية ، خاصة بلدان الاستقبال . واذا لم يحدث هذا ، فسنجد انفسنا ، وفي فترة قصيرة من الزمن ، في مواجهة

مشاكل وقضايا قد نقدر فيما بعد انه كان يجدر بنا دراستها وأخذ موقف عملي وجاد منها ، ولكن ربما يكون اوان ذلك قد مضى .

ثالثاً : اثر الهجرة للبلدان النفطية على التنمية القومية

نعرف اذاً ان الهجرة للعمل بالبلدان العربية النفطية ظاهرة ضخمة حجماً وآثاراً ، وإن كنا لا نعلم دقائقها وتفاصيلها يقيناً . وقد تعرضنا في مناقشة بلدان المنشأ والاستقبال لتغير الاجتماعي ـ الاقتصادي المصاحب للهجرة للبلدان النفطية وأثره على التنمية القطرية . ونسعى الآن لتحليل اثر الهجرة تجاه منابع النفط على التنمية القومية ، وبهذا ننتقل الى مستوى تحليلي ابعد من منظور التنمية القطرية . فقد اشرنا في المقدمة الى ان تنمية حقة ، في اي قطر عربي، لا يمكن ان تقوم الا في اطار مشروع نهضة حضارية قومية تتكامل فيه مشروعات وطنية للتنمية القطرية استفادة من الوحدة الحضارية للوطن العربي وتكامل الموارد المتماسك بين اجزائه المختلفة .

ويعني الانتقال لمستوى التحليل القومي ، ضمن اشياء اخرى ، عدم تكرار ما تطرقنا اليه في معالجة تأثير الهجرة على التنمية القطرية في كل من بلدان المنشأ والاستقبال . وانما نكتفي هنا بتقرير أن الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية ، بشكلها الحالي ، لها ، بناء على تحليلنا ، اثر سالب على امكانية التنمية القطرية ، بالمعنى الذي اعتمدناه في المقدمة ، في كل من بلدان التصدير وبلدان العمل ، وان اختلفت المسببات وتباين مدى افقار التنمية في الحالتين .

في البدء نقول إن اي اضعاف لإمكانية التنمية في قطر عربي هو افقار لفرصة بدء التنمية على المستوى القومي . ومن هذا نترجم الاثر السالب للهجرة للعمل في الاقطار النفطية على التنمية في بلدان المنشأ والاستقبال الى اهدار للتنمية العربية ، الامل الوحيد في مستقبل مزدهر للناس في هذا الوطن . الا ان هناك آثاراً مهمة لظاهرة الهجرة تجاه منابع النفط على التنمية القومية تعود للتفاعل بين اوضاع البلدان العربية المصدرة لقوة العمل من جانب والمستقبلة لها من جانب آخر ، نبينها فيما يلي :

١ ـ تؤدي الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية ، بشكلها الحالي ، **لزيادة الشقة الاجتماعية ـ الاقتصادية بين بلدان المنشأ والاستقبال** ، نظراً لتسببها في إفقار متزايد للاولى وانتفاع نسبي اكبر في الثانية ، ولتشجيع انشطة اقتصادية ينجم عنها **تقوقع الاقتصادات النفطية** ، على مستوى انتاجية اجتماعية منخفض ، عوضاً عن اقامة انشطة اقتصادية تكاملية بحق ، تساعد على بدء التنمية العربية .

وهذا على خلاف التحليلات الاولى المبسطة التي سعت لتطبيق المبادىء النظرية للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي الجديد على موقف اجتماعي ـ اقتصادي معقد ، واستنتجت ان عملية الهجرة من البلدان «الفقيرة رأس المال والغنية بالعمالة » الى البلدان « الفقيرة العمالة والغنية برأس المال » تحقق المصلحة الاقتصادية لكلا الطرفين وتساعد على التكامل الاقتصادي بينهما .

فلا شك ان الهجرة بين البلدان العربية تؤدي لاعادة توزيع الثروة البشرية العربية لمصلحة البلدان النفطية ، اذ تحصل هذه من بلدان المنشأ على قوة عمل جاهزة لم تستثمر في اعدادها حتى بلوغ افرادها امكانية الانتاج(٢) . وهذا صحيح حتى لو كانت قوة العمل هذه غير مؤهلة او حتى متعطلة . ولكن درجة الفقد في الثروة البشرية في بلدان التصدير تزداد كلما ازداد مستوى التشغيل ودرجة التأهيل والمهارة في عمالها المهاجرين للعمل ببلدان المنشأ . ولا يقتصر الامر على اعفاء بلدان العمل من تكلفة الاعداد ولكنها ايضاً تعفى من جزء من تكلفة « الرعاية الاجتماعية » لقوة العمل الوافدة اثناء استضافتها بأراضيها . كما تعفى كذلك من تكلفة الرعاية الاجتماعية لقوة العمل الوافدة بعد انتهاء خدمتها ، خاصة في شكل تأمينات العجز والشيخوخة المستمرة .

واكثر مما سبق ، يمكن ان تؤدي عملية الهجرة ، بشكلها الحالي ، الى تدمير جزئي للثروة البشرية المتجسد في العمالة المهاجرة من بلدان المنشأ نتيجة لعمل بعض المهاجرين في اعمال ادنى من مستوى تأهيلهم ومهاراتهم من ناحية ، ولما يعتري المهاجرين من مصاعب نفسية واجتماعية تضعف من انتاجيتهم في كل من بلدي الاستقبال والمنشأ .

ونتيجة هذا كله مكسب صاف لبلدان الاستقبال على ميزان الثروة البشرية . ولا تتوفر لنا تقديرات كمية في حالة البلدان العربية ، ولكن قدر بعض الباحثين ان المانيا الغربية قد وفرت في نفقات تربية الاطفال والتعليم التي كان يمكن ان تتكبدها للحصول على عدد العمال المهاجرين نفسه ، الذين حصلت عليهم في الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٧٣ مبلغاً يكفي لأن يتحول في ١٩٧٣ الى ما يزيد عن ٢٧ مليار مارك ، او اكثر من واحد بالمائة من

---

(٢) جودة عبد الخالق ، «ملاحظات حول الاطار الراهن لانتقال العمل بين البلاد العربية ومدى ملاءمته للتنمية في المنطقة ،» ورقة قدمت الى : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة الاقتصادية واتحاد الاقتصاديين العرب ، الامانة العامة ، المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ١ ، بغداد ، ١٩٧٨ ، المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (بغداد : جامعة الدول العربية ، الادارة الاقتصادية ؛ اتحاد الاقتصاديين العرب ، الامانة العامة ، ١٩٧٨) ، ص ٧ .

جملة رأس المال القومي . اما تكلفة رأس المال البشري المناظر فقد دفعت في اماكن اخرى ، افقر من المانيا الغربية(٣) .

وتعود خطورة فقد الثروة البشرية لبلدان المنشأ ، لمصلحة البلدان النفطية ، الى الدور الحاسم الذي تلعبه تنمية القوى البشرية في احداث التنمية في بلدان العالم الثالث عامة ، وبلدان الوطن العربي على وجه الخصوص ، ولا سيما غير النفطية منها(٤) . ولا نرى ان التحويلات المالية والعينية التي تعود لبلدان المنشأ تقوم معادلاً لفقد الثروة البشرية بها . ويزداد هذا الامر وضوحاً اذا أعدنا الى الذهن ان ميزان الربح والخسارة لتحويلات العاملين بالمقياس التنموي ، هو في النهاية سالب طبقاً لتحليلنا .

كذلك يرى بعض الباحثين ، ان تصدير العمال للبلدان الغنية **يقلل من استثمار هذه الدول في بلدان المنشأ وبالتالي يعيق امكانيات النمو الاقتصادي والاستغلال الامثل للقوى العاملة بها**(٥) . اذ انه في غياب الهجرة الى البلدان النفطية على النحو القائم ، والذي يساعد على استمرار صنوف من النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي كثيفة العمالة ، كان محتماً ان تواجه هذه البلدان ارتفاعاً هائلاً في الاجور يمكن ان يساعد على استخدام فن انتاجي اكثف في رأس المال وتوجه جزء اكبر من رأس مال الدول الغنية ، مباشرة او عن طريق قنوات المساعدة الدولية ، للتوظيف في البلدان المصدرة للعمالة . اي ان ينتقل رأس المال اكثر لمصادر العمل الوفير بدلاً من العكس كما يحدث حالياً . واذا تحقق هذا فإن العائد التوظيفي والانمائي للبلدان المصدرة لقوة العمل ، لكمية معينة من رأس المال سيكون اوسع واقوى اذا وظفت في بلدان المنشأ ، منه اذا تم استثمارها في بلد الاستقبال .

ولهذه الحجة مصداقية خاصة في اطار البلدان العربية ، حيث التكامل الاقتصادي العربي مطروح كطريق العرب الى مستقبل افضل ، اضافة الى انه متفق على رشاده اقتصادياً . ومن الواضح ان انتقال رأس المال الى مواطن العمل الوفير في الوطن العربي، وهي تتمتع بموارد طبيعية لا توجد في البلدان العربية النفطية ، يمكن ان يؤدي الى قيام نشاط اقتصادي زراعي وصناعي دائم ومرتفع الانتاجية ، يسهم في اشباع الحاجات الاساسية للعرب ، وبالتالي يساعد على تقليل التبعية للخارج ، وتدعيم التكامل العربي من اوسع الابواب .

ولو اعتبرنا هذين العاملين المترتبين على هجرة قوة العمل العربية الى البلدان

---

(٣) Charles W. Stahl, «International Labour Migration and International Development,» International Migration for Employment Working paper (MIG, WP1) International Labour Organisation, Geneva, January 1982.

(٤) انظر المقدمة .

(٥) همنيتز وشاتز كما ورد في : المصدر نفسه ، ص ٣٩ .

النفطية ، اضافة الى التفاوت المتزايد في مدى الوفرة المالية لبلدان المنشأ والتصدير العربية والذي ألمحنا اليه في خلفية ظاهرة الهجرة ، لتبين لنا ان الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية ، بصورتها الحالية ، تساهم في زيادة البعد الاقتصادي بين قسمي الوطن العربي ، مما يساعد على تقوية النزعات الانعزالية خاصة في البلدان العربية الغنية ، بدلاً من ان تسهم في دعم اواصر القربى وإرساء دعائم تكامل عربي .

٢ ـ نرى ان عملية الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية قد ادت الى **ترسيخ قيم ضد ـ تنموية في عموم الوطن العربي** . واذا كنا قد اشرنا الى هذه الناحية في معالجة كل من بلدان المنشأ والاستقبال على حدة، الا ان اهميتها تصل الى حد يبرر الاشارة اليها باختصار هنا . ولقد صاغ **عادل حسين**[٦] هذه القضية بنفاذ وبلاغة في « تغير الموقف من العمل المنتج » ، اساس المجتمع البشري والمعيار الاسلم لتوزيع العائد الاجتماعي ، وفقد الحافز عليه ، والاستهلاك المستورد القائم على النمط الغربي الذي يعتبره « نقطة الضعف القاتلة في اي تجربة تنمية مستقلة » ، وقد انعكس هذا كله في نمط مختل لاعادة توزيع الاموال النفطية التي لم تنجم عن نشاط اقتصادي منتج وانما عن استنضاب اصل رأسمالي . هذا النمط يبدأ في البلدان النفطية ، لكنه يمتد الى باقي اجزاء الوطن العربي ، مما ادى الى اهتزاز « التصور لطبيعة العلاقة بين العمل المنتج بشكل عام وبين الدخل » . وكل هذا ينقل الامر من مجرد خلل او تشوه في التنظيم الاجتماعي الى « تحلل في الروابط المجتمعية للبلدان العربية وفي تعميق التبعية للخارج »[٧] .

٣ ـ للوحدة العربية ، إن قامت ، دور حاسم في تقرير مصير الشعب العربي بين نقيضين ـ تخلف تابع او تنمية مستقلة . ومن هنا اهتمامنا بفحص اثر الهجرة للعمل في البلدان النفطية على امكانية الوحدة بين بلدان الوطن العربي . وللوحدة عوامل اقتصادية موضوعية اشرنا اليها سابقاً . ولكن لها ايضاً مقومات اجتماعية وشعورية . ويبدو لنا ان الهجرة العربية تجاه منابع النفط ، بأوضاعها الحالية ، **قد ولدت علاقات تناقض ومشاعر ضد ـ وحدوية** لدى الكثير من المواطنين العرب الذين شاركوا فيها . ولا يقتصر الامر هنا على العلاقات بين المواطنين والوافدين التي عالجناها في منظور كل من بلدان المنشأ والاستقبال ، بل إنه يمتد الى ما بين الفئات العربية الوافدة في البلدان النفطية . اذ تتحول علاقات التنافس على فرص العمل واطالة الاقامة بالبلدان النفطية التي تنشأ بين بعض وافدين عرب من اقطار مختلفة الى تناحر يصل احياناً الى درجة العداء المبطن او المعلن بين

---

(٦) عادل حسين ، « المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل ، » **المستقبل العربي** ، العدد ٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٩) ، ص ٢٦ ـ ٣١ .

(٧) المصدر نفسه .

مواطني جنسية عربية واخرى . ومن الامثلة الواضحة على هذا ، الجفاء القائم بين المصريين والفلسطينيين ، خاصة المنتمين الى الشريحة الوسطى في الاعمال الادارية ، في بعض بلدان الخليج العربية .

وقد يفيد هنا ان نعود الى بعض نتائج دراسة قام بها مركز دراسات الوحدة العربية عن رأي المواطنين العرب تجاه قضية الوحدة ،حيث اعتبر « مجموع اختيارات ابناء كل قطر لقطر آخر (يرغبون في الوحدة معه) مؤشراً لدرجة التجاذب بين القطرين ، او ان شئنا مؤشراً للمسافة السياسية بين القطرين »(٨) . وعلى الرغم من تحفظات عدة على منهجية الدراسة ، الا انه يلاحظ ان مواطني الاقطار النفطية لم يرشحوا البلدان العربية الاكثر تمثيلاً بين الوافدين فيها للتوحد ، كما لم يختر مواطنو هذه البلدان المصدرة لقوة العمل البلدان العربية النفطية التي يعملون فيها بكثرة ، وانما غلب على الاختيار اعتبارات القرب الجغرافي والروابط التقليدية . ولنأخذ الكويت كمثال ، ونعرف ان اكبر جالية وافدة في قوة العمل في بداية الثمانينات كانت الجالية المصرية بينما شكل الفلسطينيون والاردنيون الجالية السكانية الاكبر. ويلخص الجدول التالي بعض مؤشرات المسافة السياسية بين هذه الجنسيات الاربع .

جدول رقم (٤-٥)

اختيار ابناء بعض البلدان العربية الاتحاد مع بعض البلدان العربية الاخرى

الجنسية	اول اختيار		الكويت		مصر		الاردن		فلسطين	
	البلد	نسبة الاختيار (٪)	ترتيب الاختيار	نسبة الاختيار (٪)	ترتيب الاختيار	نسبة الاختيار (٪)	ترتيب الاختيار	الاختيار (٪)	ترتيب الاختيار	نسبة الاختيار (٪)
الاردنيون	سورية	٤٣,٧	٨	١,٢	٣	١٠,٦	—	—	٦	٣,٤
الفلسطينيون	الاردن	٣٧,٠	٧	١,٥	٥	٤,٥	١	٣٧,٠	—	—
الكويتيون	السعودية	٢٨,٠	—	—	٨	٥,٠	٦	٧,٨	١٠	١,٥
المصريون	السودان	٤٠,٩	٥	٣,٨	—	—	٨	٠,٦	(أ)	(أ)

(أ) غير متضمنة في الاختيارات العشرة الاولى .

المصدر : احتسبت من : سعد الدين ابراهيم ، « اتجاهات الرأي العام العربي نحو المسافة السياسية بين الاقطار العربية ، » المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ١٥ (ايار / مايو ١٩٨٠) .

(٨) سعد الدين ابراهيم ، « اتجاهات الرأي العام العربي نحو المسافة السياسية بين الاقطار العربية ، » المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ١٥ (ايار / مايو ١٩٨٠) ، ص ٨٥ .

ولو اخذنا نسبة عشرة بالمائة من الاختيارات كحد ادنى للتفضيل المعنوي ، وهذا معقول بالنسبة لحجم العينة والمستخدمة وطريقة اختيارها ، لوجدنا ان كل العلاقات الثنائية بين الجنسيات الاربع السالفة الذكر تقع دون هذا الحد ، باستثناء اختيار الاردنيين لمصر الذي يزيد عن الحد زيادة طفيفة ، وحتى لم تظهر احدى هذه العلاقات ضمن الاختيارات العشرة الاولى للمصريين .

ونحن لا نتصور بالطبع ان تأثير الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية على الشعور الوحدوي للمواطنين العرب سيكون اقوى من اعتبارات الجوار الجغرافي والتفاعل التاريخي بحيث يختار مواطنو البلدان المصدرة لقوة العمل البلد الذي يهاجرون اليه للوحدة قبل تلك التي يرتبطون بها بوشائج تقليدية قوية ، او ان يكون هذا هو وضع مواطني البلدان النفطية العربية التي تستقبل جاليات عربية كبيرة . ولكن من الواضح ايضاً ان العلاقات التي ترتبت على الهجرة لم تساهم في تقوية التفضيل التوحدي بين مواطني البلدان العربية التي تفاعلت بقوة في عملية الهجرة لمنابع النفط . بل ان المشاهدة الفردية ، وهي بالطبع لا تقوم دليلاً قاطعاً ، ولكنها تكون ملجأنا الوحيد في غياب سبل جمع معلومات اكثر موضوعية ، تصل الى ابعد من هذا . اذ تشير الخبرة الذاتية الى ان التفاعلات الفردية والمجتمعية بين المواطنين والوافدين وأنظمة بلدان المنشأ والاستقبال قد افرزت مشاعر ضد ـ وحدوية ، خاصة بين الوافدين من البلاد المصدرة لقوة العمل . وليس هذا الامر بمستغرب في اطار الظروف التي تحكم علاقات العمل والمعيشة في البلدان النفطية العربية .

ولكن ، اذا أردنا ان نتبين الحلاوة في المر ، يمكن القول إن تفاعل اعداد كبيرة من المواطنين العرب في تيار الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية قد ادى الى انضاج خبرة اتصال عميقة بين فئات مختلفة من الشعب العربي على اساس واقعي ، وان هذه الخبرة الواعية يمكن ، في الاجل الطويل ، ان تدعم قيام الوحدة العربية ، حين تقوم ، على اساس واقعي . فكثيراً ما عانت تجارب الوحدة المختلفة ، ضمن اشياء اخرى ، من الاندفاع العاطفي غير المعزز بتقويم رصين للمعوقات والعقبات التي يمكن ان تنتابها . الا انه من الواضح لنا ان قيام خبرة الاتصال العملية هذه تحت ظروف الثراء النفطي ، وكيفية توظيفه ، ترتب عليه مشاعر سالبة لا يمكن اهمالها .

٤ ـ أشرنا فيما سلف الى ان بعض مناطق الخليج العربي باتت مهددة ، بدرجات متفاوتة ، بفقد الهوية الحضارية العربية عن طريق الهجرة الآسيوية للعمل في البلدان العربية النفطية ، فقد جلبت هذه الهجرة مكونات سكانية كبيرة اصطحبت معها لغات وعادات وتقاليد غريبة عن التراث الحضاري للمنطقة كلها . ونحن لا نأخذ هنا موقفاً عرقياً او شوفينياً . بل على العكس نرى ان الانسان ، اياً كان اصله او نوعه ، الذي يساهم

في بناء مجتمع ما بالعمل المنتج الخلاق ، يستحق شرف المواطنة ، اكثر من البعض الذي قد ينتمي للمجتمع قانوناً ولكن ينصرف جهده لتحقيق مصلحته الذاتية ولو على حساب البلد الام . وهؤلاء موجودون في كل مجتمع وإن كان يبدو ان نسبتهم قد ازدادت في وطننا العربي في حقبة التدهور التي نعيشها .

ولكن ، من جانب آخر ، لا بد لأي مجتمع من ان يضع التنظيم الاجتماعي الكفيل بتحقيق اعلى مستوى من الرفاه المادي والمعنوي لأهله . وليس في مصلحة اي مجتمع ان يتميع النسيج الحضاري فيه ، فهو وعاء اي نهضة يمكن ان تقوم به . ولكن في حالة المجتمعات العربية ، يكتسب الحفاظ على الهوية العربية وتطويرها اهمية فائقة ، حيث تعد الهوية المعين الاساسي لقيام وحدة عربية نعتقد انها السبيل الوحيد لحدوث تنمية في اي اجزاء الوطن العربي .

ولا شك ان وجود عناصر سكانية كبيرة من شبه القارة الهندية وشرق آسيا ، لها دور فاعل في النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي في بعض بلدان الخليج العربية ، ينشىء حواجز بشرية واجتماعية تكون بمثابة عوائق للاتصال الحضاري العربي . بل ان الامر قد يصل لحد التخوف من ان تفقد بعض مناطق الخليج الانتماء العربي وليس فقط سكاناً وهوية . فبعض الجرائد الخليجية تنشر حالياً ، على لسان بعض المسؤولين الاجانب ما مؤداه ، ان « لغة الشارع في اي مكان هي لغة الاكثرية ، فلماذا العجب من انتشار الاوردو ؟» واذا كان هذا وضع اللغة الآن ، وقد اصاب العربية فعلاً ما اصابها ، فماذا عن حق تقرير المصير؟ او ربما شكل من اشكال « الحكم الذاتي » تبعاً لما قد تسفر عنه الدبلوماسية الامريكية ، او غيرها ، ونحن اما غافلون او مسلوبو الارادة؟ أيعد هذا اغراقاً في التشاؤم؟ لعله كذلك ، ولكن الحكم في هذا يقتضي اعتبار ما جرى في لبنان في عام ١٩٨٢ .

٥ ـ نرى ان الهجرة للعمل في الاقطار العربية النفطية قد ساهمت ، في اطار نشوء الثروة النفطية الهائلة في السبعينات وأساليب توظيفها عربياً ودولياً ، **في خلخلة النسق القومي العربي والاقلال من فاعليته .**

ونقصد بالنسق القومي العربي مجموعة من العناصر ترتبط بعلاقات وتستهدف تحقيق اعلى رفاه للشعب العربي . وبعض عناصر هذا النسق رسمي ـ مثل البلدان العربية بمقوماتها المختلفة ، والبعض الآخر غير رسمي ويتمثل في اقطاب نشاط حضارية بالمعنى الواسع ، من انتاج اقتصادي ، الى ابداع فكري وفني . ولا يستطيع اي نسق قومي ان يتحرك تجاه اهدافه بفاعلية الا اذا تمتعت اقطاب النشاط فيه بحيوية متجددة وتم التنسيق بينها بكفاءة وصولاً لهذه الاهداف .

وقد توزعت اقطاب النشاط العربي بين بلدانه المختلفة في مراحل عدة من تاريخه ،

وإن كانت قد تركزت في العصر الحديث في بعض اقطار المشرق العربي . كما قامت مصر تقليدياً ، وخاصة تحت زعامة عبد الناصر ، بدور قيادي في النسق القومي العربي .

ولكن الثراء المالي للبلدان العربية النفطية في السبعينات رافقه إعسار متزايد ومشاكل انتاجية واجتماعية ـ سياسية متفاقمة في بلدان كانت تضم اقطاب نشاط حضارية للنسق القومي العربي(٩) . فخرج العمال والمهنيون والمفكرون والفنانون من هذه البلدان وخاصة مصر ، في نزوح كبير الى مراكز الجذب الجديدة في البلدان العربية النفطية ، خاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي .

وقبل ان نواصل ، نجد لزاماً علينا ، للاسف ، ان نؤكد ان نظرتنا لا تصدر عن موقف قطري ، وانما عن الحرص على مستقبل كل الشعب العربي ، والذي قد يتناقض مع ما يمكن ان يعتبره البعض مصلحة بعض اجزاء هذا الشعب في الاجل القصير . فنحن ، بالتأكيد ، مع كل جهد مخلص لعامل او مهني او مفكر او فنان عربي وافد الى مجتمع عربي يستقبله كأخ عربي كريم : ويعني ذلك ، على وجه الخصوص ، ان يتيح المجتمع المستقبل للعربي الوافد إمكانيات العيش بين اهل ، والعمل بكفاءة مرتفعة تنبع من احساسه بالانتماء لهذا المجتمع العربي ، كجزء من الوطن العربي الكبير ، وبالمساهمة في ترقية بلد الاستقبال كمكون متسق مع باقي عناصر مشروع تنموي عربي .

الا ان جل النزوح الكبير الذي اشرنا اليه اعلاه ، انطلق من اقطاب نشاط حضاري عربية الى اقطار عربية لم تكن مؤهلة بالضرورة للاستفادة الامثل من الكفاءات المهاجرة . ويعود هذا الى افتقار البلدان للموارد الطبيعية اللازمة لقيام نشاط انتاجي زراعي او صناعي واسع النطاق ومرتفع الكفاءة الانتاجية من ناحية ، والى بعض الظروف الاجتماعية ـ السياسية ، التي تعيق الاندماج الفاعل ، حتى المؤقت ، للوافدين في النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي في بلدان الاستقبال من ناحية اخرى .

ولا يمكن بالطبع اهمال دور وهن الصلة الحضارية مع بلدان المنشأ اثناء الهجرة . فهذه المجتمعات ، وإن كانت تعاني مالياً ، تستمر فيها ملحمة الانتاج الاساسي ، وما يفرزه التعامل مع الطبيعة والبشر من خلالها ، من معاناة ـ هذه المعاناة التي تمدالكفاءات، خاصة من الفنانين والمفكرين ، بزاد متجدد لا يتم ابداع بدونه . كما ان هذه المجتمعات ، اضافة ، كانت توفر للكفاءات التي هاجرت منها مكانة اجتماعية لا محل لها في بلدان الاستقبال . صحيح ان هذه المكانة كانت تختلط بمعاناة قهر السلطة والظروف الموضوعية للتخلف ، ولكن هذا قدر النضال في بلدان العالم الثالث . وبالمقابل ، قدمت البلدان

---

(٩) انظر الفصل الخاص بخلفية الهجرة في هذا الكتاب .

النفطية للمهاجرين من هذا النوع مالاً وفيراً ، وامكانية استهلاك مادي كله مستورد ، واغتراباً . وقد نجم عن ذلك كله ، في تقديرنا ، ان جفت ينابيع الابداع ، وان بدرجات متفاوتة ، عند كثير من المفكرين والفنانين العرب الذين وفدوا لبلدان نفطية ، فالابداع ظاهرة مجتمعية وليست فردية بحتة .

وفي تقديرنا ، ان الدور الذي كان يمكن ان يلعبه كثير من المهنيين العالي التأهيل ، خاصة اساتذة الجامعات ، والمفكرين والفنانين لخدمة الشعب العربي عامة ، ومواطني البلدان النفطية التي هاجروا اليها خاصة ، كان يمكن ان يكون اكبر بكثير لو استغل المال النفطي لابقائهم في بيئاتهم الاصلية وتعظيم انتاجهم هناك . هذا ، كان سيساعد على الحد من تدهور الاوضاع في بلدانهم ، كما كان سيؤثر ايجابياً على امكانية تطور الوطن العربي ، وبالتالي البلدان النفطية ، من خلال آليات النسق القومي العربي .

اما الاسهام المباشر لهذه الفئة من المواطنين العرب في تطوير النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي في البلدان النفطية ، فلربما كان سيكون اجدى عن طريق الاستشارات وزيارات العمل القصيرة المحددة الهدف في المقام الاول ، وذلك بشرط ان تقوم هذه الانشطة اساساً على ايدي مواطني البلدان العربية النفطية ، وبالاحجام التي تتناسب وامكاناتها البشرية والمجتمعية ، ولا نقول المالية ، وفي التوقيت الملائم لقيامها .

والاسهام المباشر الثاني ، والاهم في نظرنا ، يأتي عن طريق تدريب القوى البشرية للبلدان العربية النفطية في مواطن النشاط العربية التي كانت ستغنى ببقاء الكفاءات فيها . وتدل الخبرة التاريخية على ان هذا النوع من التدريب كان أكفأ من ذلك الذي قام به وافدون عرب في البلدان العربية النفطية تحت ظروف الثراء النفطي ، كما كان ينشىء صلات تلاحم وتقارب بين المتدرب والبلد العربي الذي تدرب فيه لا يقوم مثلها بين المهاجر والبلد النفطي الذي يعمل فيه الآن .

اما « استيراد » الانشطة الفكرية ـ الفنية التي تتطلب نضجاً مجتمعياً عن طريق استقدام بعض الكفاءات البشرية العربية ، وكأن هذه الانشطة سلعة مثل تلك التي تستورد من الغرب ، فلم يؤد بالضرورة الى تجذير هذه الانشطة في البنية المجتمعية للبلدان العربية النفطية .

وقد ساعدت الكيفية التي تمت بها عملية الهجرة للبلدان النفطية في السبعينات ، ضمن توظيفات اخرى للمال النفطي ، على سحب الدماء البشرية من شرايين اقطاب النشاط الحضاري للنسق القومي العربي . وهكذا بتنا نشهد تدهوراً متزايداً في بنية هذه

الاقطاب التقليدية بدون ان تنشأ اقطاب جديدة بديلة[10] ، بل لقد قامت علاقات تبعية اقتصادية وبالتالي سياسية ، لبعض البلدان العربية ، ومنهم قيادات تقليدية مهمة ، على بلدان الوفرة المالية . وقد حدث هذا نتيجة للاعتماد على البلدان العربية النفطية لتمويل الاحتياجات الخارجية لباقي البلدان العربية في صورة تحويلات العاملين المهاجرين او اشكال مختلفة من المعونة والدعم المالي . ولقد ساعد هذا الوضع على اخضاع بعض البلدان العربية للنفوذ الغربي في السبعينات[11] .

هذا وناهيك عن قرب اندثار التنسيق القومي العربي الذي نجم عن تعثر الموقف النسبي لبلدان القيادات العربية التقليدية وبروز محاولات من بلدان اخرى استخدم فيها المال النفطي احياناً كمقوم اساسي للتزعم ، اضافة لظهور نزعة انعزالية في بلدان الخليج العربي . وقد كانت النتيجة الطبيعية للتنافس بين القيادات التقليدية المدحورة والقيادات الطامحة ان انتهت الجامعة العربية والقيادات الى موقف يتراوح بين المتفرج غير المكترث والضالع المستنكر اثناء نكبة لبنان .

وفي الختام ، فلكي نلقي ضوءاً ما على هذه الصورة القاتمة ، يكفي ان نتذكر الوجه الآخر من العملة . فمن المؤكد ان المزايا التي يمكن ان تعود على الوطن العربي من تنظيم افضل لعملية الهجرة بين البلدان العربية ، في اطار تكامل عربي اوسع ، هي بالفعل هائلة . ويمكن ان تكون الهجرة احد عوامل التوحيد الاساسية في الوطن العربي . وهذا ما نناقشه في القسم التالي .

رابعاً : نحو تحرير التبادل البشري بين اقطار الوطن العربي[12]

تعرضنا في القسمين السابقين لتوصيف ابعاد الهجرة للعمل بين اجزاء الوطن العربي ، واحتمالاتها المستقبلية ، على عدم وضوحها تفصيلاً ، كما قدمنا مناقشة تحليلية لآثار الهجرة نحو منابع النفط ، بأوضاعها الحالية ، على التنمية في الوطن العربي . ونتطرق

(10) جميل مطر وعلي الدين هلال ، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1979) ، ص 91 .

(11) لمزيد من التفصيل عن حالة مصر ، انظر : عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، 1974 - 1979 ، 2ج (بيروت : دار الكلمة ؛ دار الوحدة ، 1981) .

(12) يقوم هذا القسم على دراسة للمؤلف نشرت تحت عنوان : « تيسير التبادل البشري بين الاقطار العربية ،» المستقبل العربي ، السنة 5 ، العدد 39 (ايار / مايو 1982) ، ص 33 - 50 .

الآن لامكانيات تجاوز الواقع الحالي للهجرة ، استهدافاً لتحرير التبادل البشري بين اقطار الوطن العربي .

و« التبادل البشري » مفهوم حديث نسبياً في لغة العمل العربي المشترك ، اكتسب زخماً من جهود الادارة الاقتصادية بأمانة جامعة الدول العربية مؤخراً ، مما يوجب توضيح المقصود به بداية . وبالمقارنة فإن مفهوم « التبادل التجاري » قد استقر بمعنى انتقال السلع والخدمات عبر حدود البلدان العربية وقنن في اتفاقيات عربية متعددة لتيسير وتحرير « التبادل التجاري » . ويتيح لنا هذا الوضع بعض القياس في تحديد مفهوم التبادل البشري ، وإن كان هذا الاخير في المنظور التنموي ، اهم واخطر من التبادل التجاري .

نعني بالتبادل البشري بين البلدان العربية انتقال البشر ، افراداً وعائلات وجماعات اكبر ، من بلد لآخر داخل الوطن العربي . ولكن هذا الانتقال يمكن ان يكون مؤقتاً ، اساساً بغرض العمل . وفي هذه الحالة يعني التبادل ، في الاساس ، انتقال افراد عاملين من بلد عربي لآخر ولا يعني بالضرورة انتقال عائلاتهم معهم ، وان كان انتقال العائلات يزداد اهمية وضرورة كلما طالت مدة الانتقال او الهجرة المؤقتة . وتعني الطبيعة المؤقتة للانتقال استمرار قدر من الانفصال بين مجتمع المهاجرين المؤقتين ومجتمع بلد الاستقبال . وهنا يكون تكييف التبادل البشري ، في الاساس ، اقتصادياً ويتضمن انتقال احد عناصر الانتاج ، اي العمل ، من بلد عربي لآخر استجابة لتركيبة من مسببات الهجرة في كل من بلدي المنشأ والاستقبال . وتكون هذه المسببات اجتماعية ـ اقتصادية على وجه العموم ،ولها عناصر فردية ومجتمعية . وتنشأ عن الهجرة المؤقتة للعمل مصاحبات وتنجم عنها كذلك آثار اجتماعية ـ اقتصادية وربما سياسية في كل من بلدان المنشأ والاستقبال يتفاوت مداها واهميتها تبعاً لحجم وطبيعة ظاهرة الهجرة ، كما قدمنا في مناقشة بلدان المنشأ وبلدان الاستقبال.

ولكن مفهوم التبادل البشري بين البلدان العربية يتسع للانتقال الدائم بغرض الاستقرار والاستيطان . وهنا يتحول تكييف التبادل البشري ليكون مجتمعياً . فالامر ليس انتقال عنصر من عناصر الانتاج ولكنه انتقال للمقوم المجتمعي الاهم ، اي البشر ، من بلد لآخر ، او بعبارة اخرى اعادة توزيع السكان بين اجزاء الوطن العربي . ويكون للتبادل البشري هنا ابعاد اجتماعية ـ اقتصادية وسياسية واضحة بالنسبة للبلدين المعنيين وبالنسبة للوطن العربي ككل . فهذا النوع من الهجرة هو تعبير متقدم عن وحدة الوطن العربي ، كما انه عامل مهم في تعظيم امكانيات التنمية فيه نظراً لتفاوت توزيع الموارد المختلفة بين اجزائه ومن اهمها القوى البشرية . ولا يعني هذا المستوى من التبادل البشري اغفال الاعتبارات

الاقتصادية في الانتقال ، فهي تظل عنصراً اساسياً ، ولكن مسببات ونتائج الهجرة الدائمة تتجاوز الامور الاقتصادية الى آفاق ارحب تتعلق بالبناء المجتمعي كله .

وفي الهجرة الدائمة تبرز ضرورة انتقال العائلات مع المهاجرين من ناحية ، والعمل على ادماج المهاجرين في مجتمعات المستقر ، بدون ان يترتب على ذلك اهدار قسري لتمايزهم الثقافي ، من ناحية اخرى . وبالطبع يمكن ان تتحول الهجرة الفردية او العائلية المؤقتة الى هجرة دائمة اذا تولدت لدى المهاجرين المؤقتين الرغبة في الاستيطان في مجتمعات الاستقبال وكانت السياسات والقوانين والاجراءات السائدة تسمح بهذا . ولكن الهجرة للاستيطان تكون مجالاً طبيعياً للتعاون بين سلطات البلدان المعنية في تنظيمها لتحقيق اكبر قدر من النفع المشترك .

واذا كان التبادل البشري بين البلدان العربية ما زال في المقام الاول في حدود المفهوم الضيق له ، اي نطاق الهجرة المؤقتة ، فإن آفاق التعاون العربي تضم مفهومه الاوسع المؤدي لاعادة توزيع السكان في الوطن العربي بما يدعم وحدته ويعضد فرص تحقيق التنمية القومية الشاملة . ولهذا فإن المعالجة التالية ستعنى بكلا المستويين من التبادل البشري ، الأضيق باعتباره حقيقة واقعة بحاجة لترشيد ، والاوسع باعتباره امكانية للعمل العربي المشترك . الا ان الهجرة المؤقتة للعمل ستستأثر بقدر اكبر من الاهتمام لتأثيرها البالغ على التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي في الوطن العربي في الوقت الحالي .

وسنقدم فيما يلي عرضاً موجزاً للأطر القانونية والمؤسسية التي تحكم الهجرة للعمل بين البلدان العربية خاصة تلك القائمة على الصعيد القومي ، نتلوه باستنطاق الوثائق السياسية القومية حول التبادل البشري بين البلدان العربية ، ونختتم الفصل ببعض المقترحات سعياً لتحرير هذا التبادل .

١ ـ الاطر القانونية والمؤسسية

أ ـ الاتفاقات الجماعية

نصت اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي صدرت عن المجلس الاقتصادي العربي سنة ١٩٥٧ على « حرية تنقل الافراد والاقامة والعمل » ولقد أودعت ثلاثة عشر قطراً عربياً فقط وثائق انضمامها لهذه الاتفاقية مما يحد من نطاقها .

وقد ناقش وزراء العمل العرب في دورتيه الاولى والثانية مسألة تنقل الايدي العاملة في الوطن العربي ووافق المؤتمر في دور انعقاده الثالث في الكويت في تشرين

الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ على الاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة رقم (٢) لعام ١٩٦٧[١٣] ، بحضور اربعة عشر قطراً عربياً .

ومن المهم ملاحظة ان ديباجة الاتفاقية قامت على سعي الحكومات العربية التي حضرت المؤتمر « وراء تحقيق الوحدة الشاملة » وحرصها على « عن ان تجعل من الوطن العربي وحدة اجتماعية - اقتصادية متكاملة » وتقرير ان « ضمان حرية تنقل الايدي العاملة في الوطن العربي حافز للنشاط الاقتصادي وتحقيق العمالة الكاملة » .

وطبقاً للاتفاقية تتعهد الاطراف المتعاقدة « بتسهيل تنقل الايدي العاملة فيما بينها ، والعمل على تيسير الاجراءات الرسمية الخاصة بذلك » وتحديد كل طرف من الاطراف المتعاقدة « سلطة مختصة لديه بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية تتولى تنظيم تنقل الايدي العاملة والاشراف عليه » . كما تتعهد الاطراف بتبادل جمع البيانات والمعلومات اللازمة واعطاء «الاولوية في التشغيل للعمال العرب» و«تمتع العمال الذين ينتقلون للعمل لاحقاً وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية بالحقوق والمزايا التي يتمتع بها عمال الدولة التي ينتقلون للعمل بها»، وتحويل«جزء من اجورهم » . كما اجازت الاتفاقية عقد اتفاقيات ثنائية بين الاطراف المتعاقدة وقدمت نموذجاً لاتفاقية ثنائية تسترشد به الاقطار الراغبة في ذلك متضمناً بعض التفصيلات الخاصة بشروط العمل والتعاقد .

ومن المهم ملاحظة ان الاتفاقية الجماعية لم تتضمن نصاً عن لمّ شمل عائلة العامل المهاجر ، وان كان نموذج الاتفاقية الثنائية تضمن اجازة ان يتقدم العامل المهاجر بطلب اصطحاب عائلته او التحاقها به ، ولم تنص على الحكم في حالة التقدم بالطلب . كذلك لم تنص الاتفاقية على حقوق العمال المهاجرين في التدريب والحقوق المدنية والنقابية .

وجليّ ان الاتفاقية رقم (٢) قامت من منطلقات وحدوية عربية واضحة وإن لم ترق نصوصها لدرجة قوة المنطلقات . ومع ذلك فلم يصدّق عليها الا ستة اقطار عربية من الاربعة عشر اللاتي وافقن عليها في ١٩٦٧ وهي الاردن والسودان وسوريا والعراق وليبيا ومصر .

وبعد مرور ثماني سنوات ارتأى مؤتمر العمل العربي في دورته العادية الرابعة التي عقدت بطرابلس - ليبيا في آذار / مارس ١٩٧٥ « ان الاحداث الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على الوطن العربي خلال الحقبة الماضية قد اوجدت اوضاعاً استلزمت اعادة النظر في الاتفاقية

---

(١٣) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، مجموعة الاتفاقيات العربية الجماعية والثنائية المتعلقة بشؤون العمل والعمال العرب ، وثائق اقتصادية ، ٢ (تونس : الادارة ، ١٩٨٢)، ص ٢-١١ .

القائمة لتنقل الايدي العاملة »[١٤] . ومن المؤسف ان اعادة النظر تمخضت عن تراجع منطلقات تحقيق الوحدة الشاملة واعتبار الوطن العربي وحدة اجتماعية اقتصادية متكاملة وضمان حرية تنقل الايدي العاملة في الوطن العربي ، كما هو الحال في الاتفاقية رقم (٢) ، الى « تنظيم تنقل الايدي العاملة بما يكفل توفير احتياجات برامج التنمية في كل قطر وبما يحقق اهداف التكامل الاقتصادي العربي » مع الايمان « بضرورة تمتع العمال الذين يتنقلون فيما بين الاقطار العربية بكافة الحقوق والمزايا الممنوحة لعمال الدولة الاصلية » .

وبالاضافة الى ذلك تتضمن نصوص الاتفاقية رقم (٤) لعام ١٩٧٥ ، بالمقارنة بنصوص اتفاقية ١٩٦٧ ، ما يمكن اعتباره ردة قطرية بالنص على « الحفاظ على فرص العمل بالنسبة لعمال الدولة الاصليين » وتقنين امور مثل الاجراءات الخاصة « بمنح تصاريح العمل والاقامة للعمال الوافدين بما في ذلك اجراءات تجديد او عدم تجديد او سحب تلك التصاريح » وحتى « شروط ابعاد الوافدين من الدولة المستقبلة » ولكن كل ذلك مع التأكيد على « حفظ حق العامل في التظلم امام الجهات المختصة وحصوله على كافة المستحقات او المكافآت او المزايا المستحقة له عند مغادرة الدولة المستقبلة له ، مع منحه مهلة زمنية معقولة بعد انتهاء تصريح الاقامة تمكيناً له من تسوية اموره الشخصية وامور اسرته بطريقة مناسبة » .

ومن ميزات الاتفاقية المعدلة انها نصت على حق العمال الوافدين في طلب « اصطحاب افراد اسرهم (الزوجة او الزوج والاطفال والوالدان) وذلك بمنحهم تصاريح الاقامة لافراد الاسرة على نفس الاسس التي تمنح للعمال الوافدين » ان كانت قد تركت الباب مفتوحاً لسلطات بلد الاستقبال للمماطلة ، وربما الرفض بنصها على ان « تبحث تلك الجهات هذا الطلب وتبت فيه على وجه السرعة في فترة لا تتجاوز ٦ اشهر من تاريخ تقديم الطلب » . كذلك نصت الاتفاقية على « تمتع العمال الوافدين وافراد اسرهم المصرح لهم باصطحابهم بالحقوق والمزايا التي يتمتع بها عمال الدولة المستقبلة لهم » بما في ذلك فرص العمل والتدريب واتاحة « تمتع العمال الوافدين بالحقوق النقابية ولكن في إطار التشريعات الوطنية للدولة المستقبلة لهم » . وجلي ان التشريعات في الدولة المستقبلة قد تحول دون التمتع بهذه الحقوق .

ومما يحمد لهذه الاتفاقية ايضاً نصها على تعهد كل دولة طرف « بوضع وتنفيذ سياسة للهجرة على المدى القريب والبعيد يتلاءم مع احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية » وتهدف بوجه خاص الى « تشجيع حركة تنقل الايدي العاملة فيما بين الدول العربية » و « تشجيع استثمار رؤوس الاموال العربية في مشاريع استثمارية تهدف الى ايجاد فرص عمل لاستيعاب الفائض من العمالة » و

---

(١٤) المصدر نفسه ، ص ١٢ ـ ٢٤ .

« اعطاء الاولوية لاحتياجات الدول العربية الاخرى من القوى العاملة » و « العمل تدريجياً على تعويض القوى العاملة الاجنبية في الدول العربية بقوى عاملة عربية » .

وقد طالبت الاتفاقية ان تقوم الدول المتعاقدة بانشاء جهاز ثلاثي التمثيل (حكومات ، وعمال ، واصحاب اعمال) لتولي الاعمال والخدمات التي تترتب على الانضمام للاتفاقية كما اعطت لمكتب العمل العربي مهمات جمع البيانات والمعلومات اللازمة لحسن تنفيذ الاتفاقية والتنسيق بين الاجهزة القطرية المختصة . وبهذا انشأت الاتفاقية شبكة مؤسسية ذات عناصر قطرية ومركز تنسيق قومي للعمل في مجال تيسير تنقل الايدي العاملة طبقاً لمفهوم الاتفاقية . كما اقرت الاتفاقية المعدلة مبدأ الاتفاقيات الثنائية وقدمت نموذجاً لها .

ويمكن تلخيص وضع هذه الاتفاقية المعدلة ، مقارنة بالاتفاقية الاولى ، بأنها كانت اكثر نضجاً اجرائياً ، ولكن اكثر قطرية واقل طموحاً في مستهدفاتها بالنسبة لتحرير تنقل الايدي العاملة في الوطن العربي ، مما ترتب عليه كثير من التضييق على العمالة الوافدة . وعلى الرغم من هذا فقد انخفض عدد الاقطار العربية التي صدقت على الاتفاقية المعدلة الى خمسة فقط هي الاردن والصومال والعراق وفلسطين ومصر .

والملاحظ ان البلدان التي صدقت على الاتفاقية لا تتضمن اي بلد مستقبل للعمالة الا العراق التي لا تتضمن تشريعاتها قيوداً على دخول واقامة وعمل العربي الوافد اليها (وإن كان ذلك يتغير احياناً استثناء في التطبيق العملي) . فحتى بلد الاستقبال الاساسي الآخر الوحيد الذي انضم للاتفاقية الاولى ، وهو ليبيا ، لم يصدّق على الاتفاقية المعدلة .

ولنا ان نتساءل ماذا يعني عدم تصديق البلدان المستقبلة لقوة العمل على مثل هذه الاتفاقية سوى عدم استعدادها لتطبيق احكامها التي اعتبرتها الاتفاقية ذاتها « حداً ادنى ولا تؤثر بأية صورة كانت في احكام القوانين او اللوائح او الاتفاقيات او الاعراف التي يتوفر بمقتضاها للعمال الوافدين شروط افضل من الضمانات والمزايا الممنوحة لهم بموجب هذه الاتفاقية » .

والغريب ان كثيراً من الاقطار العربية المرسلة للعمالة لم تصدق على الاتفاقية المعدلة ، بل ان بعضها ممن صدّق على الاتفاقية الاولى لم يصدق على الاتفاقية المعدلة ، وهما سوريا والسودان . وربما كان ذلك تسليماً بعدم جدوى الاتفاقية . ومن المؤسف انه لم يصدق على الاتفاقيتين معاً الا ثلاثة بلدان عربية فقط هي : الاردن ومصر والعراق .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فإن الواقع الفعلي لتنقل القوى العاملة العربية يحفل بممارسات لا ترقى حتى الى مستوى « الحد الادنى » المقنن في الاتفاقية المعدلة لعام

١٩٧٥ ، ويبتعد بعضها عن هذا الحد الادنى كثيراً لدرجة تتنافى احياناً مع بعض المواثيق الدولية . فعلى سبيل المثال ، ما زالت التشريعات والاجراءات الادارية في بعض بلدان الاستقبال الاساسية تسلط سيف الترحيل الفوري على العامل الوافد اليها ، بما في ذلك العربي ، بدون ان يكون له حق التظلم او منحه مهلة لتسوية اموره الشخصية والعائلية كما تطلب اتفاقية الحد الادنى ، واحياناً تكون درجة تعرض العامل العربي لهذا الخطر اكبر من بعض فئات الاجانب الوافدين . بل احياناً يكون ذلك مصير العامل العربي الوافد الذي يحال الى المعاش ، او مصير عائلته عند وفاته فجأة ، بعد خدمة سنوات طويلة في احد البلدان النفطية . كذلك قننت بعض بلدان الاستقبال العربية التفرقة بين الوافدين ومواطنيها من العمال من حيث المزايا المادية والعينية والفرص في العمل والتدريب،ووضعت القيود على لمّ شمل العائلات . اما الممارسات الادارية الفعلية فهي حتى اكثر ابتعاداً عن نصوص وروح الاتفاقية المتواضعة لعام ١٩٧٥ . وللاسف فإن الاتجاه هو نحو زيادة التفرقة بين العامل الوافد ونظيره المواطن وتكريسها،ووضع العراقيل في سبيل لمّ شمل عائلات العمال الوافدين . بل وصل الامر في احد اكبر بلدان الاستقبال ان اصبحت القاعدة هي منع اصطحاب عائلات العمال الوافدين مع استثناءات قليلة .

واضافة الى اتفاقيتي تنقل الايدي العاملة توجد اتفاقية عربية (رقم ٩ لعام ١٩٧٧) ، وتوصية (رقم ٢ لعام ١٩٧٧) بشأن التوجيه والتدريب المهني . ولهاتين اهمية خاصة في مجال تنقل الايدي العاملة ، او التبادل البشري بمعناه الواسع . اذ انه ، كما اشرنا قبلاً ، تعاني البلدان العربية في مجملها من ندرة العمالة الفنية والماهرة ، كما ان اسواق العمل في البلدان العربية النفطية باتت تطلب نوعيات معينة من العمالة الماهرة التي تتناسب مع التكنولوجيا المتقدمة التي تستخدمها ولا تتوفر حالياً في البلدان العربية غير النفطية . ويصعب تفادي وجه النقص هذا في سوق العمل العربية بدون جهد عربي مكثف في مجال التدريب .

وتركّز الاتفاقية رقم (٩) على التعاون العربي وتسعى لتحقيق التكامل العربي في مجال التوجيه والتدريب المهني وتستهدف ان تستفيد كل دولة استفادة قصوى من امكانيات التدريب المتاحة في الاقطار العربية وتشجيع اقامة الدورات التدريبية المشتركة بينها ، بالاضافة الى جمع وتبادل المعلومات اللازمة لزيادة كفاءة التدريب على الصعيد العربي . اما التوصية الملحقة بالاتفاقية فتناولت التعاون العربي في مجال التدريب بقدر اكبر من التفصيل[١٥] .

---

(١٥) المصدر نفسه ، ص ١٥٨ - ١٨٣ .

وعلى الرغم من الفائدة الواضحة لأي قطر ينتمي لهذه الاتفاقية ، فإن حظها من تصديق الاقطار العربية كان اقل من سابقاتها، فلم يصدق عليها الا اربعة بلدان عربية فقط هي الاردن وسوريا والعراق وفلسطين .

اما التوصيات والمشروعات المحددة المقترحة في مجال التعاون العربي في التدريب التي تعج بها تقارير ودراسات اللجان والصناديق والهيئات العربية المختلفة فلم تر غالبيتها الساحقة النور حتى الآن .

ب ـ الاتفاقيات الثنائية

أشرنا الى ان الاتفاقيات الجماعية الخاصة بتنقل الايدي العاملة العربية اجازت ان تقوم البلدان العربية بعقد اتفاقيات ثنائية تنظم اجراءات وشروط تبادل قوة العمل بينها . وقد تم ابرام بعض اتفاقيات ثنائية بين واحد من بلدان التصدير وآخر من بلدان الاستقبال وإن كان في الاساس خارج اطار الاتفاقية الجماعية .

وقد جمعت الادارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية ثلاث عشرة اتفاقية ثنائية[١٦] ، ابرمت ليبيا ستاً منها مع بلدان عربية مصدرة لقوة العمل ، بينما عقدت قطر ثلاث اتفاقيات ، ودولة الامارات اثنتين ، وكل من الكويت والعراق واحدة . وقد كانت اولى هذه الاتفاقيات تلك التي ابرمتها المملكة الليبية والسودان في ١٩٦٥ (واوقف العمل بها في ١٩٧٦) تلتها الاتفاقية الوحيدة التي عقدتها الكويت مع مصر في ١٩٦٦ ، وكان هذا قبل الاتفاقية العربية رقم (٢) . وفي السبعينات وقبل الاتفاقية العربية المعدلة ، وقعت ليبيا اتفاقيتين ، مع تونس (للعمالة الفنية ١٩٧١) وموريتانيا (١٩٧٣) ، كما ابرمت قطر اتفاقاً مع مصر (١٩٧٤) . وتلا الاتفاقية العربية المعدلة عقد اتفاقيات بين ليبيا واليمن الديمقراطية (١٩٧٦ ، غير واضح تاريخ التصديق) . وتولي هذه الاتفاقية اهتماماً خاصاً باستخدام الايدي العاملة الفلاحية . والمغرب (١٩٧٩) . اما في الثمانينات فقد ابرمت قطر اتفاقيتين مع تونس (١٩٨١ ، غير واضح تاريخ التصديق) والمغرب (١٩٨١) . بينما عقدت الامارات اتفاقيتين مع تونس والسودان في ايار / مايو ١٩٨١ . كذلك ، يتضمن المصدر اتفاقية مؤرخة ١٩٨١ بين العراق وتونس ولكن غير مبين لها تاريخ تصديق ، بالاضافة الى اخرى بين ليبيا والجزائر غير مبين لها تاريخ .

وقد اتسمت الاتفاقيات التي ابرمتها ليبيا بقدر اكبر من الوضوح في الاجراءات

(١٦) المصدر نفسه .

التنفيذية (في اربع اتفاقيات) وبالحاق عقد استخدام (في ثلاث منها) . كذلك تميزت اتفاقيتا الامارات واتفاقية العراق بالحاق عقد استخدام .

وللاتفاقيات التي عقدتها ليبيا ـ حتى قبل قيام الثورة ـ ميزة واضحة وهي النص صراحة على المساواة بين العامل الوافد والعامل الليبي في المعاملة والمزايا . بل ان الاتفاقية التي عقدت مع موريتانيا تنظم تحرير تنقل الايدي العاملة بين البلدين وتساوي بين العمال مواطني البلدين في الحقوق والواجبات . وينطبق الوضع نفسه على اتفاقية العراق وتونس ، التي تضع في اطار تنظيمي القوانين والقواعد السارية على معاملة العربي الوافد في العراق ، وإن كانت تضع بعض القيود عليها (مثل النص على عدم ممارسة اي نشاط تجاري آخر غير العمل المتعاقد عليه) .

وبخلاف الاتفاقات التي عقدتها ليبيا وكان لبعض منها ظروف خاصة تتعلق بأوضاع سياسية ، واتفاقية العراق وتونس والتي تضع في اطار تنظيمي القوانين والقواعد السارية على معاملة العربي الوافد في العراق ، توضح الاتفاقيات الثنائية عموماً ان حكومات البلدان المستقدمة لقوة العمل سعت لتوفير مصدر مأمون وموثوق به للعمال الذين تحتاجهم ، بينما استهدفت حكومات البلدان المصدرة لقوة العمل ضمان حد ادنى لحقوق العمال المهاجرين منها الى دول الاستقبال الرئيسية . ولكن هذا الحد الادنى الذي سعت الاتفاقيات الثنائية لتحقيقه ، وان لم يتحقق بالضرورة في بعض الحالات ، كان اقل بكثير من « الحد الادنى » الذي حددته اتفاقية ١٩٧٥ . فقد كانت الاتفاقيات الثنائية المعقودة ـ باستثناء ليبيا والعراق مثلاً ـ اقل تأكيداً من الاتفاقية المعدلة ، او نموذج الاتفاقية الثنائية الملحقة بها ، على حقوق العامل المهاجر ، من حيث عدم التمييز بينه وبين العامل المواطن او من حيث الاصرار على لمّ شمل الاسرة مثلاً ، كما ان هذه الاتفاقيات لم تشمل الا عدداً قليلاً من العلاقات الثنائية التي تقوم بين بلدان التصدير وبلدان الاستقبال الاساسية . ومن الواضح انه لو كانت بلدان الاستقبال مستعدة لتنفيذ الحد الادنى المتضمن في الاتفاقية المعدلة لما كانت هناك حاجة لعقد اتفاقيات ثنائية ولا حتى الانضمام لاتفاقية ١٩٧٥ . وفي النهاية يقتضي الامر تطبيق نصوص المعاهدة الجماعية ، او ما هو افضل منها ، حتى ولو لم تصدق عليها . فليس التصديق الا الشكل اما المحك الحقيقي فهو الممارسة .

ج ـ المؤسسات العربية

أشرنا قبلاً الى الدور الذي اسندته الاتفاقية المعدلة لعام ١٩٧٥ لمكتب العمل العربي في مجال تيسير انتقال الايدي العاملة العربية ، ولو ان قلة عدد البلدان العربية التي صدقت على هذه الاتفاقية تضيق كثيراً من مجال هذا الدور . ولكن سوق العمل

العربي توسعت بشكل هائل في السنوات الخمس الاخيرة ، وبصورة اصبح لها آثار بالغة على التطورات الاجتماعية - الاقتصادية في كل من بلدان المنشأ والاستقبال حالياً ومستقبلاً كما اشرنا قبلاً ، مما اوجب نشوء اشكال مؤسسية عربية تقوم على تدعيم التعاون العربي في مجال انتقال الايدي العاملة . ومن هنا نشأت فكرة « المؤسسة العربية للتشغيل » في اطار منظمة العمل العربية .

وقد عرض مشروع المؤسسة العربية للتشغيل على الدورة الثامنة لمؤتمر العمل العربي في آذار / مارس ١٩٨٠ ببغداد وقرر المؤتمر الموافقة مبدئياً على قيامها ، وحدد فترة انتقالية مدتها سنتان « يتم خلالها صياغة البنية الاساسية للمؤسسة وتدريب كوادرها ووضع لوائحها الداخلية »[١٧] . والمؤسسة المقترحة اداة تنفيذية تعمل في اطار مكتب العمل العربي لتحقيق الاهداف التالية :

(١) « جمع وتنظيم ونشر معلومات سوق العمل بما في ذلك العرض والطلب على القوى العاملة وحركة التشغيل وانتقال قوة العمل وعوامل تحريكها وتنظيمها وذلك بغرض المساهمة في تيسير تنقل الايدي العاملة العربية وفي الاستخدام الامثل للقوى العاملة العربية على المستوى القومي » وعن طريق ان تتوفر « لواضعي السياسات والخطط القطرية والقومية ولكل من يتصل عمله بصياغة مشاريع التنمية الصناعية وغيرها ، بيانات وتحليلات ومؤشرات حول القوى العاملة والتشغيل تمكنه من رسم السياسات ووضع الخطط الصائبة ، كما تمكن الوطن العربي ككل من تنظيم سوق العمل بطاقاته وموارده الذاتية بعيداً عن الاهدار او الاستنزاف لموارده ، والحد من الاعتماد على الهجرة الاجنبية وما يكمن فيها من مخاطر » .

(٢) المساهمة في استيعاب الايدي العاملة العربية والكفاءات المهاجرة في بلدان عربية بدءاً من « جمع وتوفير المعلومات والبيانات والاحصاءات حول العمالة العربية في الخارج : مصادرها وحجمها وهياكلها والبلدان الاوروبية وغيرها المستقبلة لها ، وشروط استخدامها واوضاعها الاجتماعية ، واتجاهات الدول المستقبلة ازاء استمرارها او تصفيتها » ، والعمل على « تنظيم العودة بالاسلوب والشكل اللذين يحافظان على هذه العمالة ويوجهانها الى بلدانها الاصلية او الى اقطار السوق العربية بعد ضمان حقوقهم وتعويضاتهم المشروعة » .

(٣) العمل على مواءمة الطلب على القوى العاملة مع العرض منها بالمساهمة في مشاريع تدريب عربية مشتركة وتوفير الدراسات والمسوحات اللازمة .

---

(١٧) منظمة العمل العربية ، المؤسسة العربية للتشغيل ، المؤسسة العربية للتشغيل - المرحلة الانتقالية : وثائق (بغداد : المنظمة ، ١٩٨١) .

(٤) تنفيذ مهمات في اطار برامج التعاون الفني لمنظمة العمل العربية في مجال الاستخدام وتحسين معلومات سوق العمل .

وقد اتخذت المؤسسة مدينة طنجة بالمغرب مقراً لها وبدأت العمل على برنامج اقليمي لتطوير قاعدة معلومات القوى العاملة والتشغيل في الوطن العربي . والمؤسسة ، طبقاً للتصور السابق ، يمكن ان تكون اضافة مهمة لادوات العمل القومي في مجال تنظيم التشغيل بما في ذلك انتقال قوة العمل والتدريب في الوطن العربي اذا ما توفرت لها الامكانيات اللازمة للنجاح في عملها ، ابتداء من دعم الاقطار العربية مالياً ومعنوياً واستعدادها للتعاون مع المؤسسة عن طريق اجهزة قطرية قادرة وتتسم بالكفاءة.

كما قد « اخذت منظمة العمل العربية على عاتقها تأسيس المركز العربي للتدريب المهني واعداد المدربين ، وهو الآن بصدد الانجاز . وقد اخذت مدينة طرابلس مقراً له »[١٨] . مثل هذا المركز يمكن ، اذا ادير بكفاءة وبالتنسيق مع المؤسسة العربية للتشغيل ، ان يساهم في تيسير تنقل الايدي العاملة العربية عن طريق توفير المهارات الفنية المطلوبة في بلدان الوطن العربي .

٢ ـ نحو تحرير التبادل البشري داخل الوطن العربي لخدمة التنمية القومية

أ ـ الاطار السياسي الحالي

ان اقرار مؤتمر القمة العربي الحادي عشر لكل من ميثاق العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ يمثل نقطة تحول جوهرية تدعو لاعادة النظر في الاوضاع القانونية والمؤسسية التي تحكم التبادل البشري بين بلدان الوطن العربي . ومن المفيد ان نراجع نصوص الميثاق وعناصر الاستراتيجية ذات العلاقة بالتبادل البشري هنا[١٩] .

في ديباجة ميثاق العمل الاقتصادي القومي عبّر الملوك والرؤساء العرب عن ايمانهم

---

(١٨) علي لبيب ، التعاون العربي في مجال تنقل الايدي العاملة (بغداد : منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، ١٩٨١) .

(١٩) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، « ميثاق العمل الاقتصادي القومي ،» ، و « استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك : منطلقاتها ، اهدافها ، اولوياتها ، برامجها ، آلياتها ،» ورقتان قدمتا الى : مؤتمر القمة العربي ، ١١ ، عمّان ، ٢١ ـ ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

بأن « الانسان العربي هو صانع التنمية وينبغي ان يكون هدفها » وحرصهم على « تسهيل انتقال العمالة والكفاءات داخل الوطن العربي وضبط هجرتها للخارج ، واستعادة الموجود منها في الخارج الى الوطن العربي ، او تعظيم الاستفادة منه في موقعه » . وقرر الملوك والرؤساء « التزامهم الكامل » بالميثاق و« حشد جهودهم وطاقاتهم ومواردهم لتنفيذه» .

وقد تضمن الميثاق في مجال « العلاقات العربية » العناصر التالية المتصلة بالتبادل البشري :

(١) التعامل التفضيلي المتبادل : تتكفل الدول العربية بمبدأ التعامل التفضيلي لعناصر الانتاج العربية ـ بما في ذلك عنصر العمل طبعاً .

(٢) الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية شاملاً :

ـ معاملة العامل العربي بما لا يقل عن معاملة مثيله من اصل وطني في كل قطر عربي وما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة له .

ـ تحقيق التوازن في الحقوق والامتيازات والتسهيلات التي تمنح لعناصر الانتاج العربية المساهمة في التنمية العربية (بما يعني إعطاء «العمل» نفس الامتيازات التي تعطى « لرأس المال ») .

ـ تحرير تنقل الايدي العاملة العربية وضمان حقوقها واعطاؤها التسهيلات اللازمة والمساعدات لتطويرها .

(٣) الالتزام بمبدأ التكافل الاقتصادي القومي : تتكافل البلدان العربية كل بقدر طاقاتها، ووفقاً لما يقرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، في تمويل الحاجات العربية المشتركة ، ويشمل ذلك بشكل خاص احتياجات الامن القومي وتنمية الموارد والطاقات البشرية ومشروعات البنى الاساسية .

(٤) تعمل الاقطار العربية على ان يكون الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل اقتصادي عربي الوصول باقتصاديات الاقطار العربية الى وحدة اقتصادية عربية .

أما استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك فقد تضمنت اهدافها « التكامل الاقتصادي على درب الوحدة الاقتصادية العربية » ، وكانت ثاني اولوياتها « تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي وضمان حريتها في الحركة وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية والحفاظ على هذه القوى داخل الوطن العربي ، والتوسع في الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الاجنبية » . كما كان محتوى احد برامجها « وضع السياسات وايجاد القرارات التي تيسر تنقل المواطنين العرب والقوى البشرية داخل الوطن العربي » .

وليست نصوص الميثاق والاستراتيجية الا تعبيراً عما اعترفت به كل الاقطار العربية تقريباً بنص مكتوب في مستهل دساتيرها بوحدة الامة العربية وبأن شعبها هـو جزء من الامة العربية[٢٠] .

وقد تضمنت قرارات مؤتمر قمة عمّان كذلك اقرار « الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية بالدول العربية » والتي نصت المادة الثالثة عشرة منها على منح اولوية التشغيل للمواطنين اولاً والعاملين العرب ثانياً وللخبرات من جنسيات اخرى ثالثاً ، وذلك عند تساوي المؤهلات المهنية المطلوبة[٢١] .

فأين الاطر القانونية والمؤسسية الحالية والواقع المعاش في مجال التبادل البشري ، والتي عرضناها قبلاً ، من هذه الطموحات التي تتضمنها المواثيق والاتفاقات القومية؟ لا شك ان الفارق هائل ، وهذا يرتب نتيجتين :

اولاهما : انه لا بد من البدء فوراً للعمل على تجاوز هذا البون الشاسع بين التوجه السياسي الاعلى والواقع المعاش في مجال التبادل البشري بين البلدان العربية .

ثانيتهما : ضرورة وضوح الرؤية وتوخي الحكمة في الـوقت نفسه . والـواقع ان الحكمة تقتضي تصميم طريق يؤدي ، على مراحل محسوبة ، الى تحقيق الاهداف النهائية المرغوب فيها في اطار التوجهات السياسية المتضمنة في ميثاق العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك .

ب ـ بعض المقترحات

ليس هنا مجال وضع اقتراحات تفصيلية باتفاقيات او نصوص قانونية او اجرائية ولكن نقدم بعض الاسس التي تصلح لقيام مثل هذه القواعد عليها . ولعله من المناسب ان تسعى الاقطار العربية نحو تحرير التبادل البشري بينها على مرحلتين تناظران مستويي التبادل البشري اللذين اشرنا اليهما في مقدمة هذا القسم : التبادل المؤقت والتبادل الدائم ، بحيث تستهدف المرحلة الاولى تطوير القوى العاملة العربية وتيسير تنقلها بين

---

(٢٠) جورج ديب ، « القوانين والتطبيقات المؤثرة على الهجرة في العالم العربي : نحو ميثاق اقليمي ،» ورقة قدمت الى : الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [اكوا] ، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي ، نيقوسيا ، ١١ ـ ١٦ ايار / مايو ١٩٨١ .

(٢١) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ،» الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية ،» ورقة قدمت الى مؤتمر القمة العربي ، ١١ ، عمان ، ٢١ ـ ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

البلدان العربية وتخليصها من بعض القيود القاسية وشوائب التمييز التي تنتابها حالياً لخدمة التنمية العربية . بينما تستهدف المرحلة الثانية توطيد اسس التبادل البشري الدائم ، اي الهجرة بقصد الاستيطان للتوصل لتوزيع افضل للسكان بين بلدان الوطن العربي . وواضح ان المرحلة الثانية ابعد أجلاً من الاولى واكثر طموحاً واصعب في التحقيق . ونقدم فيما يلي بعض المبادىء التي يمكن ان يستهدى بها في كلتا المرحلتين .

المرحلة الاولى : ترشيد تنقل القوى العاملة بين البلدان العربية ، وتتضمن :

١ ـ تطوير الاطر القانونية والنظم والاجراءات والممارسات الادارية اللازمة لتحقيق الاغراض التالية :

ـ مساواة الوافدين العرب بنظرائهم من المواطنين في كل الحقوق والمزايا والواجبات المترتبة على العمل والاقامة .

ـ ضمان جمع شمل عائلات العمال العرب الوافدين الذين تزيد مدة اقامتهم عن سنة .

ـ اعطاء الاولوية في الاستخدام لمواطني البلدان العربية .

وفي الواقع ان نصوص الاتفاقية المعدلة لعام ١٩٧٥ تعد حداً ادنى يجب ان تلتزم به كل البلدان العربية في هذا المجال مع ضرورة النص على حق العامل الوافد في اصطحاب عائلته .

٢ ـ تطوير برامج تدريب عربية لاعداد المهارات والكفاءات الفنية اللازمة لبرامج التنمية في ارجاء الوطن العربي بحيث لا يؤدي انتقال الايدي العاملة الماهرة والفنية من جزء لآخر في الوطن العربي الى الاضرار بمتطلبات التنمية في بلدان المنشأ ، وبحيث تتوفر داخل الوطن العربي الكفاءات اللازمة لتقليل الحاجة للاعتماد على العمال الاجانب الى اقل مدى ممكن . ولعل مركز التدريب المهني المزمع انشاؤه في طرابلس يكون نواة اساسية لجهد قومي في هذا الصدد .

٣ ـ دعم جهاز مؤسسي له عناصر قطرية ومركز تنسيق قومي لتنظيم التشغيل وتنقل الايدي العاملة في الوطن العربي حسب خطط تستهدف الوفاء باحتياجات التنمية وتمثل المؤسسة العربية للتشغيل اطاراً صالحاً للحركة في هذا الاتجاه ولكن لا بد لها ، لكي تعمل بكفاءة ، من انشاء وتقوية الاجهزة القطرية اللازمة لإكمال شبكة تنظيم التشغيل وانتقال الايدي العاملة على صعيد الوطن العربي .

المرحلة الثانية : تحرير التبادل البشري بين البلدان العربية :

وتتضمن هذه المرحلة الحفاظ على مكونات المرحلة الاولى وتطويرها لتشمل اقرار حق المواطن العربي في :

١ ـ دخول اي بلد عربي والاقطار العربية باستثناء سوريا والعراق تضع قيوداً على ذلك(٢٢) .

٢ ـ الاقامة والعمل في اي بلد عربي اذا كان ذلك يحقق فائدة اجتماعية ـ اقتصادية لبلد المستقر على اساس معيار موضوعي ، ولا يكون استمرار الاقامة مرتبطاً بالعمل كما هو الحال الآن في غالبية بلدان الاستقبال الرئيسية . وباستثناء سوريا والعراق تقيد باقي الاقطار العربية ، بدرجات متفاوتة ، حق العربي الوافد في الاقامة وتربطها كل الاقطار المستقبلة للعمالة برخصة العمل(٢٣) . ويمكن في هذا الصدد الاهتداء بالنظم التي تستخدمها بلاد الهجرة الاساسية ، مثل استراليا وكندا ، لاختيار المهاجرين اليها حسب خصائصهم ومدى الحاجة اليهم ، على ان يتمتع العربي الوافد بكل الحقوق والمزايا المترتبة على العمل كما هو الحال في المرحلة السابقة(٢٤) . ويمكن الاسترشاد كذلك بخبرة المجموعة الاقتصادية الاوروبية التي حررت حركة مواطني الدول الاعضاء في المجموعة تدريجياً تطبيقاً لنصوص اتفاقية روما والقرارات الادارية المنفذة لها(٢٥) .

وجدير بالذكر ان اتفاقية روما تنص على حرية تحرك مواطني الدول الاعضاء بين بلدان المجموعة الاوروبية الاقتصادية وحق هؤلاء المواطنين في العمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي والاقامة . واذا كانت الاتفاقية قد تركت للدول الاعضاء تقييد هذه الحقوق في احوال استثنائية للحفاظ على الصحة العامة ، او الامن ، او النظام العام ، فإن الارشادات الادارية والاجراءات واحكام محكمة العدل الاوروبية قد عملت على تنفيذ نصوص الاتفاقية . ففي الواقع يكفي ابراز بطاقة تحقيق شخصية او جواز سفر صادر من احد البلدان الاعضاء لممارسة الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية . وتمتد

---

(٢٢) ديب ، « القوانين والتطبيقات المؤثرة على الهجرة في العالم العربي : نحو ميثاق اقليمي ،» ص ٢١ و٢٣ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٢٤ ـ ٢٥ .

(٢٤) فريدا هوبكنز ،« قوانين الهجرة وإدارتها في الدول المستقبلة الرئيسية خارج المنطقة العربية ،» ورقة قدمت الى : اكوا ، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي ، نيقوسيا ، ١١ـ ١٦ ايار / مايو ١٩٨١ ، ص ٥٤ ـ ٦٠ .

(٢٥) ج . س جيل جودوين ، « المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تحكم الهجرة الدولية ،» ورقة قدمت الى : اكوا ، المصدر نفسه ، ص ١٣ ـ ١٥ .

حقـوق العمال من مـواطني البلدان الاعضاء في المجمـوعة الى المسـاواة في المعاملة مـع العمال مواطني بلد العمل من حيث المزايا المادية والمعنوية والعضوية في النقابات وممارسة الحقوق النقابية .

كذلك تضمن الاتفاقية والاجراءات جمع شمل عائلة العامل المهاجر ، ويمتد تحديد العائلة الى القرين (الزوج او الزوجة)، والاولاد (الاصغر من ٢١ عاماً او الاكبر من ٢١ عاماً اذا كانوا معولين) ، والاقارب المعولين للعامل والقرين . وبمجرد الدخول يحق لافراد العائلة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والعمل على قدم المساواة مع المواطنين . كما لا يترتب على بطالة العامل الخارجة عن ارادته ضرورة خروجه هو، او عائلته، من البلد التي اقام فيها .

٣ ـ الحصول على جنسية البلد العربي الذي اقام فيـه عدداً من السنـوات متتاليـة ، ويمكن ايضاً وضع بعض المعايير المناسبة في هذا الصدد(المدة المقابلة في استراليا هي ٢ ½ سنة وفي كندا ثلاث سنوات[٢٦]. ولهذه المسألة اهمية خاصة للبلدان العربية النفطية التي تقتضي مشروعات تنويع البنيان الاقتصادي بها قوة عمل اكبر مما يمكن توفيره من قاعدة السكان المواطنين وتثور فيها مشكلات الاعتماد على قوة عمل لا تشعر بالانتماء للمجتمع ، او تكون فيها جالية اجنبية كبيرة ، بما في ذلك من مشاكل ومخاطر مختلفة .

٤ ـ مغادرة اي بلد عربي يقيم به ، بما في ذلك بلد الجنسية ، وعدم جواز اخراجه الا بحكم قضائي قابل للاستئناف .

واذا امكن يوماً التوصل الى هذه المرحلة من تحرير التبـادل البشري بـين البلدان العربية، في اطار من التخطيط لتنمية القوى البشـرية العـربية عـلى المستوى القـومي ، يكون الوطن العربي قد توصل لمفتاح اساسي في قيام التنمية القومية .

---

(٢٦) هوبكنز ، المصدر نفسه ، ص ٢١ و٣٧

خاتمة

اجتهدنا في هذا الكتاب ، رغم قلة المعلومات التفصيلية والدقيقة ، في ان نناقش ما نعتبر انه الجوانب الاساسية لظاهرة الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية وآثارها على البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية في الوطن العربي .

ولا شك ان الصورة التي تكاملت من المناقشة السابقة ، وإن كانت غير واضحة تماماً ، قائمة الى حد كبير . فتقويم آثار الهجرة داخل الوطن العربي على إمكانية التنمية القومية والذي تبلور من اقسام الكتاب السابقة مثقل بالمغارم . ومؤداه ان وقع الهجرة نحو البلدان النفطية على البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية في الوطن العربي سالب ، وبخاصة في الاجل الطويل ، والارجح انه اضر بإمكانية التنمية في كل من بلدان المنشأ والاستقبال على حدة ، وعلى الصعيد القومي ايضاً . ويعود هذا الى خصائص عملية الهجرة التي سادت المنطقة في السنوات العشر الماضية ، في تفاعلها مع النمط العام للتطورات الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية .

واذا كانت هذه الصورة القائمة واقعاً يتعين علينا ان نواجهه بكل ابعاده ، فإن انتقال القوى العاملة بين البلدان العربية ليس محكوماً عليه بانتاج الآثار السالبة التي تطرقنا اليها ، اذا تم في اطار مرشد يتوخى تعظيم امكانية التنمية في الوطن العربي .

ولكن تتواتر احكام بأن المغانم من الهجرة الحالية تغلب مغارمها . وكثيراً ما اتسمت هذه الاحكام بمسحة براغماتية واضحة وقلما اعتمدت موقفاً مفهومياً او مبدئياً واضحاً يمكن على اساسه تبني معايير تقويم محددة سلفاً ، ولا نقول متفق عليها ، بحيث يستطاع التوصل الى موقف تقويمي مسند ، ولو في حدود الاطار المفهومي المعلن . وعادة ما يلي تقويم الهجرة بأنها ايجابية في المحصلة ، الدعوة الى « تعظيم الايجابيات والحد من

السلبيات » ، وهو موقف توفيقي يمكن الاتيان به بدون اي تحليل للظاهرة او تبني موقف من محصلة آثارها .

وعندنا ان الآثار السالبة الغالبة لانتقال القوى العاملة داخل الوطن العربي نجمت عن اشكال التنظيم الاجتماعي ـ الاقتصادي القائمة في بلدانه . وإضافة فإن الهجرة ، بشكلها الحالي، تدعم استمرار هذه التنظيمات . وعلى هذا فإنه بدون تغيير جوهري في هذه التنظيمات ، فلن يمكن عملياً ، تعظيم المنافع وتقليل المغارم من الهجرة .

بل نقول إن الموقف الفكري البراغماتي ، بصرف النظر عن تدني مصداقيته في تقديرنا ، لا يخدم الا تدويم الاوضاع الراهنة . وليس هذا الامر قاصراً على مجال دراسة الهجرة بالطبع . فالعمل تجاه التقدم ـ الوحدة يطلب ان يكون المثقفون « حراب توق »[1] تهتك استار العفن الكثيفة التي تغلف الوجود العربي في الحقبة الراهنة .

ولكن يبقى التساؤل : ما هو العمل تجاه ظاهرة الهجرة الحالية؟ هل يجب الحد منها في محاولة للتغلب على مضارها ؟

نحن نرى ان الحد من الهجرة يمكن ان يقلل من سلبياتها ، بل ويمهد لمراحل ارقى من انتقال قوة العمل بين البلدان العربية . ولعله من قبيل حمل الضرر للمنفعة ان يتمخض كساد سوق النفط العالمي عن ظروف موضوعية تقلل من زيادة الطلب على الايدي العاملة الوافدة بالبلدان العربية النفطية وربما تعني تدنيه .

إن الهجرة في تحويلات العاملين بالبلدان العربية النفطية التي نجمت عن « الازمة » المالية في بلدان الاستقبال يجب ان تكون دافعاً للتفكير العميق ، والتدبير العقلاني في بلدان المنشأ . وإننا نرى لزاماً على هذه البلدان ان تتوخى سبلاً لإدرار الدخل، غير الهجرة ، تقوم على توظيف قواها البشرية في تطوير البنيان الانتاجي بها . ان تصدير الشعوب قد يمثل حلاً وقتياً لمشاكل مجتمعية ، ولكنه لا يقيم مشروعا تاريخيا للتنمية ، بل يعيقه .

اما بالنسبة للبلدان النفطية ، فإن التقليل من الاعتماد على العمالة الوافدة ، وبخاصة غير العربية يتوافق في تقديرنا مع ترشيد المسار الاجتماعي ـ الاقتصادي بها . وهناك مداخل كثيرة لهذا . اذ يمكن ، بداية ، ان يتدنى معدل نمو النشاط الاقتصادي في

---

(١) « اني اعشق المحتقرين العظام ، لأنهم المحبيون ، بعمق واحترام للضفة الاخرى ، وحراب التوق لها » انظر :
Friedrich Nietzsche, *Thus Spake Zarathustra,* trans. from the German by R.J. Hollingdale (London: Penguin Books, 1982), p. 44.

هذه البلدان دون انخفاض يذكر في مستوى رفاه المواطنين . كذلك تبدو ضرورة تعديل نسق الحوافز في المجتمعات العربية النفطية لاعطاء اولوية حاسمة في نسق الاولويات المجتمعي لتنمية القوى البشرية المواطنة بما يؤهلها للقيام بدور اكثر فعالية في النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي . ولا شك انه يمكن العمل على تقليل الاعتماد غير المتتج على العمالة الوافدة ، خاصة الآسيوية ، عن طريق الحد من تضخم العاملين في الخدمات الشخصية ، وترشيد الاداء لرفع الانتاجية خاصة في القطاع الحكومي ، وباختيار الفنون الانتاجية الملائمة لبلدان قليلة السكان والعمالة . وختاماً ، فإن المعاملة الافضل للوافدين الى هذه البلدان ستكون حافزاً لارتفاع الانتاجية الاجتماعية ولرقي مستوى الرفاه بها . وفي كل هذا نرى لزاماً ان توفر للفلسطينيين ، على وجه الخصوص ، مكانة متميزة في ظروف العمل والمعيشة ببلدان الاستقبال .

الا ان المواجهة الاكفأ لمساوىء عملية الهجرة الحالية تتم على الصعيد القومي . ونحن هنا نتجاوز دعوة البعض الى مجرد اصلاح عملية الهجرة للعمل بالبلدان العربية النفطية لكي تزداد استفادة كل من بلدان المنشأ والاستقبال منها ، وتقل مشاكلها المترتبة على الهجرة .

إننا ندعو الى اعتماد منظور جديد للتنمية القومية يكون فيه لتنمية القوى البشرية العربية دور مركزي ، ويشمل تبادل عناصر الانتاج ، ومنها العمل ، بحرية وكفاءة لتعظيم امكانية التقدم ـ الوحدة في الوطن العربي .

ويتضمن هذا التصور على وجه الخصوص ، وفي مرحلة اولى ، تعاون البلدان العربية في تدريب واعداد القوى العاملة اللازمة لمشروعات التنمية في الوطن العربي بالاستفادة من كل الامكانات التي يمكن تعبئتها من البلدان العربية . فالقضية في نظرنا ليست مجرد مجال للتعاون او التكامل ، وإنما شركة مصير نقتسمه ، شاءت او لم ترد ، بلدان المنشأ والاستقبال العربية حيث ان التنمية القومية هي طريق الخلاص التاريخي الوحيد من الازمة الممسكة بخناق الوطن العربي.

المـراجع

١ ـ العربيـة

كتـب

ابن منظور ، ابو الفضل محمد بن مكرم . لسان العرب، ١٥ ج .

امارة ابو ظبي ، دائرة التنظيم والادارة . البيان الاحصائي للجهاز الاداري ، ٣٠ / ٤ / ١٩٨٢ . ابو ظبي : الدائرة ، ١٩٨٢ .

الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [اكوا]. الكتاب الاحصائي ، ١٩٨٠ . بيروت : اكوا ، ١٩٨٠ .

امين ، جلال احمد . المشرق العربي والغرب : بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية . ط ٢ . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ .

البنك الدولي. تقرير عن التنمية في العالم . واشنطن العاصمة : البنك ، ١٩٨١ .

ـــ . دولة الامارات العربية المتحدة: استعراض للوضع الاقتصادي واحتمالات التنمية. واشنطن العاصمة : البنك ، ١٩٧٨ .

بنك الكويت المركزي . التقرير الاقتصادي ، ١٩٨١ .

البنك المركزي اليمني (صنعاء) . التقرير السنوي الرابع ٧٤ ـ ١٩٧٥ ؛ الخامس ، ٧٥ ـ ١٩٧٦ ؛ الثامن ، ٧٨ ـ ١٩٧٩ ؛ التاسع ، ٧٩ ـ ١٩٨٠ ؛ العاشر ، ٨٠ ـ ١٩٨١. صنعاء : ١٩٧٥ ؛ ١٩٧٦ ؛ ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ . ٥ ج .

جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية . مجموعة الاتفاقيات العربية الجماعية والثنائية المتعلقة بشؤون العمل والعمال العرب . تونس : الادارة ، ١٩٨٢ .

الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط . الاوضاع السكانية في الجمهورية العربية اليمنية . صنعاء: الجهاز ، ١٩٧٦ .

ـــ . كتاب الاحصاء ، لعام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ .

ـــ . الكتاب الاحصائي السنوي ، لعام ١٩٨١ . صنعاء : الجهاز ، ١٩٨٢ .

حسين ، عادل. الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ . بيروت : دار الكلمة ؛ دار الوحدة ، ١٩٨١ . ٢ج .

دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط . الملامح الرئيسية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة ، خلال المدة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧ . ابو ظبي : الوزارة ، ١٩٧٨ .

ـــ ادارة التخطيط . السكان والقوى العاملة من واقع النتائج الاولية للتعداد العام للسكان ، ١٩٨٠ . ابو ظبي : الادارة ، ١٩٨٢ .

ـــ الاداره المركزية للاحصاء . بحث وتحليل الهجرة الخارجية الوافدة من بيانات التعداد العام للسكان ، ١٩٧٥ . ابو ظبي : الادارة ، ١٩٧٨ .

ـــ ـــ . التحليل الديموغرافي لنتائج التعداد العام للسكان ، ١٩٧٥ . ابو ظبي : الادارة ، ١٩٧٧ .

ـــ ـــ . التعداد العام للمنشآت ، ١٩٨٠ : النتائج الاولية . ابو ظبي : الادارة ، ١٩٨١ .

ـــ ـــ . المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ . ٣ج .

ـــ ـــ . المشكلة السكانية في دولة الامارات العربية المتحدة : اسبابها ونتائجها ووسائل علاجها . ابو ظبي : الادارة ، ١٩٧٨ .

ـــ ـــ . النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والاسكان ، ١٩٨٠ .

ـــ وزارة الداخلية ، الادارة العامة للتخطيط والتدريب . المجموعة الاحصائية السنوية ، لعام ١٩٨١ .

دولة الكويت . وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء . التعداد العام للسكان ، ١٩٧٠ ؛ ١٩٧٥. الكويت : الادارة ، ١٩٧٢ ؛ ١٩٧٥ . ٢ج .

ـــ ـــ . تعداد المؤسسات ، لعام ١٩٧٥! . الكويت : الادارة ، ١٩٧٧ .

ـــ ـــ . الكتاب الاحصائي السنوي ، ١٩٧٩ .

ـــ ـــ . المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٧٩ ـ ١٩٨١. ٣ج .

ـــ ـــ . النتائج الاولية لتعداد ١٩٨٠ .

ـــ ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . تقرير عن تصاريح العمل في القطاع الخاص . (اصدارات مختلفة)

ـــ ، وزارة المالية . **الايرادات والنفقات في عشر سنوات** . الكويت : الوزارة ، ١٩٨٠ .

السالم ، فيصل واحمد جمال ظاهر . **العمالة في دول الخليج العربي : دراسة ميدانية للوضع العام** . الكويت : منشورات ذات السلاسل ، ١٩٨١ .

سعد الدين ، ابراهيم ومحمود عبد الفضيل . **انتقال العمالة العربية : المشاكل ، الآثار ، السياسيات** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ .

شقير ، حافظ وجان بيار كارسون . **آفاق هجرة عمال المغرب العربي الى بلدان الخليج العربي** . ترجمة منظمة العمل العربية . بغداد : منظمة العمل العربية ، ١٩٨٠ .

الصباح ، امل . **سكان دولة الامارات العربية المتحدة** . الكويت : جامعة الكويت ، قسم الجغرافيا ، والجمعية الجغرافية الكويتية ، ١٩٧٩ .

عبد الخالق ، جودة . **الانفتاح ، الجذور . . . والحصاد والمستقبل** . القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٢ .

عبد الفضيل ، محمود . **النفط والوحدة العربية : تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية** . ط ٢ . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ .

فارغ ، فيليب . **احتياطيات اليد العاملة والدخل النفطي : دراسة ديموغرافية لهجرات العمل نحو بلدان الخليج العربية** . تعريب جورج ابي صالح . بيروت : مركز الدراسات والابحاث عن المشرق المعاصر ، ١٩٨١ .

فرجاني ، نادر . **تنظيم استخدام الايدي العاملة في الدول العربية الخليجية وامكانية الاستفادة من الايدي العاملة العربية** . الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٧٩ .

ـــ . **هدر الامكانية : بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ .

لبيب ، علي . **التعاون العربي في مجال تنقل الايدي العاملة** . بغداد : منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، ١٩٨١ .

مطر ، جميل وعلي الدين هلال . **النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩ .

منظمة العمل العربية ، المؤسسة العربية للتشغيل . **المؤسسة العربية للتشغيل ـ المرحلة الانتقالية : وثائق** . بغداد : المنظمة ، ١٩٨١ . ٢ج .

دوريات

ابراهيم ، سعد الدين . « اتجاهات الرأي العام العربي نحو المسافة السياسية بين الاقطار العربية . » **المستقبل العربي** : السنة ٣ ، العدد ١٥ ، ايار / مايو ١٩٨٠ .

الاهرام : ١٩ / ٣ / ١٩٨٣ .

بامطرف ، محمد عبد القادر. « الهجرة اليمنية .» **الثقافة الجديدة** (عدن) : العدد ٦ ـ ٧ ، حزيران / يونيو ١٩٧١ .

باوزير ، سعيد عوض وغيل باوزير . « الهجرة اليمنية .» **الحكمة** (عدن) : ١ حزيران / يونيو ١٩٧٤ .

حسين ، عادل . « المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل .» **المستقبل العربي** : العدد ٥ ، كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ .

الخطيب ، عمر ابراهيم . « ازمة فائض العمالة الاجنبية في دول الخليج .» **الخليج** (ابو ظبي): ٢١ / ٣ / ١٩٨٢ .

الرميحي ، محمد . « رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة .» **المستقبل العربي** : السنة ٣ ، العدد ٢٣ ، كانون الثاني / يناير ١٩٨١ .

زلزلة ، عبد الحسن . « التكامل الاقتصادي العربي امام التحديات .» **المستقبل العربي** : السنة ٣ ، العدد ٢١ ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

سعد الدين ، ابراهيم . « الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الاقطار العربية على التنمية في الاقطار الاقل دخلاً : حالة مصر .» **النفط والتعاون العربي** : السنة ٣ ، العدد ٤ ، ١٩٧٤ .

ـــ [وآخرون]. « الوطن العربي سنة ٢٠٠٠ .» **المستقبل العربي** : السنة ٣ ، العدد ١٩ ، ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ .

الشاطري ، محمد بن احمد . « الهجرة اليمنية .» **الثقافة الجديدة** : العدد ٦ ـ ٧ ، حزيران / يونيو ١٩٧١ .

صايغ ، يوسف عبدالله . « التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية .» **المستقبل العربي** : السنة ٢ ، العدد ٨ ، تموز / يوليو ١٩٧٩ .

عبد المعطي ، عبد الباسط . « في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، آذار / مارس ١٩٨٢ .

فرجاني ، نادر . « اوضاع السكان وقوة العمل في دولة الامارات العربية المتحدة .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٨ ، حزيران / يونيو ١٩٨١ .

ـــ . « تصدير قوة العمل والتنمية : حالة الجمهورية العربية اليمنية .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٥ ، كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ .

ـــ . « تيسير التبادل البشري بين الاقطار العربية .» **المستقبل العربي** : السنة ٥ ، العدد ٣٩ ، ايار / مايو ١٩٨٢ .

ـــ . « حجم وتركيب قوة العمل والسكان في اقطار الخليج العربي .» **المستقبل العربي** : السنة ٥ ، العدد ٥٠ ، نيسان / ابريل ١٩٨٣ .

ـــ . « العمالة الوافدة الى الخليج العربي : حجمها ، مشاكلها والسياسات الملائمة . » المستقبل العربي : السنة ٣ ، العدد ٢٣ ، كانون الثاني / يناير ١٩٨١ .

ـــ . « النفط والتغير السكاني في الوطن العربي . » النفط والتعاون العربي : السنة ٧ ، العدد ١ ، ١٩٨١ .

ـــ . « الهجرة داخل الوطن العربي بين المغانم والمغارم . » المستقبل العربي : السنة ٦ ، العدد ٥٥ ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ .

ـــ . « الهجرة والتنمية في اقطار الوطن العربي المصدرة لقوة العمل : ملاحظات انطباعية . » المستقبل العربي : السنة ٤ ، العدد ٣١ ، ايلول / سبتمبر ١٩٨١ .

القصير ، احمد . « عوامل الهجرة اليمنية . » اليمن الجديد (صنعاء) : السنة ١١ ، العدد ٤ ، نيسان / ابريل ١٩٨٢ .

النشرة الاحصائية (مصرف اليمن ـ عدن) : كانون الثاني / يناير ـ حزيران / يونيو ١٩٨١ . (فصلية)

النشرة الاحصائية المالية (البنك المركزي اليمني ـ صنعاء) : السنة ٩ ، العدد ٤ . (ربع سنوية)

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المساعد . تصريح الى : الوطن (الكويت) : ١٤ / ٣ / ١٩٨١ .

وكيل وزارة التخطيط الكويتي . تصريح الى : الوطن : ٢ / ٢ / ١٩٨١ .

اوراق

المعهد العربي للتخطيط ، قسم تنمية الموارد البشرية . « ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج العربي . » الكويت ، آب / اغسطس ١٩٨٢ .

حلقات ، مؤتمرات وندوات

الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [اكوا]. مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي ، نيقوسيا ، ١١ـ ١٦ ايار / مايو ١٩٨١ .

جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة الاقتصادية واتحاد الاقتصاديين العرب ، الامانة العامة . المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ١ ، بغداد ، ١٩٧٨ . المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك . بغداد : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة الاقتصادية ؛ اتحاد الاقتصاديين العرب ، الامانة العامة ، ١٩٧٨ .

المعهد العربي للتخطيط (الكويت) . الحلقة النقاشية السنوية ، ٤ ، ١٩٨١ « التخطيط لتنمية عربية : افاقه وحدوده » . التخطيط لتنمية عربية : آفاقه وحدوده . الكويت : شركة كاظمة ، ١٩٨١ . ٢ج .

ـــ وجامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الـوطن العربي ، ابـو ظبي ، ١١ـ ١٥ كانـون الثاني / ينـايـر ١٩٨١ . نـدوة البتـرول والتغـير الاجتماعي في الوطن العربي ، ١١ـ ١٥ يناير١٩٨١ . الكويت : المعهد ، ١٩٨١ .

ـــ ، منظمة العمل الدولية وجامعة الكويت ، حلقـة بحثية عن التـوزيع السكـاني والتنمية في الـوطن العربي، الكويت ، ٢٢ ـ ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ . تنسيق نادر فرجاني . حلقة بحثية عن التـوزيع السكـاني والتنمية في الـوطن العربي ، الكـويت ، ٢٢ـ ٢٦ نوفمبـر ١٩٨١ . الكويت : المعهد ، ١٩٨١ .

مؤتمر القمة العربي ، ١١ ، عمان ، ٢١ ـ ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

نـدوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في اطارها المحلي والدولي ، الكويت ، ١٨ ـ ٢٠ نيسـان / ابريل ١٩٨٢ .

٢ ـ الاجنبية

Books

Adler, Stephen. *International Migration and Dependence.* New York: Saxon House, 1977.

Alessa, Shamlan Y. *The Manpower Problem in Kuwait.* London: Kegan Paul, 1981.

Anthony, John Duke. *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum.* Washington, D.C.: Middle East Institute, 1975. (James Terroy memorial series, 3)

Birks, J.S. and C.A. Sinclair. *Arab Manpower: The Crisis of Development.* London: Croom Helm, 1980.

—. *International Migration and Development in the Arab Region.* Geneva: International Labour Office, 1980. (World Employment Programme [WEP] study)

Bohning,W.R. *Elements of a Theory of International Migration and Compensation.* Geneva: International Labour Office, 1980. (WEP working paper, 34)

Hablutzel, Rudolf. *Development Prospects of the Capital-Surplus Oil-Exporting Countries.* Washington, D.C.: World Bank, 1981. (Staff working paper, 483)

International Labour Office. *Employment Opportunities and Equity in a Changing Economy: Egypt in the 1980's.* Geneva: The Office, 1981.

Khalifa, Ali Mohammad. *The United Arab Emirates: Unity in Fragmentation.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1979.

Khouja, Mohamad Wafic. *The Economy of Kuwait: Development and Role of International Finance.* London: Macmillan, 1979.

El-Mallakh, Ragaei. *Economic Development and Regional Cooperation: Kuwait.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968. (Publications of the Center for Middle Eastern Studies, 3)

Nietzsche, Friedrich. *Thus Spake Zarathustra.* trans. from German by R.J. Hollingdale. London: Penguin Books, 1982.

Pennisi, G.*Development, Manpower and Migration in the Red Sea Region.* Rome: Institute Affari Internationali, 1980.

The Political Economy of the Middle East, 1973-78: A Compendium of Papers Submitted to the Joint Economic Committee, Congress of the United States. Washington, D.C.: US Government Printing Office, 1980.

Serageldin, I. [et al]. *Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa.* Washington, D.C.: World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1981.

Steffan, H. *Data Book of Yemen's Population and Housing Census, 1975.* Zurich: University of Zurich, 1977.

Swamy, Gurushri. *International Migrant Workers Remittances: Issues and Prospects.* Washington, D.C.: The World Bank, 1981. (Staff working paper, 481)

Swanson, J.C. «The Consequences of Emigration for Economic Development in the Yemen Arab Republic.» (Ph. D. dissertation, Wayne State University, Detroit, Michigan, 1978).

Todoro, Michael P. *International Migration in Developing Countries.* Geneva: International Labour Organisation, 1976.

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD]. *Handbook of International Trade and Development Statistics.* New York: UNCTAD, 1979.

World Bank. *People's Democratic Republic of Yemen: Economic Memorandum.* Washington, D.C.: The Bank, 1981.

—. *People's Democratic Republic of Yemen : A Review of Economic and Social Development.* Washington, D.C.: the Bank, 1979.

—. *Yemen Arab Republic: Development of a Traditional Society.* Washington, D.C.: The Bank, 1979.

—. *Yemen Arab Republic: Economic Memorandum.* Washington, D.C.: The Bank, 1980.

Periodicals

Chandavarkar, Anand G. «Use of Migrants' Remittances in Labour Exporting Countries.» *Finance and Development* (International Monetary Fund and World Bank): Vol. 17, no. 2, June 1980.

Chatterjee, J. «A Day in the Life of a Construction Worker in Kuwait.» *Arab Times* (Kuwait): 4 December 1980.

Fergany, Nader. «The Impact of Emigration on National Development: The Case of the Yemen Arab Republic.» *International Migration Review:* vol. 16, no.4, 1982.

Financial Times (London): 22/1/1980; 24/9/1980

Halliday, Fred. «Migration and the Labour Force in the Oil Producing States of the Middle East.» *Development and Change:* vol.8, no. 3, July 1977.

Hardin, Garrett. «The Tragedy of the Commons: The Population Problem Has No Technical Solution. It Requires a Fundamental Extention in Morality.» *Science:* 13 December 1968.

Middle East Economic Digest [MEED]: February 1980.

—. «United Arab Emirates: A Special Report.» *MEED:* 24 October 1980.

Middle East Economic Survey [MEES]: 19 October 1981.

Le Quay, François. «Rent Economies and Perverse Growth.» *Alternatives:* 1982.

Shaw, R. Paul. «Migration and Employment in the Arab Wodd: Construction as a Key Policy Variable.» *International Labour Review* (Geneva): Vol.118, no. 5, September- October 1979.

Szurovy, G. and S. Al-Issa. «Expatriate Labor in the Arabian Gulf:Problems, Prospects and Potential Instability.» *Journal of Social Sciences* (Kuwait): Vol. 6, no. 3, October 1978

The Times (London): 7/11/1977.

Papers

Dessouki, Ali E. Hillal. «Development of Egypt's Migration Policy, 1952 - 1978.» Paper prepared for the Project on Egyptian Labor Migration. Cairo University, MIT Technology Adaptation Program, Cairo, 1978. (Mimeo.)

Fergany, Nader. «The Afluent Years Are Over: Emigration and Development in the Yemen Arab Republic.» World Employment Program research paper, International Labour Organisation, Geneva, September 1980. (WEP, 2-26/WP 50)

Mehta, R.R. «UN / FAO World Food Programme Evaluation Mission.» Yemen Arab Republic, March-April 1978.

Stahl, Charles W. «International Labour Migration and International Development.» International Migration for Employment working paper, International Labour Organisation, Geneva, January, 1982. (MIG, WPI)

World Bank, «Manpower Development in the Yemen Arab Republic,1981.»(Report no. 3181a-YAR)

Conferences, Seminars and Symposiums

Arab Planning Institute (Kuwait), International Labour Office and Kuwait University. Seminar on Population Distribution and Development in the Arab World, Kuwait, 22-26 November 1981. *Seminar on Population Distribution and Development in the Arab World, Kuwait, 22-26 November 1981.* Kuwait: Arab Planning Institute, 1981.

— ,and the Planning Institute for Economic and Social Development (Syria). Seminar on New Development Concepts and Strategies and Their Relevance to the Arab World , Damascus, 12-22 May 1979. *Seminar on New Development Concepts and Strategies and Their Relevance to the Arab World, Damascus, 12-22 May 1979.* Kuwait : Arab Planning Institute, 1979.

Symposium on Oil Revenues in the Gulf States and Their Impact on Development, Exeter, October 1982.

United Nations, Economic Commission for Western Asia [ECWA]. Conference on International Migration in the Arab World, Nocosia, 11-16 May 1981.

فهرس عام

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

الدكتور نادر فرجاني

- ولد بمصر عام ١٩٤٤

- درّس « الاحصاء التطبيقي » بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة ثم بجامعة « نورث كارولينا » بالولايات المتحدة

- اشتغل بالبحث والتدريس من خلال عمله بجامعة القاهرة ، جامعة « نورث كارولينا » ؛ الجامعة الامريكية بالقاهرة ، المعهد العربي للاحصاء (بغداد) ، والمعهد العربي للتخطيط (الكويت)

- عمل عضواً زائراً بكلية « سانت انتوني » ، بجامعة « اكسفورد » ، انكلترا ، خلال عام ١٩٨٣

- يشرف حالياً على تنفيذ الدراسة الميدانية عن « انتقال العمالة العربية » التي يعدها مركز دراسات الوحدة العربية

- مهتم بقضايا تنمية القوى البشرية والدراسات الكمية للتنمية

- نشر له : **هدر الامكانية ، بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تشرين الاول / نوفمبر ١٩٨٠ . (وصدرت منه ثلاث طبعات) .

مركز دراسات الوحدة العربية

الناشر لطبعة مصر
دار المستقبل العربي ومركز دراسات الوحدة العربية
٤١ شارع بيروت ـــ مصر الجديدة
ت / ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

